

شرح ابن عقيل

فاخر الفضلاء الذي رحمه الله تعالى العليل الهمدان المصنف

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة
على الفية

الإمام المحجة الثابت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك
المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٣ من الهجرة

تأليف

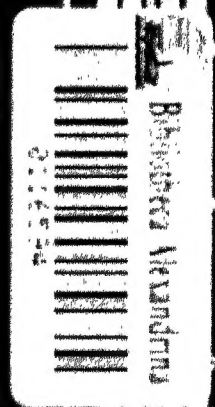
محمد بن إسماعيل بن عبد العزيز

الجزء الأول

ور

رمبارشكلاش لا عربي

تبعث. لبنان



شرح ابن عقيل

فاضل الفضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصنف

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة
على ألفية

الإمام الحجة الثبت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك
المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

الجزء الأول

« ماتحت أديم السماء »
« أتحمي من ابن عقيل »
أبو حبان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد مجي الدين بن عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية	
492.75	رقم التصنيف
١/٥١٠ ٥٢	رقم التسجيل

مقدمة الطبعة الثانية :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المنعم بحملى الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات ،
المبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وعلى آله وصحبه الذين
نقّبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين حتى رفع الله بهم مناره ، وأعلى كلمته ،
وجعله دينه المرصى ، وطريقه المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جرى به القضاء أنى كتبت منذ أربع سنين تعليقات على
كتاب الخلاصة (الألفية) الذى صنّفه إمام النحاة ، أبو عبد الله جمال الدين محمد
ابن مالك المولود بميمّين سنة ستائة من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين
وسبعين وستائة ، وعلى شرحه الذى صنّفه قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن
عقيل ، المصرى ، الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستائة ، والمتوفى فى سنة
نسع وستين وسبعائة من الهجرة ، ولم يكن يدور بخلقى — علم الله — أن تعليقاتى
هذه ستحوّز قبول الناس ورضاهم ، وأنها ستحلّ من أنفسهم محلّ الذى حلّته ،
بل كنت أقول فى نفسى : « إنه أثر يذكرني به الإخوان والأبناء ، ولعله يجابى
دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جرت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتاب يروق قراءه ، وينال
منهم الإعجاب كل الإعجاب ، وإذا هم يطالبون إلى فى إلحاح أن أعيد طبعه ،
ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن
أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد قرط منى ، أو أتمم بحثاً ، أو أبدل
عبارة بعبارة أسهل منها وأدنى إلى القصد ، أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلت عن

ضبطها، أو ما أشبه ذلك من وجوه التحسين التي أستطيع أن أكفي بها هؤلاء الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره، وما زالت العوائق تدفعني عن القيام بهذه الأمانة الشريفة وتدودني عن العمل لتحقيقها، حتى أذن الله تعالى، فسَنَحَت لي الفرصة، فلم أتأخر عن أهتبالها، وعمدت إلى الكتاب، فأعملت في تعليقاتي يد الإصلاح والزيادة والتهذيب، كما أعملت في أصله يد التصحيح والضبط والتحرير، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً، إن شاء الله.

والله — سبحانه وتعالى! — المسئول أن يوفقني إلى مرصاتي، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين، آمين.

كتبه المعز بالله تعالى

محمد يحيى الدين عبد المجيد

مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه ، وصلاته وسلامته على خاتم أنبيائه ، وعلى آله وأصحابه وأوليائه
اللهم إني أحمدك أرضي الحمد لك ، وأحب الحمد إليك ، وأفضل الحمد عندك ،
حمداً لا ينقطع عدده ، ولا يفنى مدده .

وأسألك المزيّد من صلواتك وسلامك على مصدر الفضائل ، الذي ظلّ ماضياً
على نقاذ أمرك ، حتى أضاء الطريق للخابط ، وهدى الله به القلوب ، وأقام به موضحات
الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله ، وأكرمهم عليه ، وأعلام منزلة
عنده ، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار ، وآله الأبرار .

ثم أما بعد ، فلعلك لاتجد مؤلفاً — ممن صنفوا في قواعد العربية — قد نال من
الخطوة عند الناس ، والإقبال على تصانيفه : قراءة ، وإقراء ، وشرحا ، وتعليقا ، مثل
أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك ، صاحب التآليف المفيدة ،
والتصنيفات الثمينة ، وأفضل من كتب في علوم العربية من أهل طبقة علماء ،
وأوسعهم إطلاعاً ، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب ، مع
تصوّن ، رعة ، ودين ، وكمال خلق .

فلا بن مالك مؤلفات في العربية كثيرة متعددة المشارب ، مختلفة المناحي ، وقلّ
أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم : بالقراءة ، والبحث ،
وبيان معانيه : بوضع الشروح الوافية والتعليقات عليه .

ومن هذه المؤلفات كتابه « الخلاصة » الذي اشتهر بين الناس باسم « الألفية »^(١)

(١) تسمية « الألفية » مأخوذة من قوله في أولها :

وأستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محوية

وتسمية « الخلاصة » مأخوذة من قوله في آخرها :

حوى من الكافية الخلاصة كما اقتضى رضا بلا خصاصه

والذى جمع فيه خلاصة علمى النحو والتصريف ، فى أرجوزة ظريفة ، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحياناً .

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طُويت مُصَنَّفَاتُ أئمة النحو من قبله ، ولم ينتفع مَنْ جاء بعدهُ بأن يحاكوه أو يدَّعوا أنهم يزيدون عليه وينتصرون منه ، ولو لم يُشِرْ فى خطبته إلى ألفتِ الإمام العلامة يحيى زين الدين بن عبد النور الزَّوَاوَى الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الاثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٥٦٢٧ هـ . والمعروف بابن مُعْطٍ — لما ذكره الناس ، ولا عَرَفُوهُ .

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تتسع هذه الكلمة الموجزة لتعدادها ، وبيان مزايها ، وما انفرد به كل شرح ، وأكثرها لأكابر العلماء ومبترزيهم : كالإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى ، المتوفى ليلة الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٥٧٦١ هـ ، والذي يقول عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية — يقال له ابن هشام — أنحى من سيبويه » ١ هـ .

وقد شرح ابن هشام الخلاصة مرتين : إحداهما فى كتابه « أوضح المسالك » ، إلى ألفية ابن مالك ^(١) ، والثانية فى كتاب سماه « دَفْعُ الْخُصَاصَةِ » ، عن قُرَاءَةِ الْخُلَاصَةِ » ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هذين الكتابين « وله عدة حواش على الألفية والتسهيل » ١ هـ .

ومن شرح الخلاصة العلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر المحرم ، سنة ٦٨٦ هـ ، وهو ابن الناظم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً جيداً ، وشرناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، ونسأل الله أن يوفق لإخراج البسيط ؛ فقد أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه .

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، المرادى ، المصرى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩ هـ .

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العيني الحنفى المتوفى سنة ٨٤٩ هـ ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١ هـ ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن على بن جابر ، ألهوارى ، الأندلسى ، المرسى ، الضرير .

ومنهم أبو الحسن على نور الدين بن محمد المصرى ، الأشمونى ، المتوفى فى حدود سنة ٩٠٠ هـ ^(١) .

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسى ، الشافى ، المتوفى فى شهر الحرم من سنة ٨٠٢ هـ .

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر السيوطى ، المتوفى سنة ٩١١ هـ ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الفزى ، أحد علماء القرن التاسع الهجرى . ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجزرى ، المتوفى فى سنة ٨٣٣ هـ .

ومنهم قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل ، القرشى ، الهاشمى ، العقيلى — نسبة إلى عقيل بن أبى طالب — الهمدانى الأصل ، ثم البالى ، المصرى ، المولود فى يوم الجمعة ، التاسع من شهر الحرم من سنة ٦٩٨ ، والمتوفى بالقاهرة فى ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول ٧٦٩ هـ ، وشرحه هو الذى نعانى لإخراجه للناس اليوم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً دقيقاً ، وشرحناه شرحاً شاملاً جاءه لأشتات انهن وأدلة مسائله ، وظهر منه — منذ عهد بعيد — أربع مجلدات ضخام ، والله المسئول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله .

وقد شرح الكتاب — غير هؤلاء — الكثير من العلماء ، ولست تجد شرحاً
 من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابة عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ،
 وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص ، وكلُّ ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح ،
 وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسعة الباع .

وهذه الشروح مختلفة ؛ ففيها المختصر ، وفيها المطول ، فيها المتعقبُ لصاحبه للناظم
 يتحامل عليه ، ويتلمسُ له المزالق ، وفيها التحيز له ، والمصحح لكل ما يحجى به ،
 وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيز .
 ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عَقِيلٍ ؛ فإنه لم يعمد
 إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا
 ومن هنا ، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ، ولم يتعسف في نقد الناظم :
 بحق ، وبغير حق ، كما لم يَنْحَزْ له بحيث يتقبل كل ما يحجى به ؛ وافق الصواب ، أو لم يوافق .

ولصاحب هذا الشرح — من الشهرة في الفن والبراعة فيه ، ومن البركة والإخلاص —
 مادفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة .

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت — في
 أول الأمر — أن أتمم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم
 ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعثاً
 على الأزورار عنه ، ونحن في زمنٍ أقل ما فيه من عابٍ أنك لا تجد راغباً في علوم العرب إلا
 في القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهب مدينتهم ، ودالت دولتهم ، وأصبحت الغلبة لغيرهم .

فاكتفيت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفية ، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً
 بين الاختصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح وأغفلها بته في
 عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق ، والتذييل بخلاصة مختصرة في تصريف الأفعال ؛ فإن ابن

مالك قد أغفل ذلك في « ألفيته » ، ووضع له لامية خاصة ، سماها « لامية الأفعال » .

وأريد أن أنبهك إلى أنني وفقتُ في تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً ؛ فإنَّ نُسْخَ الكتاب التي في أيدي الناس — رغم كثرتها ، وتعدد طبعها — ليس فيها نسخة بلغت من الإتيان حداً ينفى عنك الريب والتوقف ؛ فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضهما الآخر ، وتجد بينها تفاوتاً في التعبير ، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة مختلفة ، في زمان الطبع ، ومكانه ، ويسر لي — سبحانه ! — مُعَارَضَةً بعضها ببعض ، فاستخلصتُ لك من بينها أكلها بياناً ، وأصحها تعبيراً ، وأدناها إلى ما أحبُّ لك ، فجاءت — فيما أعتقد — خيراً ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب .

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [] .

والله — سبحانه ! — المستول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه ، وأن يجعله في سبيل الإخلاص فيه لوجهه ؛ إنه الرب المعين ، وعليه التكلان ؟
محمد محيي الدين عبد الحميد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ نَحْمَدُهُ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ (١)
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْأُمِّسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَاءَ (٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، وصلاته وسلاطه على من لا نبي بعده .

(١) « قال » فعل ماضٍ « محمد » فاعل « هو » مبتدأ « ابن » خبره « مالك » مضاف إليه ، وكان حق « ابن » أن يكون نعتا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبراً لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان النعت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاءً ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتياعه لمنعوتة في إعرابه ينظر ؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجملة هنا - وهي قوله هو ابن مالك - ليست للمدح ولا للذم ، بل هي للبيان ؛ فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا غاب على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنه « ربى » رب منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم . منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، ورب مضاف وياء المتكلم ، مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « الله » عطف بيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « خير » منصوب بهاء محذوف وجوباً تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمة ، وخير مضاف و « مالك » مضاف إليه ، والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من الممولات في محل نصب مفعول به لقال ويقال لها : مقول القول .

(٢) « مصلياً » حال مقدرة ، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لا يصلى على النبي صلوات الله عليه في وقت حمده لله ، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوباً في أحمد « على النبي » جار ومجرور متعلق بالحال « المصطفى » نعت للنبي ، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وآله » الواو عاطفة ، آل : معطوف على النبي ، وآل مضاف . والماء مضاف =

وَأُسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَةٍ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَةٌ (١)
تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَذَلُ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ (٢)
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ أَلْفِيَةٍ ابْنِ مُعْطٍ (٣)

= إليه ، مبنى على الكسر في محل جر « المستكئين » نعت لآل ، مجرور بإياء الكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « الشرفاء » بفتح الشين : مفعول به للمستكئين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، واءُلف للاطلاق ، أو بضم الشين نعت ثان للآل ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف ؛ إذ هو مقصور من الممدود — وأصله « الشرفاء » جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء في جمع كريم وظريف وعليم — وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكئين محذوفاً ، وكأنه قد قال : « صلى على الرسول المصطفى وعلى آله المستكئين أنواع الفضائل الشرفاء » .

(١) « وأستعين » الواو حرف عطف ، أستعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم ، والجملة من الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولا به لقول « في ألفية » جار ومجرور متعلق بأستعين « مقاصد » مبتدأ ، ومقاصد مضاف و « النحو » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بمحوية « محوية » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لألفية .

(٢) « تقرب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفية « الأقصى » مفعول به لتقرب « بلفظ » جار ومجرور متعلق بتقرب « موجز » نعت للفظ « وتبسط » الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفية أيضاً « البذل » مفعول به لتبسط « بوعد » جار ومجرور متعلق بتبسط « منجز » نعت لوعد ، وجملة الفعلين المضارعين اللذين هما « تقرب » و « تبذل » مع فاعلهما الضميرين المستترين وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفية ، والجلتان نعتان ثان وثالث لألفية .

(٣) « وتقتضي » الواو حرف عطف ، تقتضي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفية « رضا » مفعول به لتقتضي « بغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا ، و « بسخط » مضاف إليه « فائقة » =

وَهُوَ بِسَبْقٍ حَازٍ تَفْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلًا^(١)
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَةً لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ^(٢)

= حال من الضمير المستتر في تقتضى ، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « ألفت » مفعول به لاسم الفاعل ، وألفت مضاف و« ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و« معط » مضاف إليه ، وجملة « تقتضى » مع فاعله وما تعلق به من الممولات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتا لألفت أيضاً .

(١) « وهو » الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « بسبق » جار ومجرور متعلق بحائز الآتى بعد ، والباء للسببية « حاز » خبر المبتدأ « تفضيلاً » مفعول به لحائز ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مستوجب » خبر ثانٍ لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ثنائى » نداء : مفعول به لمسرح ، وثناء مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « الجميلاً » نعت لثناء ، والألف للاطلاق .

(٢) « والله » الواو للاستئناف ؛ ولفظ الجلالة مبتدأ « يقضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الله ، والجملة من الفعل الذى هو يقضى والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ « بهبات » جار ومجرور متعلق بيقضى « وافر » نعت لهبات ، « لى ، وله » في درجات « كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى ، ودرجات مضاف و« الآخرة » مضاف إليه مجرور وعلامة جرم الكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعيهم بالدعاء ؛ ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة .

تليه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى - نسبة إلى زواوة ، وهى قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بحاية من أعمال إفريقيا الشمالية - الفقيه الحنفى .

ولد فى سنة ٥٦٤ هـ ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساکر وغيره ، وهو أجل تلامذة الجزولى ، وكان من المتفردين بعلم العربية ، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة ، وقد طبعت ألفتة فى أوروبا ، وللعلماء عليها عدة شروح .

وتوفى فى شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر ، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعاً (انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد ١٢٩/٥ ، وفى بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهرة ٢٧٨/٦ .

الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ^(١)

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَاسْتَقِمَ وَأَسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ، حَرْفٌ - الْكَلِمُ^(٢)
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ، وَكَلِمَةٌ يَبَا كَلَامٌ قَدْ يَوْمٌ^(٣)

(١) «الكلام» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، وأصل نظم الكلام «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» لحذف المبتدأ - وهو اسم الإشارة - ثم حذف الخبر - وهو الباب. فأقيم «شرح» مقامه، فارتفع ارتفاعه. ثم حذف «شرح» أيضاً وأقيم «الكلام» مقامه. فارتفع كما كان الذي قبله «وما» الواو عاطفة و«ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف: أى شرح ما يتألف. و«يتألف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكلام، و«منه» جار ومجرور متعلق بـ«يتألف»، والجملة من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة للموصول.

(٢) «كلامنا» كلام: مبتدأ. وهو مضاف وناضاف إليه، مبنى على السكون فى محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت للفظ، وليس خبراً ثانياً «كاستقم» إن كان مثلاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد «واسم» خبر مقدم «ونعل» ثم حرف م معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بـ «الكلم» مبتدأ مؤخر، وكأنه قال: كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثانى التركيب المائل لتركيب استقم، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيتها الفعل وثالثها الحرف. وإنما عطفت الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه، وعطف الحرف بـ «ثم» بعد رتبته.

(٣) «واحد» كلمة «مبتدأ وخبر» والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القول، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل - وأصله أعم - حذف همزته كما =

الكلامُ الْمُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن « اللفظ المفيد فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها » فاللفظُ : جنس يشمل الكلامَ ، والكلمةَ ، والكلمَ ، ويشمل المُهْمَلُ كـ « دَيْرٍ » والمستعمل كـ « مَعْرُو » ، ومفيد : أخرج المُهْمَلُ ، و « فائدة يَحْسُنُ السكوتُ عليها » أخرج الكلمةَ ، وبعضَ الكلمِ — وهو ما تركب من ثلاث كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُنِ السكوتُ عايه — نحو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ « قَامَ زَيْدٌ » وكنقول المصنف « اسْتَقِمَ » فإنه كلام مركب من فعلٍ أمرٍ وفعلٍ مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالنشأ عن أن يقول « فائدة يحسن السكوت عايها » فكأنه قال : « الكلام هو اللفظ المفيد فائدةً كفائدة استقم » .

وإنما قال المصنف « كلامنا » ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين ؛ لا في اصطلاح اللغويين ، وهو في اللغة : اسم لكل ما يَتَكَلَّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد .

== حذفت من خير وشر لكثرة استعمالها وأسماءها أخير وأشر ؛ بدليل معيها على الأصل أحيانا . كما في قول الراجز :

« بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ »

وقد قرئ ، (سيعلمون غدا من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل « عم » أعم كما قلنا ؛ وهو على هذا الوجه خبر مبتدأ « وكلمة » مبتدأ أول « بها » جار ومجرور متعلق بيؤم الآتي « كلام » مبتدأ ثان « قد » حرف تقليل « يؤم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى « يؤم » يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها ، يعنى أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلك ما ذكره الشارح من ==

والكلم : اسم جنس^(١) واحد كلة ، وهى : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دلت على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمان فعلى الاسم ، وإن اقترنت بزمان فعلى الفعل ، وإن لم تدل على معنى فى نفسها — بل فى غيرها — فعلى الحرف .
والكلم : ما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إن قام زيد .
والكلمة : هى اللفظ الموضوع ل معنى مفرد ؛ فقولنا « الموضوع ل معنى » أخرج الممحل كدائر ، وقولنا « مفرد » أخرج الكلام ؛ فإنه موضوع ل معنى غير مفرد .

== أنهم قولوا « كة الإخلاص » وقولوا « كة التوحيد » وإرادوا بدينك قولنا : « لا إله إلا الله » وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : « أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد » وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامري التى أولها :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا تَحَالَةَ زَائِلٌ

(١) اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمى ، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى ؛ فأما اسم الجنس الجمى فهو « ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينهما وبين واحد بالتاء » ، والتاء غالباً تكون فى المفرد بكثرة وبقر وشجرة وشجر ، ومنه كالم وكمة ، وربما كانت زيادة التاء فى الدال على الجمع مثل كم ، للواحد وكمة للكثير ، وهو نادر . وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء . كزنج وزنجى ، وروم ورومى ، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو « ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد » كماء وذهب وخل وزيت .

فإن قلت : فإنى أجد كثيراً من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفرداتها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمى وواحد ، نحو قرى وواحدة قرية ، ومدى وواحدة مدية ، فماذا أفرق بين اسم الجنس الجمى وما كان على هذا الوجه من الجموع ؟ .

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافاً من وجهين ؛ الوجه الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زئات الجموع المحفوظة المعروفة ، فأما اسم الجنس الجمى فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقراً وشجراً وتمرًا لا يوافق زنة من زئات الجمع ؛ والوجه الثانى : أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمى مذكراً كقول الله تعالى : (إن البقر تشابه علينا) وقوله جل شأنه : (إليه ==

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن القول يُعْمُ الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الكلم والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد .

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقصد بها الكلام ، كقولهم في « لا إله إلا الله » : « كلمة الإخلاص » .

وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق ، وقد ينفرد أحدهما .
فثال اجتماعهما « قد قام زيد » فإنه كلام ؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكلم ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .
ومثال انفرد الكلم « إن قام زيد »^(١) .
ومثال انفرد الكلام « زيد قائم »^(٢) .

بِالْجُرِّ وَالْتَنْوِينِ وَالنَّدَا ، وَأَلْ — وَمُسْنَدٍ — لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ^(٣)
ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — في هذا البيت علامات الاسم .

== يصعد الكلم الطيب) فأما الجمع فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً ، كما تجد في قوله تعالى : (لهم غرف من فوقها غرف مبنية) وقوله سبحانه : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفا تجري من تحتها الأنهار) ، وكقول الشاعر :

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَّهَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسْمِي كَانَ مَشْكُورٍ

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه .

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه ليس مؤلفاً من ثلاث كلمات .

(٣) « بالجر » جار ومجرور متعلق بقوله « حصل » الآتي آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله « تميز » الآتي « والتنوين ، والندا ، وأل ، ومسند » كلهن معطوفات على قوله الجر « للإسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقاً بمحصل ، فإن جعلت بالجر خبراً مقدماً — وهو الوجه الثاني — كان هذا متعلقاً بمحصل « تميز » مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره واحد ==

فمنها الجر ، وهو يشمل الجرّ بالحرف والإضافة والتبعية ، نحو « مَرَوْتُ بِفُلَامٍ زَيْدٍ الْفَاضِلِ » فالفلام : مجرور بالحرف ، وزَيْدٌ : مجرور بالإضافة ، والفاضل : مجرور بالتبعية ، وهو أَشْتَمَلُ من قول غيره « بحرف الجر » ؛ لأن هذا لَا يَتَقَنَّاوُلُ الجرّ بالإضافة ، ولا الجرّ بالتبعية .

ومنها التنوين ، وهو على أربعة أقسام : تنوين التوكيد ، وهو اللاحق للأسماء المغربة ، كزَيْدٍ ، وَرَجُلٍ ، إِلاَّ جَمَعَ المؤنث السالم ، نحو « مُسْلِمَاتٍ » وإلاَّ نحو « جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ » وسيأتى حكمهما . وتنوين التنكير ، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ، نحو « مررتُ بسببويه وبسببويه آخرَ » . وتنوين المُقَابَلَةِ ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو « مُسْلِمَاتٍ » فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كَمُسْلِمِينَ . وتنوين العِوَضِ ، وهو على ثلاثة أقسام : عوض عن جملة ، وهو الذي يلحق « إِذْ » عِوَضًا عن جملة تكون بعدها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) أى : حين إِذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْخُلُقُومَ ؛ فحذف « بَلَغَتِ الرُّوحُ الْخُلُقُومَ » وأتى بالتنوين عوضًا عنه ؛ وقسم يكون عوضًا عن اسم ، وهو اللاحق لـ « كُلِّ » عوضًا عما تضاف إليه ، نحو « كُلُّ قَائِمٍ » أى : « كُلُّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ » فحذف « إنسان » وأتى بالتنوين عوضًا عنه^(١) ،

= من اثنين « حصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى تمييز ، والجملة في محل رفع نعت لتمييز ، وتقدير البيت : التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم ، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعـل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد : أى كائن بكل واحد من هذه الخمسة .

(١) في نسخة « وهو أقسام » بدون ذكر العدد ، والمراد على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام

(٢) ومنه قول الله تعالى : (قل كل يعمل على شاكلته) وقوله جل شأنه : (كل له قانتون) وقوله تباركت كلماته : (كلا نعد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك) ، ومثل = (٢ - شرح ابن عقيل ١)

وقسم يكون عوضاً عن حرف ، وهو اللاحق لـ « جَوَّارٍ ، وَغَوَّاشٍ » ونحوهما رفعاً وجراً ، نحو « هَوَّلَاءَ جَوَّارٍ ، ومررت بِجَوَّارٍ » فحذفت الياء وأتى بالتنون عوضاً عنها .

وتنوينُ الترنم^(١) ، وهو الذي يلحق القوافي المطابقة بحرف عِلَّةٍ ، كقوله :

١ - أَقْبَلِي اللَّعُومَ - عَاذِلَ - وَالْعِتَابَيْنِ

وَقُولِي - إِنْ أَصَبْتُ - : أَقَدَ أَصَابَنِ

== كل في هذا الموضوع كلمة « بعض » ومن شواهد حذف المفرد الذي من حق « بعض » أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضاً عنه قول رؤبة بن العجاج في مطاع أرجوزة طويلة يمدح فيها تيمًا :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونَ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

يريد فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر .

(١) هذا النوع خاس وقد ذكره وما بعده استطرادا .

١ - هذا بيت من الطويل ، لجري بن عطية بن الخطمي ، أحد الشعراء المجيدين ، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل . اللغة : « أقلى » أراد منه في هذا البيت ، معنى أتركى ، والعرب تستعمل القلة في معنى النفي بته ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً « اللوم » العذل والتعنيف « عاذل » اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم ، وأصله عاذلة ، من العذل وهو اللوم في تسخط ، و « العتاب » التقرير على فعل شيء أو تركه .

المعنى : أتركى أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف ؛ فإنني لن أستمع لما تطلبين : من السكف عما آتى من الأمور ، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تعترفي بصواب ما أفضل الإعراب : « أقلى » فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التي مخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « اللوم » مفعول به لأقلى « عاذل » منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف في محل نصب ، وأصله يا عاذلة « والعتاب » الواو عاطفة ، العتاب : معظوف على اللوم « وقولي » فعل أمر ، والياء فاعله « إن » حرف شرط « أصبت »

لجىء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :

٢ — أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ

= فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله . وهذا اللفظ يروى بضم الماء على أنها للتكلم ، وبكسرهما على أنها للمخاطبة « لقد أصابا » جملة في محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فقولى لقد أصابا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين القول ومقوله .

الشاهد فيه : قوله : « والعائين ، وأصابن » حيث دخلهما ، في الإنشاد ، تنوين الترنم ، وآخرهما حرف العلة ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة .

٢ — هذا البيت للابنة الديباني ، أحد فحول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم في سوق عكاظ ، من قصيدة له يصف فيها المنجردة زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلبها :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَاحٍ أَوْ مُغْتَدِي عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مُزَوَّدٍ ؟

اللغة : « راح » اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار في وقت العشى « مغتدى » اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدى ، إذا سار في وقت الغداة ، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد في قوله « عجلان ذا زاد » ما كان من تسليم مية عليه أوردتها تحيته « أزف » دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى « أفد » وهو بوزنه ومعناه « الترحل » الارتحال « تزل » مضموم الزاي — مضارع زال ، وأصله تزول ، تخذفت الواو — عند الجزم — للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يقول في البيت الذي هو المطلع : أتمضي أيها العاشق منارفا أحبابك اليوم مع العشى أو غداً مع الغداة ؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان ، تزودت منهم أو لم تنزود ، ثم يقول في البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق .

الإعراب : « أزف » فعل ماض « الترحل » فاعل « غير » نصب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « ركابنا » ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه « لما » حرف نفي وجزم « تزل » فعل مضارع مجزوم بلما « برحالنا » برحال : جار =

والتنوين الفعالي — وأثبتته الأخفش — وهو الذي يلحق القوافي المقيدة ،
كقوله :
٣ — * وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِ * *

= ومجروح متعلق بترول ، ورحال مضاف و « نا » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جملة محذوفة تقديرها « وكأن قد زالت » محذوف الفعل وفاعله المستتر فيه ، وأبقى الحرف الذي هو قد .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة ؛ أولهما دخول التنوين الذي للترنم على الحرف ، وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشيء إذا اختص بشيء لم يجيء مع غيره ، وإثباتي في تخفيف « كأن » التي للتشبيه ، وجيء اسمها ضمير الشأن ، والفصل بينها وبين خبرها بقد ، لأن الكلام إثبات . ولو كان نقياً لكان الفصل بلم ، كما في قوله تعالى : (كأن لم يغنوا فيها) ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك قول الشاعر :

لَا يَهْوُلُنَّكَ اضْطِلَالٌ لَظَى الْحَرْبِ بِ : فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا
وسياتي شرح ذلك في باب إن وأخواتها .

٣ — هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيخ والقيصوم ، والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان في عصر بني أمية ، وبعده :
* مُسْتَتَبِرِ الْأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقِ * *

اللغة : « القاتم » كالأقم : الذي تعلوه القتمة ، وهي لون فيه غبرة وحمرة ، و « أعماق » جمع عمق — بفتح العين ، وتضم — وهو : ما بعد من أطراف الصحراء . و « الخاوي » الخالي ، و « المحترق » مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق للمفازة واخترقها ، إذا قطعها وممر فيها ، و « الأعلام » علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتداء بها ، واحداها علم بفتح العين واللام جميعاً ، و « الخفق » اضطراب السراب ، وهو الذي تراه نصف النهار كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، فخرها بالفتح ضرورة .

المعنى : كثير من الأمكنة التي لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقى وسرت فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء .

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُله من خواص الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكن ، والتنكير ، والمقابلة ، والعوض ، وأما تنوين الترنم والعالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف^(١) .
ومن خواص الاسم النداء ، نحو « يَا زَيْدُ » ، والألف واللام ، نحو « الرَّجُلُ » والإسناد إليه ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

فمعنى البيت : حَصَلَ لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ عَنِ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .
واستعمل المصنف « أَل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين — وهو الخليل — واستعمل المصنف « مُسْنَدٌ » مكان « الإسناد له » .

= الإعراب : « وَقَاتِمٌ » الواو واو رب ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقاتم مضاف و « الأعماق » مضاف إليه « خاوى » صفة لقاتم ، وخاوى مضاف و « المحترق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد أبيات :

* تَنْشَطَّتْهُ كُلُّ مِفْلَاحَةٍ الْوَهْقُ *

الشاهد فيه : قوله « المحترق » و « الخفقت » حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل ، وإذا كان آخر الكلمة التى فى آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ « قافية مقيدة » .

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التى تلتحق القوافى المطلقة تنويناً إنما هى تسمية مجازية ، وليست من الحقيقة التى وضع لها لفظ التنوين ؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشعلهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم .

بِتَا فَعَلَتْ وَأَتَتْ ، وَيَا أَفْعَلِي ، وَنُونِ أَقْبِلَنْ -- فَعِلْ يَنْجَلِي^(١)
ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فَعَلَتْ» والمراد بها
تاء الفاعل ، وهي المضمومة للمتكلم ، نحو «فَعَلْتُ» والمفتوحة للمخاطب ، نحو
«تَبَارَكْتَ» والكسورة للمخاطبة ، نحو «فَعَلْتِ» .

ويمتاز أيضاً بتاء «أَتَتْ» ، والمراد بها تاء التانيث الساكنة ، نحو «نَعِمْتَ»
و «بِئْسْتَ» فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ؛ فإنها تكون متحركة
بحركة الإعراب ، نحو «هذه مسلةٌ» ورأيتُ مسلةً ، ومررت بمسلةٍ «ومن
اللاحقة للحرف ، نحو «لَاتَ ، ورُبَّتْ ، وثُمَّتْ^(٢)» وأما تسكينها مع ربٍّ
وثُمَّ فقليل ، نحو «رُبَّتْ وثُمَّتْ» .

(١) «بتا» جار ومجرور متعلق بينجلى الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في
محل رفع خبراً عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو
لا يجوز ، قلت : إن ضرورة الشعر هي التي ألجأته إلى ذلك ، وإن معمول لكونه جاراً
ومجروراً يحتمل فيه ذلك التقدم الذي لا يسوغ في غيره ، وتام مضاف و «فَعَلْتُ» قصد
لفظه : مضاف إليه «وأَتَتْ» الواو حرف عطف ، أَتَتْ : قصد لفظه أيضاً : معطوف على
فَعَلْتُ «ويا» معطوف على تاء ، ويا مضاف و «أَفْعَلِي» مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه
أيضاً «ونون» الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و «أَقْبِلَنْ»
قصد لفظه : مضاف إليه «فَعِلْ» مبتدأ «ينجلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أما دخول التاء على «لا» فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت
«لات» حرف نفي بكثرة ، وورد استعماله في نصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى :
(ولات حين مناص) وأما دخولها على رب فنحو قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٌّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا
ونحو قول الآخر :

مَاوِيَّ يَا رَبَّتَمَا غَارَةً شَفَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ =

ويمتاز أيضاً بياء « أَفْعَلِي » والمراد بها ياء الفاعلة ، وتلحق فعل الأمر ، نحو « اضْرِبِي » والفعل المضارع ، نحو « تَضْرِبِينَ » ولا تلحق الماضي .
وإنما قال المصنف « يا فَعْلِي » ، ولم يقل « ياء الضمير » لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهي لا تختصُ بالفعل ، بل تكون فيه نحو « أَكْرَمَنِي » وفي الاسم نحو « عَلَامِي » وفي الحرف نحو « إِنِّي » بخلاف ياء « أَفْعَلِي » فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدّم ، وهي لا تكون إلا في الفعل .

ومما يميز الفعل نُونُ « أَقْبَلَنْ » والمرادُ بها نُونُ التوكيد : خفيفةٌ كانت ، أو ثقيلةٌ ؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) والثقيلة نحو قوله تعالى : (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ) .

فعنى البيت : ينجلي الفعلُ بقاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد .

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ^(١)

= وأما دخولها على ثم ففي نحو قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْثِ يَسْبُونِي فَمَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي

(١) « سواهما » سوى : خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « الحرف » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لكن الأولى ما قدمناه « كهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير « وذلك كهل » « وفي ولم » معطوفان على هل « فعل » مبتدأ « مضارع » نعت له « يلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجملة خبر المبتدأ « لم » مفعول به ليلى ، وقد قصد لفظه « كيشم » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفي ولم ، والفعل المضارع يلي لم ، وذلك كائن =

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ ، وَسِمٍ بِالنُّونِ فِعْلُ الْأَمْرِ ، إِنْ أَمَرْتُ فُهُمْ (١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوه عن علاماتِ الأسماء ، وعلاماتِ الأفعال ، ثم مثَّلَ بـ « هل وف ولم » مُنَبِّهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال ، نحو « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ » و « هَلْ قَامَ زَيْدٌ » ، وأشار بفي ولم إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كفي ، نحو « زيد في الدار » ، ومختص بالأفعال كلم ، نحو « لم يَقُمْ زيد » .

ثم شرع في تبين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ لجعل علامة

== كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه - من باب فرح - إذا نشقته ، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء .

(١) « وماضي » الواو للاستئناف ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله من الآتى ، وماضى مضاف و « الأفعال » مضاف إليه « بالتا » جار ومجرور متعلق بـ « مز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وسم » الواو عاطفة أوللاستئناف سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالنون » جار ومجرور متعلق بـ « فعل » مفعول به لسم ، وفعل مضاف و « الأمر » مضاف إليه « إن » حرف شرط « أمر » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إن فهم أمر « فهم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أمر ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور . وتقديره « إن فهم أمر قسم بالنون إلخ » . وتقدير البيت : مير الماضى من الأفعال بقبول التاء التي ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب .

ومز: أمر من ماز الشيء يميزه ميزاً - مثل باع يبيع بيعاً - إذا ميزه ، وسم : أمر من وسم الشيء يسمه وسماً - مثل وصفه يصفه وصفاً - إذا جعل له علامة يعرفها ، والأمر قوله « إن أمر فهم » هو الأمر اللغوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء .

المضارع صحة دخول « لم » عليه ، كقولك في يَشْمُ : « لم يَشْم » وفي يضرب : « لم يضرب » ، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع يلي لم كيَشْم » .
ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله : « وماضى الأفعال بالشَّامِرُ » أي : مَيَّزَ ماضى الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التانيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو « تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » و « نِعَمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » و « بُسَّتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ » .
ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر : قبول نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو « اضْرِبْ » ، واخْرُجْ » .
فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي أَسْمُ فِعْلٍ ^(١) ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ أَسْمُ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلٍ ^(٢)

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته - وهي لم - فإنها تكون اسم فعل مضارع . نحو أوه وأف ، بمعنى أنوجع وأتضجر ، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضي وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيات وشتان ، بمعنى بعد واقترق ، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضي لا يرجع إلى ذات الكلمة ، كما في فعل التعجب نحو : « ما أحسن السماء » وكما في « حبدا الاجتهاد » فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً .
(٢) « والأمر » الواو عاطفة أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ « إن » حرف شرط « لم » حرف نفي وجزم « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكن النون المحذوفة للتحفيف ، وأصله يكن « للنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً « محل » اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما في محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يجرى بالغاء للضرورة . والجملة من الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملة « هو اسم » في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله =

فَصَّهْ وَحَيْهَلْ : اسمان وإن دَلَّ على الأمر ؛ لعدم قبولهما نون التوكيد ؛
فلا تقول : صَهَنَّ ولا حَيْهَلَنَّ ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت ، وحَيْهَلْ بمعنى
أقبل ؛ فالفارق ^(١) بينهما قبول نون التوكيد وَعَدَمُهُ ، نحو « اسكتن ، وأقبلن » ،
ولا يجوز ذلك في « صه ، وحيهل » .

= الأمر في أول البيت ، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره ،
والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ،
وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً ؛ فالبيت لا يخلو
من الضرورة « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف
و « صه » مضاف إليه ، وقد قصد لفظه « وحيهل » معطوف على صه .

(١) ثلاثة فوائد — الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : ما هو
واجب التنكير ، وذلك نحو وياها وواها ، والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ،
وذلك نحو نزال وترك وبأيهما ، والثالث : ما هو حائز التنكير والتعريف ، وذلك
نحو صه ومه ؛ فمما نون وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفة .

والفائدة الثانية : توافق أسماء الأفعال الأفعال في ثلاثة أمور ؛ أولها : الدلالة على
المعنى ، وثانيها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدى
واللزوم غالباً ، وثالثها : أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره ؛ ومن
غير الغالب في التعدى نحو « آمين » فإنه لم يحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول ، مع أنه
بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا « إيه » فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه — وهو
زدنى — متعد ، وتخالفاً في سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول « صه »
بلفظ واحد للمفرد والثني والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف « اسكت » فإنك تقول :
اسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثاني أنها لا يتقدم معمولها عليها ؛ فلا تقول :
« زيداً عليك » كما تقول : « محمداً الزم » والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً باسم الفعل ؛
تقول : أنزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : أنزل أنزل ، واسكت اسكت ،
ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع : أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب =

.....

= المضارع في جوابه ، فتقول : أنزل فأحدثك ، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالا على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخرة عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولها تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر :

يَأْيُهَا الْمَسَاحُجُ دُلُوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

يقدر : حذ دلوِي ، ولا يجعل قوله : « دلوِي » معمولاً لدونك الموجود ؛ ولا لآخر مثله مقدر ، على الأصح . والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفة ؛ فلا تختلف أبنيته باختلاف الزمان ، بخلاف الأفعال . والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبوت ، والله يتولاك .

الفائدة الثالثة ، اختلف النحاة في أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيته باختلاف الزمان ، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً منوياً فتقع مبتدأ وفاعلاً ؛ وهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف ؛ فهي كليس وعسى ونحوها ، وقال أبو جعفر بن صابر : هي نوع خاص من أنواع الكلمة ؛ فليست أفعالا وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطاها أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها « خالفة » .

المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ (١)

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ (٣)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : مَا سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الحُرُوفِ ، والثاني المبنى ، وهو : مَا أَشْبَهَ الحُرُوفِ ، وهو المعنى بقوله : « لِشَبِّهِ مِنْ الحُرُوفِ مُدْنِيٌّ » أى : لشبه مُقَرَّبٍ مِنْ الحُرُوفِ ؛ فَعَلَةُ البناء منحصرة عند المصنف — رحمه الله تعالى ! — فى شبه الحرف ، ثم نَوَعَ المصنفُ وُجُوهَ الشبه فى البيتين اللذين بعد هذا البيت ، وهذا قريب من مذهب أبى على الفارسى حيث جعل البناء منحصراً فى شَبِّهِ الحُرُوفِ أو ما تضمن معناه ، وقد نص سيبويه — رحمه الله ! — على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف ،

(١) أى : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر .

(٢) « والاسم » الواو للاستئناف ، الاسم : مبتدأ أول « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معرب » مبتدأ مؤخر ، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول ، « ومبنى » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « ومنه مبنى » ولا يجوز أن تعطف قوله مبنى على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبنى فى آن واحد ، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبنى وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبنى ، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة « لشبه » جار ومجرور متعلق بمبنى ، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير : « وبناءؤه ثابت لشبه » « من الحروف » جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدنى « مدنى » نعت لشبه ، وتقدير البيت : والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبنى ؛ وبناء ذلك المبنى ثابت لشبه مدنى له من الحرف ومدنى : اسم فاعل فعله أدنى ؛ تقول : أدنيت النىء من النىء ، إذا قربته منه ، والياء فيه هنا ياء زائدة للإشباع ، وليست لام الكلمة ؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً .

وممن ذكره ابن أبي الرِّبِّيع^(١).

(١) اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء : أهو شيء واحد يوجد في كل مبنى منها أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر، وهكذا؟

فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل للمبني ، ومثاله — عند هؤلاء — من الاسم « نزال وهيات » فإنهما لما أشبهتا « اتزل وبعد » في المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو « قيا لك و « ضربا زيدا » فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني . وأيضاً يلزمه إعراب نحو « أف » و « أوه » ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التي من أجلها بنيت « نزال » و « شتان » و « أوه » وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبنياً على الكسر لا محله من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبداً متأثراً بعامل يعمل فيه ، لافي لفظه ولا في محله .

وقد قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، لا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها .

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف ، وعملوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرّة ، ومثلوا لذلك بـ « حذام وقطام » ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلية ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمة وقاطمة ، وهو فاسد ، فإننا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله « آذريجان » فإن فيه العلية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون ، =

كَالشَّبَةِ الْوَضْعِيَّةِ فِي اسْمِي جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيَّةِ فِي مَتَى وَفِي هُنَا^(١)
وَكُنْيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثَّرٍ ، وَكَافْتِقَارٍ أَصْلًا^(٢)
ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع :
(فالأول) شبهه له في الوضعية ، كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف

= وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه ، بل لمضارعه في الهيئة نزال ونحوه بما بني لشبهه
بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو
رأى الخذاق من النحويين ، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) « كالشبه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك
كأن كالشبه « الوضعية » نعت للشبه « في اسمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعية ،
واسمي مضاف و « جئتنا » قصد لفظه : مضاف إليه « والمعنوية » معطوف على الوضعية
« في متى » ، وفي هنا « جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوية ، وتقدير البيت :
والشبه الذي من الحروف مثل الشبه الوضعية الكائن في الاسمين الموجودين في قولك
« جئتنا » وهما تاء المخاطب و « نا » ومثل الشبه المعنوية الكائن في « متى » الاستفهامية
والشرطية وفي « هنا » الإشارية .

(٢) « وكُنْيَابَةٍ » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه « عن الفعل »
ومحذوف متعلق بكنيابة « بلا تأثر » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور
بالباء ، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت
لكنيابة ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من
ظهورها انفعال المحل بحركة العارية التي يقتضيها ما قبله « وكافتقار » الواو حرف عطف
والجار والمجرور معطوف على كُنْيَابَةٍ « أصلاً » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل
ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل الكنيابة عن الفعل في العمل
مع أنه لا يتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم
له الذي لا يفارقه في حالة من حالاته .

[وَاحِدٍ] ، كالتاء في ضَرَبْتُ ، أو على حرفين كـ « نا » في « أَكْرَمْنَا » ، وإلى ذلك أشار بقوله : « فِي اسْمِي جِئْتَنَا » فالتاء في جِئْتَنَا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبني ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك « نا » اسم ؛ لأنها مفعول ، وهو مبني ؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين^(١) .

(والثاني) شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثاني ما أشبه حرفاً غير موجود ؛ فمثال الأول « مَتَى » فإنها مبنية لشبهها

(١) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكانه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كثناء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب لسيب ، أولهما أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شيء لا يخصه وحده ، فإن الأصل في وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوز به إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثاني : أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد مقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه ، وشرط تأثير المقتضى أن ينتفي المانع .

الحرف ، في المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو « مَتَى تَقُومُ ؟ » وللشرط ، نحو « مَتَى تَقُومُ أَقُم » وفي الحالتين هي مُشَبَّهة لِحَرْفٍ موجودٍ ؛ لأنها في الاستفهام كالمهمزة ، وفي الشرط كإِنْ ، ومثالُ الثاني « هُنَا » فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أَنْ يُوضَعَ فلم يُوضَعْ ، وذلك لأن الإشارة مَعْنَى من المعاني ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها ، كما وضعوا للنفي « ما » وللنهي « لا » وللتعجب « كَيْتَ » وللترجى « كَلَّ » ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً^(١) .

(والثالث) شبه له في النِّيَابَةِ عن الفعل وعدم التأثير بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو « دَرَاكَ زَيْدًا » فدَرَاكَ : مَبْنِيٌّ ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعْمَلُ ولا يَمَلُ فيه غَيْرُهُ^(٢) كما أن الحرف كذلك .

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً ، وهو آل العهدية ؛ فإنها تشير إلى معهود بين التكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشارة في هنا ونحوها حسية وفي آل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً . ونظير « هنا » فيما ذكرناه « لدى » فإنها دالة على الملاصقة والتقرب زيادة على الظرفية ، والملاصقة والتقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفاً ، وأيضاً « ما » التعجبية ، فإنها دالة على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفاً مقدراً ، فافهم ذلك .

(٢) اسم الفعل مادام مقصوداً . معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً ، فضلاً عن أن يعمل فيه ، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول « ولا يدخل عليه عامل أصلاً » بدلاً من قوله « ولا يعمل فيه غيره » وقولنا « مادام مقصوداً منه معناه » يريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه .. بأن يقصد لفظه مثلاً - فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما في قول زهير

ابن أبي سلمي المزني :

واحترز بقوله : « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو « خَرِبًا زَيْدًا » فإنه نائب مَنَاب « أَضْرِبْ » وليس بمبنى ؛ لتأثره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَرَاكَ » فإنه وإن كان نائباً عن « أَذْرِكَ » فليس متأثراً بالعامل .

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتراكاً في النيابة مَنَابَ الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمسابتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به .

وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية^(١) ، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال .

= وَلَنِعْمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدَّعْرِ
فزال في هذا البيت مقصود بها اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ؛ فهي مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ومثله قول زيد الخيل :
وَقَدْ عَلِمْتَ سَلَامَةً أَنَّ سَتِي كَرِيهٌ كَلَّمَا دُعِيتَ نَزَالَ
ونظيرها قول جريئة الفعسي :

عَرَضْنَا نَزَالَ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالَ عَلَيْهِمْ أَطَمَّ
(١) إذا قلت « هيات زيد » مثلاً - فللعلماء في إعرابه ثلاثة آراء : الأول - وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذي رجحه جمهور علماء النحو - أن هيات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمة ، وهذا الرأي هو الذي يجري عليه قول الناظم إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل غير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثاني - وهو رأي سيويه - أن هيات مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، والثالث - وهو رأي المازني - أن هيات مفعول مطلق =

(والرابع) شَبَّه الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافَتْقَارٍ أَصْلًا » وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو « الذى » فإنها مفتقرة فى سائر أحوالها إلى الصَّلَةِ ؛ فأشبهت الحرف فى ملازمة الافتقار ، فبنيت ^(١) .

وحَاصِلُ البيتين أن البناء يكون فى ستة أبواب : المضمورات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

* * *

= لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنك قلت : بعد بعداً زيد ، فهو متأثر بعامل لفظى محذوف من الكلام ، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثانى والثالث ، وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه - وهى الألفاظ الدالة على الأمر منه - معنى لام الأمر ، وسأثره محمول عليه ، يعنى أن اسم الفعل أشبه الحرف شها معنويا ، لا نيايا .

(١) زاد ابن مالك فى شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإلهى ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف فى كونه لا عاملاً ولا معمولاً . ومثل له بأوائل السور نحو « ألم ، ق ، ص » وهذا جاز على القول بأن فوائح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من التشابه الذى لا يدرك معناه ، وقيل : إنها فى محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو فى محل نصب بفعل مقدر كاتراً ونحوه ، أو فى محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة ، وأسماء المدد المسرودة ، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظى ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعانى ، وذلك مثل « حاشا » الاسمية ؛ فإنها أشبهت « حاشا » الحرفية فى اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع فى اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمورات ؛ فإن فيها الشبه المعنوى ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعانى التى تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقارى ؛ لأن كل ضمير يفتر افتقاراً متأصلاً إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعى ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد فى وضعه على ذلك فمحمول عليه ، طرداً للباب على وتيرة واحدة .

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا^(١)
يريد أن المعرب خِلافُ الْمُبْنِيِّ ، وقد تقدم أن المبني ما أشبه الحرف ؛ فالمعرب
ما لم يُشَبَّهِ الحرفَ ، وينقسم إلى صحيح — وهو : ما ليس آخره حرف عِلَّةٍ كَأَرْضٍ ،
وإلى معتل — وهو : ما آخره حرف علة كَسُمَا — وَسُمَا : لفةٌ في الاسم ، وفيه ست
لغات : اسم — بضم الهمزة وكسر ها ، وَسِمٌ — بضم السين وكسر ها ، وَسِمًا —
بضم السين وكسر ها أيضاً .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أمكن — وهو المنصرف — كزَيْدٍ وَعَمْرُو ،
وإلى متمكن غير أمكن — وهو غير المنصرف — نحو : أَحْمَدَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ ؛

(١) « ومعرب » مبتدأ ، ومعرب مضاف و « الأسماء » مضاف إليه « ما » اسم
موصول في محل رفع خبر المبتدأ « قد سلما » قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول ، والألف في « سلما » للاطلاق « من شبه » جار ومجرور متعلق بقوله
سلم ، وشبه مضاف و « الحرف » مضاف إليه « كأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأرض « وسما » الواو حرف عطف ،
سما : معطوف على أرض ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ،
وهو — بضم السين مقصوراً — إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره في
الوزن هدى وعلا وتقى وضحا .

وهنا سؤال ، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثني بالمبني فقال
« المعرب والمبني » وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال « والاسم منه معرب
ومبني » ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وأخّر
المعرب ، فما وجهه ؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبني
بسبب كونه هو الأصل في الأسماء . وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصرأ ، والمعرب
غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أتجت أن المبني من الأسماء
سته أبواب ليس غير ؟ ١ .

فغير المتمكن هو المبني ، والمتمكن : هو العرب ، وهو قسمان : متمكن امكن ،
ومتمكن غير أمكن^(١) .

وَفِمْلُ أَنْزٍ وَمُضِيٌّ بُنِيًّا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا : إِنْ عَرَبًا^(٢)
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نُونٍ إِنْثَاءٍ : كَيْدٌ عَنْ مَنْ فِتْنٍ^(٣)

(١) وللمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين ، إذا خلا من أل ومن الإضافة ،
ويجر بالكسرة ، ويسمى المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينون ، ولا يجر
بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذي لا ينصرف .

(٢) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف و « أمر » مضاف إليه « ومضي » يقرأ
بالجر على أنه معطوف على أمر ، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل « بنيا » فعل ماض
مبنى للمجهول ، والألف التي فيه للتثنية ، وهي نائب فاعل ، وذلك إذا عطفت « مضي »
على « فعل » فإن عطفته على « أمر » فالألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود على فعل « أعربوا » فعل وفاعل « مضارعا » مفعول به « إن »
حرف شرط « عريا » فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، وألفه
للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق ، من
الكلام ، أى : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعرى من باب رضى بمعنى
خلا ، وبأى من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يبروه عروا — مثل سما يسمى سما
— إذا نزل به ، ومنه قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكِ هِرَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الضَّفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ

(٣) « من نون » جار ومجرور متعلق بعرى ، ونون مضاف و « توكيد » مضاف
إليه ، « مباشر » صفة لنون « ومن نون » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار
والمجرور السابق ، ونون مضاف و « إناث » مضاف إليه « كيرعن » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كائن كيرعن « من » اسم موصول
مفعول به ليرعن ، باعتباره فعلا قبل أن يتصد لفظه مع سائر التركيب ، مبنى على
السكون في محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فشكل كلمة منها كحرف من =

لما فَرَّغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شَرَعَ في بيان المعرب والمبني من الأفعال ، ومَذَهَبُ البصريين أن الإعراب أصلٌ في الأسماء ، فَرَّعَ في الأفعال^(١) ؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، والأول هو الصحيح ، وَنَقَلَ ضياء الدين بن العَلِج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال ، فَرَّعَ في الأسماء .

والمبني من الأفعال ضربان :

= حروف زبد مثلاً « فتن » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علة إعرابه ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة ، وما جاء منها مبنيا يسأل عن علة بناءه ، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم ، وأنها مشابهة للعرف ؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضاً البناء فإن ما جاء منها مبنيا لا يسأل عن علة بناءه ، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلا وصار المراد نفي إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جررته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك : لا نعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت « تمدح » لكنت منها عنه استقلالا ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت « تمدح » لكان مستأنفا غير داخل في حكم النهي ، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولاً لأن المصدرية وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنتك لو فعلت أيهما منفردا جاز .

(أحدها) مَا تُثَقِّقَ عَلَى بَنَائِهِ ، وَهُوَ الْمَاضِي ، وَهُوَ مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ ^(١) نَحْوُ «ضَرَبَ وَانْطَلَقَ» مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ وَאוُ جَمْعٍ فَيُضْمُ ، أَوْ ضَمِيرٌ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٌ فَيَسْكُنُ .
(والثاني) مَا اخْتَلَفَ فِي بَنَائِهِ وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ مَبْنِي ، وَهُوَ فِعْلُ الْأَمْرِ نَحْوُ «اضْرِبْ» وَهُوَ مَبْنِي عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ، وَمُعَرَّبٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ^(٢) .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ أَوْ نونُ الإِنَاءِ ؛ فمثال نون التوكيدِ المباشرة « هَلْ تَضْرِبَنَّ » والفعل مُعْهَمُ مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْخَفِيفَةِ وَالْثَقِيلَةِ ^(٣) فَإِنْ لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ لَمْ يُبَيَّنْ ، وَذَلِكَ كَمَا إِذَا

(١) بَيَّ الْفِعْلُ الْمَاضِي لِأَنَّ الْبِنَاءَ هُوَ الْأَصْلُ ، وَإِنَّمَا كَانَ بِنَاؤُهُ عَلَى حَرَكَةٍ — مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبِنَاءِ السَّكُونُ — لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ الْمَعْرَبَ فِي وَقْعِهِ خَبْرًا وَصِفَةً وَصَلَةً وَحَالًا ، وَالْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرَكَاتِ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْحَرَكَةُ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي خُصُوصَ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهَا أَخْفَى الْحَرَكَاتِ ، فَقَصَدُوا أَنْ تَتَعَادَلَ خَفَتُهَا مَعَ ثِقَلِ الْفِعْلِ بِسَبَبِ كَوْنِ مَعْنَاهُ مَرْكَبًا ، لِثَلَاثِ تَجَمُّعِ ثَقِيلَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَتَرْكِيبِ مَعْنَاهُ هُوَ دَلَالَتُهُ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ .

(٢) عِنْدَهُمْ أَنَّ نَحْوَ «اضْرِبْ» مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ مُقَدَّرَةٌ ، وَأَصْلُهُ لَتَضْرِبَ ، فَحُذِفَتْ اللَّامُ تَخْفِيفًا ، فَصَارَ « تَضْرِبْ » ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ الْمَضَارَعَةِ قَصْدًا لِلْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْمَضَارِعِ غَيْرِ الْمَجْزُومِ عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهِ ، فَاحْتِيجُ بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ إِلَى هَمْزَةٍ الْوَصْلِ تَوْصُلًا لِلنَّطْقِ بِالسَّاكِنِ — وَهُوَ الضَّادُ — فَصَارَ « اضْرِبْ » وَفِي هَذَا مِنَ التَّكْلِيفِ مَا لَيْسَ تَخْفِيفًا .

(٣) لَا فَرْقَ فِي اتِّصَالِ نُونِ التَّوَكِيدِ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ وَمُبَاشَرَتِهَا لَهُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مَلْفُوظًا بِهَا كَمَا مِثْلُ الشَّارِحِ ، وَأَنْ تَكُونَ مُقَدَّرَةً كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ الْأَضْبُطُ بْنُ قُرَيْبٍ
لَا تَهْنِينَ الْفَقِيرَ عِلَّاكَ أَنْ تَرَكَّعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
فَإِنْ أَصْلُ قَوْلِهِ لَا تَهْنِينَ لَا تَهْنِينَ بَنَوْنِينِ أَوْ لَا هَا لَامُ الْكَلِمَةِ وَالثَّانِيَةُ نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ ، فَحُذِفَتْ نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ ، وَبَقِيَ الْفِعْلُ بَعْدَ حَذْفِهَا مَبْنِيًا عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمِ بِلَامِ النِّهْيِ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ نُونُ التَّوَكِيدِ مُقَدَّرَةً فِي هَذَا الْفِعْلِ لَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ لَا تَهْنِ

فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنتين نحو « هَلْ تَضْرِبَانِ » ، وأصله : هل تَضْرِبَانِ ، فاجتمعت ثلاثُ نونات ؛ لحذفت الأولى — وهى نون الرفع — كراهةً توالى الأمثال ؛ فصار « هل تَضْرِبَانِ^(١) » .

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد واوُجُمع أو يا ، مخاطبةً ، نحو « هل تَضْرِبُ يَزِيدُونَ » و « هل تَضْرِبُ يَاهُنْد » وأصل « تَضْرِبُ » تَضْرِبُونَ ، لحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال ، كما سبق ، فصار تَضْرِبُونَ ، لحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُ ، وكذلك « تَضْرِبُ » أَصْلُهُ تَضْرِبِينَ ؛ ففعل به ما فعل بتَضْرِبُونَ .

وهذا هو المراد بقوله : « وأعرَبوا مضارعاً إن عريا من نون توكيد مباشر » فشرَطَ في إعرابه أن يَعْرِى من ذلك ، ومفهومُهُ أنه إذا لم يَعَرَ منه يكون مبنيًا . فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد ، نحو « هَلْ تَضْرِبُ يَزِيدٌ » فإن لم تباشره أعرب ، وهذا هو مذهب الجمهور .

وذهب الأخفش إلى أنه مبنيٌ مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد .

ومثال ما اتصلت به نون الإناث « الِهِنْدَاتُ يَضْرِبْنَ » والفعلُ معها مبنيٌ على السكون ، ونقل المصنف — رحمه الله تعالى ! — في بعض كتبه أنه لا خلاف في

== يحذف الياء التي هي عين الفعل تخلصاً من التقاء الساكنين — وهما الياء وآخر الفعل — ثم يكسر آخر الفعل تخلصاً من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التي في أول « الفقير » لأن ألف الوصل لا يعتد بها ، اذ هي غير منطوق بها ، فلما وجدناه لم يحذف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو يَنْوِيها .

(١) أى : بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة ، فرقا بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند لواحد ، في اللفظ ، فإن ألف الاثنين تظهر في النطق كحركة مشبعة ، فلم تكسر النون في المثنى التيسر المسند للاثنين في اللفظ بالمسند إلى المفرد .

بناء الفعل المضارع مع نون الإنثاء ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، وبمن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح^(١) .

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَ^(٢)
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمٌّ كَأَيْنُ أَمْسٍ حَيْثُ ، وَالسَّاكِنُ كَمْ^(٣)
الحروف كلها مبنية ؛ إذ لا يمتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو
« أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » فالتعويض مستفاد من لفظ « من » بدون الإعراب .
والأصل في البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، ولا يحرّك المبنى
إلا لسبب كالتخلف من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحة ، كَأَيْنُ وَقَامَ
وَأَنَّ ، وقد تكون كسرة ، كَأَمْسٍ وَجَبَّيْرَ ، وقد تكون ضمة ، كَحَيْثُ ، وهو اسم ،
و« مُنْذُ » وهو حرف [إذا جررت به] ، وأما السكون فنحو « كَمْ » ، واضْرِبْ ، وَأَجَلْ » .

(١) بمن قال بإعرابه السهيلي وابن درستويه وابن طلحة ، ورأيهم أنه معرب بإعراب
مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه ؛ فتقول في نحو (والوالدات
يرضعن) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن
بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه .

(٢) « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « حرف » مضاف إليه « مستحق » خبر المبتدأ
« للبناء » جار ومجرور متعلق بمستحق « والأصل » مبتدأ « في المبنى » جار ومجرور
متعلق بالأصل « أن » مصدرية « يسكن » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن ، والالف
للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبنى ، وأن وما دخلت
عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل في المبنى تسكينه ، والمراد كونه ساكناً .

(٣) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر ،
مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و « فتح » مضاف
إليه « وذو » معطوف على ذو السابق « كسر » مضاف إليه « وضَمٌّ » معطوف على كسر
بتقدير مضاف : أي وذو ضم « كَأَيْنُ » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « أَمْسٍ »
حيث « معطوفان على أين بحرف عطف محذوف » والسَّاكِنُ الواو عاطفة أو للاستئناف ،
السَّاكِنُ : مبتدأ « كَمْ » خبره ، ويجوز العكس .

وعُلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل ، بل في الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون : يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف ^(١) .

والرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنَّ إِعْرَابًا لَأَسْمٍ وَفِعْلٍ ، نَحْوُ : لَنْ أَهَابًا ^(٢)
وَالِإِسْمِ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ ، كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بَأَنْ يَنْجَزِمَا ^(٣)

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث. واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف ، والحذف يقع في موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثاني : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، نحو اكتبوا واكتبوا واكتبوا ، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيآن : أولهما الكسر ، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسمها للأنافة للجنس ، نحو لا مسلمات ، وثانيهما الياء وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسمها للأنافة للجنس أيضا ، نحو : لا مسلمين ، وأنه ينوب ، عن الضم في البناء شيآن : أحدهما الألف وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو : يا زيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضا ، نحو : يا زيدون .

(٢) « والرفع » مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه « والنصب ، » معطوف عليه « اجعلن » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إعرابا » مفعول ثان لاجعلن « لاسم » جار ومجرور متعلق بإعرابا « وفعل » معطوف على اسم « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو « لن » حرف نفي ونصب واستقبال « أهابا » فعل مضارع منصوب بـ لن ، والألف ، للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونحو مضاف وجملته الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه .

(٣) « والاسم » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض ، مبني للجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جورا تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملته في محل رفع :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَأَنْصِبْ فَتْحًا ، وَجُرْ كَسْرًا : كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسِرُّ (١)
وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ يَنْوِبُ ، نَحْوُ : جَاءَ أَخُو بَنِي نَمِرٍ (٢)

= خبر المبتدأ « بالجر » جار ومجرور متعلق بـ « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض مبني للمجهول « الفعل » نائب فاعله ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى ككون الفعل مخصصا « بأن » الباء حرف جر ، وأن حرف مضري ونصب « ينجزما » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء : أى بالانحزام ، والجار والمجرور متعلق بـ « خصص » .
(١) « فارع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بضم » جار ومجرور متعلق بـ « فارع » « وأنصب » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وهو معطوف على ارفع « فتعا » منصوب على نزع الخافض أى بفتح « وجر » الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كسرا » مثل قوله فتعا منصوب على نزع الخافض « كذكر الله عبده يسر » الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ ، وذكر : مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، ويسر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « واجزم » الواو عاطفة ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتسكين » جار ومجرور متعلق بـ « واجزم » وغير « الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و« ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « ذكر » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ينوب » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « جا » فعل ماض قصر للضرورة « أحم » فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف و « بنى » مضاف إليه =

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو «زَيْدٌ يَقُومُ» ، وَإِنَّ زَيْدًا لَّن يَقُومَ» وأما الجر فيختص بالأسماء ، نحو «بزيدٍ» وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو «لَمْ يَضْرِبْ» . والرفع يكون بالضممة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه ، كما نابت الواو عن الضمة في «أخُو» والياء عن الكسرة في «بَنِي» من قوله : «جا أخو بني نمر» وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة .

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ ، وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ ،
وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ — مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ^(١)
شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يُعْرَبُ بِالنِّبَاةِ عَمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي سَيَصِفُهَا

= مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف و «نمر» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه .

(١) « و ارفع » الواو للاستئناف ، ارفع فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً بتقديره أنت « و ارفع » متعلق برفع « وانصب » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً بتقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بالالف » جار ومجرور متعلق بانصب « واجرز » الواو عاطفة ، اجرز : فعل أمر مبني على السكون ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً بتقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بياء » جار ومجرور متعلق باجرز « ما » اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بأصف الآتي ، أو بمحذوف حال من ما الموصولة « أصف » فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً بتقديره أنا ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منسوب المحل بأصف ، أي : الذي أصفه .

الأسماء الستة ، وهى أبٌ ، وأخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ ، وفُوهُ ، ودُومالٌ ؛ فهذه ترفع بالواو نحو « جاء أبو زيد » وتنصب بالالف نحو « رأيتُ أباهُ » وتجر بالياء نحو « مَرَرْتُ بأبيه » والمشهورُ أنها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والالف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وارفَع بواو — إلى آخر البيت » ، والصحيحُ أنها معربة بحركاتٍ مُقدَّرة على الواو والالف والياء ؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الالف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَلْتَبِ شيءٌ عن شيءٍ مما سبق ذكره (١) .

(١) فى هذه المسألة أقوال كثيرة ، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والالف والياء هى حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليهِ ، وهو الذى ذكره الناظم هنا ومال إليه . والثانى : أنها معربة من مكان واحد أيضاً ، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والالف والياء ، فإذا قلت « جاء أبوك » فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيويهِ ، وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح ، ورجعه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدّمنا ذكره ، قال أتباع سيويهِ : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة ففى أمكن هذا الأصل لم يحز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربة من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حال إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فتقول : هذا أب لك وقد رأيتُ أخاك ، ومررتُ بهم ، فإذا قلت فى حال الإضافة ، « هذا أبوك » فالضمة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ، فوجب أن تكون علامة إعراب ، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للمفرد فى حالة إفراده هى بعينها التى تكون علامة لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول « هذا غلام » فإذا قلت « هذا غلامك » لم يتغير الحال ؟ فكذا هنا . وكذا الواو والالف والياء بعد هذه الحركات فى حال إضافة الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع =

مِنْ ذَاكَ «ذُو» : إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْقَمُ ، حَيْثُ الِغَيْمُ مِنْهُ بَانَا^(١)
 أى : من الأسماء التى ترفع بالواو ، وتُنصَّب بالألف ، وتجرُّ بالياء — ذُو ، وقَمُ ،
 ولكن يشترط فى «ذُو» أن تكون بمعنى صاحب ، نحو «جاءنى ذُو مالٍ»
 أى : صاحبُ مالٍ ، وهو المراد بقوله : «إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا» أى : إِنْ أَفْتَمَّ
 صُحْبَةً ، واحترز بذلك عن «ذُو» الطائفة ؛ فإنها لا تُفْتَمُّ صُحْبَةً ، بل هى بمعنى
 الذى ؛ فلا تكون مثل «ذى» بمعنى صاحب ، بل تكون مبنية ، وآخرُها
 الواو رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، ونحو «جاءنى ذُو قَامَ ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ ، وَمَرَرْتُ
 بِذُو قَامَ» ؛ ومنه قوله :

٤ — فَإِذَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتَهُمْ

فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

== والنصب والجر ، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع ، والفتحة والألف
 جميعاً علامة للنصب ، والكسرة والياء جميعاً علامة للجر ، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة
 حروف هذه الأسماء ، فرددوها — فى حال الإضافة التى هى من خصائص الاسم —
 بحروف زائدة ، تكثيراً لحروفها .

(١) «مِنْ ذَاكَ» مِنْ ذَا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف
 خطاب «ذُو» مبتدأ مؤخر «إِنْ» حرف شرط «صُحْبَةً» مفعول به مقدم لأَبَانَ «أَبَانَا»
 أَبَانَ : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى ذُو ، وألفه للاطلاق
 وهو فعل شرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إِنْ
 أَبَانَ ذُو صُحْبَةً فَارْفَعَهُ بِالْوَاوِ «وَالْقَمُ» معطوف على ذُو «حَيْثُ» ظرف مكان «الغيم»
 مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببيان «بَانَا» فعل ماضٍ بمعنى انفصل ، مبنى على الفتح
 لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغيم ، وألفه
 للاطلاق وجملته فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الغيم ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جز
 بإضافة «حَيْثُ» إليها .

٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن سحيم الفمسي ، وقد ==

استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك (ش ٧) في مبحث الأسماء الخمسة ، وفي باب الوصول ، كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشموني (ش ١٥٥) مرتين أيضاً . وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَأَسْتُ بِهَاجٍ فِي أَنْقَرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْيَكِي وَأَبْيَكِي الْبَوَاكِيا
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ ... البيت
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِمَّا لِيثَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَائِيَا
وَعَرَضِي أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِي أَطْوَاهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقذح ، تقول : هجاء يهجو هجوا وهجاء « القرى » - بكسر القاف مقصوراً - إكرام الضيف ، و « في » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار في هرة » أى بسبب هرة ومن أجل ما صنعتها معها ، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقذح فيه بسبب القرى على أية حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثاني كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضييفانهم ، والنوع الثالث لثام بهم شح وبخل وضنائة ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له « كرام » جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللاثام « موسرون » ذوو ميسرة وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضييفان « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم .

الإعراب : « إمّا » حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إمّا لقيني كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « موسرون » نعت لكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم » لقي : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي ، مبني على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل الماضي وناعله =

ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «خسبي» الفاء واقعة في جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وهو مضاف وياء التكامل مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له « ذو » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بمن ، وإن رويت « ذى » فهو مجرور بمن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذى هو ذو بمعنى الذى ، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبنى على السكون في محل رفع « كفايا » كفى : فعل ماض مبنى على فتح ، مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، والنون للوقاية ، وياء التكامل مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للإطلاق ، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما .

الشاهد فيه : قوله « خسبي من ذو عندهم » فإن « ذو » في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين ؛ فمن العلماء من روى « خسبي من ذى عندهم » بالياء ، واستدل بهذه الرواية على أن « ذا » الموصولة تعامل معاملة « ذى » التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الخمسة ، وترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء كما فى هذه العبارة على هذه الرواية ، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب . ومن العلماء من روى « خسبي من ذو عندهم » بالواو ، واستدل بها على أن « ذو » التى هى اسم موصول مبنية ، وأنها تجيء بالواو فى حالة الرفع وفى حالة النصب وفى حالة الجر جميعاً وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة ؛ وسيدكر الشارح هذا البيت مرة أخرى فى باب الموصول ، ويلبّه على الروايتين جميعاً ، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ورواية الياء تدل على الإعراب ، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح ، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون ، فاعرف ذلك ولا تنسه .

قال ابن منظور فى لسان العرب : « وأما قول الشاعر :

== * فَإِنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سِمَةٍ بِهِ *

وكذلك يُشترطُ في إعراب الفم بهذه الأحرُفِ زَوَالُ الميم منه ، نحو « هَذَا فَوْهُ ، وَرَأَيْتُ فَاهُ ، وَنَظَرْتُ إِلَى فِيهِ » ؛ وإليه أشار بقوله : « وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَأَنًا » أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تَزُلْ منه أعرب بالحركات ، نحو « هَذَا فَمٌ ، وَرَأَيْتُ فَمًا ، وَنَظَرْتُ إِلَى فَمٍ » .

* * *

أَبٌ ، أَخٌ ، حَمٌّ - كَذَلِكَ ، وَهَنٌْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ^(١)
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَةٍ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصَيْنِ أَشْهَرُ^(٢)
يعنى أن « أَبًا ، وَأَخًا ، وَحَمًّا » تَجْرَى تَجْرَى « ذُو ، وَفَمٍ » اللَّذَيْنِ سَبَقَ ذِكْرُهُمَا ؛

= فإن « ذُو » هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، وتقول : رأيت ذوجاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئتك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أنى عليه ذو أنى على الناس ، أى الذى أنى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى « اهـ » .

وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالذى معنا على أن « ذُو » التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جارا أو منصبا ؛ فإن قول الشاعر « ذوسعت به » نعت لبيت تميم المنسوب على أنه اسم إن ، ولو كانت « ذُو » معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبنائها كما علمت على السكون (١) « أَبٌ » مبتدأ « أَخٌ حَمٌ » معطوفان على أَبٍ مع حذف حرف العطف « كَذَلِكَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أَبٍ وما عطف عليه « وَهَنٌْ » الواو عاطفة ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذلك « وَالنَّقْصُ » مبتدأ « فِي هَذَا » جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن « الْأَخِيرِ » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له « أَحْسَنُ » خبر المبتدأ .

(٢) « وَفِي أَبٍ » جار ومجرور متعلق بـ يندر الآتى « وَتَالِيَةٍ » معطوف على أَبٍ « يندر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النقص « وَقَصْرُهَا » الواو عاطفة ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه « مِنْ نَقْصَيْنِ » من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر ، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه « أَشْهَرُ » خبر المبتدأ .

فَتَرَفَعَ بِالْوَاوِ ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلْفِ ، وَتَجْرُ بِالْيَاءِ ، نَحْوُ « هَذَا أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَوْهَا ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحَمِيهَا » وَهَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، وَسَيَذْكَرُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لَفْظَيْنِ أُخَرَيْنِ .

وَأَمَّا « هَنْ » فَالْفَصِيحُ فِيهِ أَنْ يُعَرَّبَ بِالْحُرُكَاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى النُّونِ ، وَلَا يَكُونُ فِي آخِرِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ ، نَحْوُ « هَذَا هَنْ زَيْدٌ » ، وَرَأَيْتُ هَنْ زَيْدٍ ، وَمَرَرْتُ بِهَنْ زَيْدٍ ^(١) » وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ » أَيْ : النَّقْصُ فِي « هَنْ » أَحْسَنُ مِنَ الْإِتْمَامِ ، وَالْإِتْمَامُ جَائِزٌ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ جَدًّا ، نَحْوُ « هَذَا هَنْوُهُ » ، وَرَأَيْتُ هَنْوَهُ ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنْيِهِ « وَأَنْسَكَرَ الْفَرَّاءُ جَوَازَ إِتْمَامِهِ ، وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِحِكَايَةِ سَيْبُويَةَ الْإِتْمَامَ عَنِ الْعَرَبِ ، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ .

وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ : « وَفِي أَبٍ وَنَالِيهِ يَنْدُرُ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » إِلَى اللَّفْظَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ فِي « أَبٍ » وَتَالِيِهِ — وَهُمَا « أَخٌ ، وَحَمٌّ » — فِإِحْدَى اللَّفْظَيْنِ النَّقْصُ ، وَهُوَ حَذْفُ الْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ ، وَالْإِعْرَابُ بِالْحُرُكَاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى الْبَاءِ وَالْخَاءِ وَالْمِيمِ ، نَحْوُ « هَذَا أَبُهُ وَأَخُوهُ وَحَمُّهَا » ، وَرَأَيْتُ أَبَهُ وَأَخُوهُ وَحَمُّهَا ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحَمِّهَا » وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

(١) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَيْهِ ، وَلَا تَكْنُوا » وَتَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ عَنْهُ دَعَا بِدَعَائِهَا فَقَالَ : يَا لِفُلَانٍ ، وَيَا لِفُلَانٍ ، وَالْغَرَضُ أَنَّهُ يَدْعُو إِلَى الْعَصْبِيَّةِ الْقَبِيلِيَّةِ الَّتِي جَاهَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِهَدَهُ فِي مَحْوِهَا . وَمَعْنَى « أَعْضُوهُ بِهَنْ أَيْهِ » قَوْلُوا لَهُ : عَضْ أَيْرَ أَيْكَ ، وَمَعْنَى « وَلَا تَكْنُوا » قَوْلُوا لَهُ ذَلِكَ بِلَفْظٍ صَرِيحٍ ، مَبَالِغَةً فِي التَّشْنِيعِ عَلَيْهِ ، وَمَحَلَّ الْاسْتِشْهَادِ قَوْلُهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ : « بِهَنْ أَيْهِ » حَيْثُ جَرَّ لَفْظَ الْهَنْ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ : « مَنْ يَطْلُ هَنْ أَيْهِ يَنْتَقِ بِهَنْ » يَرِيدُونَ مِنْ كَثَرِ إِخْوَتِهِ اسْتِدْبَاهُمْ ظَهْرَهُ وَقَوَى بِهِمْ عِزَّهُ (وَانْظُرْهُ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ رَقْمَ ٤٠١٥ فِي ٣/٣٠٠ بِتَحْقِيقِنَا) (٤ — شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ١)

٥ — بِأَبِهِ أُقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ
وهذه اللغة نادرة في « أب » وتاليه ، ولهذا قال : « وفي أب وتاليه ينذر »
أى : ينذر النقص ، واللغة الأخرى في « أب » وتاليه أن يكون بالألف : رفعا ،
ونصبا ، وجرا ، ونحو « هذا أباه وأخاه وحماتها ، ورأيت أباه وأخاه وحماتها ،
ومررت بأباه وأخاه وحماتها ، وعليه قول الشاعر :

٥ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدى بن
حاتم الطائي ، وقوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُنتَقِمُ . تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِي مِنْ ظَلَمِ
اللغة : « عدى » أراد به عدى بن حاتم الطائي الجواد المشهور « اقتدى » يريد
أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته ، فما ظلم « يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء
على مثال أبيه الذي ينسب إليه ، وذلك لأنه لو جاء مخالفا لما عليه أبوه من السمات أو
الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام
لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٣٠ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا) .

الإعراب : « بأبه » الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف
إليه « اقتدى عدى » فعل ماضٍ وفاعله « في الكرم » جار ومجرور بالكسرة
الظاهرة متعلق باقتدى أيضاً ، وسكن المجرور للوقف « ومن » اسم شرط مبتدأ
« يشابه » فعل مضارع فعل الشرط محذوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى من « أبه » مفعول به ليشابه ، ومضاف إليه « فما » الفاء واقعة في
جواب الشرط ، وما : نافية « ظلم » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر
المبتدأ الذي هو اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثة أقوال ، وهو الذي نرجحه من بينها ،
وإن رجح كثير من النحاة غيره .

الشاهد فيه : قوله « بأبه — يشابه به » حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ،
ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة . وهذا يدل على أن قوماً من العرب يعربون هذا
الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ، ولا يجتلبون لها حروف العلة لتسكون
علامة إعراب .

٦ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

٦ - نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي الذهم العجلي، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج، وذكر العيني أن أبا زيد نسبته في نوادره لبعض أهل اليمن. وقد بحثت النواذر فلم أجِد فيها هذا البيت، ولكنني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي النول بعض أهل اليمن:

أَيَّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْنَ فُشْلٍ عَلَاهَا
وَاشْدُدْ بِمَشْنَى حَقَبٍ حَقَّوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفي هذه الأبيات شاهد للسئلة التي معنا، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو للعيني، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله: «وناجيا أباه» فإن «أباه» فاعل بقوله: «نَاجِيًا» وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به على لغة التمام لقال: «ونَاجِيًا أبوها».

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «أباه» أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوباً بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه «وأبا» معطوف على اسم إن، وأبا مضاف وأبا من «أباه» مضاف إليه، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «لما» فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن «في المجد» جبار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «غايتهما» مفعول به بلغ على لغة من يلزم التقى الألف، أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤشراً ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة، والمراد بالغايتين البدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله: «أباه» الثالثة لأن الأولى والثانية يمتثلان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب؛ فيكون نصهما بالألف، أما الثالثة فهي في موضع الجر بإضافة =

فعلمة الرفع والنصب والجر حركة مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في المقصور ،
وهذه اللغة أشهرُ من النقص .

وحاصل ما ذكره أن في « أب ، وأخ ، وحَم » ثلاث لغاتٍ : أشهرها أن
تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً^(١) ، والثالثة أن
محذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في « هَن » لغتين : إحداهما
النقص ، وهو الأشهرُ ، والثانية الإثمامُ ، وهو قليل .

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ : أَنْ يُضْفَنَ لَا لِيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا أُعْتِلَا^(٢)

= ما قبلها إليها ، ومع ذلك جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة ؛ لأنه
يعد جداً أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين .

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزيد ،
وكلهم ممن يلزمون الثنى الألف في أحواله كلها ، وقد تكلم بها في الموضعين النبي صلى
الله عليه وسلم ، وذلك في قوله : « ما صنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران في ليله »
وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : « لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا
قيس » وأبو قيس : جبل معروف .

(٢) « وشرط » الواو للاستثنا ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و « ذا »
مضاف إليه « الإعراب » بذل أو عطف بيان أو نعت لذا « أن » حرف مصدري
ونصب « يضمن » فعل مضارع مبنى للمجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون
النسوة في محل نصب بأن ، وأن مدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى : شرط
إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و « لا » حرف عطف « ليا » معطوف على
محذوف ، والتقدير : لسكل اسم لا للياء « كجا » الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف
والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأنك قولك ،
وجا : أصله جاء فعل ما ض « أخو » فاعل جاء ، وأخو مضاف وأنى من « أبيك » مضاف
إليه مجرور بالياء ، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » حال منصوب =

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحُرُوفِ شروطاً أربعة :
(أحدها) أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو « هَذَا أَبٌ ، وَرَأَيْتُ أَبَا ، وَمَرَرْتُ بِأَبٍ » .
(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو « هَذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَحَوْوُهُ » ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَةٍ ، نحو « هَذَا أَبِي ، وَرَأَيْتُ أَبِي ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي » ، ولم تعرب بهذه الحُرُوفِ ، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ .

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَةً ، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةً ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : « هَذَا أَبِي زَيْدٍ وَذَوِيُّ مَالٍ ، وَرَأَيْتُ أَبِي زَيْدٍ وَذَوِيَّ مَالٍ ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي زَيْدٍ وَذَوِيَّ مَالٍ » .
(الرابع) : أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثَنَّاة ؛ فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة^(١) ، نحو « هَؤُلَاءِ آبَاءُ

= بالآلف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « اعتلا » مضاف إليه . وأصله اعتلاء قصره للاضطراب ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعاً وبالآلف نصباً وبالياء جراً) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى أى اسم من الأسماء لا لياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أيبك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للرفع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأيبك : مثال للمجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا : مثال للنصب بالآلف ، وهو مضاف إلى « اعتلاء » ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

(١) المراد جمع التكسير كما مثل ؛ فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً ، وهي - حينئذ - تعرب بإعراب جمع المذكر السالم شذوذاً : بالواو رفعاً ، وبالياء المكسور ما قبلها نصباً ، وجرّاً ، ولم يجزها منها جمع المذكر إلا الأب وذو .
فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا سَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْبِنَا =

الزَّيْدِينَ ، ورأيت آباءَهُمْ ، ومررت بآبَائِهِمْ » ، وإن كانت مُثَنَّة أعربت
إِعْرَابَ الثَّانِي : بالألف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، نحو : « هذان أبوا زيدٍ ،
ورأيت أبويه ، ومررتُ بأبويه » .

ولم يذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — من هذه الأربعة سوى الشرطين
الأولَين ، ثم أشار إليهما بقوله : « وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لِالْيَا »
أى : شَرَطُ إِعْرَابِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْحُرُوفِ أَنْ تُضَافَ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ فلم من
هذا أنه لابد من إضافتها ، وأنه لابد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم .
ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير في قوله
« يُضَفَّنَ » راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذِكْرُهَا ، وهو لم يذكرها إلا مفردة
مكبّرة ؛ فكانه قال : « وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَافَ أَبٌ وَإِخْوَتُهُ الْمَذْكُورَةُ
إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ » .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ ، بل إلى اسم
جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَةٍ ، نحو : « جَاءَنِي ذُو مَالٍ » ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي ذُو قَائِمٍ »^(١)

= وأما « ذُو » فقد ورد جمعه مضافاً مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والأخرى
إلى الضمير شذوذاً ، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني :

صَبَحْنَا أَنْزَلَ رَجِيَّةً مُرْهَفَاتٍ أَبَاكَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذُووَهَا

ففي « ذُووَهَا » شذوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم
(١) اعلم أن الأصل في وضع « ذُو » التي بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها
بما بعدها ، وذلك يستدعي شيئين ؛ أحدهما : أن يكون ما بعدها مملاً يمتنع أن يوصف
به ، والثاني : أن يكون ما بعدها مملاً يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء
ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه =

بِالْأَلْفِ ارْفَعِ الْمُثْنَى ، وَكَلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا^(١)

= فنقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، ويكر ذو فضل ، وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء ، ألا ترى أنك لا تقول « محمد فضل » إلا بواسطة تأويل المصدر المشتق ، أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغة ، فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتاً - وذلك الضمير والعلم - فلا يضاف « ذو » ولا مشاء ولا جمعه إلى شيء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده :

صَبَحْنَا الْحَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذَوُوهَا
كما شذ قول الآخر :

إِنَّمَا بِمَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ
وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال : أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه :

أَهْنَأُ الْمَعْرُوفِ مَا لَمْ يُتَبَدَّلْ فِيهِ الْوُجُوهُ
إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَعْرُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ

وإن كان اسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء - وذلك الاسم المشتق والجملة - لم يصح إضافة « ذو » إليه ، ونذر نحو قولهم : اذهب بذى تسلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذى سلامة ، فتلخص أن « ذو » لاتضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق ، والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجماد ، سواء أكان مصدراً أم لم يكن

(١) « بالألف » جار ومجرور متعلق برفع التالى « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المثني » مفعول به لارفع ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف « وكلا » معطوف على المثني « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « بمضمر » جار ومجرور متعلق بوصل الآتى « مضافا » حال من الضمير المستتر فى وصل « وصلا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف .

كَلَّمَا كَذَلِكَ ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَأَبْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ^(١)
وَتَخْلَفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفَ^(٢)
ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات
الأسماء الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثني ، وهو مما يعرب بالحروف .
وحَدَّثَهُ : « لفظ دال على اثنين ، بزيادة في آخره ، صالح للتجريد ، وعَطْفٌ
مِثْلِهِ عَلَيْهِ » فيدخل في قولنا « لفظ دال على اثنين » المثني نحو « الزيدان »
والألفاظُ الموضوعة لاثنين نحو « شَفَعَ » ، وخرج بقولنا^(٣) « بزيادة » نحو

(١) « كلنا » . مبتدأ « كذلك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والكاف
حرف خطاب « اثنان » مبتدأ « واثنتان » معطوف عليه « كابنين » جار ومجرور متعلق
بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله يجريان الآتي « وابنتين »
معطوف على ابنين « يجريان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ،
والجمله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) « وتختلف » فعل مضارع « اليا » فاعله « في جميعها » الجار والمجرور متعلق
بتختلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه « الألف » مفعول به لتختلف « جرا »
مفعول لأجله « ونصبا » معطوف عليه « بعد » ظرف متعلق بتختلف ، وبعد مضاف
و « فتح » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ألف » فعل ماض مبني للمجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فتح ، والجمله من الفعل
ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح .

(٣) وخرج بقوله « دال على اثنين » الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثني
وهو مع ذلك لا يدل على اثنين . وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعدا ، فأما ما يدل
على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات : رجلان . وشبعان ، وجوعان ، وسكران
وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يدل
على الثلاثة فصاعدا فمثاله : صنوان ، وغلان ، وصردان ، ورغفان ، وجرذان ، وإعراب
هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون ، والألف . لازمة لها في كل حال ؛ لأنها
ن الصيغة ، وليست النون القائمة مقام التنوين .

« شَفَع » ، وخرج بقولنا « صالح للتجريد » نحو « اثنان » فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقول « اثنان » وخرج بقولنا « وعطف مثله عليه » ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه ، كالفقرتين ؛ فإنه صالح للتجريد ، فنقول : قر ، ولكن يُعْطَف عليه مُغَايِرُهُ لا مثله ، نحو : قر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : « الْفَقْرَتَيْنِ » .

وأشار المصنف بقوله : « بالألف ارفع المثنى وكلا » إلى أن المثنى يُرْفَع بالألف ، وكذلك شِبْهُهُ المثنى ، وهو : كلُّ ما لا يَصْدُقُ عليه حَدُّ المثنى ، وأشار إليه المصنف بقوله « وَكِلَا » ؛ فما لا يصدق عليه حَدُّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو مُلْحَقُ بالمثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنان مُلْحَقَةٌ بالمثنى ؛ لأنها لا يصدق عليها حَدُّ المثنى ، لكن لا يُلْحَقُ كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضْمَرٍ ، نحو « جاءني كِلَاهُمَا ، ورأيت كِلَيْهِمَا ، ومررت بِكِلَيْهِمَا ، وجاءتني كِلْتَاهُمَا ، ورأيت كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بِكِلْتَيْهِمَا » فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعا ونصباً وجرأ ، نحو « جاءني كِلَا الرجلين وكِلتا المرأتين ، ورأيت كِلَا الرجلين وكِلتا المرأتين ، ومررت بكِلَا الرجلين وكِلتا المرأتين » ؛ فهذا قال المصنف : « وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصِلَا »^(١) .

(١) هذا الذي ذكره الشارح تبعاً للناظم -- من أن لكلا وكلتا حالتين : حالة يعاملان فيها معاملة المثنى ، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور ؛ فيكونان بالألف في الأحوال الثلاثة كالفتي والعصا -- هو مشهور لغة العرب ، والسر فيه -- على ما ذهب إليه نحاة البصرة -- أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناها معنى المثنى ، فكان لهما شأن شبه بالمفرد من جهة اللفظ ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى ؛ فأخذ احكام المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى ، حتى يكون لكل شبه حظ ، في الإعراب . وفي إعادة الضممين عليهما أيضاً .

ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور في كل حال ؛ فيغلب جانب اللفظ . وعليه
جاء قول الشاعر :

ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ مَجْرَى ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ ؛ فَأَمَّا ابْنَانِ وَابْنَتَانِ مُلْحَقَانِ بِالثْنِيِّ [كما تقدم] ، وَابْنَانِ وَابْنَتَانِ مثنى حقيقته .

ثُمَّ ذَكَرَ الْمَصْنَفُ — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ! — أَنَّ الْإِيَاءَ تَخْلُفُ الْأَلْفَ فِي الثْنِيِّ وَالْمُلْحَقِ بِهِ فِي حَالَتِي الْجَرِّ وَالنَّصَبِ ، وَأَنَّ مَا قَبْلَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا ، نَحْوُ : « رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا » ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا » وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنْ إِيَاءِ الْجَمْعِ ؛ فَإِنَّ مَا قَبْلَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَكْسُورًا ، نَحْوُ : « مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ » وَسَيَأْتِي ذَلِكَ .

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ الثْنِيَّ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ ، وَيُنْصَبُ وَيَجْرُ الْإِيَاءُ ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي الثْنِيِّ وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِحَرَكَةِ مَقْدَرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ رَفْعًا وَالْإِيَاءَ نَصَبًا وَجَرًّا .

وَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ مِنْ أَنَّ الثْنِيَّ وَالْمُلْحَقَ بِهِ يَكُونَانِ بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَالْإِيَاءَ نَصَبًا وَجَرًّا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي لُفَّةِ الْعَرَبِ ، وَمِنْ الْعَرَبِ ^(١) مَنْ يَجْعَلُ الثْنِيَّ وَالْمُلْحَقَ بِهِ

= نِعَمَ الْفَتَى عَمِدَتُ إِلَيْهِ مَعَالِيَّتِي فِي حِينٍ جَدِّ بِنَا الْأَسِيرُ كَلَانَا
وَحَلَّ الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ « كَلَانَا » فَإِنَّهُ تَوَكَّدَ لِلضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ عَمَلًا بِالْبَاءِ فِي قَوْلِهِ
« بِنَا » وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مِضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ ، وَقَدْ جَاءَ بِهِ بِالْأَلْفِ فِي حَالَةِ الْجَرِّ .
وَقَدْ جُمِعَ فِي عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِمَا بَيْنَ مِرَاعَاةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْنِي فِي قَوْلِهِ :

إِنَّ اللَّيْثِيَّةَ وَالْخُتُوفَ كَلَاهُمَا يُوفِي الْخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي
فَتَرَاهُ قَالَ « يُوفِي الْخَارِمَ » بِالْإِفْرَادِ ، ثُمَّ قَالَ « يَرْقُبَانِ » بِالثَّنِيَّةِ ، فَأَمَّا الْإِعْرَابُ فَإِنَّ جُعِلَتْ « كَلَاهُمَا » تَوَكَّدَا كَانَ كِإِعْرَابِ الْمُقْصَرِّ ، وَاسْكُنَ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَتَعَيْنٍ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « كَلَاهُمَا » مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ جُمْلَةُ الْمَضَارِعِ بَعْدَهُ . وَجُمْلَةُ الْمَبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ إِنْ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ اللَّفْظُ كِإِعْرَابِ الثْنِيِّ جَارِيًا عَلَى لُفَّةِ الْفَصْحَى .
(١) هَذِهِ لُفَّةُ كُنَانَةِ وَبْنِ الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَبْنِ الدَّنْبَرِ وَبْنِ هَجِيمٍ وَبَطُونٍ مِنْ رِبْعِيَّةٍ =

بالأنف مطلقاً : رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ؛ فيقول : « جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما » .

وَارْفَعْ بَوَاوٍ وَبَيَا اجْرُزْ وَانْصِبْ سَالِمَ جَمْعِ « عَامِرٍ ، وَمُذْنِبٍ » (١)

= بكر بن وائل وزيد وخنعم وهمدان وعذرة . وخرج عليه قوله تعالى : (إن هذان لساحران) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لاوتران في ليلة » وجاء عليها قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَفَنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

فإن من حق « هذان ، ووتران ، وأذناه » - لو جرين على اللغة المنهورة - أن تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانية اسم لا ، وهما منصوبان ، والثالثة في موضع المجرور بإضافة الظرف قبها ، وفي الآية الكريمة تخرجات أخرى تجريها على المستعمل في لغة عامة العرب : منها أن « إن » حرف بمعنى « نعم » مثلها في قول عبد الله بن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبْوِ حِ يُلْمَنِي وَأَلْوُمُهُنَّ
وَيُقْلَنُ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ ، قُلْتُ : إِنَّهُ

يريد قُلْتُ نعم ، والهاء على ذلك هي هاء السكت ، و « هذان » في الآية الكريمة حينئذ مبتدأ ، واللام بعده زائدة ، و « ساحران » خبر المبتدأ . ومنها أن « إن » مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و « هذان ساحران » مبتدأ وخبر كما في الوجه السابق ، والجملة في محل رفع خبر إن ، والتقدير : إنه (أى الحال والشأن) هذان لساحران .

(١) « وارفَعْ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بَوَاوٍ » جار ومجرور متعلق بارتفاع « وبَيَا » جار ومجرور متعلق باجرز الآتي ، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه . أى : اجرر بياء وانصب بياء « اجرز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وهو معطوف بالواو على اجرز « سالم » مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرز وانصب =

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني المثني ، وقد تقدّم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر السالم وما أُحِلَّ عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً . وأشار بقوله : « عامِرٍ ومُذْنِبٍ » إلى ما يُجْمَعُ هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد ، وصفة .

فيشترط في الجامد : أن يكون علماً ، لذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن علماً لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال في « رجل » رَجُلُونَ ، نعم إذا صُغِرَ جاز ذلك نحو : « رُجَيْلٍ ، ورُجَيْلُونَ » لأنه وَصَفَ^(١) ، وإن كان علماً لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال في « زينب » زينبون ، وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في لَاحِقٍ — اسمَ فرس — لا حقون ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال في « طَلْحَة » طَلْحُونَ ، وأجاز ذلك الكوفيون^(٢) ، وكذلك إذا كان مركباً ؛ فلا يقال في « سبويه » سبويهون ، وأجازه بعضهم .

= وسالم مضاف و « جمع » مضاف إليه ، وجمع مضاف إليه و « عامر » مضاف إليه ، و « مذنب » معطوف على عامر .

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر :

زَعَمْتُ تَمَاضِيرُ أَتَنِي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُذُ أَبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

محل الشاهد في قوله « أبينوها » فإنه جمع مصغر « ابن » جمع مذكر سالما ورفع بالواو نيابة عن الضمة ، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابناً اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف ، ألا ترى أن رجلاً في قوة قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أبينا في قوة قولك : ابن صغير ؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلعة وحمرة جمع مذكر سالما بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التي في =

ويشترط في الصفة : أن تكون صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفعلَ فَعْلَاءَ ، ولا من باب فَعْلَانِ فَعْلَى ، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ فخرج بقولنا « صفة لمذكر » ما كان صفة مؤنث ؛ فلا يقال في حائض حائضون ، وخرج بقولنا « عاقل » ما كان صفة لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في سابق — صفةَ فَرَسٍ — سابقون ، وخرج بقولنا « خالية من تاء التأنيث » ما كان صفة لمذكر عاقل ، ولا يكن فيه تاء التأنيث ، نحو علامة ؛ فلا يقال فيه : علامون ، وخرج بقولنا « ليست من باب أفعلَ فَعْلَاءَ » ما كان كذلك ، نحو « أحمر » فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرن ، وكذلك ما كان من باب فَعْلَانِ فَعْلَى ، نحو « سكران ، وسكرى » فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث ، نحو « صبور ، وجريح » فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح ؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم : صبورون ، ولا جريحون .

وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله : « عامر » فإنه علم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون .

= المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلعون والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة ؛ الأول : أن هذا علم على مذكرو إن كان لفظه مؤنثاً ، والعبرة بالمعنى لا باللفظ ، والثاني : أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم : طلعات ، وحمزات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالماً ، فلو سمينا رجلاً بـ حمراء أو حبلى جاز جمعهم على حمراوين وحبليين ولاشك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمسكاً في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمسكاً في التأنيث جمع مذكر سالماً فجواز جمع الاسم الأخف تمسكاً في التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى .

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله : « ومُذْنِبٍ » فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث وليسبت من باب أَفْعَلَ أَفْعَلَاءَ ولا من باب فَعْلَانَفَعْلَى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنِبُونَ ..

وَشِبْهِ ذَيْنِ ، وَبِهِ عِشْرُونًا وَبَابُهُ الْحَقُّ ، وَالْأَهْلُونَ^(١)
أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلَيُّونَا وَأَرْضُونَ شَذَّ ، وَالسُّنُونَ^(٢)
وَبَابُهُ ، وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ^(٣)

(١) « وشبه » الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و « ذين » مضاف إليه مبنى على الياء في محل جر « وبه » جار ومجرور متعلق بقوله ألحق آتَى « عشرون » مبتدأ « وبابه » الواو عاطفة ، باب : معطوف على قوله عشرون ، وباب مضاف والمهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرون مضاف إليه « ألحق » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرون ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والأهلون » معطوف على قوله عشرون .

(٢) « أولو » و « عالمون » و « عليون » و « أرضون » : كلهن معطوف على قوله عشرون « شذ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها ؛ لأنها استثنائية ، وقيل : بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط « والسنون » و « بابه » معطوفان على قوله عشرون .

(٣) « ومثل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد آتَى ، ومثل مضاف ، و « حين » مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع « ذا » اسم إشارة فاعل يرد « الباب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « وهو » مبتدأ « عند » ظرف متعلق يطرُد ، وعند مضاف و « قوم » مضاف إليه « يطرُد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقديره =

أشار المصنف — رحمه الله ! — بقوله : « وشبه ذين » إلى شبه عامر ، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كـ محمد وإبراهيم ؛ فتقول : محمدون وإبراهيمون ، وإلى شبه مُذْنِب ، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كالأَفْضَلِ والضَّرَّابِ ونحوهما ، فتقول : الأَفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ ، وأشار بقوله : « وبه عشرون » إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً .

وجمع المذكر السالم هو : ما سَلِمَ فيه بناء الواحد ، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها ؛ فَمَآلاً واحِدَ له من لفظه ، أو لَهْ واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروط — فليس بجمع مذكر سائاً ، بل هو مُلْحَقٌ به ؛ فعشرون وبابه — وهو ثلاثون إلى تسعين — مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال : عِشْرَتٌ ، وكذلك « أَهْلُونَ » مُلْحَقٌ به ؛ لأن منفرد — وهو أَهْلٌ — ليس فيه الشروط المذكورة^(١) ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك « أولو » ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، و « عَالَمُونَ » جمع عَالَمٍ ، وعَالَمٌ كرجل اسم جنس جامدٌ ، وَعَالِيُونَ : اسم لأعلى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة ؛ لسكونه لما لا يعقل ، وَأَرْضُونَ : جمعُ أَرْضٍ ، وَأَرْضٌ : اسم جنس جامد مؤنث ، والسنون : جمع سَنَةٍ ، والسنة : اسم جنس مؤنث ؛ فهذه كلها مُلْحَقَةٌ بالجمع المذكر ؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط .

== البيت : وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معرباً بمحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء ، مثل إعراب « حين » بالضمّة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً ، والإعراب بمحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب .

(١) وقد جمع لفظ « أهل » جمع مذكر سالماً شذوذاً ، وذلك كقول الشنفرى :
وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ : سَيِّدٌ عَمَلَسَ ، وَأَرْقَطُ ذُهُلُوتُ ، وَعَرَفَاهُ جَبَّالُ

وأشار بقوله « وبابه » إلى باب سَنَة ، وهو : كل اسم ثلاثي ، حُذِفَتْ لامه ، وَعُوِضَ عنها هاء التأنيث ، وَلَمْ يَكْسَرْ : كائنه ومِثْن وثُبَّة وثُبَيْن . وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ؛ فإن كُسِّرَ كَشَفَةً وَشَفَاهُ لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً ، كطَبَّة ؛ فإنهم كَسَرُوهُ على طَبَاة وَجَعَمُوهُ أيضاً بالواو رفعاً وبالياء نصباً وَجَرَأ ، فقالوا : طُبُون ، وَطُبِين .

وأشار بقوله : « وَمِثْلَ حين قد يرد ذا الباب » إلى أن سِنِين ^(١) ونحوه قد

(١) اعلم أن إعراب سِنِين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً هي لغة الحجاز وعلياء قيس . وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله « ومثل حين » وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بهذه اللغة ، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف » وقد روى هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب : « اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف » فلما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرار للدعوة به ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواة بهما جميعاً كل منهم رواه بلغة قبيلته ؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين ، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذي رواه الشارح ، كما جاء قول جرير :

أَرَى مَرَّةً السِّنِينَ أَخَذْنَ مِنِّي كما أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الْهَلَالِ
وقول الشاعر :

أَلَمْ نَسُقِ الْحَجِيجَ — سَلِي مَعْدَا — سِينِينَا مَا تُمَدُّ لَنَا حَسَابَا
وقول الآخر :

سِينِينِي كُلَّهَا لَا قَيْتُ حَرْبًا أَعَدُّ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الذَّكُورَ

ومن العرب من يلتزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون في كل أحواله ؛ فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقيل ، ومنهم من يلتزم الواو ويجعل الإعراب بحركات على النون كإعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجرى الإعراب الذي =

تلزمه الياء وَيَجْمَلُ الإِعْرَابُ عَلَى النُّونِ ؛ فَيَقُولُ : هَذِهِ سِنِينَ ، وَرَأَيْتَ سِنِينَ ، وَمررت بِسِنِينَ ، وَإِنْ شئتُ حذفتِ التَّنوينَ ، وَهُوَ أَقْلٌ مِنْ إثباته ، وَاختلافٌ فِي أطْرَادِ هَذَا ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَطَّارِدُ ، وَأَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُمْ سِنِينَ كَسِنِينَ يُوسُفَ » فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٧ — دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ ؛ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَيْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبُذْنَا مُرْدًا

= ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ جَمْعِ الْمَذْكُورِ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ ، إِجْرَاءً لَهُ بِمَجْرَى الْمَفْرُودِ ، وَيَتَخَرَّجُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ قَوْلُ ذِي الإِصْبَعِ الْعَدَوَانِي :

إِنِّي أُنِيُّ أُنِيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَأَبْنَى أُنِيُّ أُنِيُّ مِنْ أُبَيَّيْنِ

وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنْ تَخْرُجَ عَلَى مَا خَرَجَ عَلَيْهِ بَيْتُ سَحِيمٍ (ش. ٩) الْآتِي قَرِيبًا فَتَاخُصَّ لَكَ مِنْ هَذَا أَنْ فِي سِنِينَ وَبَابُهُ أَرْبَعُ لُغَاتٍ ، وَأَنْ فِي الْجَمْعِ عَامَةٌ لُغَتَيْنِ .

٧ — الْبَيْتُ لِلصَّمَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَحَدِ شُعْرَاءِ عَصْرِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ ، وَكَانَ الصَّمَةُ قَدْ هَوَى ابْنَتَهُ عَمَّ لَهُ اسْمُهَا رِيَا ، فَخَطَبَهَا ، فَرَضَى عَمَّهُ أَنْ يَزُوجَهَا لَهُ عَلَى أَنْ يَمْرُهَا خَمْسِينَ مِنَ الْإِبِلِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِأَبِيهِ ، فَسَاقَ عَنْهُ تِسْعَةَ وَأَرْبَعِينَ ، فَأَبَى عَمَّهُ إِلَّا أَنْ يَكْمُلَهَا لَهُ خَمْسِينَ وَأَبَى أَبُوهُ أَنْ يَكْمُلَهَا ، وَلَجَّ الْعِنَادُ بَيْنَهُمَا ، فَلَمْ يَرِ الصَّمَةُ بَدَأَ مِنْ فَرَانِهِمَا جَمِيعًا ، فَرحَلَ إِلَى الشَّامِ ؛ فَكَانَ وَهُوَ بِالشَّامِ يَحْنُ إِلَى نَجْدٍ أحيانًا وَيَذمه أحيانًا أُخْرَى ، وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي ذَلِكَ .

اللُّغَةُ : « دَعَانِي » أَيْ أَتْرَكَانِي ، وَيُرْوَى فِي مَكَانِهِ « ذَرَانِي » وَهِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ « نَجْدٌ » بِلَادٌ بَيْنَهُمَا ، أَعْلَاهَا تَهَامَةُ وَالْجَنُّ وَأَسْفَلُهَا الْعِرَاقُ ، وَالشَّامُ ، وَ « الشَّيْبُ » — بِكسْرِ الشَّيْنِ — جَمْعُ أَشْيَبٍ ، وَهُوَ الَّذِي وَخَطَ الشَّيْبُ شَعْرَ رَأْسِهِ ، وَ « الْمُرْدُ » — بِضَمِّ فَسْكَوْنِ — جَمْعُ أُمُردٍ ، وَهُوَ مَنْ لَمْ يَبْتَ بَوَجْهِهِ شَعْرًا .

الإِعْرَابُ : « دَعَانِي » دَعَا : فَعَلَ أَمْرًا مَبْنًى عَلَى حَذْفِ النُّونِ ، وَالْفُعالَيْنِ فاعِلٌ وَالنُّونُ لِلْوَقَايَةِ ، وَالْيَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ ، مَبْنًى عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ « مَنْ نَحْدُ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِدَعَانِي « فَإِنْ » الْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ ، إِنْ : حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ « سَنِيهِ » سَنِينَ : اسْمٌ إِنْ مَنصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ — وَهُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ — وَسَنِينَ مَضَافٌ وَالضَّمِيرُ =

(٥ — شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ١)

[الشاهد فيه إجراء السنين مُجَرَّي الحين ، في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة] .

* * *

وَنُونٌ مُجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَأَفْتَحْ ، وَقَلَّ مَنْ بَكَسَرِهِ نَطَقَ^(١)

العائد إلى نجد مضاف إليه ، وجملة «لعين» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بـ «لعين» «شيئا» حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا ، وجملة «شيننا» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة «لعين» «مردا» حال من المفعول به في قوله شيننا .

الشاهد فيه : قوله «فإن سنيه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين ، ألا ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلا مسكينا ، ووقعت عيني على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضاف ؛ لأن مثلها مثل اليم في غلام والباء في كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول «فإن سنيه» ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «اللهم اجعلها عليهم سينا كسين يوسف» والآيات التي أنشدناها (في ص ٥٨) وتقدم لنا ذكر ذلك .

(١) «ونون» مفعول مقدم لافتح ، ونون مضاف و «مجموع» مضاف إليه «وما» الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبني على السكون في محل جر «به» جار ومجرور متعلق بالتحقق الآتي «اتحق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة للموصول «فافتح» الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وقل» فعل ماض «من» اسم موصول في محل رفع فاعل بقل «بكسره» الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه «نطق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة =

وَنُونٌ مَا تُثْنِي وَالْمَا حَقَّقَ بِهِ بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَأَنْتَبِهْ^(١)
حَقُّ نُونِ الْجَمْعِ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ الْفَتْحُ ، وَقَدْ تَكْسَرُ شُدُودًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :
٨ — عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ

= لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وتقدير البيت : افتح نون الاسم المجموع والذي التحق به ، وقد من العرب من نطق بهذه النون مكسورة : أى فى حالتى النصب والجر أما فى حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم .

(١) « وبنون » الواو عاطفة ، نون : مبتدأ ، ونون مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ثنى » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « والملحق » معطوف على ما « به » جار ومجرور متعلق بالملحق « بعكس » جار ومجرور متعلق باستعملوه ، وعكس مضاف وذا من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « استعملوه » فعل ماض ، والواو فاعل . والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « نون » فى أول البيت « فانتبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون الثنى مكسورة ، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة .

٨ — هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطمي ، من أبيات خاطب بها فضالة العرنى ، وقبله قوله :

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ ، لَيْسَ مِنْهَا بَرْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرَيْنٍ
المفردات : « جعفر » اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع « وبني أبيه » إخوته ، وهم عرين وكليب وعبيد « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاى والنون بينهما عين مهجلة ساكنة - وهم الأتباع ، وفى القاموس « الزعنفة - بالكسر والفتح - الفصير والقصيرة ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحة السمك ، وكل جماعة ليس أسلمهم واحداً » هـ . والزعانف أيضاً : أهداب الثوب التى تنوس منه ، أى تتحرك ، ويقال للثام الناس ورذالهم : الزعانف .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفر » مفعوله « وبني » معطوف على جعفر وبني مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكرنا : فعل وفاعل « زعانف » =

وقوله :

٩ — أَكَلَّ الدَّهْرَ حِلًّا وَارْتَحَالَ
وَمَاذَا تَبَتَّعَى الشُّعْرَاءَ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتَ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ ؟
وليس كسرُها لغةً ، خلافاً لمن زعم ذلك .

== مفعول به « آخري » صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ،
وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته .

الشاهد فيه : كسر نون الجمع في قوله « آخري » بدليل أن القصيدة مكسورة بحرف
القافية ، وقد روي البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك ، وأول الكلمة قوله :
أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَّاحٍ ؟ كَذَبْتَ ؛ لَتَقْفُئَنَّ يَدَاكَ دُونِي
٩ — هذان البيتان لسعيم بن وثيل الرياحي ، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض
فيها بالأبيد الرياحي ابن عمه ، وقبلهما :

عَذَرْتُ الْبُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَمَا بَالِي وَبَالُ أَبِي كَبُونٍ ؟
وبعدهما قوله :

أَخُو خَمْسِينَ مُجَنِّمٌ أَشَدِّي وَتَجَذَّنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ
المفردات : « يتجنى » معناه يطلب ، و« يروى في مكانه » يدرى « بتشديد الدال
المهمل ، وهو مضارع ادراء ، إذا ختلته وخدعه .
المدنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديقي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن
التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحوهم؟ يريد أنه
لا تجوز عليه الحيلة ، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه .

الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام ، وكل : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر
بتدم ، وكل مضاف و « الدهر » مضاف إليه « حل » بتدأ مؤخر « وارتحال »
معطوف عليه « أما » أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف استفتاح
« يبقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر « على »
جار ومجرور متعلق بيبقى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « يقينى »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول
به « وماذا » ما : اسم استفهام مبتدأ ، وذا : اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر ==

وَحَقُّ نونِ المثنى وَالْمُلْحَقُ به الكسْرُ ، وَفَتْحُ لَفَتْ ، ومنه قوله :
١٠- عَلَى أَحْوَذِيَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيْبُ

= «تبتغي» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «مى» جار ومجرور متعلق بتبتغي، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتبتغي، وهو محذوف: أى تبتغيه «وقد» الواو حالية، قد: حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به الجاوز، وحد مضاف و«الأربعين» مضاف إليه، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوح ما بعدها تقديرًا، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة؛ لأنه عومل، عاملة حين في جعل الإعراب على النون، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة؛ فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولكنه كبير النون، وعليه الشارح هنا.

ونظيره بيت ذى الأصبع العدوانى الذى رويناه لك (ص ٦٥) وقول الفرزدق:
مَا سَدَّ حَيْثُ وَلَا مَيَّتْ مَسَدُهَا إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينَ
١٠- البيت لحيد بن ثور اللهلال الصعبي، أحد الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطة، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطة، وأول الأبيات التي يصف فيها القطة قوله:

كَمَا انْقَبَضَتْ كَدْرَاهُ تَسْتَقِي فِرَاحَهَا يَشْمَلُظَةُ رِفَهَا وَالْيَاءُ شُعُوبُ
غَدَّتْ لَمْ تُصَوِّدْ فِي السَّمَاءِ وَتَحْتَهَا إِذَا نَظَرْتُ أَهْوِيَّةً وَلُحُوبُ
جَاءَتْ ثُمَّ أَجَاءَ الْقَتَا ، ثُمَّ قَلَصَتْ بِمَجْجَمِهَا ، وَالْوَارِدَاتُ تَنْوُبُ

اللفظة: «الأحوذيان» منى أحوذى، وهو الخفيف السريع، وأراد به هنا جناح القطة، يصفها بالسرعة والخفة، «استقلت» ارتفعت وطارَتْ في الهواء، و«العشية» ما بين الزوال إلى الغروب، و«هى» ضمير غائبة يعود إلى القطة على تقدير مضافين، وأصل الكلام: فما زمان رؤيتها إلا لحظة وتغيب.

وظاهر كلام المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة ، وليس كذلك ، بل كسرها في الجمع شاذٌ وفتحها في التثنية لغة ، كما قدّمناه ، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف ؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثاني^(١)

= المعنى : يريد أن هذه القطة قد طارت بجناحين سريعين ؛ فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها ، يقصد أنها حديدة السرعة

الإعراب : « على أحوذيين » جار ومجرور متعلق باستقلت « استقلت » استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على القطة التي تقدم وصفها « عشية » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « هي » مبتدأ بتقدير مضامين ، والأصل : فما زمان مشاهدتها إلا لحظة وتغيب بعدها « إلا » أداة استثناء ، ماغة لأعمل لها « لحظة » خبر المبتدأ « وتغيب » الواو عاطفة ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على القطة ، والجملة من الفعل والفاعل عطوفة على جملة المبتدأ والخبر .

الشاهد فيه : فتح نون المثني من قوله « أحوذيين » وهي لغة ، وليست بضرورة ؛ لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض .

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثني ويائه وبعد واو الجمع ويائه ؛ واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه ، الأول — وعليه ابن مالك — أنها زيدت دفعا لتوهم الإضافة في « رأيت بنين كرماء » إذ لو قلت « رأيت بنى كرماء » لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء ؛ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت « بنى كرماء » فقد أردت وصف الآباء بالكرم وأن بنى مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت « بنين كرماء » فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم وأن كرماء نعت لبنين ، وبعداً عن توهم الإفراد في « هذان » ونحو « الخوزلان » و « المهتدين » ؛ إذ لولا النون لالتبس الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولا ولالتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع ؛ الثاني أنها زيدت عوضاً عن الحركة في الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد . وعليه ابن كيسان ، وهو الذي يجرى على السنة العربيين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاد والجزولي ، =

ومن انفتح مع الألف قول الشاعر :

١١ - أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِدَّ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَنِّيَانَا

والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفردة كعمد وعلى ، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفردة كزئب وفاطمة ، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كالقاضي والفق ؛ ولست عوضاً عن شيء منها فيما لا حركة ولا تنوين في مفردة كالجبل ، وعليه ابن جني ، والسادس : أنها زيدت فرقاً بين نصب المفرد ورائع المثني ، إذ لو حذفت النون من قولك « عليان » لأشكل عليك أمره ، فلم تدرك أهر مفرد منصوب أم مثني مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرك للتحلص من التقاء الساكنين

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثني مفتوحة في الجمع ، فأما مجرد حركتها فيهما فلا أجل للتحلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفة بينهما فلمميز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها في الجمع فلا أن الجمع ثقل لدلالته على العدد الكثير والمثني خفيف ، فقصدت المعادلة بينهما ؛ لئلا يجتمع ثقلان في كلمة ، وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثني وكسرها مع الجمع ؛ ضرورة لا لغة ، وقيل : ذلك خاص بحالة الياء فيهما ، وقيل لا ، بل مع الألف والوار أيضاً .

وذكر الشيباني وابن جني أن من العرب من يضم النون في المثني ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر :

يَا أَبَتَا أَرْقِي الْقِذَانُ فَالنَّوْمُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

وهذا إنما يجيء مع الألف ، لا مع الياء .

وسمع تشديد نون المثني في ثنية اسم الإشارة والموصول فقط ، وقد قرئ بالتشديد في قوله تعالى : (فذاتك برهانان) وقوله : (والذان يأتيانها) وقوله : (إحدى ابني هاتين) وقوله سبحانه : (ربنا أرنا الذين) .

١١ - البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل ، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله ،

وقيل : هو لروية ، والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله :

إِنَّ لِسَلَوَى عِنْدَنَا دِيَوَانَا يُخْزِي فَلَانَا وَأَبْنَهُ فَلَانَا

كَأَنْتَ عَجُوزًا عُمِّرْتَ زَمَانَا وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانًا =

وقد قيل : إنه مصنوع^(١) ؛ فلا يُحتَجُّ به .

= اللغة : « الجيد » العنق « منخرين » مثنى منخر ، بزنة مسجد ، وأصله مكان النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه ، من باب تسمية الحال باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها « ظبيان » اسم رجل ، وقيل : مثنى ظبي ، قال أبو زيد « ظبيان : اسم رجل ، أراد أشبه منخرى ظبيان » ، فحذف ، كما قال الله عز وجل : (واسأل القرية) يريد أهل القرية « اهـ » ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفا .

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف « والعينا » معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضاً ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « أشبه » أشبه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظبيان » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح ، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله « والعينا » السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين .

الشاهد فيه : قوله « والعينا » حيث فتح نون المثنى ، وقال جماعة منهم المروى : الشاهد فيه في موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله « ظبيان » ، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبي ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون « منخرين » مفتوحة ، وأن فيها شاهداً أيضاً ، فهو نظير قول حميد بن ثور « على أحوذيين » الذي تقدم (ش رقم ١٠) .

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهه هذا القيل أن الراجز قد جاء بالثني بالألف في حله النصب ، وذلك في قوله « والعينا » وفي قوله « ظبيان » عند المروى وجماعة ، ثم جاء به بالياء في قوله « منخرين » فجمع بين لفتين من لغات العرب في بيت واحد ، وذلك قلما يتفق لعربي ، ويرد هذا الكلام شينان ؛ أولهما : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ، ونسبها لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن =

وَمَا بَتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا^(١)

لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمع المؤنث السالم ، نحو مُسَلِّمَاتٍ ، وقيدنا بـ «نالسالم» احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو : هُنُودٌ ، وأشار إليه المصنف — رحمه الله تعالى — بقوله : « وَمَا بَتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا » أى جمع بالالف والتاء الميزيتين ، فخرج نحو قُضَاةٍ^(٢) ؛ فإنَّ أَلْفَهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ، بل هى منقلبة عن أَصْلٍ وهو الياء ؛ لأنَّ أصله

= سيئويه رحمه الله كان يعبر عنه فى كتابه بقوله « حدثنى الثقة » أو « أخبرنى الثقة » ونحو ذلك ، وثانيتها : أن الرواية عند أبى زيد فى نوادره :

* وَمَنْخَرَانٍ أَشْبَهَا ظَنِيَانَا *

بالالف فى « منخرين » أيضاً ؛ فلا يتم ما ذكروه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) « وما » الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ ، بتا « جار ومجرور متعلق بجمع الآتى « وألف » الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا « قد » حرف تحقيق « جمعا » جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « يكسر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « فى الجر » جار ومجرور متعلق بـ « وفى النصب » الواو حرف عطف ، فى النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول « معاً » ظرف متعلق بمحذوف حال .

(٢) مثل قضاة فى ذلك : ناة ، وهداة ، ورماة ، ونظيرها : غزاة ، ودعاة ، وكساء ، فإنَّ الألف فيها منقلبة عن أصل ، لكن الأصل فى غزاة ودعاة وكساء واو لا ياء .

قُضِيَّةٌ ، ونحو أبيات^(١) فإنَّ تاءَ أصلية ، والمرح [منه] ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالته على الجمع ، نحو « هِنْدَات » ؛ فاحترز بذلك عن نحو « قُضَاة » ، وأبيات^(٢) ؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ مُتَلَبِّسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصيغة ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل « قُضَاة » ، وأبيات^(٣) . وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء في قوله « بتا » متعلقة بقوله : « جَمِيع » .

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمه ، وينصب ويجر بالكسرة ، نحو : « جَاءَنِي هِنْدَاتٌ ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ ، وعرَّزْتُ هِنْدَاتٍ » ننبأت فيه الكسرة عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه^(٤) .

(١) ومثل أبيات في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأنبات ، وأحوات جمع حوت ، وأسعات جمع سعت بمعنى حرام .

(٢) اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضى نصبه ؛ فقيل : هو مبني على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً : أى سواء كان مفرداً صحيح الآخر نحو زينات وطلعات في جمع زيب وطلحة ، أم كان معتلًا نحو لغات وثبات في جمع لغة وثبة ، وقيل : بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرداً معتلاً ، وبالكسرة إذا كان مفرداً صحيحاً ، وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ؛ حملاً لنصبه على جره ، كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذى هو أصل جمع المؤنث - على جره فجلاً بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال ، وأصحها عندهم ، وهو الذى جرى عليه النظم هنا .

كَذَا أُولَاتُ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ - كَأُذْرِعَاتٍ - فِيهِذَا أَيْضًا قَبْلُ^(١)
أشار بقوله : « كذا أولات » إلى أن « أولات » تجرئى تجرئى جمع المؤنث
السالم فى أنها تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هى مُلْحَقَةٌ به ،
وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله : « والذي اسما قد جعل » إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع
والمُلْحَقِ به ، نحو : « أُذْرِعَاتٍ » يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به ،
ولا يحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أُذْرِعَاتٌ ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، وَمرَرْتُ
بِأُذْرِعَاتٍ » ، هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه
يرفع بالضمّة ، وينصب ويجر بالكسرة ، ويُزَالُ منه التنوين ، نحو : « هذه
أُذْرِعَاتُ ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، وَمرَرْتُ بِأُذْرِعَاتٍ » والثانى : أنه يرفع بالضمّة ،

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر
« والذي » الواو للاستئناف ، الذى : اسم موصول مبتدأ أول « اسمًا » مفعول ثانٍ
لجعل الآتى « قد » حرف تحقيق « جعل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل -
وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل
لها صلة الموصول « كأذرعَات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ،
والتقدير : وذلك كائن كأذرعَات « فيه » جار ومجرور متعلق بقبل الآتى « ذا » مبتدأ ثانٍ
« أيضاً » مفعول مطلق حذف عامله « قبل » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى
وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذى ، أى : وقد قبل هذا الإعراب فى الجمع
الذى جعل اسماً كأذرعَات ، والتقدير الإعرابى للبيت : وأولات كذا : أى كالجمع
بالألِف والتاء ، والجمع الذى جعل اسماً - أى سُميَ به بحيث صار علماً ، ومثاله أُذْرِعَات -
هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً ، وأذرعَات فى الأصل : جمع أذرعة الذى هو جمع
ذراع ، كما قالوا : رجالات وبيوتات وجمالات ، وقد سُميَ بأذرعَات بلد فى الشام كما
ستمع فى الشاهد رقم ١٢ .

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرعات » ، ورأيت أذرعات ، ومررت بأذرعات » ، ويرُوى قوله :
 ١٢ — تَنَوَّرْتُمَا مِنْ أَذِرْعَاتٍ ، وَأَهْلَاهَا يَبْثُرُ ، أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

١٢ — البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة مطلعها :
 الْأَعْيَمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَمَعْنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
 اللغة : « تنورتها » نظرت إليها من بعد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعد ، سواء أراد قصد هاهنا لم يرد ، و « أذرعات » بلد في أطراف الشام ، و « يثرب » اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم « أذنَى » أقرب « عال » عظيم الارتفاع والامتداد .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من » حرف جر « أذرعات » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، إذا قرأته يالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بـ « تنورتها » الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال « أذنَى » مبتدأ ، وأذنَى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عال » نعت لنظر .

الشاهد فيه : قوله « أذرعات » فإن أصله جمع ، كما بينا في تقدير بيت الناطم ، ثم نقل نصار اسم بلد فهو في اللفظ جمع ، وفي المعنى مفرد . وروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به ، من أنه جمع بالألف والتاء المزيديتين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة ؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التكمين ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين — وهم جماعة منهم البرد والزجاج — فقد لاحظوا فيه أمرين : أولهما أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، =

بكسر التاء منونة كالْمَذْهَبُ الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالْمَذْهَبُ الثاني ، وبفتحتها بلا تنوين كالْمَذْهَبُ الثالث .

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُصَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَل» رَدَفٌ^(١)
أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو الاسم الذي لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالضممة ، نحو ، «جاءَ أَحْمَدُ» وينصب بالفتحة ، نحو : «رأيتَ أَحْمَدَ» ويجر بالفتحة أيضاً ، نحو : «مررت بأَحْمَدَ» ، فنابت الفتحة عن الكسرة . هذا إذا لم يُصَفَّ أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جُرَّ بالكسرة ، نحو : «مررت بأَحْمَدِكُمْ» وكذا إذا دخله الألف واللام ،

= فاعطوه من كل جهة شها؛ فمن جهة كونه جمعاً نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيبويه وابن جني - فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط ، وهي أنه علم مؤنث .

(١) «وَجُرَّ» الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفعاله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بِالْفَتْحَةِ» جار ومجرور متعلق بجر «ما» اسم موصول مفعول به لجر ، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وفعاله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم وقاب «يُصَفَّ» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة صلة ما المصدرية «أو» عاطفة «يك» معطوف على يصف ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، وهو متصرف من كان الناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و «أل» مضاف إليه مقصود لفظه «ردف» فعل =

نحو « مررت بالأخمد^(١) » ؛ فإنه يحجر بالكسرة^(٢) .

وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ «يَفْعَلَانِ» النُّونَا رَفْعًا ، وَتَدْعِيْنَ وَتَسْأَلُونَا^(٣)

= ماض مبنى على افتح لا محل له من الإعراب ، وسكن للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أى اجرر بالفتحة الاسم الذى لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد آل .

(١) قد دخلت آل على العلم إما لفتح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد النوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً ؛ فمن أمثلة دخول آل على العلم قول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْقَعْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ أَبْيَضَ مَاضِي الشَّرَّائِنِ يَمَانٍ
(٢) سواء أكانت « آل » معرفة ، نحو « الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل » أو موصولة كالأعمى والأصم ، واليقظان ، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ
فإن الاسم مع كل واحد منها يحجر بالكسرة .

(٣) « واجعل » الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لنحو » جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و « يفعلان » قصد لفظه : مضاف إليه « النونا » مفعول به لا جعل « رفعا » مفعول لأجله ، أو معموم ، على ترزح الخافض « وتدعين » الواو عاطفة ، وتدعين : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً « وتسألونا » الواو عاطفة ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً ، وأراد من « نحو بفعلان » كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، وأراد من نحو تدعين كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة ، ومن نحو تسألون كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة .

وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سَمَهُ كَلِمَ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَةً^(١)
لما فرغ من الكلام على ما يُعَرَّب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب
من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلة الخمسة ؛ فأشار بقوله « يفعلان » إلى كل فعل
اشتمل على ألف اثنين : سواء كان في أوله الياء ، نحو « يَضْرِبَانِ » أو التاء ،
نحو « تَضْرِبَانِ » وأشار بقوله : « وَتَدْعِيَنَّ » إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة ،
نحو « أَنْتِ تَضْرِبِينَ » وأشار بقوله « وَتَسْأَلُونَ » إلى كل فعل اتصل به واو
الجمع ، نحو « أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ » سواء كان في أوله التاء كما مثل ، أو الياء ، نحو
« الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ » .

فهذه الأمثلة الخمسة — وهي : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ،
وَتَفْعَلِينَ — تُرْفَعُ بثبوت النون ، وتنصب وتجرم بحذفها ؛ فباب النون فيه
عن الحركة التي هي الضمة ، نحو « الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ » فيفعلان : فعل مضارع
مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ وتنصب وتجرم بحذفها ؛ نحو « الزَّيْدَانِ لَنْ

(١) « وحذفها » الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وها :
مضاف إليه « للجزم » جار وجرور متعلق بسمة الآتي « والنصب » معطوف على الجزم
« سمة » خبر المبتدأ ، والسمة — بكسر السين المهملة — العلامة ، وفعلها وسم يسم سمة على
مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة وومق يمجق مقعة « كلم » الكاف حرف جر ،
والمجرور بها محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك ، ولم : حرف نفى وجرم وقلب
« تكوني » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف
النون ، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون ، مبني على السكون في محل رفع « ترومي »
اللام لام الجحود ، وترومي فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود ،
وعلامة نصبه حذف النون ، والياء فاعل « مظلمة » مفعول به ترومي ؛ والمظلمة —
بفتح اللام — الظلم ، وأن المصدرية المضمرة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بلام
الجحود ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكوني ، وجملة تكون واسمها
وخبرها في محل نصب مقول القول الذي قدرناه .

يَقُومًا ، وَلَمْ يَخْرُجَا » فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النون من « يقوما ، ويخرجا »
ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْزَنُوا النَّارَ) .

وَسَمٌ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمَرْتَقَى مَكَارِمًا^(١)
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قَدَرًا جَمِيعُهُ ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرَ^(٢)

(١) « وسَم » الواو للاستئناف ، سَم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « معتلا » مفعول ثانٍ لسم ، تقدم على المفعول الأول « من الأسماء » جار
ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « ما » اسم موصول مفعول أول لسم ، مبني على
السكون في محل نصب « كالمصطفى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول
« والمترقى » معطوف على المصطفى « مكارما » المفعول به للمرتقى ، والمبنى : سم ما كان
آخره ألفا كالمصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمترقى ، حال كونه من الأسماء ، لا من
الأفعال - معتلا .

(٢) « فالأول » مبتدأ أول « الإعراب » مبتدأ ثانٍ « فيه » جار ومجرور متعلق
بقدر الآتي « قدرا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود على الإعراب ، والألف للاطلاق « جميعه » جميع : تأكيد للنائب
الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والمهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل
خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز
أن يكون « جميعه » هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون في « قدر » ضمير
مستتر ، كما يجوز أن يكون « جميعه » تأكيداً للإعراب ويكون في « قدر » ضمير مستتر
عائد إلى الإعراب أيضاً « هو الذي » مبتدأ وخبر « قد » حرف تحقيق « قصرا » فعل
ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذي ،
والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها صلة الذي ، والمعنى : فالأول - وهو ما آخره ألف
من الأسماء كالمصطفى - الإعراب جميعه : أى الرفع والنصب والجر ، فدر على آخره
الذي هو الألف ، وهذا النوع هو الذي قد قصرا : أى سمي مقصوراً ، من القصير بمعنى
الجبس ، وإنما سمي بذلك لأنه قد جبس ومنع من جنس الحركة .

وَالثَّانِ مَنْقُوضٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ، وَرَفْعُهُ يُنَوَى، كَذَا أَيْضاً يَجْرُ (١)
شَرَعَ فِي ذِكْرِ إِعْرَابِ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، فَذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ
« الْمُصْطَفَى، وَالْمُرْتَقَى » يَسْمَى مُعْتَلًّا، وَأَشَارَ « بِالْمُصْطَفَى » إِلَى مَا فِي آخِرِهِ
أَلْفٌ لَازِمَةٌ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ، مِثْلَ « عَصَا، وَرَحَى »، وَأَشَارَ « بِالْمُرْتَقَى » إِلَى مَا فِي
آخِرِهِ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ « الْقَاضِي، وَالِدَّاعِي ».

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ مُفْتَوَحٌ مَا قَبْلَهَا يُقَدَّرُ فِيهِ جَمِيعُ حَرَكَاتِ
الإِعْرَابِ: الرِّفْعُ، وَالنَّصَبُ، وَالْجَرُّ، وَأَنَّهُ يَسْمَى الْمَقْصُورَ؛ فَالْمَقْصُورُ هُوَ: الْأَسْمُ
الْمُعْرَبُ الَّذِي فِي آخِرِهِ أَلْفٌ لَازِمَةٌ، فَاحْتَرَزَ بِ« الْأَسْمِ » مِنَ الْفِعْلِ، نَحْوُ يَرْمِي،
وَبِ« الْمُعْرَبِ » مِنَ الْمَبْنِيِّ، نَحْوُ إِذَا، وَبِ« الْأَلْفِ » مِنَ الْمَنْقُوضِ، نَحْوُ الْقَاضِي
كَمَا سَيَأْتِي، وَبِ« لَازِمَةٍ » مِنَ الْمُشْتَقِّ فِي حَالَةِ الرِّفْعِ، نَحْوُ الرَّيْدَانِ؛ فَإِنَّ أَلْفَهُ
لَا تَلْزِمُهُ إِذْ تَقْلُبُ يَاءٌ فِي الْجَرِّ وَالنَّصَبِ، نَحْوُ [رَأَيْتُ] الزَّيْدَيْنِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ « وَالثَّانِ مَنْقُوضٌ » إِلَى الْمُزْتَقِّ؛ فَالْمَنْقُوضُ هُوَ: الْأَسْمُ الْمُعْرَبُ
الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ لَازِمَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ نَحْوُ الْمُرْتَقَى؛ فَاحْتَرَزَ بِ« الْأَسْمِ » عَنِ الْفِعْلِ
نَحْوُ يَرْمِي، وَبِ« الْمُعْرَبِ » عَنِ الْمَبْنِيِّ، نَحْوُ الَّذِي، وَبَقَوْلِنَا « قَبْلَهَا كَسْرَةٌ » عَنِ

(١) « وَالثَّانِ مَنْقُوضٌ » مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ « وَنَصْبُهُ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ، نَصَبٌ: مَبْتَدَأٌ،
وَنَصْبٌ مُضَافٌ وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْغَائِبِ الْعَائِدِ عَلَى الثَّانِي مُضَافٌ إِلَيْهِ « ظَهَرَ » فِعْلٌ مَاضٍ،
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى نَصَبٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ
الَّذِي هُوَ نَصَبٌ « وَرَفْعُهُ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ، وَرَفْعٌ: مَبْتَدَأٌ، وَرَفْعٌ مُضَافٌ وَالْهَاءُ مُضَافٌ
إِلَيْهِ « يُنَوَى » فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلنَّجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ
تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى رَفْعٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ رَفْعٌ « كَذَا » جَارٌ
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَجْرُ « أَيْضاً » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ « يَجْرُ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ
لِلنَّجْهُولِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْمَنْقُوضِ.

التي قبلها سكون ، نحو ظَبْيٌ وَرَمَى ؛ فهذا معتلٌ جارٍ مجزى الصحيح : في رفعه بالضمّة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب^(١) ، نحو « رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ » ، وقال الله تعالى : (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) وَيَقَدِّرُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالْجَرُّ لثقلها على الياء^(٢)

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملة إياه في حالتي الرفع والجر ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضَرَ مَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
وقول بشر بن أبي خازم ، وهو عربي جاهلي :

كُنِيَ بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي وَلَيْسَ لِي بِهِ إِذْ طَالَ شَأْنِي
فأنت ترى المجنون قال « أن واش » فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشراً قال « كافي » مع حال من النأي أو مفعول مطلق .
وقد اختلف النحاة في ذلك ، فقال ابن : هو ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه في سعة الكلام ؛ فقد قرئ (من أوسط ماتطمعون أهاليكم) بسكون الياء .

(٢) من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب ، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية :

فَيَوْمًا يُوَافِقِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَا ضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُمْ غَوْلًا تَفَوَّلُ
وقول الآخر :

لَمَعْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِي وَلَكِنَّ أَفْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ
وقول الشماخ بن ضرار العطفاني :

كَأَنَّهَا وَقَدْ بَدَا عَوَارِضُ وَقَاضٍ مِنْ أَيْدِيهِنَّ فَائِضُ
وقول جرير أيضا :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْمُرُوقِ خَيْثُ التَّمِي كَابِي الْأَزْنِدِ =

نحو « جَاءَ الْقَاضِي ، وَمَرَّزْتُ بِالْقَاضِي » ؛ فعلاقة الرفع ضمة مُقَدَّرَةٌ على الياء ، وعلاقة الجر كسرة مُقَدَّرَةٌ على الياء .

وَعُلِمَ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْأَسْمَ لَا يَكُونُ فِي آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضِمَّةٌ ، نَعَمْ إِنْ كَانَ مُبْنِيًّا وَجَدَ ذَلِكَ فِيهِ ، نَحْوُ هُوَ ، وَلَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ فِي الْمَعْرَبِ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ فِي حَالَةِ الِرْفَعِ نَحْوُ « جَاءَ أَبُوهُ » وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ فِي مَوَاضِعٍ آخَرِينَ ؛ أَحَدُهَا : دَسَمِي بِهِ مِنَ الْفَعْلِ ، نَحْوُ يَدْعُو ، وَيَنْزُو ، وَالثَّانِي : مَا كَانَ مُجْنِيًّا ، نَحْوُ سَمْنَدُو ، وَقَمْنَدُو .

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ ، أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، فَمَعْتَلًا عُرِفَ (١)

= ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن هذا ضرورة لا تجوز في حالة السعة ، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيها مضى حمل حالة واحدة على حالتين ؛ ففيه حمل النصب على حالي الرفع والجر ؛ فأعطينا الأقل حكم الأكثر ، ولهذا جوزه بعض العلماء في سعة الكلام ، وورد في قراءة جعفر الصادق رضي الله عنه : (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) أما هذا ففيه حمل حالتين - وهما حالة الرفع وحالة الجر - على حالة واحدة وهي حالة النصب ، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلا في الشعر ، ولا ينقاس عليها . (١) « أى » اسم شرط مبتدأ ، وأى مضاف و « فعل » مضاف إليه « آخر » مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر ، وهو الذى سوغ الابتداء به « ألف » خبر المبتدأ الذى هو آخر ، والجملة مفسرة لضمير مستتر فى كان محذوفا بعد أى الشرطية : أى فهذه الجملة فى محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وكان هى فعل الشرط ، وقيل : آخر اسم لكان المحذوفة ، وألف خبرها ، وإنما وقف عليه بالسكون - مع أن المنصوب المنون بوقف عليه بالألف - على لغة ربيعة التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، ويبعد هذا الوجه كون قوله « أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ » مرفوعين ، وإن أمكن جعلهما خبرا لمبتدأ محذوف وتكون « أَوْ » قد عطفت جملة على جملة « أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ » معطوفان على ألف « فمعتلا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « معتلا » =

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة ، نحو :
يَنْزُو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يَرْمِي ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو :
يَنْشَى .

فَالْأَلِفَ أَنْوَ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصَبَ مَا كِيدَعُو يَرْمِي^(١)
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ ، وَأَحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا^(٢)

= حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه « عرف » فعل ماض مبني للمجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر في جواز تقديره هو يعود على فعل ، وخبر « أي » هو
مجموع جملة الشرط والجواب على الذي نختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ،
و تقدير : أي فعل مضارع كان هو - أي الحال والشأن - آخره ألف أو واو أو ياء
قد عرف هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال العربية هو ما آخره حرف
علة ألف أو واو أو ياء .

(١) « فالألف » مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وهو على حذف « في »
توسعا ، والتقدير : في الألف أنو « أنو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « فيه » جار ومجرور متعلق بأنو « غير » مفعول به لانو ، وغير مضاف
و « الجزم » مضاف إليه « وأبد » الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نصب » مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و « ما » اسم
موصول مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « كيدعو » جار ومجرور متعلق
بمحذوف صلة لما « يرمي » معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان
من الأفعال العربية آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم ، وما كان
من الأفعال العربية آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب .

(٢) « والرفع » الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو أنو
الآتي « فيهما » جار ومجرور متعلق بأنو « أنو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « واحذف » فعل أمر ، والتفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
« جزما » حال من فاعل احذف المستتر فيه « ثلاثهن » مفعول ، لاحذف بتقدير
مضاف ، ومعمول جازما محذوف ، والتقدير : واحذف أو آخر ثلاثهن حال كونك جازما =

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ كَيْفِيَةَ الْإِعْرَابِ فِي الْفِعْلِ الْمَعْتَلِ؛ فَذَكَرَ أَنَّ الْأَلْفَ يُقَدَّرُ فِيهَا غَيْرُ الْجَزْمِ — وَهُوَ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ — نَحْوَ « زَيْدٌ يَخْشَى » فَيَخْشَى : مَرْفُوعٌ ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ ، وَ « لَنْ يَخْشَى » فَيَخْشَى : مَنْصُوبٌ ، وَعَلَامَةُ النَّصَبِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ ، وَأَمَّا الْجَزْمُ فَيُظْهِرُ ؛ لِأَنَّهُ يُحْذَفُ لَهُ الْحَرْفُ الْآخِرُ ، نَحْوَ « لَمْ يَخْشَ » .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَأَبْدَى نَصْبَ مَا كِيدَعُو يَرِمِي » إِلَى أَنَّ النَّصْبَ يَظْهَرُ فِيهَا آخِرُهُ وَآوُ الْيَاءِ ، نَحْوَ « لَنْ يَدْعُو ، وَلَنْ يَرِمِي » .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ « وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ » إِلَى أَنَّ الرِّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْوَآءِ وَالْيَاءِ ، نَحْوَ « يَدْعُو ، وَيَرِمِي » فَعَلَامَةُ الرِّفْعِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْوَآءِ وَالْيَاءِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَأَحْذِفُ جَازِمًا ثَلَاثَهِنَّ » إِلَى أَنَّ الثَّلَاثَ — وَهِيَ الْأَلْفُ ، وَالْوَآءُ ، وَالْيَاءُ — تُحْذَفُ فِي الْجَزْمِ ، نَحْوَ « لَمْ يَخْشَ ، وَلَمْ يَفْزُ ، وَلَمْ يَرِمِ » . فَعَلَامَةُ الْجَزْمِ حَذْفُ الْأَلْفِ وَالْوَآءِ وَالْيَاءِ .

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ : أَنَّ الرِّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْأَلْفِ وَالْوَآءِ وَالْيَاءِ ، وَأَنَّ الْجَزْمَ يَظْهَرُ فِي الثَّلَاثَةِ بِحَذْفِهَا ، وَأَنَّ النَّصْبَ يَظْهَرُ فِي الْيَاءِ وَالْوَآءِ ، وَيُقَدَّرُ فِي الْأَلْفِ ؛

الْأَفْعَالُ ؛ أَوْ يَكُونُ « ثَلَاثَهِنَّ » مَفْعُولًا لْجَازِمًا ، وَمَعْمُولٌ أَحْذَفَ هُوَ الْمَحْذُوفُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَأَحْذِفُ أَحْرَفَ الْعَلَّةِ حَالِ كَوْنِكَ جَازِمًا ثَلَاثَهِنَّ « تَقْضِ » فَعَلَ مُضَارِعَ مَجْزُومٍ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ أَحْذَفَ ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ ، وَالْكَسْبَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبٌ تَقْدِيرُهُ أَنَّهُ « حَكِيمٌ » مَفْعُولٌ بِهِ لَتَقْضِ عَلَى تَضَمِينِهِ مَعْنَى تَوْدِي « لِأَزِمَا » نَفْتٌ لِحَكَمِهِ .

النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

نَكِرَةٌ : قَابِلُ أَلٍ ، مُؤَثَّرٌ ، أَوْ وَاقِعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَ^(١)

النكرة : ما يقبل « أَل » وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل « أَل »^(٢) فمثال ما يقبل « أَل » وتؤثر فيه التعريف « رَجُلٌ » فتقول : الرجل ، واحترز بقوله « وتؤثر فيه التعريف » مما يقبل « أَل » ولا تؤثر فيه التعريف ، كعبّاس علماء ؛ فإنك تقول فيه : العبّاس ، فتدخلُ عليه « أَل » لكنها لم تؤثر فيه التعريف ؛ لأنه معرفة قبل دخولها [عليه] ومثال ما وقع موقع ما يقبل « أَل » ذو : التي بمعنى صاحب ، نحو « جَاءَنِي ذُو مَالٍ » أى : صاحبُ مال ، فذُو : نكرة ، وهى لا تقبل « أَل » لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل « أَل » نحو صاحب .

(١) « نكرة » مبتدأ ، وجاز الابتداء بها لأنها فى معرض التقسيم ، أو لكونها جارية على موصوف محذوف ، أى : اسم نكرة ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً « قابل » خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكرة هى المحدث عنها ، وقابل مضاف ، و « أَل » مضاف إليه ، مقصود لفظه « مؤثراً » حال من أَل « أو » عاطفة « واقع » معطوف على قابل ، و « موقع » مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف و « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ذكرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل أَل ، والآلف للاطلاق ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل أَل ولا تقع موقع ما يقبل أَل ، وذلك الحال فى نحو « جاء زيد راكباً » والتمييز =

وَعَبْرَةُ مَعْرِفَةٍ : كَهْمُ ، وَذِي وَهِنَدَ ، وَأَبْنَى ، وَالْفَلَامِ ، وَالَّذِي^(١)

أى : غيرُ النَّكِرَةِ المَعْرِفَةُ ، وهى ستة أقسام : المضمَرُ كَهْمُ ، واسم الإشارة كَذِي ، والعَلَمُ كَهِنَدَ ، والمُحَلَّى بالالف واللام كَالْفَلَامِ ، والمُوصُولُ كَالَّذِي ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا كَأَبْنَى ، وسنتكلم على هذه الأقسام .

= فى نحو « اشتريت رطلا عسلا » واسم لا النافية للجنس فى نحو « لا رجل عندنا » ومجرور رب فى نحو « رب رجل كريم لقيته » .

والجواب أن هذه كلها تقبل ال من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو اسم لا .

واعترض عليه أيضاً بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل ال نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل ال ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلاً فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع وموقع رجل السابق وهو يقبل ال .

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان ال هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا عليين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول ال عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ؛ فلا يضر صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يجعلونه واقعاً وموقع « الرجل » لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلاً فأكرمت الرجل ، كما قال تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) وإذا كان كذلك فهو واقع وموقع ما لا يقبل ال ؛ فلا يصدق التعريف عليه .

(١) « وغيره » غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه « معرفة » خبر المبتدأ « كهـم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كهـم « وذى ، وهند ، وابنى ، والعلام ، والذى » كلهن معطوفات على هم ، وفى عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هى المحدث عنها .

وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجع عند =

فَمَا لِدِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ - كَأَنْتَ ، وَهُوَ - سَمٌ بِالضَّمِيرِ ^(١)
يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الضمير : مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةِ كَهْوٍ ، أَوْ حُضُورٍ ، وَهُوَ
قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ أَنْتَ ، وَالثَّانِي ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ،
نَحْوُ أَنَا .

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا ^(٢)

= علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول النكرة ، وهو ما يُقْبَلُ
أَل كَرَجُلٍ وَكَزَيْمٍ ، والثاني : المعرفة ، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه كالضمير
والعلم ، والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل
أَل كَمَنْ وَمَا ، وهذا ليس بسديد .

(١) « فَمَا » اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبني على السكون في محل نصب
« لَدِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذو مضاف و « غَيْبَةٍ » مضاف إليه
« أَوْ » عاطفة « حُضُورٍ » معطوف على غيبة « كَأَنْتَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مبتدأ محذوف ، أو متعلق بمحذوف حال من ما « وَهُوَ » معطوف على أنت « سَمٌ »
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أَنْتَ « بِالضَّمِيرِ » جار ومجرور متعلق
بسم ، وهو المفعول الثاني لسم .

(٢) « وَذُو » مبتدأ ، وذو مضاف و « اتِّصَالٍ » مضاف إليه « مِنْهُ » جار ومجرور
متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال « مَا » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبني على السكون
في محل رفع « لَا » نافية « يُبْتَدَأُ » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل صلة الموصول . والعائد محذوف ، أي :
لا يبتدأ به ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ ، وهو عجيب غاية العجب ؛ لأن نائب الفاعل إذا
كان راجعاً إلى ما كان هو العائد ، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور فنسب
للكلام ، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله ، وذلك
غير جائز ، والصواب أن في قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد ،
وأن أصل الكلام ما لا يبتدأ به ؛ فالجار والمجرور نائب فاعل ، وحذف الجار والمجرور
الفعل إلى الضمير فاستتر فيه ، فتدبر ذلك وتفهمه « وَلَا » الواو عاطفة ، لا : نافية =

كَأَلِيَاءٍ وَالْكَافِ مِنْ « أُبْنِي أَكْرَمَكَ »

وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ « سَلِيهِ مَا مَلَكَ »^(١)

الضمير البارز ينقسم إلى : مُتَّصِل ، وَمُنْفَصِل ؛ فالمتصل هو : الذى لا يُبتدأ به كالكاف من « أَكْرَمَكَ » ونحوه ، ولا يقع بعد « إِلَّا » فى الاختيار^(٢) ؛ فلا يقال : مَا أَكْرَمْتُ إِلَّاكَ ، وقد جاء شذوذاً فى الشعر ، كقوله :

١٣ — أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَ

عَلَى : فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاعِرُ

== « بلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة معطوفة على جملة الصلة « إِلَّا » قصد لفظه : مفعول به ليلي « اختياراً » منصوب على زرع الحافض ، أى : فى الاختيار « أبداً » ظرف زمان متعلق بلى .

(١) « كالياء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ابتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالياء « والكاف » معطوف على الياء « من » حرف جر « ابني » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء « أَكْرَمَكَ » أَكْرَمَ : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابني ، والكاف مفعول به ، والجملة فى محل نصب حال من قوله « الكاف » بإسقاط العاطف الذى يعطفها على الحال الأولى « والياء والهاء » معطوفان على الياء السابقة « من » حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك — الخ « سليه » سل : فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعل ، والهاء مفعول أول « ما » اسم موصول مفعول ثانٍ لاسي « ملك » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما .

(٢) أجاز جماعة — منهم ابن الأنباري — وقوعه بعد إختياراً ؛ وعلى هذا فلا شذوذ فى البيتين ونحوهما .

١٣ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف لها قائل

اللغة : « أَعُوذُ » ألتجئ وأتحصن ، و « الفئة » الجماعة ، و « البغي » العدوان والظلم ، ١- « عوض » ظرف يستغرق الزمان المستقبلي مثل « أبداً » إلا أنه مختص بالنفي ، وهو مبني على الضم كقبل وعد .

وغوله :

١٢ - وَمَا عَلَيْنَا - إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا -
أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دَبَّارُ

المعنى : إني ألتجئ إلى رب العرش وأتضمن بحماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا
على حدود النصفة ؛ فليس لي معين ولا وزير سواه .

الإعراب : « أَعُوذُ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا
« برب » جار ومجرور متعلق بأعوذ ، ورب مضاف و « العرش » مضاف إليه « من
ثمة » جار ومجرور متعلق بأعوذ « بنت » بنى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هي يعود إلى ثمة ، والتاء للتأنيث ، والجملة في محل جر صفة لثمة « على »
جار ومجرور متعلق ببنى « لما » نافية « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم
« عوض » ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب ، متعلق بناصر الآتي « إلاه » إلا :
حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للعائب ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى
مبنى على الضم في محل نصب « ناصر » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلاه » حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز
إلا في ضرورة الشعر ، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلك عندهم
سائق جائز في سعة الكلام ، ولك عندهم أن تحذو على مثاله

١٤ - وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعرف قائما .

اللغة : « وما علينا » يروى في مكانه « وما نبالي » من المبالاة بمعنى الأكثر
بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة بعد النفي كما رأيت في
بيت الشاهد ، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية ، وذلك كما في قول
زهير بن أبي سلمى المزني :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَطْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمِّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

و « ديار » معناه أحد ، ولا يستعمل إلا في النفي العام ، تقول : ما في الدار من
ديار ، وما في الدار ديور ، تريد ما فيها من أحد ، قال الله تعالى : (وقال نوح رب =

= لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً (يريد لا تذر منهم أحداً ، بل استأصلهم وأنهم جميعاً .

المعنى : إذا كنت جارتنا فلا نكثر بدم مجاورة أحد غيرك ، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له .

الإعراب : « وما » نافية « نبألى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « إذا » ظرف متضمن معنى الشرط « ما » زائدة « كنت » كان الناقصة واسمها « جارتنا » جارة : خبر كان ، وجارة مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها « أن » مصدرية « لا » نافية « يجاورنا » يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، وتا : مفعول به ليحاور « إلّا » إلا : أداة استثناء ، والكاف مستثنى مبنى على الكسر في محل نصب ، والمستثنى منه ديار الآتى « ديار » فاعل يجاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبألى ، ومن رواه « وما علينا » تكون مانافية أيضاً ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أى شيء كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت جارتنا ، ويجوز أن تكون مانافية ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً والتقدير على هذا : وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا .

الشاهد فيه : قوله « إلّا » حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً .

وقال المبرد : ليست الرواية كما أنشدها النحاة « إلّا » وإنما صحة الرواية :

* أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكَ دَبَّارُ *

وقال صاحب اللب : رواية البصريين :

* أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكَ دَبَّارُ *

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين ؛ فتفطن لذلك .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ ، وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ ^(١)
المضمراتُ كُلُّهَا مبنيةٌ ؛ لشبهها بالحروف في الجمود ^(٢) ، ولذلك لا تُصَغَّرُ

(١) « وكل » مبتدأ أول ، وكل مضاف و « مضمر » مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق يجب الآتي « البنا » مبتدأ ثان « يجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البنا ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « ولفظ » مبتدأ ولفظ مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « جر » فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كالفظ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « نصب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلا بالإضافة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) قد عرفت — فيما مضى أول باب العرب والبنى — أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شهاً وضعياً ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه ، حملاً للأقل على الأكثر ، وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو باسماء بالشبه الجمودي ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء ؛ فلا تثني ولا تصغر ، وأما نحو « هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن » ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامة المثني والجمع طارئة عليها .

ونقول : قد أشبهت الضمائر بالحروف في وجه ثالث ، وهي أنها ممتنقة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء ، وهو المرجع في ضمير الغائب ، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر ، وأشبهته في وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره ، وللنصب صيغة أخرى ولم يميزوا إلا أن تستعمل فيه ؛ فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير ، فلم يحتاج للإعراب لبيان موقعه ، فأشبهه بالحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما (وانظر ص ٢٨ ، ٣٢) .

ولا تُدَنِّي ولا تُجْمَعُ ، وإذا ثبت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجر والنصب ، وهو : كل ضمير نصب أو جر مُتَّصِلٌ ، نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ ، وَإِنَّهُ وَلَهُ ؛ فالكافُ في « أَكْرَمْتُكَ » في موضع نصب ، وفي « بك » في موضع جر ، والهاء في « إِنَّهُ » في موضع نصب ، وفي « له » في موضع جر .

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو « نا » ، وأشار إليه بقوله : لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ « نا » صَلَحَ كاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ^(١) أى : صَلَحَ لفظُ « نا » للرفع ، نحو نِلْنَا ، وللنصب ، نحو فَإِنَّا ، وللجر ، نحو بِنَا .

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ؛ فنالُ الرفع نحو « أَضْرِبِي » ومثالُ النصب نحو « أَكْرَمَنِي » ومثالُ الجر نحو « مَرَّي » .

ويستعمل في الثلاثة أيضاً « هُم » ؛ فنالُ الرفع « هُم قَائِمُونَ » ومثالُ النصب « أَكْرَمْتُهُمْ » ومثالُ الجر « لَهُمْ » .

وإنما لم يذكر المصنفُ الياء وهم لأنهما لا يُشَبَّهَانِ « نا » من كل وجه ؛ لأن « نا » تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ ، وهي ضمير مُتَّصِلٌ

(١) « للرفع » حار ومجرور متعلق بصلح الآتي « والنصب وجر » معطوفان على الرفع و « نا » مبتدأ ، وقد قصد لفظه « صلح » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه حوازا تقديره هو يعود إلى نا ، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « كاعْرِفَ » الكاف حرف جر ، والمجرور محذوف ، والتقدير : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، واعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنا » جار ومجرور متعلق باعرف « فَإِنَّا » الفاء تعليلية ، وإن حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها « نلنا » فعل وفاعل ، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن « المنح » مفعول به لنال ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنها — وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة — لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطب ، وفي حالتى النصب والجر للمتكلم ، وكذلك « هم » ؛ لأنها — وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة — فليست مثل « نا » ؛ لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ ؛ وفي حالتى النصب والجر ضميرٌ متصلٌ .

* * *

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ ، كَقَامَا وَعَلِمَا^(١)
الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب والمخاطب ؛
فمثال الغائب « الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، وَالْهِنْدَاتُ قُمْنَ » ومثالُ
المخاطب « اعْلَمَا ، وَاَعْلَمُوا ، وَاَعْلَمْنَ » ، ويدخل تحت قول المصنف « وغيره »
المخاطبُ والمتكلمُ ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً ،
بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا .

* * *

(١) « أَلِفٌ » مبتدأ — وهو نكرة ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها
« والواو ، والنون » معطوفان على أَلِفٍ « لما » جارٍ ومحرور متعلق بمحذوف خبر
المبتدأ « غاب » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ،
والجملَةُ لا عمل لها صلة ما « وغيره » الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير
مضاف والضمير مضاف إليه « كَقَامَا » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور
يتعلمان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، وقاما : فعل ماضٍ
وفاعل « واعلما » الواو عاطفة ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والجملَةُ
معطوفة بالواو على جملة قَامَا .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفِئَةٍ نَفْتَتِ إِذْ تَشْكُرُ^(١)
ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز^(٢)، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه .

(١) « من ضمير ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير مضاف ، و « الرفع » مضاف إليه « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون في محل رفع « يستتر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « كأفعل » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كقولك ، وافعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أوافق » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نغبت » بدل من أوافق « إذ » ظرف وضع للزمن الماضي ، ويستعمل مجازا في المستقبل ، وهو متعلق بقوله « نغبت » مبنى على السكون في محل نصب « تشكر » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) النقسم هو الضمير المتصل لامطلق الضمير ، والمراد بالضمير البارز ماله صورة في اللفظ حقيقة نحو الناء والهاء في أكرمته ، والياء في ابني ، أو حكما كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازا في نحو قولك : جاء الذي ضربت ؛ فإن التقدير جاء الذي ضربته ، وحذفت الناء من اللفظ ، وهي منوبة ؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول . ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول المذكور ، والثاني المحذوف ، والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين ، الأول : أن المحذوف يمكن النطق به ، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلا ، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل — حين يقولون : مستتر جوازا تقديره هو ، أو يقولون : مستتر وجوبا تقديره أنا أو أنت — وذلك لقصد التقريب على المتعلمين ، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق ، والوجه الثاني : أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة الكلام ، وأما الحذف فكثيرا ما يقع في الفضلات ، كما في المفعول به في المثال السابق ، وقد يقع في العمدة في غير الفاعل كما في المبتدأ ، وذلك كثير في العربية ، ومنه قول سويد بن أبي كاهل اليشكري ، في وصف امرئ يضرر بغضه :

مُسْتَتِرٌ الشَّنْءِ ، لَوْ يَفْقِدُنِي لَبَدَا مِنْهُ ذُبَابٌ فَفَنَعَ =

والمراد بواجب الاستتار : ما لا يحلُّ محله الظاهرُ ، والمراد بجائز الاستتار : ما يحلُّ محله الظاهرُ .

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة :
الأول : فعلُ الأمرِ للواحدِ المخاطبِ كـ « أَفْعَلْ » ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازهُ ؛ لأنه لا يحلُّ محله الظاهر ؛ فلا تقول : أَفْعَلْ زَيْدٌ ، فأما « أَفْعَلْ أَنْتَ » فأنت تأكيدٌ للضمير المستتر في « أَفْعَلْ » وليس بفاعل لأفْعَلْ ؛ لصحة الاستثناء عنه ؛ فنقول : أَفْعَلْ ؛ فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة برزَ الضمير ، نحو اضْرِبْنِي ، واضْرِبَا ، واضْرِبْنَ .

الثاني : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله الهمزة ، نحو « أَوَافِقُ » والتقدير أنا ، فإن قلت « أَوَافِقُ أنا » كان « أنا » تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله النون ، نحو « نَعْتَبِطُ » أي نحن .
الرابع : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله التاء لخطاب الواحدِ ، نحو « تَشْكُرُ » أي أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة برزَ الضمير ، نحو أَنْتِ تَفْعَلِينَ ، وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ ، وَأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ .
هذا^(١) ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير .

== يريد هو مستتر البغض ، لحذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب .

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحو صه ، وزال ، ذكره في التسهيل ، والثاني : اسم فعل المضارع ، نحو أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو ما أحسن محمداً ، والرابع : أفعال التفضيل ، نحو محمد أفضل من علي ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحو قاموا ما خلا عليا ، أو ما عدا بكرا ، أو لا يكون محمداً . زادها ابن هشام في التوضيح تبعاً لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل ، وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، ==

ومثال جائر الاستتار : زَيْدٌ يَقُومُ ، أى هو ، وهذا الضمير جائر الاستتار ؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّ الظاهر ؛ فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو هِنْدٌ تَقُومُ ، وما كان بمعناه ، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ ، أى هو .

وَذُو أَرْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ : أَنَا ، هُوَ ، وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ (١)
تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام في المستتر ، والبارز ينقسم إلى : مُتَّصِل ، ومنفصل ؛ فالمتصل يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وسبق الكلام في ذلك ، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل ، وهو اثنا عشر : « أَنَا »
للمتكلم وَحْدَهُ ، و « نَحْنُ » للمتكلم المَشَارِكِ أو الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ ، و « أَنْتَ »
للمخاطَبِ ، و « أَنْتِ » للمخاطبة ، و « أَنْتُمَا » للمخاطَبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ ،
و « أَنْتُمْ » للمخاطَبِينَ ، و « أَنْتُنَّ » للمخاطَبَاتِ ، و « هُوَ » للغائب ،

=نحو قول الله تعالى (فضرِب الرقاب) وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له جائر الاستتار قطعاً . وذلك نحو « زيد قائم » ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر « زيد قائم أبوه » وقد ذكره الشارح في جائر الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم وبئس ، نحو « نعم رجلاً أبو بكر ، وبئست امرأة هند » ؛ وذلك لأنك تقول في تركيب آخر « نعم الرجل زيد ، وبئست المرأة هند » .

(١) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « ارتفاع » مضاف إليه « وانفصال » معطوف على ارتفاع « أنا » خبر المبتدأ « هو ، وأنت » معطوفان على أنا « والفروع » مبتدأ « لا » نافية « تشبه » فعل ، مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفروع ، والجملة من الفعل المضارع المنفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، الذي هو الفروع .

و « هَيَّ » للغائبة ، و « هَمَّا » للغائبتين أو الغائبتين ، و « هُمَّ » للغائبتين ،
و « هُنَّ » للغائبات .

وَذُو أَنْتِصَابٍ فِي أَنْفِصَالٍ جُعِلَ : إِيَّايَ ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكَلًا^(١)
أشار في هذا البيت إلى النصب المنفصل ، وهو اثنا عشر : « إِيَّايَ »
للمتكلم وَخَذَهُ ، و « إِيَّايَا » للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه ، و « إِيَّاكَ »
للمخاطب ، و « إِيَّاكَ » للمخاطبة ، و « إِيَّاكُمَا » للمخاطبتين أو المخاطبتين ،
و « إِيَّاكُمْ » للمخاطبتين ، و « إِيَّاكُنَّ » للمخاطبات ، و « إِيَّاهُ » للغائب ،
و « إِيَّاهَا » للغائبة ، و « إِيَّاهُمَا » للغائبتين أو الغائبتين ، و « إِيَّاهُمْ » للغائبتين ،
و « إِيَّاهُنَّ » للغائبات^(٢) .

(١) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « انتصاب » مضاف إليه « في انفصال »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في جعل الآتي « جعلاً » فعل
ماض ، مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى ذو « إِيَّايَ » مفعول ثان لجعل ، والجملة من جعل ومعموليه في محل رفع
خبر المبتدأ « والتفريع » مبتدأ « ايس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر
واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع « مشكلاً » خبر ليس ،
والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) اختلف في هذه اللواحق التي بعد « إِيَّا » فقيل : هي حروف تبين الحال وتوضع
المراد من « إِيَّا » متكلماً أو مخاطباً أو غائباً ، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، ومثلها مثل
الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن ، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك
وأولئك ، وهذا مذهب سيوييه والفارسي والأخفش ، قال أبو حيان : وهو الذي صححه
أصحابنا وشيوخنا .

وَفِي اخْتِيَارِ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ^(١)
كلُّ موضع أمكن أن يُؤْتَى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى
المنفصل ، إلا فيما سيذكره المصنف ؛ فلا تقول في أكرمك « أكرمتُ إِيَّاكَ »
لأنه يمكن الإتيان بالتصل ؛ فتقول : أكرمْتُكَ .

= وذهب الخليل والمازني ، واختاره ابن مالك ، إلى أن هذه اللواحق أسماء ، وأنها
ضماير أضيفت إليها « إيا » زاعمين أن « إيا » أضيفت إلى غير هذه اللواحق في نحو « إذا
بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » فيكون في ذلك دليل على أن اللواحق أسماء .
وذلك باطل لوجهين ؛ الأول : أن هذا الذي استشهدوا به شاذ ، ولم تعهد إضافة
الضماير . والثاني أنه لو صح ما يقولون لكانت « إيا » ونحوها ملازمة للإضافة ، وقد
علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء العربية ؛ فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها
معربة ، أليس ترى أنهم أعربوا « أي » للوصول والشرطية والاستفهامية لما لازمها
من الإضافة ؟

وقال الفراء : إن « إيا » ليست ضميرا ، وإنما هي حرف عماد جيء به توصلا
للضمير ، والضمير هو اللواحق ، ليكون دعامة يعتمد عليها ؛ لتمييز هذه اللواحق عن
الضماير المتصلة .

وزعم الزجاج أن الضماير هي اللواحق موافقا في ذلك للفراء ، ثم خالفه في « إيا »
فادعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء .

وقال ابن درستويه : إن هذا اسم ليس ظاهرا ولا مضمرا ، وإنما هو بين بين .
وقال الكوفيون : المجموع من « إيا » ولواحقها ضمير واحد .

(٢) وفي اختيار « جار ومجرر متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي « لا »
ناقية « يجيء » فعل مضارع « المنفصل » فاعل يجيء « إذا » ظرف لما يستقبل
من الزمان « تأتي » فعل ماض « أن » حرف مصدري ونصب « يجيء » فعل مضارع
منصوب بأن « المتصل » فاعل يجيء ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل
تأتي ، والتقدير : تأتي مجيء المتصل ، والجملة من تأتي وفاعله في محل جر بإضافة إذا
إليها ، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : إذا تأتي مجيء المتصل فلا
يجيء المنفصل .

فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل ، نحو إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ^(١) ، وقد

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجيء به متصلا ، في عشرة مواضع :
الأول : أن يكون الضمير محصورا ، كقوله تعالى : (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا
إياه) وكقول الفرزدق :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
إذ التقدير : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي

ومن هذا النوع قول عمرو بن معديكرب الزبيدي :

قَدْ عَلِمْتُ سَلَى وَجَارَاتَهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو « عجبت من
ضربك هو » وكقول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا

الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمرا ، نحو قول السموال :

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الشَّاءِ سَبِيلُ
وكقول لبيد بن ربيعة :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِيْلُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

الرابع : أن يكون عامل الضمير متأخرا عنه ، كقوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ) وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح .

الخامس : أن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو
« اللهم أنا عبد أئيم ، وأنت مولى كريم » ومنه « أنا الذائد » في بيت الفرزدق السابق .

السادس : أن يكون الضمير معمولا لحرف نفي ، كقوله تعالى : (وما أنتم بمعجزين)
(ما هن أمهاتهم) (وما أنا بطارد المؤمنين) (إن أنا إلا نذير مبين)
وكقول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْعَفِ الْجَانِينِ

السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بعمل آخر ، كقوله تعالى : (يخرجون
الرسول وإياكم) وكقول الشاعر :

جاء الضميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً ، كقوله :
 ١٥ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ
 إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

= مُبَرَّأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّهُ يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا
 الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :
 فَالَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَخْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي
 التاسع : أن يقع بعد « أما » نحو « أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكاتب ، وأما هو
 فنحوى » .

العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقة ، نحو قول الشاعر :
 إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاءِكَ ، فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا
 وسيأتي موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح .
 ١٥ — البيت من قصيدة للفرزدق ، يفتخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن
 مروان ، وقبلة :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتٍ تَعْلُ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ
 إِنِّي حَلَفْتُ ، وَلَمْ أَخْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ، فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورٍ
 اللغة : « الباعث » الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم « الوارث » هو الذي
 ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك « ضمنت » — بكسر الميم مخففة — بمعنى تضمنت ،
 أى اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم « الدهارير » الزمن الماضي ، أو الشدائد ، وهو جمع
 لا واحد له من لفظه .

الإعراب : « يالباعث » جار مجرور متعلق بقوله « حلفت » في البيت الذي أنشدناه
 قبل هذا البيت ، والأموات : يعجز فيه وجهان ؛ أحدهما : جره بالكسرة الظاهرة على
 أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ =

وَصِلَ أَوْ أَفْصَلَ هَاءُ سَلْنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى ^(١)

= وقولهم « قطع الله يد ورجل من قائلها » والوجه الثاني : نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة « ضمنت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم » مفعول به تقدم على الفاعل « الأرض » فاعل ضمن « في دهر » جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث عدل عن وصل الضمير إلى فاعله ؛ وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز في سعة الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال « قد ضمنتم الأرض » .

ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحزين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد في وادي أمى — بزنة المصغر (وانظر ٦٥/١ من كتابنا هداية السالك إلى أوضح المسالك) :
وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ إِلَّا يَرِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
فقد جاء بالضمير منفصلاً — وهو قوله « هم » في آخر البيت — وكان من حقه أن يحىء به متصلاً بالفاعل — وهو قوله « يزيد » — ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال « إلا يزيدونهم حبا إلى » .

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكري :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ، بَلْ صَرَّمُوا

يَا صَاحِرَ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمْ

وكان من حقه أن يقول : « بل قطعوا الوصال » لكنه اضطر ففصل

(١) « وصل » الواو للاستئناف ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » حرف عطف دال على التخيير « أفصل » فعل أمر ، وفعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة أفصل معطوفة على جملة صل « هاء » مفعول تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثاني ، وهاء مضاف و « سَلْنِيهِ » قصد لفظه : مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سَلْنِيهِ « أشبهه » أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل =

كَذَلِكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتَّصَلَ أَخْتَارُ ، غَيْرِي أَخْتَارَ الْإِنْفِصَالِ^(١)
أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع
إمكان أن يؤتى به متصلا .

فأشار بقوله : « سَلْنِيهِ » إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منها ليس خيرا
في الأصل ، رها ضميران ، نحو : « الدَّرْهَمُ سَلْنِيهِ » فيجوز لك في هاء « سَلْنِيهِ »
الاتصال نحو سَلْنِيهِ ، والانفصال نحو سَلْنِي إِيَّاهُ ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو
الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء ،
وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب ،
وأن الانفصال مخصوص بالشعر .

وأشار بقوله : « فِي كُنْتُهُ ائْتَمَى » إلى أنه إذا كان خبر « كان » وأخواتها
ضميراً ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واختلاف في المختار منها ؛ فاختار المصنف

= لها صلة ما « في كنه » جار ومجرور متعلق باتمى « الحلف » مبتدأ « ائتمى » فعل
ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحلف ، والجملة من ائتمى
وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وائتمى معناه انتسب ، والمراد أن بين العلماء خلافا في
هذه المسألة ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله .

(١) « كذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب
« خلتني » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « واتصلا » الواو عاطفة ، اتصلا : مفعول مقدم
لأختار « أختار » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « غيري » غير :
مبتدأ ، وغير مضاف والياء التي للمتكامل مضاف إليه « أختار » فعل ماض ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود لغيري ، والجملة من أختار وفاعله في محل رفع خبر
المبتدأ « الانفصال » مفعول به لاختار ، والألف للاطلاق .

الاتصال ، نحو كُنْتُه ، واختار سيبويه الانفصال ، نحو كنت إياه^(١) ، [تقول ؛ الصديق كُنْتُه ، وكُنْتَ إِيَّاهُ] .

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو « خِلْتَنِيهِ »^(٢) وهو : كلُّ فعلٍ تَمَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل ، وهما ضميران ، ومذهبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال ، نحو خِلْتَنِي إِيَّاهُ ، ومذهبُ سيبويه أَرْجَحُ ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِهُ لهم ، قال الشاعر :

(١) قد ورد الأمران كثيراً في كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
وقول الآخر :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ ، وَلَا نَحْنُ رَقِيًّا

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي مخاطب غلامه لما كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بِلَدَانِهَا

وقول رسول الله صلى عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد : « إن يسكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص ١٠٩ .

(٢) قد ورد الأمران في نصيح الكلام أيضاً ، فمن الاتصال قوله تعالى : (إذ يريكم الله في منامك قليلاً ، ولو أراكم كثيراً) وقول الشاعر :

بُلَغْتُ صُنْعَ أَمْرِيءَ بَرٍّ إِخَالُكُهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لَا كُنْتَ سَابِ الْحُمْدِ مُعْتَذِرًا

ومن الانفصال قول الشاعر :

أَخِي حَسْبَتْكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مُلِئْتُ أَرْجَاءَ صُدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ

١٦ — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوها فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

١٦ — هذا البيت قيل إنه لديم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بقوله ، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره ، وفي هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيويه هو الرجل الذى يعتد بقوله ، ويعتبر نقله ؛ لأنه هو الذى شافه العرب ، وغنم أخذ ، ومن ألسنتهم استمد .

للمفردات : « حذام » اسم امرأة ، زعم بعض أرباب الحواشى أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، ونقول : الذى عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة ، وهى امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة اليمامة ، واليمامة اسمها ، فسميت البلد باسمها ، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ، وهى التى يشير إليها النابتة الديان فى قوله :

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةٍ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّنَدِ
قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر فى محل رفع « صدقوها » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وهما : مفعول به « فإن » الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون فى محل رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى ما قالته حذام .

التمثيل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيويه أرجح مماذهب إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوباً إلى عالم جليل كسيويه ، وهى فكرة لا يجوز للعالم أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح فى المسألة ليس هو مذهب إليه سيويه والجمهور ، بل الأرجح ماذهب إليه ابن مالك ، والرماني ، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح فى خبر كان وفى المفعول الثانى من معمولى ظن وأخواتها ، وذلك =

وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنُ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ^(١)
 ضميرُ المتكلم أخصُّ من ضميرِ المخاطبِ ، وضميرُ المخاطبِ أخصُّ من ضميرِ
 الغائب ؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخصُّ من الآخر ؛ فإن كانا متصلين
 وجَبَ تقديمُ الأخصِّ منهما ؛ فتقول : الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيهِ ، بتقديم
 الكاف والياء على الهاء ؛ لأنها أخصُّ من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطبِ ، والياء
 للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتصالِ ؛ فلا تقول :
 أعطيتُهموك ، ولا أعطيتُهموني ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب
 الحديث من قول عثمان رضي الله عنه : « أَرَأَيْتَ الْبَاطِلُ شَيْطَانًا » ؛ فإن فُصِّلَ
 أَحَدُهُمَا كُنْتَ بالخيار ؛ فإن شئتَ قَدَّمْتَ الْأَخَصَّ ، فقلت : الدرهم أعطيتُكَ
 إياه ، وأعطيتُني إياه ، وإن شئتَ قَدَّمْتَ غَيْرَ الْأَخَصِّ ، فقلت : أعطيتُهُ إِيَّاكَ ،

== من قبل أن الاتصال في البابين أكثر ورودا عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال في خبر
 « كان » في الحديث الذي روينا لك ، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب
 ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد
 البابين أصلا ، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن
 الكريم باطراد .

(١) « وقدم » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من
 الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت « الأخص » مفعول به تقدم « في اتصال » جار ومجرور متعلق بقدم
 « وقدمن » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
 الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به تقدم
 المؤكد ، مبني على السكون في محل نصب « شئت » فعل وفاعل ، وجملتهما لا محل لها
 صلة ما الموصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : وقدمن الذي شئته « في انفصال » جار
 ومجرور متعلق بقدمن .

وَأَعْطَيْتُهُ إِيَّايَ ، وإليه أشار بقوله : « وَقَدَّمَنْ مَاشَتْ فِي انفصال » وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص فى الانفصال عند أمن اللبس ، فإن خيف لبس لم يحز ؛ فإن قلت : زيد أعطيتك إياه^(١) ، لم يحز تقديم الغائب ، فلا تقول : زيد أعطيته إياك ؛ لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو أخذ .



وَفِي اتِّحَادِ الرُّتَبَةِ الزَّمْ فَصْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا^(٢)
إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين ، واتحدّا فى الرتبة — كأن يكونا متكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين — فإنه يلزم الفصل فى أحدهما ؛ فتقول : أعطيتنى إيايَ ، وأعطيتك إياكَ ، وأعطيتُهُ إِيَّاهُ ، ولا يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : أعطيتنِي ، ولا أعطيتكَ ، ولا أعطيتُهُ ؛ نعم إن كانا غائبين واختأف لفظهما فقد يتصلان ، نحو الزيدانِ الدرهمُ أعطيتُهُمَا ، وإليه أشار بقوله فى الكافية :

(١) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى فى مثال الشارح ، ألس ترى أن المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذاً ، أما نحو « الدرهم أعطيته إياك » أو « الدرهم أعطيتك إياه » فلا لبس لأن المخاطب أخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر .

(٢) « وفى اتحاد » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتى ، واتحاد مضاف و « الرتبة » مضاف إليه « الزم » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فصلا » مفعول به لازم « وقد » الواو عاطفة ، قد : حرف دال على التقليل « يبيح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الغيب » فاعل يبيح « فيه » جار ومجرور متعلق بيبيح « وصلا » مفعول به ليبيح .

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا ، وَنَحْوِ «ضَمِنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ» الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ
 وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ، وليس منها ، وأشار بقوله :
 « ونحو ضمنت — إلى آخر البيت » إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع
 يجب فيه اتصّاله ضرورة ، كقوله :
 بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ
 إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَائِرِ^(١) [١٥]
 وقد تقدم ذكر ذلك .

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمِ نُونُ وَقَايَةٍ ، وَ«لَيْسِي» قَدْ نُظِمَ^(٢)
 إذا اتصل بالفعل ياء التشكلم لحقته لزوماً نُونٌ تسمى نون الوقاية ، وسميت بذلك
 لأنها تبقى الفعل من الكسر ، وذلك نحو «أَكْرَمَنِي ، وَيُكْرِمُنِي ، وَأَكْرَمَنِي»
 وقد جاء حذفها مع « ليس » شذوذاً ، كما قال الشاعر :

(١) مضى شرح هذا البيت قريبا (ص ١٠١) فارجع إليه هناك ، وهو الشاهد رقم ١٥
 (٢) « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي ، وقبل
 مضاف و « يا » مضاف إليه ، ويا مضاف و « النفس » مضاف إليه « مع » ظرف متعلق
 بمحذوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و « الفعل » مضاف إليه « التزم » فعل
 ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف
 « نون » نائب فاعل لا تزم مرفوع بالضم ، ونون مضاف و « قاية » مضاف إليه
 « وليس » الواو عاطفة ، ليس : قصد لفظه مبتدأ « قد » حرف تحقيق « نظم »
 فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . وسكنه لأجل الوقف ،
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ليس ، والجملة من الفعل ونائب
 الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .

١٧ — عَدَدَتْ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَى

١٧ — هذا البيت نسبة جماعة من العلماء — ومنهم ابن منظور في لسان العرب (ط ي س) — لرؤبة بن العجاج ، وليس موجودا في ديوان رجزه ، ولكنه موجود في زيادات الديوان .

اللغة : « كعديد » العديد كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و « الطيس » — بفتح الطاء المهمله ، وسكون الياء المثناة من تحت ، وفي آخره سين مهمله — الرمل الكثير ، وقال ابن منظور : « واختافوا في تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنعام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوم ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل » اهـ ليسى « أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا ، وهذا يروى صدر الشاهد :

* عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهي الرواية الصحيحة المعنى .

المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا إياى ، فإننى بقيت بعدهم خلفاً عنهم .

الإعراب : « عَدَدَتْ » فعل وفاعل « قَوْمِي » قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياء التسلّم مضاف إليه « كَعَدِيدِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : عددهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و « الطيس » مضاف إليه « إِذْ » ظرف دال على الزمان الماضى ، متعلق بـ « ذَهَبَ » فعل ماض « الْقَوْمُ » فاعله « الْكَرَامُ » صفة له ، والجملة في محل جر بإضافة الظرف إليها « لَيْسَى » ليس : فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم ، والياء خبره مبنى على السكون في محل نصب .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان ، وكلاهما في لفظ « لَيْسَى » أما الأول فإنه أتى بخبره ضميرا متصلا ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلا ، فكان يجب عليه — على مذهبه هذا — أن يقول : ذهب القوم الكرام ليس إياى . والثاني وهو =

واختلَفَ في أَفْعَلَ التَّعَجُّبُ : هل تلزمه نوزُ الوقاية أم لا ؟ فتقول : ما أَفْقَرَنِي إلى عفو الله ، وما أَفْقَرِي إلى عفو الله ، عند من لا ياتزمها فيه ، والصحيح أنها تلزم ^(١) .

* * *

« لَيْتَنِي » فشا ، و « لَيْتِي » نَدَرَا وَمَعَ « لَعَلَّ » اَعْكُسَ ، وَكُنْ مُخْبِرًا ^(٢)
في الْبَاقِيَاتِ ، وَأَضْطَرَّارًا خَفَفَا مَنِي وَعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا ^(٣)

= الذي جاء الشارح بالبيت من أجله هنا- حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء التكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن « ليس » فعل ، وانظر ما ذكرناه في ص ١٠٤ .

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبنى على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لا اتصل به نون الوقاية ؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء ، وقال البصريون : هو فعل ، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر .
(٢) « وليتني » الواو عاطفة ، ليتني قصد لفظه : مبتدأ « فشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني ، والجملة من فشا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وليتني » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ « ندرنا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني ، والجملة من ندر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « ومع » الواو عاطفة ، مع : ظرف متعلق باعكس الآتي ، ومع مضاف و « لعل » قصد لفظه : مضاف إليه « اعكس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : واعكس الحكم مع لعل « وكن » الواو عاطفة ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخبراً » خبره .

(٣) « في الباقيات » جار ومجرور متعلق بمخير في البيت السابق « واضطراراً » الواو عاطفة ، اضطراراً : مفعول لأجله « خففا » فعل ماض ، والألف للاطلاق « مني » قصد لفظه : مفعول به لحفف « وعني » قصد لفظه أيضاً : معطوف على مني =

النكرة والمعرفة : نون الوقاية قبل ياء المتكلم

١١١

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ؛ فذكر « ليت » وأن نون الوقاية لا تُحذفُ منها ، إلا نندوراً ، كقوله :

١٨ — كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ جُلَّ مَالِي

= « بعض » فاعل خفف ، وبعض مضاف ، و « من » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « قد » حرف تحقيق « سلفاً ، فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تغديره هو يعود على من الموصولة ، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من .

١٨ — هذا البيت لزيد الخير الطائي ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم ، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الحليل ؛ لأنه كان فارساً .
اللغة : « المنية » بضم فسكون — اسم للنساء الذي تمنناه ، وهى أيضاً اسم للتمنى ، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد ، وذلك في قوله :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَاقِقَهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ ، إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَقْدُ جُلَّ مَالِي
تَلَاقَيْنَا ، فَمَا كُنَّا سَوَاءَ وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالٍ
وَلَوْلَا قَوْلُهُ : يَا زَيْدُ قَدْنِي ؛ لَقَدْ قَامَتْ نُورَةٌ بِمَالِي
شَكَتُ نِيَابَهُ لَمَّا التَقَيْنَا بِمُطَرِّدِ الْمَهْزَةِ كَالْحِلَالِ

« مزيد » بفتح اليم وسكون الزاي : رجل من بني أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إلى لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هارباً « أخاققة » أى صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأقران في الحرب « العوالى » جمع عالية ، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها في جهة العدو ومحبتها عند الطمن « جابر » رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه « وأتلف » يروى « وأقصد » .

الإعراب : « كمنية » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمنياً مشابهاً لمنية جابر ، ومنية مضاف و « جابر » مضاف إليه .
« إذ » ظرف للماضي من الزمان « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

والكثيرُ في لسان العرب ثبوتها ، وبِهِ وَرَدَ القرآنُ ، قال الله تعالى :
(يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ) .

وأما « لعل » فذكر أنها بعكس ليت ؛ فالفصيحُ تجريدُها من النون كقوله
تعالى — حكاية عن فرعون — (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) ويقلُّ ثبوتُ النونِ ،
كقول الشاعر :

== تقديره هو يعود إلى جابر ، والجملة في محل جر بإضافه إذ إليها « ليتي » ليت : حرف
تمن ونصب ، والياء اسم ، مبنى على السكون في محل نصب « أصادف » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع
خبر ليت « وأفقد » الواو حالية ، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أفقد ، وجملة
المبتدأ وخبره في محل نصب حال « جل » مفعول به لأفقد ، وجل مضاف ومال من
« مالي » مضاف إليه ومال مضاف وياء التكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ليتي » حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم ،
وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا
الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة ؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون
الوقاية مع ليت ، بل يجوز لك في السعة أن تتركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ،
وعبارة سيويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال : « وقد قالت الشعراء « ليتي »
إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربي « اه » ، وانظر شرح الشاهد
(٢١) الآتي .

ومثل هذا الشاهد — في حذف نون الوقاية مع ليت — قول ورقة بن نوفل
الأسدي :

فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْلَهُمْ وَأُجَوًّا
وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكري أحد المعمرين في قوله :
أَلَا يَا لَيْتِي أَنْضَيْتُ عُمرِي وَهَلْ يُجْدِي عَلَى الْيَوْمِ لَيْتِي؟

١٩ — قُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقَدُومُ؛ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضَ مَاجِدٍ

١٩ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « أعيراني » ويروى « أعيروني » وكلاهما أمر من العارية ، وهي أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك « القدوم » - بفتح القاف وضم الدال - الحففة - الآلة التي ينجر بها الحشب « أخط بها » أى أنحت بها ، وأصل الخط من قولهم : حَطَّ بأصبعة في الرمل « قبراً » المراد به الجفن ، أى القراب ، وهو الجراب الذى يغمد فيه السيف « لأبيض ماجد » لسيف صقيل .

الإعراب : « قُلْتُ » فعل وفاعل « أعيراني » أعيرا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والألف ضمير الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأعيرا « القدوم » مفعول ثان لأعيرا « لعلني » لعل : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمها « أخط » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل « بها » جار ومجرور متعلق بأخط « قبراً » مفعول به لأخط « لأبيض » اللام حرف جر ، وأبيض مجرور بها ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والملائع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر « ماجد » صفة لأبيض ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لعلني » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل ، وهو قليل . ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجود :
أَرِيْبِي جَوَادًا مَاتَ هُزُلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنِ ، أَوْ بَخِيلًا مَحَلَّدًا
والكثير في الاستعمال حذف النون مع « لعل » وهو الذى استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب) وقوله سبحانه : (لعلى أعمل صالحا) ، ومنه قول الفرزدق :

وَإِنِّي كَرَّاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا
وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي
(٨ - شرح ابن عقيل ١)

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات ، أى : فى باقى أخوات كَيْتَ وَلَعْلَ—وهى :
 إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ — فنقول : إِنِّى وَإِنِّى ، وَأَنْى وَأَنْى ، وَكَأَنَّى
 وَكَأَنَّى ، وَلَكَنَّى وَلَكَنَّى .

ثم ذكر أن « مِنْ ، وَعَنْ » تلزمهما نون الوقاية ؛ فنقول : مِّنِّى وَعَنِّى —
 بالتشديد — ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : مِّنِّى وَعَنِّى — بالتخفيف — وهو
 شاذ ، قال الشاعر :

٢٠ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

٢٠ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناظم : إنه
 من وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه « وفى النفس من هذا البيت شيء » ووجه
 تشكك هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع الحرفان « من » و « عن »
 وآتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه .
 اللغة : « قيس » هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر ، واسمه الناس — بهجرة
 وصل ونون — ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس — بياء مشاة تحية — وقيس هنا
 غير منصرف للعلمية والثأنيث المعنوى ؛ لأنه بمعنى القبيلة ، وبعضهم يقول : قيس
 ابن عيلان .

الإعراب : « أيها » أى : منادى حذف منه ياء النداء ، مبنى على الضم فى محل
 نصب ، وها للتثنية « السائل » صفة لأى « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل
 « وعنى » معطوف على عنهم « لست » ليس : نعل ماض ناقص ، والتاء اسمها « من
 قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية
 « قيس » مبتدأ « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجملة
 معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » و « منى » حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذاً
 للضرورة .

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ ، وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْخُذْفُ أَيْضًا قَدْنِي^(١)
 أشار بهذا إلى أن الفصحى في « لَدُنِّي » إثبات النون ، كقوله تعالى : (قَدْ
 بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) ويقول حذفها ، كقراءة مَنْ قَرَأَ (مِنْ لَدُنِّي) بالتخفيف
 والكثير في « قَدْ ، وَقَطْ » ثبوت النون ، نحو : قَدْنِي وَقَطْنِي ، وبقل الحذف
 نحو : قَدِي وَقَطِي ، أي حَسَنِي ، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله :
 ٢١ - قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي
 [لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ]

(١) « في لدني » جار ومجرور متعلق بقل « لدني » قصد لفظه : مبتدأ « قل » فعل
 .اض. ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لدني المحذوفة ، والجملة من قل
 وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وفي قَدْنِي » جار ومجرور متعلق بفي الآي « وقطني »
 معطوف على قَدْنِي « الحذف » مبتدأ « أيضا » .فعول مطلق لفعل محذوف « قد »
 حرف تفليل « يفي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
 يعود على الحذف ، والجملة من يفي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « الحذف »
 والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

٢١ - هذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء عصر بني أمية ،
 من أرجوزة له يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفي ، ويعرض بعبد الله بن الزبير .
 اللغة : أراد بالحببيين عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خبيب - ومصعبا أخاه ،
 وغلبه لشهرته ، وروى « الحببيين » - بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته ، ومعنى
 « قَدْنِي » حسبي وكنائي « ليس الإمام إلخ » أراد بهذه الجملة التعريض بعبد الله بن
 الزبير ؛ لأنه كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان - مع ذلك -
 مبغضاً لا تبص يده بعباء .

الإعراب : « قَدْنِي » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبني على السكون في محل
 رفع ، والنون للوقاية ، وقد مضاف والياء التي للتثنية مضاف إليه مبني على السكون في =

== محل جر « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف
 و « الحيين » مضاف إليه « قدى » يجوز أن يكون قد هنا اسم فعل ، وقد جعله ابن
 هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفني ، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفاني ، وجعله
 آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفني ، وهذا رأي ضعيف جداً ، وياء المتكلم على
 هذه الآراء مفعول به ، ويجوز أن يكون قد اسماً بمعنى حسب مبتدأ ، وياء المتكلم
 مضاف إليه ، والخبر محذوف ، وحالة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة
 « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسمها « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ،
 الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل
 بحركة حرف الجر الزائد « الملحد » صفة للشحيح .

الشاهد فيه : قوله « قدنى » و « قدى » حيث أثبت النون في الأولى وحذفها من الثانية
 وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه
 قليل ، وتبعهم المصنف والشارح ، وقال سيويه : « وقد يقولون في الشعر قطي وقدي
 فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطرب الشاعر فقال قدى شبهه بحسبي لأن المعنى
 واحد » اهـ . وقال الأعمى : « وإثباتها (النون) في قد وقط هو المستعمل ؛ لأنهما في
 البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء ؛ لثلاث
 ضير آخرهما عن السكون » اهـ وقال الجوهري : « وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ،
 وتقول : قدى ، وقدنى أيضاً بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزداد في الأفعال
 وقاية لها ، مثل ضربنى وشتمنى » وقال ابن بري يرد على الجوهري « وهم الجوهري في قوله إن
 النون في قدنى زيدت على غير قياس » وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير ، وليس كذلك ،
 وإنما تزداد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف ، كقولك في من وعن إذا أضفتها
 لنفسك : منى وعننى ؛ فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك في
 قد وقط ، وتقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها ،
 وكذلك زادوها في ليت ، فقالوا : ليتنى ، لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا
 في ضرب : ضربنى ، لتبقى الباء على فتحها ، وكذلك قالوا في اضرب : اضربنى ، أدخلوا
 نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها » اهـ .

.

ولا بن هشام ههنا كلام كثير وتفرعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهى فى معنى اللبيب ، وقد عينا بذكرها والرد عليها فى حواشينا المستفيضة على شرح الأشمونى فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التى أنشدناها فى شرح الشاهد رقم ١٨ فيها شاهد لهذه المسألة ، وهو رابع تلك الأبيات) .

هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم العرب إذا أضيف لياء المتكلم . واعلم أن الأصل فى الاسم العرب ألا تتصل به نون الوقاية ، نحو ضاربى ومكرمى وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم فى قوله صلى الله عليه وسلم : « فهل أنتم صادقونى » وفى قول الشاعر :

وَلَيْسَ الْمُوَافِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا
وفى قول الآخر :

أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي دُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ
وفى قول الآخر :

وَلَيْسَ بِمُعِيَّيْنِي وَفِي النَّاسِ مَمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ
كما لحقت أفعل التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم « غير الدجال أخوفنى عليكم »
لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجيب .

العلم^(١)

اسمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا - عِلْمُهُ : كَجَعْفَرٍ ، وَخَرْنَقًا^(٢)
وَقَرْنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلَا حِقٍ ، وَشَذَقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقٍ^(٣)

العلم هو : الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً ، أى بلا قيدٍ التكلم أو الخطاب أو الغيبة ؛ فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و « يعين مسماه » : فصل أخرج النكرة ، و « بلا قيد » أخرج بقية المعارف ، كالضمير ؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ « أنا » أو الخطاب كـ « أنت » أو الغيبة كـ « هو » ، ثم مثل الشيخ بأعلام الأناسي وغيرهم ، تنبيهاً على أن مسميات الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات ؛ جعفر : اسم رجل ، وخرنق : اسم امرأة من شعراء العرب^(٤) ،

(١) هو في اللغة مشترك لفظي بين معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى : (وله الجوار للنشآت في البحر كالأعلام) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترثي أخاها صخرأ :

وَإِنْ صَخْرَأُ لَتَأْتُمُ الْهَدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ومنها الراية التي تجعل شعاراً للدولة أو الجند ، ومنها العلامة ، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمة « هذا باب العلم » لحذف المبتدأ ، ثم الخبر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعرابه .

(٢) « اسم » مبتدأ « يعين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم « المسمى » مفعول به يعين ، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم « مطلقاً » حال من الضمير المستتر في يعين « علمه » علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، و « علمه » مبتدأ مؤخر « كجعفر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك جعفر — إلخ .

(٣) « وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيلة ، وواشق » كلهن معطوفات على جعفر .

(٤) لعل الأولى — بل الأصوب — أن يقول « من شواعر العرب » .

وهي أخت طرفة بن العبد لأُمِّه ، وقرن : اسم قبيلة ، وعدن : اسم مكان ،
ولاحق : اسم فرس ، وشذقم : اسم جبل ، وهذلة : اسم شاة ، وواشق :
اسم كلب .

وَأَسْمَا أُنَى ، وَكُنْيَةً ، وَلَقَبًا وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا^(١)

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، وَلَقَبٍ ، والمراد بالاسم هنا
ما ليس بكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ ، كزيد وعمر ، وبالكُنْيَةِ : ما كان في أوله أب أو أم ،
كأبي عبد الله وأم الخير ، وباللَقَبِ : ما أشعرَ بمدح كزين العابدين ، أو ذمَّ
كأنف الناقة .

وأشار بقوله « وَأَخْرَنَ ذَا — إلخ » إلى أن اللقب إذا صحبَ الاسم وجب
تأخيرُهُ ، كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمُهُ على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة
زيد ، إلا قليلاً ؛ ومنه قوله :

(١) « واسما » حال من الضمير المستتر في أنى « أنى » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم « وكُنْيَةٍ ، وَلَقَبًا » معطوفان على قوله اسما
« وأخرن » الواو حرف عطف ، أخر : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » مفعول به لأخر ، وهو اسم
إشارة مبني على السكون في محل نصب « إن » حرف شرط « سواء » سوى : مفعول به
مقدم لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه « صحبا »
صحب : فعل ماضٍ فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن صحب اللقب
سواء تأخره .

٢٢ - بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرٌهُمْ حَسَبًا
بِطْنِ شِرْيَانَ يَعْوَى حَوْلَهُ الذِّيبُ

٢٢ - البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بني كاهل ، وهو من قصيدة لها تراثه بها ، وأولها :

كلُّ امرئٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيَّامَ مَغْلُوبٌ
اللغة : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب - كيده أو مكره ، وقيل :
قوته وشدته « شريان » - بكسر أوله وسكون ثانيه - موضع بعينه ، أو واد ، أو هو
شجر تعمل منه القسي « يعوى حوله الذيب » كناية عن موته ، والباء من قولها « بأن »
متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

أَبْلَغُ هَذَا وَأَبْلَغُ مَنْ يُبْلَغُ عَنْ حَدِيثًا ، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ
الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، وأن : حرف تأكيد ونصب « ذا » -
بمعنى صاحب - اسم أن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا
مضاف و « الكلب » مضاف إليه « عمراً » بدل من ذا « خيرهم » خير : صفة لعمرأ ،
وخير مضاف والضمير مضاف إليه « حسباً » تمييز « بطن » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر أن ، وبتن مضاف و « شريان » مضاف إليه « يعوى » فعل مضارع
مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل « حوله » حول : ظرف متعلق بيعوى ، وحول مضاف
وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه « الذيب » فاعل يعوى ، والجملة في محل
نصب حال من عمرو ، ويجوز أن يكون قولها « بطن » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف
حال من عمرو ، وتكون جملة « يعوى إلخ » في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت
عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي
أنشدناه .

الشاهد فيه : قولها « ذا الكلب عمراً » حيث قدمت اللقب - وهو قولها « ذا
الكلب » - على الاسم - وهو قولها « عمراً » - والقياس أن يكون الاسم مقدماً على
اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت « بأن عمراً ذا الكلب » .
وإنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها
واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولاً لما كان =

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحبَ سواه ، ويدخل تحت قوله «سواء» الاسمُ والكنيةُ ، وهو إنما يجب تأخيرُهُ مع الاسم ، فأما مع الكنية فانت بالخيار^(١) بين أن تُقدِّم الكُنْيَةَ على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

= لذكر الاسم بعده فائدة ، بخلاف ذكر الاسم أولاً ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة .

ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصارى الخزرجى :

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّي أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءَ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله « مزيقيا عمرو » ، فإن « مزيقيا » لقب ، و « عمرو » اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله « عامر ماء السماء » فقد جاء على الأصل ،

(١) هذا الذى ذكره الشارح هو هاذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذي يريد أن ينبه عليه أن الشارح وغيره - كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى - ذكروا أن قول ابن مالك * وأخرن ذان سواء صحبا * موم لخلاف المراد ، معتمدين في ذلك على مذهب جبهة النحاة ، لكن قال السيوطى في ميمه : إن كان (أى اللقب) مع الكنية فالذى ذكروه جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه ، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذى يوهمه كلام المصنف مقصود له ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ماعدها ، سواء أكان اسماً أم كنية ، وكنت قد كتبت على هامش نسختى تصحيحاً لبيت المصنف هذا نصه : « وأخرن هذا إن اسما صحبا » ثم ظهر لى أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشيء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعبارة ابن هشام في أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التى اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح في نظر الجمهور ، قال ابن هشام : « وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيرهُ عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة ، وليس كذلك » اهـ . ومعنى ذلك أنه قد وردت في النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح في نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة .

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية ؛ فتقول : زَيْنُ العابدين أبو عبد الله ؛ ويوجد في بعض النسخ بدل قوله : * وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَابًا * : * « وَذَا اجْعَلْ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحَابًا » * وهو أَحْسَنُ مِنْهُ ؛ لسلامته مما وَرَدَ عَلَى هَذَا ؛ فإنه نصٌّ في أنه إنما يجب تأخيرُ اللقبِ إِذَا سَمِيَ الْأُسْمَ ، ومنهوه أنه لا يجب ذلك مع الكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : « وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحَابًا » لَمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ؛ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ : وَأَخْرَ الْأَقْبَ إِذَا سَمِيَ سِوَى الْكُنْيَةِ ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وآخر اللقب إِذَا سَمِيَ الْأُسْمَ .

* * *

وَأِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفَ^(١) إِذَا اجْتَمَعَ الْأُسْمُ وَاللَّقَبُ : فإِذَا أَنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ ، أَوْ مُرَكَّبَيْنِ ، أَوْ الْأُسْمُ مُرَكَّبًا وَاللَّقَبُ مُفْرَدًا ، أَوْ الْأُسْمُ مُفْرَدًا وَاللَّقَبُ مُرَكَّبًا .

(١) « إِنْ » حرف شرط « يَكُونَا » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف اسمها مبنى على السكون في محل رفع « مفردين » خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مشى « فأضف » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « حتما » مفعول مطلق « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : هو عبارة عن حرفين أحدهما إن ، والآخر لا ، فأدغمت النون في اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق : أى وإن لم يكونا مفردين « أتبع » فعل أمر مبنى على السكون ، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضرورة ؛ لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول : وإلا فأتبع « الذى » اسم موصول مفعول به لأتبع ، مبنى على السكون في محل نصب « ردف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو « الذى » .

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضافة^(١)، نحو: هذا سعيدٌ كُرْزٌ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ؛ وأجاز الكوفيون الإبتاع؛ فتقول: هذا سعيدٌ كُرْزٌ، ورأيت سعيداً كُرْزاً، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين — بأن كانا مركبين، نحو عبد الله أنفُ الناقةِ، أو مركباً ومفرداً، نحو عبد الله كُرْزٍ، وسعيد أنفُ الناقةِ — وجب الإبتاع؛ فنُنْبِغُ الثانيَ الأولَ في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو مررت بزَيْدٍ أنفُ الناقةِ، وأنفُ الناقةِ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: هو أنفُ الناقةِ، والنصب على إضمار فعلٍ، والتقدير: أعنى أنفُ الناقةِ؛ فيقطع مع الرفع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع الجورور إلى النصب أو الرفع، نحو هذا زَيْدٌ أنفُ الناقةِ، ورأيت زَيْداً أنفُ الناقةِ، ومررت بزَيْدٍ أنفُ الناقةِ، وأنفُ الناقةِ.

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع: كأن يكون الاسم مقترناً بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة؛ فتقول: جاءني الحارث كُرْزٍ، بإتباع الثاني للأول بدلاً أو عطف بيان؛ إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً بأل والمضاف إليه خالياً منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة.

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه: بقي أن يقال: كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع، مع أن مذهبه أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة؟

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشري.

وَمِنْهُ مَنُقُولٌ : كَفَضَلٍ وَأَسَدٌ وَذُو أَرْتَجَالٍ : كَسُعَادَ ، وَأَدَدٌ^(١)
وَجُمْلَةٌ ، وَمَا يَمْزَجُ رُكْبًا ، ذَا إِنْ يَغْيِرُ «وَيْه» تَمَّ أُعْرِبَا^(٢)
وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدٍ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةٍ^(٣)

(١) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منقول » مبتدأ مؤخر
« كفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كفضل
« وأسد » معطوف على فضل « وذو » الواو عاطفة ، وذو : معطوف على قوله منقول
ودو مضاف و « ارتجال » مضاف إليه « كسعاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كسعاد « وأدد » معطوف على سعاد .

(٢) « وجملة » مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جملة ، وجملة المبتدأ والخبر
معطوفة بالواو على جملة « ومنه منقول » ، « وما » الواو عاطفة ، وما اسم موصول
معطوف على جملة ، مبنى على السكون فى محل رفع « يمزج » جار ومجرور متعلق
بقوله ركب الآتى « ركباً » ركب : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل
ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذا » اسم إشارة مبتدأ ، مبنى
على السكون فى محل رفع « إن » حرف شرط « يغير » جار ومجرور متعلق بقوله تم
الآتى ، وغير مضاف و «ويه» قصد لفظه : مضاف إليه « تم » فعل ماض مبنى على
الفتح فى محل جزم فعل الشرط « أعرب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى
محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام :
هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ ويه أعرب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « فى الأعلام » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « ذو »
فاعل شاع ، وذو مضاف ، و « الإضافة » مضاف إليه « كعبد » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كعبد ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف
إليه « وأبى » الواو عاطفة ، وأبى : معطوف على عبد ، مجرور بالياء نيابة عن
الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ، وأبى مضاف « وقحافه » مضاف إليه .

ينقسم العلم إلى : مُرْتَجَلٍ ، وإلى منقول ؛ فالمرتجل هو : ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، كسُعَاد ، وأَدَد ، والمنقول : ما سبق له استعمال في غير العلمية ، والنقل إما من صفة كحَارِث ، أو من مصدر كفَضْل ، أو من اسم جنس كَأَسَدٍ ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة : كقَامَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ^(١) ، وَحُكْمُهَا أَنَّهَا تُحْكَى ؛ فتقول : جَاءَنِي زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَمَرَرْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضاً : ماركب تركيب مزج ، كبَعْلَبِكَ ، ومُعْدِي كَرَب ، وسَيَوِيهِ . وذَكَرَ المصنفُ أن المركب تركيب مزج : إن ختم بغير « وَيْهِ » أعرب ، ومفهومه أنه إن ختم بـ « وَيْهِ » لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فتقول : جَاءَنِي بَعْلَبِكَ ، وَرَأَيْتُ بَعْلَبِكَ ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلَبِكَ ؛ فتعربه إعراب ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح ؛ فتقول : جَاءَنِي بَعْلَبِكَ ، وَرَأَيْتُ بَعْلَبِكَ ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلَبِكَ ، ويجوز [أيضاً] أن يعرب أيضاً إعراب المتضامين ؛ فتقول : جَاءَنِي حَضَرُ مَوْتٍ ، وَرَأَيْتُ حَضَرُ مَوْتٍ ، وَمَرَرْتُ بِحَضَرِ مَوْتٍ .

وتقول [فيما ختم بَوِيهِ] : جَاءَنِي سَيَوِيهِ ، وَرَأَيْتُ سَيَوِيهِ ، ومررت بسَيَوِيهِ ؛ فثبنيه على الكسر ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، نحو جَاءَنِي سَيَوِيهِ ، وَرَأَيْتُ سَيَوِيهِ ، ومررت بسَيَوِيهِ .

(١) الذي سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية ، فقد سما « تأبط شراً » وسما « شاب قرناها » ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيويه :
كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابٍ قَرَنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ
وسما « ذرى حبا » ويشكر ، ويزيد ، وتغلب ، فأما الجملة الاسمية فلم يسموها بها ، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية .

ومنها : ما ركب تركيب إضافة : كعَبْدِ شَمْسٍ ، وأبى قُحَاةً ، وهو معرب ؛
فتقول : جَاءَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وأبو قُحَاةً ، ورَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وأبَا قُحَاةً ،
ومَرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وأبى قُحَاةً .
وَنَبَّهَ بِالمثاليين على أن الجزء الأول ؛ يكون معرباً بالحركات ، كـ « مَبْدٍ » ،
وبالحروف ، كـ « أَبِي » ، وأن الجزء الثاني ؛ يكون مُنْصَرِفاً ، كـ « شَمْسٍ » ،
وغير منصرف ، كـ « قُحَاةً » .

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمَ كَعَلِمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا ، وَهُوَ عَمٌ ^(١)
مِنْ ذَلِكَ : أَمْ عَرِيطٌ لِلْعَقْرَبِ . وَهَكَذَا نُعَالَةُ لِلتَّغْلَبِ ^(٢)

(١) « ووضعو » الواو عاطفة ، ووضع : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعة فاعل
مبنى على السكون في محل رفع « لبعض » جار ومجرور متعلق بوضعو ، وبعض مضاف ،
و « الأجناس » مضاف إليه « علم » مفعول به لوضعو ، وأصله منصوب منون فوقف
عليه بالسكون على لغة ربيعة « كعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم ، وليس
حالاً منه لأنه نسكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة ، وعلم مضاف ، و « الأشخاص »
مضاف إليه « لفظاً » تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهة اللفظ « وهو » ضمير
منفصل مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره
هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل
في محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته
لكثرة الاستعمال كما سقطت من خبر وشر ، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه ، وهو
خبر غن الضمير الواقع مبتدأ .

(٢) « من » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة مبنى على السكون في محل جر بمن ،
والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أم » مبتدأ
مؤخر ، وأم مضاف و « عريط » مضاف إليه « للعقرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف
حال من الضمير المستكن في الخبر ، والتقدير : أم عريط كأئن من ذاك حال كونه علماً
للعقرب « وهكذا » الواو عاطفة ، وها : حرف تنبيه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم =

وَمِنْهُ لَبْرَةٌ لِلْبَرَّةِ ، كَذَا فَجَارِ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ (١)

العلم على قسمين : علم شخصي ، وعلم جنسي .

فعلم الشخص له حكان : معنوي ، وهو : أن يُراد به واحدٌ بعينه : كزيد ، وأحمد ، ولنظي ، وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه ، نحو « جاءني زيدٌ ضاحكاً » ومنعُهُ من الصَّرفِ مع سببٍ آخر غير العلمية ، نحو « هذا أحمدٌ » ومنعُ دخول الألف واللام عليه ؛ فلا تقول « جاء العَمْرُو » (٢) .

= إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثعالة » مبتدأ مؤخر « للثعلب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله .

(١) « ومثله » الواو عاطفة ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والماء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « برة » مبتدأ مؤخر « للبرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر ؛ لأنه في تقدير مشتق « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « لجار » مبتدأ مؤخر ، مبني على الكسر في محل رفع « علم » مبتدأ خبره محذوف « للفجرة » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : لجار كذا علم موضوع للفجرة ، ويجوز أن يكون قوله « للفجرة » جارا ومجروراً في محل الوصف لعلم ، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً ، فتأمل .

(٢) اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام ، ولا يضاف ، وذلك لأنه معرفة بالعلمية ، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف ، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان ، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاق في الاسم العلم ؛ فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو ، مثلاً . وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس ؛ فنصل به آل ، وتضيفه ، كما تفعل ذلك برجل و غلام ، وقد جاء ذلك عنهم ؛ فمن دخول « آل » على علم الشخص قول أبي النجم العجلي :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسَيْرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا =

وَعَلَّمَ الْجِنْسَ كَعَلَّمَ الشَّخْصَ فِي حَكْمِهِ [اللَّفْظِيُّ] ؛ فَتَقُولُ : « هَذَا أُسَامَةٌ مُقْبِلًا »
فَتَمْتَنِعُهُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَتَأْتِي بِالْحَالِ بَعْدَهُ ، وَلَا تُدْخِلُ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ؛ فَلَا
تَقُولُ : « هَذَا الْأُسَامَةُ » ^(١) .

= وقول الأخطل التغلبي :

وَقَدْ كَانَ نُهُمُ حَاجِبٍ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ
وَفِي هَذَا الْبَيْتِ اقْتِرَانُ الْعِلْمِ بِالْأَلْفِ ، وَإِضَافَتُهُ .

وَمِنْ جِوَاءِ الْعِلْمِ مَضَالِمًا قَوْلُهُمْ : رِبْعَةُ الْفَرَسِ ، وَأَمَارُ الشَّاةِ ، وَمُضَرُّ الْحِمَاءِ ؛ وَقَالَ
رَجُلٌ مِنْ طَبِيعَةِ :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الدِّقَارِ رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَا ضَى الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ
وَقَالَ رِبْعَةُ الرُّقَى :

لَشَتَّانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرُ بْنُ حَاتِمٍ
وَقَالَ الرَّاجِزُ يَخَاطِبُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

يَا عُمَرَ الْخَلِيرِ جُرَيْتَ الْجَنَّةِ أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأُمِّهِنَّ

* أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ *

وَالشَّوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ، وَانْظُرْ ص ٨٧ السَّابِقَةَ .

(١) ذَكَرَ الشَّارِحُ مِنْ أَحْكَامِ الْعِلْمِ اللَّفْظِيَةِ ثَلَاثَةَ أَحْكَامٍ يَشْتَرِكُ فِيهَا النُّوعَانِ ، وَتَرَكَ
ثَلَاثَةً أُخْرَى :

(الْأَوَّلُ) أَنَّهُ يَبْتَدَأُ بِهِ بِلاَ اِحْتِيَاجٍ إِلَى مَسْوُوعٍ ، تَقُولُ : أُسَامَةٌ مُقْبِلٌ : وَثَعَالَةُ هَارِبٌ ،
كَمَا تَقُولُ : عَلَى حَاضِرٍ ، وَخَالِدٌ مُسَافِرٌ .

(الثَّانِي) أَنَّهُ لَا يُضَافُ بِحَسَبِ أَصْلٍ وَضَعَهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أُسَامَتُنَا ؛ كَمَا يَمْتَنِعُ
أَنْ تَقُولَ : مُحَمَّدُنَا ، فَإِنْ حَصَلَ فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ الْإِتْفَاقِي صَحَّتْ إِضَافَتُهُ عَلَى مَا عَلِمْتَ فِي
عِلْمِ الشَّخْصِ .

(الثَّالِثُ) أَنَّهُ لَا يَنْعَتُ بِالنِّسْبَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ ، وَمِنْ شَرَطِ النِّعَتِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ
لِلنُّعُوتِ فِي تَعْرِيفِهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ .

وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة : مِنْ جهة أنه لا يَخُصُّ واحداً
بمعينه ، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه أَسَامَةٌ ، وكلُّ عَقْرَبٍ يصدق عليها أُمٌّ عَرَبِيَّةٌ ،
وكلُّ ثَقَلَبٍ يصدق عليه ثُعَالَةٌ .

وعلم الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثَّلَ بقوله :
« بَرَّةٌ لِهَبْرَةٍ ، وفَجَّارٌ لِّلْفَجْرَةِ » .

أَسْمُ الْإِشَارَةِ

بِذَا لِفَرْدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرٌ بِذِي وَذِهِ تِي تَأَعْلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ (١)
يُشَارُ إِلَى الْفَرْدِ الْمَذَكَّرِ بـ « ذَا » ومذهبُ البصريين أن الألف من نفس
الكلمة ، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة (٢) :

(١) « بِذَا » جار ومجرور متعلق بقوله « أَشِر » الآتي « لفرد » جار ومجرور
متعلق بأشِر كذلك « مذكر » نعت لفرد « أَشِر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت « بِذِي » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي « وَذِهِ »
الواو عاطفة ، وَذِهِ : معطوف على ذِي « تِي تَا » معطوفان على ذِي بإسقاط حرف
العطف « على الآن » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتي أيضاً « اقتصر » فعل
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة « اقتصر » معطوفة على جملة
« أَشِر » بإسقاط العاطف .

(٢) وهنا ثلاثة أمور ؛ أولها : أن الشارح لم يذكر - تبعاً للمصنف - في هذا
الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى الفرد المذكر سوى « ذَا » وقد ذكر العلماء أربعة
ألفاظ أخرى : الأول « ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف ، والثاني « ذائه » بهاء
مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، والثالث « ذاؤه » بهمزة مقصورة وبعدها هاء
مضمومة ، الرابع « آلك » بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف ، وبمن ذكر ذلك الناظم
في كتابه التسهيل .

الأمر الثاني : أن « ذَا » إشارة للفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة
أو حكماً ؛ فالمفرد الحقيقي نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والمفرد حكماً
نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : (عوان بين ذلك) أي بين
المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل « ذَا » في الإشارة إلى الجمع ، كما في
قول لبيد بن ربيعة العامري :

وَلَقَدْ سِنِمْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولُهَا . وَسُؤَالَ هَذَا النَّاسِ : كَيْفَ كَيْدُ؟
الأمر الثالث : أن الأصل في « ذَا » أن يشار به إلى المذكر حقيقة ، كما في الأمثلة
التي ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر ، كما في قول الله تعالى : =

وَيُشَارُ إِلَى الْمُؤَنَّثَةِ بِـ « ذِي » ، وَ « ذِهْ » بِسُكُونِ الْهَاءِ ، وَ « تِي » ، وَ « تَا » ،
وَ « ذِهْ » بِكَسْرِ الْهَاءِ : بِاخْتِلَاسٍ ، وَيُشْبَعُ ، وَ « تِهْ » بِسُكُونِ الْهَاءِ ، وَبِكَسْرِهَا ،
بِاخْتِلَاسٍ ، وَيُشْبَعُ ، وَ « ذَاتُ » .

وَذَانِ تَانٍ لِلْمُثَنَّى الْمَرْفُوعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ إِذَا كُرُ تَطِعَ^(١)
يُشَارُ إِلَى الْمُثَنَّى الْمَذْكُورِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ بِـ « ذَانِ » وَفِي حَالَةِ النِّصْبِ وَالْجَرِّ
بـ « ذَيْنِ » وَإِلَى الْمُؤَنَّثَتَيْنِ بِـ « تَانِ » فِي الرَّفْعِ ، وَ « تَيْنِ » فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ .

وَبِأُولَى أَشْرٍ لِّجَمْعٍ مُطْلَقًا ، وَالْمَدُّ أُولَى ، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا^(٢)

= (فلما رأى الشمس بازغة قل : هذا ربى) أشار إلى الشمس - وهى مؤنثة بدليل قوله
(بازغة) - بقوله : (هذا ربى) لأنه نزلها منزلة المذكر ، ويقال : بل لأنه أخبر عنها
بمذكر ، ويقال : بل لأن لغة إبراهيم - عليه السلام ! - الذى ذكر هذا السلام على
لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث .

(١) « وذان » الواو عاطفة ، ذان : مبتدأ « تان » معطوف عليه بإسقاط حرف
العطف « للمثنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « المرتفع » نعت للمثنى ،
وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها « وفى سواه » الجار والمجرور متعلق بقوله
« اذكر » الآتى ، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف
إليه ، وقد أعمل الحرف فى « سوى » لأنها عنده متصرفة « ذين » مفعول به مقدم
على عامله وهو قوله « اذكر » الآتى « تين » معطوف على ذين بإسقاط حرف العطف
« اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله « اذكر »
معطوفة بالواو على ما قبلها .

(٢) « وبأولى » الواو عاطفة ، والباء حرف جر ، و « أولى » مجرور بالهل
بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أشر » الآتى « أشر » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لجمع » جار ومجرور متعلق بقوله « أشر » السابق
« مطلقاً » حال من قوله « جمع » « والمد » مبتدأ « أولى » خبره « ولدى » الواو =

بِالْكَافِ حَرْفًا : دُونَ لَامٍ ، أَوْ مَعَهُ
وَاللَّامُ — إِنْ قَدَّمْتَ هَا — مُمْتَنِعَةٌ^(١)
يُشَارُ إِلَى الْجَمْعِ — مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مَوْثَنًا — بـ «أُولَى» ولهذا قال المصنف :
« أَشِيرُ لَجْعٍ مُطْلَقًا » ، ومقتضى هذا أنه يُشَارُ بِهَا إِلَى الْعُقُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ
كَذَلِكَ ، وَلَكِنْ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْعَاقِلِ ، وَمِنْ وَرُودِهَا فِي غَيْرِ
الْعَاقِلِ قَوْلُهُ :
٢٣ — ذُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الْيَّامِ

= عاطفة ، لدى : ظرف بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتى ، ولدى مضاف و «البعد»
مضاف إليه «انطقا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف
للإطلاق . ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف .
(١) «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق فى البيت السابق «حرفا»
حال من «الكاف» «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف»
ودون مضاف و «لام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «معه» مع : ظرف معطوف
على الظرف الواقع متعلقه حالا وهو دون ، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف
إليه «واللام» مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم : فعل ماض مبني على الفتح
المقدر فى محل جزم على أنه فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، و «ها» مفعول به
لقدم «ممتنع» خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره ، والتقدير :
واللام ممتنعة إن قدمت ها فاللام ممتنعة ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها ، لأنها معترضة
بين المبتدأ وخبره .

٢٣ — البيت لجريير بن عطية بن الخطفى ، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق ، وقبله
.. وهو المطلع — قوله :

سَرَتِ الْهُمُومُ قَبِيَّتَيْنِ غَيْرِ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامٍ
اللغة : « - » فعل أمر من الذم ، ويجوز لك فى الميم تحريكها بإحدى الحركات
الثلاث : السكسر ؛ لأنه الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ؛ فهو مبني على
السكون وحرك بالسكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ لأن الفتحة =

وفيها لغتان : المدُّ ، وهي لغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ،
والقَصْرُ ، وهي لغة بني تميم .

وأشار بقوله : « وَلَدَى البعد انطقا بالكاف — إلى آخر البيت » إلى أن
المُشَارَ إليه له رُتْبَتَان : القربُ ، والبعدُ ؛ فجميع ما تقدم يُشارُ به إلى القريب ،

== أخف الحركات ، وهذه لغة بني أسد . والضم ؛ لإتباع حركة الذال ، وهذا الوجه
أضعف الوجه الثلاثي « المنازل » جمع منزل ، أو منزلة ، وهو محل النزول ، وكونه
ههنا جمع منزلة أولى ؛ لأنه يقول فيما بعد « منزلة اللوى » - واللوى - بكسر اللام
مقصوراً - موضع بعينه « العيش » أراد به الحياة .

المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيت فيه أنواع المسرة ، وذم
أيام الحياة التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتها هناك فى هناءة وغبطة .

الإعراب : « ذم » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وهو
مفتوح الآخر للخفض أو مكسوره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه
الاتباع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المنازل » مفعول به لزم « بعد »
ظرف متعلق بمحذوف جال من المنازل ، وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه ، ومنزلة
مضاف ، و « اللوى » مضاف إليه « والعيش » الواو عاطفة ، العيش : معطوف على المنازل
« بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من « أولائك »
مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف
بيان عليه .

الشاهد فيه : قوله « أولئك » حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهي « الأيام »
ومثله فى ذلك قول الله تعالى : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا)
وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد * والعيش بعد
أولئك الأقوام * وهذه هى رواية النقائض بين جرير والفرزدق . وعلى ذلك لا يكون
فى البيت شاهد ؛ لأن الأقوام عقلاء ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن الآية الكريمة التى
تلونها كافية أعظم السكمانية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من
غير العقلاء

فإذا أريد الإشارةُ إلى البعيدِ أُتِيَ بالكافِ وَحْدَهَا ؛ فتقول : « ذَاكَ » أو الكافِ واللام نحو « ذَلِك » .

وهذه الكاف حرفُ خطابٍ ؛ فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب ، وهذا لاختلاف فيه .

فإن تقدّم حرفُ التنبيه الذي هو « ها » على اسم الإشارة أُتِيَ بالكافِ وَحْدَهَا ؛ فتقول « هَذَاكَ » ^(١) وعليه قوله :

٢٤ - رَأَيْتُ بَنِي غَزَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي
وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَبْدَدِ

(١) إذا كان اسم الإشارة لثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ ، وذهب أبو خيان إلى أن ذلك قليل لا يمتنع ، ومما ورد منه قول العرجي ، وقيل : قائله كامل الثقفي :

يَا مَأْمُوحَ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا

مِنْ هَوْلِيَاءِ كُنَّ الضَّالِّ السَّمْرِ

الشاهد فيه هنا : قوله « هَوْلِيَاءِ كُنَّ » فإنه تصغير « أولاء » الذي هو اسم إشارة إلى الجمع ، وقد اتصلت به « ها » التنبيه في أوله ، وكاف الخطاب في آخره .

٢٤ - هذا البيت لطرفة بن العبد البكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها .

لِخَوْلَةٍ أَطْلَالَ بِبُرْقَةٍ شَهْمَدِ
تَلُوحُ كِبَاكِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ
وقبل بيت الشاهد قوله .

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَدَّتِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتَلَدِّي
إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأَفْرَدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمَعْبَدِ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، بزنة جبل وأجبال ، والطلل : مآشخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأنافي « برقة » بضم فسكون - هي كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة ، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس ، =

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ؛ فلا تقول « هَذَاكَ » .
وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قُرْبَى ، وَبُعْدَى ،
كما قرَّرناه ؛ والجمهور على أن له ثلاث مراتب : قُرْبَى ، وَوُسْطَى ، وَبُعْدَى ؛
فَيُشارُ إلى مَنْ في القُرْبَى بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ ؛ كَذَا ، وَذِي ، وإلى مَنْ
في الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك ، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٌ
ولامٌ ، نحو « ذَلِكَ » .

== وألف فيها غير واحد من علماء اللغة ، ومنها : بركة تهمد « تلوح » تظهر « الوشم » أن
يغرز بالإبرة في الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشمع فيبقى سواده ظاهراً « البعير
المعبد » الأجرب « بنى غبراء » الغبراء هي الأرض ، سميت بهذا لغبرتها ، وأراد بيني
الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم ، أو الأضياف ، أو اللصوص « الطرف »
بكسر الطاء بزنة الكتاب - البيت من الجلد ، وأهل الطرف الممدد : الأغنياء .
الغنى : يريد أن جميع الناس - من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم - يعرفونه ،
ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصبغة للأغنياء
وكانه يتألم من صنيع قومه معه .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « بنى » مفعول به ، وبنى مضاف ، و« غبراء »
مضاف إليه ، ثم إذا كانت رأى بصيغة جُملة « لا ينكرونني » من الفعل وفاعله
ومفعوله في محل نصب حال من بنى غبراء ، وإذا كانت رأى علمية - وهو أولى - فالجُملة
في محل نصب مفعول ثانٍ لرأى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « أهل »
معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله « لا ينكرونني » وأهل مضاف واسم
الإشارة من « هناك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الطرف » بدل من اسم
الإشارة أو عطف بيان عليه « الممدد » نعت للطرف .

الشاهد فيه : قوله « هناك » حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يحىء
باللام ، ولم يقع لى - مع طویل البحث وكثرة الممارسة - نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه
« ها » التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للفرد ، ولعل العلماء الذين قرروا :

وَبِهْنًا أَوْ هُهْنًا أَشْرَ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلًا^(١)
 فِي الْبُعْدِ ، أَوْ بَثْمَ فَهْ ، أَوْ هُنَّا أَوْ بَهْنَالِكَ أَنْطَقْنِ ، أَوْ هِنَّا^(٢)
 يُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِـ هُنَّا « وَبَيْتَهُ دَمُهَا هَاءُ التَّنْبِيهِ ؛ فَيَقَالُ « هُنَّا » ؛
 وَيُشَارُ إِلَى الْبَعِيدِ عَلَى رَأْيِ الْمَصْنَفِ بِـ « هُنَّا » ، وَهِنَّا ، وَهِنَّا « بَفَتْحِ الْهَاءِ
 وَكُسْرِهَا مَعَ تَشْدِيدِ النُّونِ ، وَبِـ « ثَمَّ » وَ « هِنْتْ » ، وَعَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ « هُنَّا »
 لِلْمُتَوَسِّطِ ، وَمَا بَعْدَهُ لِلْبَعِيدِ .

== هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يلفظوا ، أو لعل قداماهم الذين
 شافوها العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ
 ولا ضرورة تحوج إليه ؛ فلماذا جعلوه قاعدة .
 (١) « وَبِهْنًا » الواو عاطفة ، بهنا : جار ومجرور متعلق بقوله « أشر » الآتي ،
 « أَوْ » حرف عطف « هُنَّا » معطوف على هنا « أشر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه وجوبا تقديره أنت « إِلَى » حرف جر يتعلق بأشر « دَانِي » مجرور بإلى ، وعلامة
 جره كسرة مقدرة على الياء للثقل ، وداني مضاف و « الْمَكَانِ » مضاف إليه « وَبِهِ »
 الواو عاطفة ، به : جار ومجرور متعلق بقوله صلا الآتي « الْكَافَ » مفعول به مقدم على
 عامله وهو صلا الآتي « صِلَا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،
 وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَلْفُ مُبَدَلَةً مِنْ نُونِ التَّوَكُّيدِ
 الْخَفِيفَةِ لِلْوَقْفِ .

(٢) « فِي الْبُعْدِ » جار ومجرور متعلق بقوله « صِلَا » فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ « أَوْ »
 حرف عطف معناه هنا التخيير « بَثْمَ » جار ومجرور متعلق بقوله « فَهْ » الْآتِي « فَهْ »
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أَوْ » حرف عطف « هِنَّا »
 معطوف على قوله « ثَمَّ » السَّابِقِ « أَوْ » حرف عطف « بَهْنَالِكَ » جار ومجرور متعلق
 بقوله انطق الآتي « أَنْطَقْنِ » انطق : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
 الْخَفِيفَةِ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد الْخَفِيفَةُ حَرْفٌ
 لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « أَوْ » حرف عطف « هِنَّا » معطوف على قوله « هُنَّا » .

المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي ، الْأُنْثَى الَّتِي ، وَالْيَا إِذَا مَا مُنْيَا لَا تُثْبِتُ^(١)
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ ، وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ^(٢)

(١) « موصول » مبتدأ أول ، وموصول مضاف و « الأسماء » مضاف إليه « الذي » مبتدأ ثانٍ ، وخبر المبتدأ الثاني محذوف تقديره : منه ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « الأنثى » مبتدأ « التي » خبره ، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة - وهي جملة المبتدأ الثاني وخبره - بحرف عطف مقدر ، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر ، وكان أصل الكلام : موصول الأسماء أنثاء التي ، ويجوز أن يكون قوله « الأنثى » مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : كائنة منه ، فيكون على هذا قوله « التي » بدلا من الأنثى « واليا » مفعول مقدم لقوله « لا تثبت » الآتي « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط « ما » زائدة « ثنيا » ثنى : فعل ماضٍ مبني للمجهول وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط « لا » ناهية « تثبت » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروي والوزن ، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام ، والتقدير : ولا تثبت الياء ، إذا تئيتهما - أي الذي والتي - فلا تثبتها .

(٢) « بل » حرف عطف معناه الانتقال « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : بل أول - إلخ ، فهو مبني على السكون في محل نصب « تليه » تلى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبني على الكسر في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « أوله » أول : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والضمير الذي للغائب مفعول أول « العلامة » مفعول ثانٍ لأول « والنون » مبتدأ « إن » شرطية « تشدد » فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المبتدأ الذي هو النون « فلا » الفاء لربط الشرط بـ

وَالثُّنُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شَدَّادَا ، وَتَعْوِيضُ بِذَلِكَ قُصْدًا^(١)

ينقسم الموصول إلى اسمي ، وحرفي

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أحرف :

أحدها : « أن » المصدرية ، وتوصل بالفعل المتصرف : ماضياً ، مثل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ » ومضارعاً ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » وأمرأ ، نحو « أَشْرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ » ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف — نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) — فهي مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

ومنها : « أن » وتوصل باسمها وخبرها ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَبَدًا قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا) وأن الخفيفة كالثقيلة ، وتوصل باسمها وخبرها ، لكن أَسْمًا يكون محذوفاً ، واسم المثلثة مذكوراً .

ومنها : « كَي » وتوصل بفعل مضارع فقط ، مثل « جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا » .

== بالجواب ، ولا : نافية للجنس « ملامه » اسم لامبني على الفتح في محل نصب ، وسكونه للوقف ، وخبر « لا » محذوف ، وتقديره : فلا ملامة عليك ، مثلاً ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ .
(١) « والنون » مبتدأ « من ذين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في « شدد » الآتي « وتين » معطوف على « ذين » « شدد » شدد : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أيضاً » مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه « وتعويض » مبتدأ « بذلك » جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتي « قصدا » قصد : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله تعويض .

ومنها : « ما » وتكون مصدرية ظرفية ، نحو « لَا أَضْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا » [أى : مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا] وغير ظرفية ، نحو « عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا » وتوصل بالماضي ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو « لَا أَضْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ، وعجبت مما تضرب زيدا^(١) : (بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) وبالجملة الاسمية ، نحو « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ » ، ولا أَضْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وهو قليل^(٢) ، وأكثر ما تُوصَلُ الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع البنفي بلم ، نحو « لَا أَضْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا » وبقل وضلها - أعنى المصدرية - بالفعل المضارع الذى ليس منفيًا بلم ، نحو « لَا أَضْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٢٥ — أَطُوفُ مَا أَطُوفُ مِمَّ آوَى إِلَى يَبِيتِ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ

(١) أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضيًا أو مضارعاً .
(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد « ما » هذه جملة اسمية مصدرية بحرف مصدرى نحو قولهم : لا أنعل ذلك ما أن في السماء نجماً ، ولا أكله ما أن حراء مكانه فقال جمهور البصريين : أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير على هذا : لا أكله ما ثبت كون نجم في السماء ، وما ثبت كون حراء مكانه ، فهو حينئذ من باب وصل « ما » المصدرية بالجملة الفعلية الماضية ، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال ، والحمل على الأكثر أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع أيضاً ، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لا أفعل كذا ما كون حراء في مكانه ثابت ، وما كون نجم في السماء موجود ، فهو من باب وصل « ما » بالجملة الاسمية ؛ لأن ذلك أقل تقديراً .

٢٥ — اشتهر أن هذا البيت للحطيئة - واسمه جرو - بهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسبته ابن السكيت في كتاب الألفاظ (ص ٧٣ ط بيروت) - وتبعه الخطيب التبريزي في تهذيبه - إلى أبي غريب النصري .
اللغة : « أطوف » أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى « أطود » =

ومنها : « لَوْ » وتوصل بالماضي ، نحو « وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » والمضارع ، نحو « وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ » .

فقول المصنف « موصولُ الأسماء » احترازٌ من الموصول الحرفي — وهو

== بالدال المهملة مكان الفاء — والمعنى واحد « آوى » مضارع آوى — من باب ضرب — إلى منزله ؛ إذا رجع إليه وأقام به « قعيدته » قعيدة البيت : هي المرأة . وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه « لكاع » يريد أنها متناهية في الحبث .
المعنى : أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه ، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الحبث متناهية في الدناءة واللؤم .

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، و « ما » مصدرية « أطوف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا و « ما » مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله « أطوف » الأول « ثم » حرف عطف « آوى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى بيت » جار ومجرور متعلق بقوله « آوى » « قعيدته » قعيدة : مبتدأ ، وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه « لكاع » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله « بيت » ، وهذا هو الظاهر ، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفا ، ويكون قوله « لكاع » منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على ذلك الوجه : قعيدته مقول لها : بالكاع .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة ، أولهما في قوله « ما أطوف » حيث أدخل « ما » المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو الذي عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا ، والشاهد الثاني يذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة النداء ، وهو في قوله « لكاع » حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبرا للمبتدأ فجاء به في غير النداء ضرورة ، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زنة فعال — بفتح الفاء والعين — مما كان سببا للأنث لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول : يالكاع ويادفار ، ولا يجوز أن تقول : رأبت دفار ، ولا أن تقول : مررت بدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله « لكاع » هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل « لكاع » منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت .

« أَنْ وَأَنْ وَكَيْ وَمَا وَلَوْ » — وعلامته صحة وقوع المصدر مَوْقَعُهُ ، نحو « وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ » أى قِيَامَكَ ، و « عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ ، وَجِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأَ ، وَيُعْجِبُنِي أَنْتَ قَائِمٌ ، وأريدُ أَنْ تَقُومَ » وقد سبق ذكره .

وأما الموصول الاسمى فـ « الذى » للمفرد المذكر^(١) ، و « التى » للمفردة المؤنثة . فإن ثَنِيَّتَ أَسْقَطَتِ الْبَاءَ وَأَتَيْتْ مَكَانَهَا بِالْأَلْفِ فِي حَالَةِ الِرْفَعِ ، نحو « اللَّذَانِ ، وَالَّتَانِ » وبالياء فِي حَالَتِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ؛ فتقول : « الَّذِينَ ، وَالَّتَيْنِ » . وإن شئتَ شَدَدْتَ النونَ — عوضاً عن الياء المحذوفة — فقلت : « اللذانِ واللتانِ » وقد قرئ : (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء — وهو مذهب الكوفيين — فتقول : « الَّذِينَ ، وَالَّتَيْنِ » وقد قرئ : (رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ) — بتشديد النون —

وهذا التشديدُ يجوز أيضاً في ثنية « ذَا ، وَتَا » اسمي الإشارة ؛ فتقول : « ذَانِ ، وَتَانِ » وكذلك مع الياء ؛ فتقول : « ذَيْنِ وَتَيْنِ » وهو مذهب الكوفيين — والمقصودُ بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في « الذى ، والتى » .

جَمْعُ الَّذِي إِلَى الَّذِينَ مُطَاقَا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَظْمًا^(٢)

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة ، كما تقول : زيد الذى يزورنا رجل كريم ، وأن يكون مفرداً حكماً كما تقول : الفريق الذى أكون فيه فريق محلى نافع ، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلاً كما مثلنا ، وأن يكون غير عاقل كما تقول : اليوم الذى سافرت فيه كان يوماً ممطراً .

(٢) « جمع » مبتدأ ، وجمع مضاف و « الذى » مضاف إليه « الأولى » خبر المبتدأ « الذين » معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف « مطاعاً » حال من الذين « وبعضهم » الواو عاطفة ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والمضمر العائد إلى العرب =

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ - الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرًا، وَقَعَا^(١)
يُقَالُ فِي جَمْعِ الْمَذَكِرِ « الْأُلَى » مطلقاً : عاقلاً كان ، أو غيرَهُ ، نحو « جاءني
الْأُلَى فَعَلُوا » وقد يستعمل في جمع المؤنث ، وقد اجتمع الإمران في قوله :
٢٦ - وَتُبِّلِي الْأُلَى يَسْتَلْثِمُونَ عَلَى الْأُلَى

تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدِيدِ الْقَبْلِ

= مضاف إليه « بالواو » جار ومجرور متعلق بقوله نطق الآتي « رفاعه » يجوز أن يكون
حالا ، وأن يكون منصوباً بنزع الحافض ، وأن يكون مفعولاً لأجله « نطقاً » نطق :
فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « بعضهم » والألف
للإطلاق ، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم .
(١) « باللات » جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتي « واللّاء » معطوف على اللات
« التي » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « جمعا » جمع : فعل ماض مبنى المجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل
رفع خبر المبتدأ « واللّاء » الواو حرف عطف ، اللّاء : مبتدأ « كالذين » جار
ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر في « وقع » الآتي « نَزَرًا » حال
ثانية من الضمير المستتر في وقع « وقعا » وقع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود على « اللّاء » والألف للإطلاق ، والجملة من وقع وفاعله في
محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اللّاء .

٢٦ - هذا البيت من كلام أبي ذؤيب - خويلد - بن خالد الهذلي ، وقبلة :

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا

قديماً ، فتبليماً المنون ، وما نُبِّلِي

اللغة : « خطوب » جمع خطب ، وهو الأمر العظيم « تملت شبابنا » استمتعت بهم
« نبلينا » تفنينا « المنون » النية والموت « يستلثمون » يلبسون اللأمة ، وهي الدرع ،
و « يوم الروع » يوم الخوف والفرع ، وأراد به يوم الحرب « الحدأ » جمع حدأة ،
وهو طائر معروف ، ووزنه عنبة وعنّب ، وأراد بها الخيل على التشبيه « القبل » جمع
قلاء ، وهي التي في عينها القبل - بفتح القاف والباء جميعاً - وهو الحور .

المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً ، فنبلينا المنون وما نبلينا ، =

وتبلى من بيننا الدارعين والقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحدأ في سرعتها وخفتها .

الإعراب : « وتبلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على النون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت « الألى » مفعول به لتبلى « يستلمون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، « على » حرف جر « الألى » اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه « الألى » الواقع مفعولاً به لتبلى « تراهن » ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول أول « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، ويوم مضاف و « الروع » مضاف إليه « كالحدأ » جار ومحرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثاني « القبل » صفة للحدأ ، وجملة ترى وفاعله ومفعولها لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « الأولى يستلمون » ، وقوله « الألى تراهن » حيث استعمل لفظ الأولى في المرة الأولى في جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالأولى تراهن إلخ الخيل كما بينا في لغة البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة المذكور في « يستلمون » وهو الواو ، وضمير جماعة الإناث في « تراهن » وهو « هن » .

ومن استعمال « الألى » في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بنى عامر :

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ
وقول الآخر :

فَأَمَّا الْأَلَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فِتَاةٍ تَنْزِلُ الْحِجْلَ أَفْصَمًا
وهذا البيت يقع في بعض نسخ النسخ ، ولا يقع في أكثرها ، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه ، ومن استعماله في المذكور العقلاء قول الشاعر :

فَإِنَّ الْأَلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَأَسَّوْا فَسَنُوا لِلْكَرَامِ النَّبَاسِيَا
ومن استعماله في المذكور غير العقلاء - وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات - قول الآخر :

تَهَيَّجَنِي لِلْوَصْلِ أَبَا مُنَا الْأَلَى مَرَزَنَ عَلَيْنَا وَالزَّمانُ وَرِيقُ

فقال : « يَسْتَلْتُمُونَ » ثم قال : « تَرَاهُنَّ » .

ويقال للمذكر العاقل في الجمع « الَّذِينَ » مطلقاً - أى : رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً .
فتقول : « جَاءَنِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا ، ورَأَيْتَ الَّذِينَ أَكْرَمُوهُ ، وصررت
بِالَّذِينَ أَكْرَمُوهُ » .

وبعضُ العرب يقولُ : « الذُّونَ » في الرفع ، و « الَّذِينَ » في النصب والجر ؛
وهم بنو هُذَيْلٍ ، ومنه قوله :

٢٧ — نَحْنُ الذُّونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

٢٧ — اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً ، فنسبه أبو زيد (النوادر
٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغاني في العباب
إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه ،
وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجُحْجَاحَا وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحٍ مُرَاحَا
إِلَّا دِيَارًا أَوْ دِمَا مَفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا

* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مِرَاحَا *

اللفظة : « نحن الذون » هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه
الثقة أبو زيد في نوادره « نحن الذين » على الوجه المشهور في لغة عامة العرب ، وقوله
« صبحوا » معناه جاءوا بعدددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا
يجرى قول الله تعالى : (فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ) « النخيل » - بضم النون وفتح
الخاء - اسم مكان بعينه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ
من قولهم « ألح المطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً « مفاحا » بضم
الهمزة - مرافق يسهل « صراحا » يريد أن نسهم إليه صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة
وهو برنة غراب ، وجعله العيني - وتبعه البغدادى - بكسر الصاد جمع صريح مثل
كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موسول خبر المبتدأ
« صبحوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « الصباحا ، يوم » ظرفان =

وَيُقَالُ فِي جَمْعِ الْمَوْتِ : « اللَّاتِ ، وَاللَّاءِ » بِحَذْفِ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « جَاءَنِي
اللَّاتِ فَعَلَنَ ، وَاللَّاءِ فَعَلَنَ » وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « اللَّاتِي ، وَاللَّائِي »
وَقَدْ وَرَدَ « اللَّاءِ » بِمَعْنَى الَّذِينَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٨ — فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

[كَمَا قَدْ تَجِيءُ « الْأُولَى » بِمَعْنَى « اللَّاءِ » كَقَوْلِهِ :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنُ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فِتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَفْصَمًا]

* * *

= يتعلّقان بقوله «صبحوا» ويوم مضاف و «النخيل» مضاف إليه «غارة» مفعول لأجله ،
ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق — أى مغيرين — وقوله «ملصاحا» نعت لغارة .
الشاهد فيه : قوله « الذون » حيث جاء به يأنواو في حالة الرفع ، كما لو كان جمع
مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء « الذون » في حالة الرفع ومجىء « الذين »
في حالتي النصب والجر ؛ فزعم أن هذه الكلمة معربة ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ،
وذلك بمزول عن الصواب ، والصحيح أنه مبني جىء به على صورة المعرب ، والظاهر
أنه مبني على الواو الياء .

٢٨ — البيت لرجل من بني سليم ، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء
اللغة : « أمن » أفعل تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه « مهدوا »
بفتح الهاء مخففه من قولك : مهدت الفراش مهداً ، إذا بسطته ووطأته وهيأته ، ومن
هنا سمي الفراش مهدا لوثارته ، وقال الله تعالى : (فَلَا تُلْسِمُ يَمْهُودُونَ) أى : يوطئون ،
ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى تسويتها وإصلاحها « الحجور » جمع حجر — بفتح الحاء
أو كسرهما أو ضمها — وهو حوض الإنسان ، ويقال : نشأ فلان في حجر فلان —
بكسر الحاء أو فتحها — يريدون في حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آبائنا — وهم الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجورهم
كالهد — بأكثر نعمة علينا وفضلا من هذا المدح .

الإعراب : « ما » نافية بمعنى ليس « آبائنا » آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير
مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، وأمن : خبر ما « منه ، علينا » كلاهما جار ومجرور
متعلق بقوله أمن ، وقوله « اللاء » اسم موصول صفة لآباء « قد » حرف تحقيق =

(١٠ — شرح ابن عقيل ١)

وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ — تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٌ^(١)
وَكَالْتِي — أَيْضًا — لَدَيْهِمْ ذَاتُ ، وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَنِّي ذَوَاتُ^(٢)

= « مهدورا » مهد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « الحجورا » مفعول به مهد ،
والألّف للطلاق ، وحجلة الفعل الماضى — الذى هو مهد — وفاعله ومفعوله
لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « اللاء » حيث أطلقه على جماعة الذكور ؛ فجاء به وصفا لآباء .
وقد استعملوا « الألاء » اسما موصولا وأصله اسم إشارة ، وأطلقوه على جمع
الذكور كما فى قول خلف بن حازم :

إِلَى النَّفَرِ الْبَيْضِ الْأَلَاءِ كَانَهُمْ صَفَاحُ يَوْمِ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقَلُ
وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :
أَبَى اللَّهُ لِلَّشَّمِ الْأَلَاءِ كَانَهُمْ سِيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِفَا لَهَا

(١) « ومن » مبتدأ « وما ، وأل » معطوفان على من « تساوى » فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الألفاظ الثلاثة من
وماوأل ، والجملة من تساوى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ما » اسم موصول
مفعول به لقوله « تساوى » وقوله « ذكر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » الواقع مفعولا به ، والجملة
لا محل لها صلة الموصول « وهكذا » ها : حرف تنبيه ، كذا : جار ومجرور متعلق
بمحذوف حال صاحبه الضمير فى قوله « شهر » الآتى « ذو » مبتدأ « عند » ظرف
متعلق بقوله « شهر » الآتى ، وعند مضاف و « طيء » مضاف إليه « شهر » فعل
ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ذو »
والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذو .

(٢) « كالتى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أيضاً » مفعول مطلق فعله
محذوف « لديهم » لى : ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، ولدى
مضاف والضمير مضاف إليه « ذات » مبتدأ مؤخر « وموضع » منصوب على الظرفية
المكانية ناصبه . قوله « أنى » الآتى ، وموضع مضاف و « اللاتى » مضاف إليه
« أنى ذوات » فعل ماض وفاعله .

أشار بقوله : « تساوى ما ذكر » إلى أن « مَنْ ، وَمَا » والألف واللام ، تكون بلفظ واحد : للذكر ، والمؤنث — [للفرد] والمثنى ، والجمع - فتقول : جاءني مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ ؛ وأعجبتني مارُ كَبَ ، ومارُ كَبَتْ ، ومارُ كَبَا ، ومارُ كَبَتَا ، ومارُ كَبُوا ، ومارُ كَبْنَ ؛ وجاءني القائم ، والقائمة ، والقائمَانِ ، والقائمَتَانِ ، والقائمُونَ ، والقائمَاتُ .

وأكثر ما تستعمل « ما » في غير العاقل ، وقد تستعمل في العاقل ^(١) ، ومنه قوله تعالى : (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى) وقولهم : « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا » و « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » .
و « مَنْ » بالعكس ؛ فأكثر ما تستعمل في العاقل ، وقد تستعمل في غيره ^(٢) ،

(١) تستعمل « ما » في العاقل في ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يحتلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى : (يسبح لله ما في السموات وما في الأرض) فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وحن وحيوان وجماد ، بدليل قوله : (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) والموضع الثاني : أن يكون أمره مبهما على التكلم ، كقولك — وقد رأيت شعباً من بعيد — : انظر ما ظهر لي ، وليس منه قوله تعالى : (إذ قالت امرأة عمران رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً) لأن إبهام ذكرته وأنوته لا يخرجها عن العقل ، بل استعمال « ما » هنا في ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجماد ، والموضع الثالث : أن يكون المراد صفات من يعقل ، كقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم) وهذا الموضع هو الذي ذكره الشارح بالثال الأول من غير بيان .
(٢) تستعمل « من » في غير العاقل في ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يقترن غير العاقل مع من يعقل في عموم ، فصل بمن الجارة ، نحو قوله تعالى : (فمنهم من يمشى على بطنه ، ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع) ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع ، والموضع الثاني : أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه ، نحو قوله تعالى : (من لا يستجيب له تعالى) وقول الشاعر * أسرب القطاهل من يعير جناحه * وهو الذي استشهد به المؤلف =

كقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) ومنه قول الشاعر :

٢٩- بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِهِ فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُسْكَاءِ جَدِيرُ :
أَسِرْبَ الْقَطَا ، هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ ؟

= فيما يلي ، وسندكر معه نظائره ، واستعمال من فيما لا يعقل حينئذ استعارة ؛ لأن العلاقة المشابهة ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى : (والله يسجد من في السموات ومن في الأرض) واستعمال من فيما لا يعقل - في هذا الموضع - من باب التغليب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل ؛ لنسكته ، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات .

٢٩ - هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاء بهما الشارح تمثيلاً لا استشهاداً ؛ كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيراً ؛ يمثل بشعر الثنبي والبحرئى وأبى تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلي ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً في كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

اللغة : « السرب » جماعة الطباء والقطا ونحوهما ، و « القطا » ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام « جدير » لائق وحقيق « هويت » بكسر الواو - أى أحببت . الإعراب : « بكيت » فعل وفاعل « على سرب » جار ومجرور متعلق ببكيت ، وسرب مضاف و « القطا » مضاف إليه « إذ » ظرف زمان متعلق ببكيت مبنى على السكون في محل نصب « مرن » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها ، أى بكيت وقت مرورهن بي « بي » جار ومجرور متعلق بمر « فقلت » فعل وفاعل « ومثلي » الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف نداء التشكيم مضاف إليه « بالبكاء » جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتى « جدير » خبر المبتدأ « أسرب » الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » استفهامية « من » اسم موصول مبتدأ « يعير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جملة « يعير جناحه » لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف ، وتقدير الكلام : هل الذى يعير جناحه =

وأما الألف واللام فتكون للعاقل ، ولغيره ، نحو « جَاءَنِي النَّاسِمُ » ،
وَالْمَرْكُوبُ » وَأَخْتَلَفَ فِيهَا ؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح ،
وقيل : إنها حرف موصول ، وقيل : إنها حرف تعريف ، وليست من الموصولية
في شيء .

وأما مَنْ وما غيرُ المصدرية فاستمان اتفاقاً ، وأما « ما » المصدرية فالصحيح أنها
حرف ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغة طيء استعمالُ « ذو » موصولةً ، وتكون للعاقل ، ولغيره ، وأشهر لغاتهم
فيها أنها تكون بلفظ واحد : المذكر ، والمؤنث ، مفرداً ، ومثنى ، ومجوعاً^(١) ؛

== موجود « جناحه » جناح : مفعول به ليعير ، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه « لعل »
لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير للتكلم اسمها « إلى » حرف جر « من » اسم موصول
مبنى على السكون في محل جر يالي ، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير الآتي « قد » حرف
تحقيق « هويت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ،
والتقدير : إلى الذي قد هويته « أطير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه رجوياً
تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر « لعل » .

الشاهد فيه : قوله « أسرب القطا » وقوله « من يعير جناحه » والنداء معناه طلب إقبال
من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم
الإقبال ، أو الذي يجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بنداؤه استنساغ أن
يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل إلا في العقلاء بحسب وضعه ، وقد تمادى في معاملته
معاملة ذوى العقل ، فاستفهم منه طالباً أن يعيره جناحه ، والاستفهام وطلب الإعارة إنما
يتصور توجيههما إلى العقلاء .

ومثال ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَائِي وَهَلْ يَمَعِبَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
(١) لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه « ذو » الموصولة عاقلاً أو غير عاقل ؛ ==

فتقول : « جاءني ذو قَامَ ، وذو قَامَتْ ، وذو قَامَا ، وذو قَامَتَا ، وذو قَامُوا ، وذو قَمْنٍ » . ومنهم من يقول في المفرد المؤنث : « جاءني ذاتُ قَامَتْ » ، وفي جمع المؤنث : « جاءني ذَوَاتُ قَمْنٍ » وهو المُشَارُ إليه بقوله : « وكالتي أيضاً - البيت » ومنهم من يُثَنِّيها ويجمعها فيقول : « ذَوَا ، وذَوُو » في الرفع و« ذَوَى ، وذَوَى » في النصب والجذر ، و« ذَوَاتَا » في الرفع ، و« ذَوَاتِي » في الجر والنصب ، و« ذَوَاتُ » في الجمع ، وهي مبنية على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم .

والأشهر في « ذو » هذه - أعنى الموصولة - أن تكون مبنية ، ومنهم من يُعَرِّبُها : بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ؛ فيقول : « جاءني ذو قَامَ ، ورأيت ذَا قَامَ ، ومررت بِذِي قَامَ » فتكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى قوله :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُؤْنِرُونَ لَقِيَهُمْ

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤] (١)

== فمن استعمالها في المفرد المذكور العاقل قول منظور بن سحيم الذي سيستشهد الشارح به ، وقول الطائي :

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا : هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَائِضُ
يريد قولاً لهذا المرء الذي جاء ساعياً

ومن استعمالها في المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفعل الطائي :

فَإِنَّ الْمَاءَ مَا هُوَ أَبِي وَجَدِّي وَبِثْرِي ذُو حَفَرَتُ وَذُو طَوَيْتُ
يريد : وبثري التي حفرتها والتي طويتها ؛ لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث .

ومن استعمالها في المفرد المذكور غير العاقل قول قوال الطائي أيضاً :

أَظُنُّكَ دُونَ أَلْسَالِ ذُو حِجَّتِ طَالِبَا سَتَقَالُكَ بَيْضُ لِّلنَّفُوسِ قَوَائِضُ

(١) قد مضى شرح هذا البيت في باب « العرب والمبنى » (ش رقم ٤) شرحاً =

بالباء على الإعراب ، وبالواو على البناء .

وأما « ذَاتُ » فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجرّاً ، مثل « ذَوَاتُ » ، ومنهم من يُعَرِّبُهَا إعرابَ مسلماتٍ : فيرفعها بالضمّة ، وينصبها ويجرها بالكسرة^(١) .

ومِثْلُ مَا « ذَا » بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ ، إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ^(٢)

وإفياً لا تحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا ، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا نعمة تخريج كل واحدة منهما ، ووجه الاستدلال بهما .

(١) قال ابن منظور : « قل شمر : قال الفراء : سمعت أعرابياً يقول : بالفضل ذو نضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله بها ؛ فيجعلون مكان الذي ذو ، ومكان التي ذات ، ويرفعون التاء على كل حال ، ويخلطون في الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفي التثنية : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء : * وبترى ذو حفرت وذو طويت * ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالا ، وهؤلاء ذوو قالوا ، وهذه ذات قالت ، وأنشد :

جَعَلْتَهُمَا مِنْ أَيْنُ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ
اه كلام ابن منظور ، وهو في الأصل كلام الفراء .

(٢) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « ما » مضاف إليه « ذا » مبتدأ مؤخر . بعد ه ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا ، وبعد مضاف و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام » مضاف إليه « أو » حرف عطف « من » معطوف على ما « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تلغ » فعل مضارع مبني للمجهول ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذا ، والجملة في محل جر =

يعنى أن « ذا » اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً ،
وتكون مثل « ما » فى أنها تستعمل بلفظ [وَاحِدٍ] : المذكر ، والمؤنث — مفرداً
كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — فتقول : « مَنْ ذَا عِنْدَكَ » و « مَاذَا عِنْدَكَ »
سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره .

وشرط استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ « مَا » أو « مَنْ »
الاستفهاميتين ، نحو « مَنْ ذَا جِئَكَ ، وَمَاذَا فَعَلْتَ » فمن : اسم استفهام ، وهو
مبتدأ ، و « ذا » موصولة بمعنى الذى ، وهو خبر مَنْ ، و « جِئَكَ » صلة الموصول ،
والتقدير « من الذى جِئَكَ » ؟ وكذلك « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصول [بمعنى
الذى] ، وهو خبر ما ، و « فَعَلْتَ » صلته ، والعائد محذوف ، تقديره « ماذا
فعلته » ؟ أى : ما الذى فعلته .

واحترز بقوله : « إذا لم تُتلغ فى الكلام » من أن تجعل « ما » مع « ذا »
أو « مَنْ » مع « ذا » كلمة واحدة للاستفهام ، نحو « مَاذَا عِنْدَكَ ؟ » أى : أى
شئ عندك ؟ وكذلك « مَنْ ذَا عِنْدَكَ ؟ » فماذا : مبتدأ ، و « عندك » خبره
[وكذلك : « مَنْ ذَا » مبتدأ ، و « عندك » خبره] فذا فى هذين الموضعين
ملغاة ؛ لأنها جزء كلمة ؛ لأن المجموع استفهام .

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمَلَةٍ^(٢)

== بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ،
وتقديره : ذا مثل ما حال كونها بعدما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ فى الكلام
فهى كذلك ؛ وقوله « فى الكلام » جار ومجرور متعلق بقوله تلغ .

(٢) « وكلها » الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه
ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها ، خلافاً لتعميم الشارح ؛ لأنه نعت الصلة بكونها
شتملة على عائد . وهذا خاص بصلة الموصول الاسمى ؛ ولأن المنصف لم يتعرض للموصول
الحر فى هنا أصلاً ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله « موصول ==

الموصلاتُ كُلُّهَا — حرفيةً كانت ، أو أُسميةً — يلزم أن يقع بعدها صلةٌ تبين معناها .

ويشترط في صلة الموصول الأُسميُّ أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كان مفرداً مفرداً ، وإن كان مذكراً مذكراً ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو « جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ » وكذلك الثنّى والمجموع ، نحو « جَاءَنِي اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَالَّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ » وكذلك المؤنث ، تقول : « جَاءَتِ السَّيِّ ضَرَبَتْهُمَا ، وَالَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَاللَّائِي ضَرَبْتُهُنَّ » .

وقد يكون الموصول لفظه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما ، وذلك نحو « مَنْ ، وَمَا » إذا قَصَدْتَ بهما غيرَ المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ؛ فتقول : « أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ » على حسب ما يُعْنَى بهما .

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَاهُ كِفْلٌ^(١)

= الاسماء « ؛ و « يلزم » فعل مضارع « بعده » بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه « صلة » فاعل يلزم « على ضمير » جار ومجرور متعلق بقوله « مشتملة » الآتي « لائق » نعت لضمير « مشتملة » نعت لصفة . (١) « وجملة » خبر مقدم « أو شبهها » أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جملة ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « الذي » اسم موصول مبتدأ مؤخر « وصل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله « كلها » في البيت السابق « به » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة ، وقيل : قوله « جملة » مبتدأ ، وقوله « الذي » خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً ، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله « به » وليس هذا =

صِلَةُ الموصول لا تكون إلا جملةً أو شِبْهَ جُمْلَةٍ ، ونعني بشبه الجملة الظرفَ والجارَّ والمجرور ، وهذا في غير صلة الألف واللام ، وسنأتى حكمها .
ويُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصول بها ثلاثةُ شروطٍ ؛ أحدها : أن تكون خبرية ^(١) ،
الثاني : كونها خاليةً من معنى التعجب ^(٢) ، الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلامٍ

= الإعراب بجيد « كمن » الكاف جارة لمحذوف تقديره : كقولك ، ومن اسم موصول مبتدأ « عندي » عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه « الذي » خبر المبتدأ « ابنه » ابن : مبتدأ ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه « كفل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ابن » والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله ابنه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذي .

(١) ذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، واستدل على ذلك بالسمع ؛ فمن ذلك قول الفرزدق :

وَأِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا
وقول جميل بن ،عمر العذري المعروف بحميل بئنة :

وَمَاذَا عَمَى الْوَأْشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لِلْبِكِّ عَاشِقُ
وزعم الكسائي أن جملة « لعل أزورها » من لعل واسمها وخبرها صلة التي ، كما زعم أن « ما » في قول جميل « وماذا » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة .

والجواب أن صلة التي في البيت الأول محذوفة ، والتقدير : قبل التي أفول فيها لعل إلخ ، وماذا كلها في البيت الثاني اسم استفهام مبتدأ ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً

(٢) اختلف العلماء في جملة التعجب : أخبرية هي أم إنشائية ؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية ، وهؤلاء جميعاً قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ؛ وذهب فريق إلى أنها خبرية ، وقد اختلف هذا الفريق في جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف : يجوز ، وقال الجمهور : لا يجوز ؛ لأن التعجب ، إنما يتكلم به عند =

قبلها ، واحترز بـ « الخبرية » من غيرها ، وهى الطَّلَبِيَّةُ والإنشائية ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي الَّذِي أَضْرِبُهُ » خلافاً للكسائي ، ولا « جَاءَنِي الَّذِي لَيْتَهُ قَائِمٌ » خلافاً لهشام ، واحترز بـ « خالية من معنى التعجب » من جملة التعجب ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ » وإن قلنا إنها خبرية ، واحترز « بغير مفتقرة إلى كلام قبلها » من نحو : « جَاءَنِي الَّذِي لَيْكُنْهُ قَائِمٌ » ؛ فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى ، نحو : « مَا قَعَدَ زَيْدٌ لَيْكُنْهُ قَائِمٌ » .

ويشترط في الظرف والجار والجرور أن يكونا تَامَّيْنِ ، والمعنى بالتأم : أن يكون في الوصل به فائدة ، نحو : « جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ ، وَالَّذِي فِي الدَّارِ » والعاملُ فيهما فعلٌ محذوفٌ وجوباً ، والتقدير : « جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ » أو « الَّذِي اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ » فإن لم يكونا تَامَّيْنِ لم يجز الوصلُ بهما ؛ فلا نقول « جَاءَ الَّذِي بِكَ » ولا « جَاءَ الَّذِي الْيَوْمَ » .

* * *

وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ أَلْ وَكُونُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قُلْ^(١)

== خفاء سبب ما يتعجب منه ؛ فإن ظهر السبب بطل العجب ، ولاشك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانها ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر في نفسه ؛ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : « فلا يجوز جَاءَنِي الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ وإن قلنا إنها خبرية » فإن معنى هذه العبارة : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية ؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون في هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق .

(١) « وصفة » الواو للاستثنا ، صفة : خبر مقدم « صريحة » نعت لصفة « صلة » مبتدأ مؤخر ، وصلة مضاف و« آل » مضاف إليه « وكونها » كون : مبتدأ ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهة كونه مصدرا لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و« بمعرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره موزع =

الألف واللام لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة ، قال المصنف في بعض كتبه :
وأعنى بالصفة الصريحة اسمَ الفاعل نحو : « الضارب » واسمَ المفعول نحو :
« المضروب » والصفة المشبهة نحو : « الحَسَنُ الوَجْه » نخرج نحو : « الْقُرَشِيُّ » ،
والأفضَلُ « وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافٌ ،
وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة ؛ فرة قال : إنها
موصولة ، ومرة منع ذلك ^(١) .

وقد شذَّ وَصَلُ الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها
بمعرب الأفعال قلَّ » ومنه قوله :

== حيث نقصان ، ومعرب مضاف ، و « الأفعال » مضاف إليه « قل » فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع
خبر المبتدأ .

(١) للعلماء خلاف طويل في جواز وصل ال بالصفة المشبهة ؛ فجمهورهم على أن
الصفة المشبهة لا تكون صلة لأل ؛ قال الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا
موصولة ، والنسب في ذلك أن الأصل في الصلوات للأفعال ، والصفة المشبهة بعيدة الشبه
بالفعل من حيث المعنى ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفة المشبهة لا تدل
عليه ، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشتراطوا في اسم الفاعل واسم المفعول
وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لأل أن يكون كل واحد منها دالاً على الحدوث ، ولو دل
أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لأل ، بل تكون ال الداخلة عليه معرفة ،
وذلك كما مؤمن والفاسق والكافر والمنافق ، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة
المشبهة صلة لأل ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل - وإن خالفته في المعنى - ، أفلمست ترى
أنها ترفع الضمير المستتر ، والضمير البارز ، والاسم الظاهر ، كما يرفعها الفعل جميعاً ؟ وأجمعوا
على أن أفعال التفضيل لا يكون صلة لأل ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث
العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلا أنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل
يدل على الحدوث ، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلا أن الفعل يرفع الضمير
المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أن فعل التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير
المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحدة هي المعروفة بمسألة الكحل .

٣٠- ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ
وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

٣٠- هذا البيت للفرزدق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بني عذرة ، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده ، والرجل لا يعرفهم ، فعرفه بهم عبد الملك ؛ فعاتم العذري أن قال :

فَحَيَّا إِلَاهُ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ
وَجَدُّ الْفَرْزَدَقِ أَتَعَسُ بِهِ وَدَقَّ حَيَاشِيْمُهُ الْجَنْدَلُ

و « أبو حزره » : كنية جرير ، و « أرغم أنفك » : يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلبصق أنفه بالرغام - وهو التراب - و « الجد » الحظ والبخت ، وفي قوله « وجد الفرزدق أتعس به » دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية ، وهو مذهب الجمهور ، وخالف فيه ابن الأنباري ، وسنذكر في ذلك بحثاً في باب المبتدأ والخبر فأجابه الفرزدق بيتين ثانيهما بيت الشاهد ، والذي قبله قوله :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا إِذَا أَخْنَى وَمَقْبَلِ الزُّوْرِ وَالْخَطَلِ

اللغة : « الخنى » - بزنة الفتح - هو الفحش ، و « الخطل » - بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة - هو المنطق الفاسد المضطرب ، والتفحش فيه « الحكم » - بالتحريك - الذي يحكمه الخصمان كي يقضى بينهما ، ويفصل في خصومتها « الأصيل » ذو الحسب ، و « الجد » شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أقضيتهم ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتدير سديد ، ولا أنت بصاحب جدل ، فكيف نرضاك حكماً ؟ ! .

الإعراب : « ما » مافية ، تعمل عمل ليس « أنت » اسمها « بالحكم » الباء زائدة الحكم : خبر ما النافية « الترضى » أل : موصول اسمي نعت للحكم ، مبنى على السكون في محل جر « ترضى » فعل مضارع مبنى للمجهول « حكومته » حكومة : نائب فاعل لترضى ، وحكومة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر ، وزعم المصنف — في غير هذا الكتاب — أنه لا يختص به ، بل يجوز في الاختيار ، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شذوذاً ؛ فمن الأول قوله :

٣١ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعْدٍ

= مثل السابق « ذى » معطوف على الحكم أيضاً ، وذى مضاف و « رأى » مضاف إليه ، « والجدل » معطوف على رأى .

الشاهد فيه : قوله « الترضى حكومته » حيث أُنْصِلَ « أُل » جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثله قول ذى الحرق الطموى :

يَقُولُ الْخَلَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ ذَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ الشَّيْخَةَ الَّتِي تَقْصَعُ

٣١ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، قال العيني : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله » اه ، وروى البغدادي بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضاً إلى قائل ، وهو :

بَلَى الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهِ فِيهِمْ هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قَصَى

اللفظ : « دانت » ذلت ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدنان ، وبنو

قصى هم قریش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه وسلم منهم

الإعراب : « من القوم الرسول الله » : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والألف واللام في كلمة « الرسول » موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبنى على السكون في محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتى « دانت » دان : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث « رقاب » فاعل دان ، ورقاب مضاف و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف و « معد » مضاف إليه .

== الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث وصل ال بالجملة الاسمية ، وهى جملة
الابتداء والخبر ، وذلك شاذ .

ومن العلماء من يجب عن هذا الشاهد ونحوه بأن « أل » إنما هى هنا بعض كلمة
وأصلها « الدين » فحذف ما عدا الألف واللام ، قال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمة
وإبقاء بعضها بعجب فى العربية ، وهذا ليدفن ربيعة العامرى يقول :

* دَرَسَ الْمَنَّا بَمَتَالِيعٍ فَأَبَانَ *

أراد « المنازل » فحذف حرفين لغير ترخيم . وهذا رؤية يقول :

* أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى *

أراد « الحمام » فحذف اليم ثم قلب فتحة اليم كسرة والألف ياء ، وقد قال الشاعر ،
وهو أقرب شئ إلى ما نحن بصدده :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَسْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

أراد « وإن الذين » بدليل ضمير جماعة المذكور فى قوله « دماؤهم » وقوله فيما بعد
« هم القوم » وعليه خرجوا قول الله تعالى : (وخضتم كالذى خاضوا) أى كالذين خاضوا -
وفى الآية تخريجان آخران ؛ أحدهما : أن الذى موصول حرفى كما ، أى وخضتم تكوضهم ،
وثانيهما : أن الذى موصول اسمى صفة لموصوف محذوف ، والعائد إليه من الصلة محذوف
أى : وخضتم كالخوض الذى خاضوه - قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمة كلها ؛ فلم
يبق منها إلا حرفا واحداً ، ومن ذلك قول الشاعر :

نَادَوْهُمْ : أَنْ أَجْمُوا ، أَلَا تَأْ ، قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ : أَلَا فَا

فإن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول « ألا تركبون » فحذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف
من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف ، وأصله « ألا فاركبوا » .
وبعض العلماء يجعل الحروف التى تفتح بها بعض سور القرآن - نحو ألم ، حم ، ص -
من هذا القبيل ؛ فيقولون : ألم أصله : أما الله أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا
ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى فى باب الترخيم .

قلت : وهذا الذى ذهبوا إليه ليس لإقياما من ورطة للوقوع فى ورطة أخرى أشد =

ومن الثاني قوله :

٣٢ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ
فَهُوَ حَرٌّ بِمِيشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاء . ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا يسوغ القياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التي تلونها أولاً على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن « الذي » موصول حرفي .

٣٢ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين . اللغة : « المعه » يريد الذي معه « حر » حقيق ، وجدير ، ولائق ، ومستحق « سعة » بفتح السين ، وقد تشكر — اتساع ورفاهية ورغد .

المعنى : من كان دائماً الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خبر فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : (لئن شكرتم لأزيدنكم) .

الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ « شاكرًا » خبر لا يزال ، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « على » حرف جر « المعه » هو عبارة عن « أل » الموصولة بمعنى الذي ، وهي مجرورة المحل بعلى ، والجار والمجرور متعلق بشاكر ، ومنع : ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لأل ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فهو حر » الفاء زائدة ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ ، و « حر » خبره ، والجملة منهما في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « من » في أول البيت ، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالمرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بقوله « حر » الراجع خبراً لهو « ذات » صفة لعيشة ، وذات مضاف و « سعة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ولكنه سكنه للوقف .

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث جاء بصلة « أل » ظرفاً ، وهو شاذ على خلاف القياس .

ومثل هذا البيت — في وصل أل بالظرف شذوذاً — قول الآخر :

=

أى كـ، وأعربت ما لم تَضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِيَا ضَمِيرِ اُنْحَذَفْ^(١)
يعنى أن «أيا» مثل «ما» في أنها تكون بلفظ واحد: للذكر، والمؤنث —
مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً — نحو: «يُفَجِّبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» .
ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال؛ أحدها: أن تضاف ويذكر صدر صلتها،
نحو: «يُفَجِّبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها،
نحو: «يُفَجِّبُنِي أَى قَائِمٌ» الثالث: أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو:
«يُفَجِّبُنِي أَى هُوَ قَائِمٌ» وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معرفة بالحركات
الثلاث، نحو: «يُفَجِّبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ، ورأيت أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ، وصررت بأَيُّهُمْ
هو قَائِمٌ» وكذلك: «أَى قَائِمٌ، وأَيَّا قَائِمٌ، وأَى قَائِمٌ» وكذا، «أَى

= وَغَيَّرَنِي مَا غَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وَغَمْرًا وَحُجْرًا بِالْمَشْقَرِ أَلَمَّا
يريد: الدين معه، فاستعمل ال موصولة بمعنى الدين، وهو أمر لا شيء فيه، وإنى
بصلتها ظرفاً، وهو شاذ؛ فإن ال بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء؛ وقال
الكسائى في هذا البيت: إن الشاعر يريد «ما» فزاد ال
(١) «أى» مبتدأ «كـ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو
عاطفة، أعرب: فعل ماض مبنى للمجهول، والتاء تاء التانيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود على «أى» «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفى
وجزم «تضف» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود على «أى» «وصدر» الواو الواو الحال، صدر: مبتدأ، وصدر
مضاف ووصل من «وصلها» مضاف إليه، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه «ضمير»
خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تضف
العائد على أى «انحذف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
على «ضمير» والتقدير: أى مثل ما — في كونها موصولة سالحة لكل واحد من المفرد
والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً — وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها في حال
كون صدر صلتها ضميراً محذوقاً .

هو قائم ، وأيا هو قائم ، وأى هو قائم ، الرابع ، أن تضاف ويحذف صدرالصلة ، نحو : « يعجبني أيهم قائم » ، ففي هذه الحالة تبنى على الضم ؛ فتقول : « يعجبني أيهم قائم » ، ورأيت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم ، وعليه قوله تعالى : (ثم كفّر عن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً) وقول الشاعر :

٣٣ - إذا ما لقيت بني مالك
فسلم على أيهم أفضل

٣٣ - هذا البيت ينسب لفسان بن وعلة أحد الشعراء الخضرين من بني مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتاب الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب - أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن ، معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط « بنى » مفعول به للقي ، وبنى مضاف و « مالك » مضاف إليه « فسلم » الفاء داخلية في جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على » حرف جر « أيهم » يروى بضم « أى » وبجره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة ، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه « أفضل » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو أفضل ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول الذى هو أى .

الشاهد فيه : قوله « أيهم أفضل » حيث أتى نأى مبنياً على الضم - على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على السنة الرواة - لكونه مضافاً ، وقد حذف صدر صلتة وهو المبتدأ الذى قدرناه في إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة : يذهبون إلى أنها تأتى موصولة ، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافة لفظاً ، والثانى : أن يكون صدر صلتها محذوفاً ؛ فإذا لم تكن مضافة أصلاً ، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها ؛ فإنها تكون معربة ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيبويه - إلى أن ==

وهذا مستفاد من قوله : « وأعربت ما لم تُصَفْ — إلى آخر البيت »
 أى : وأعربت أى إذا لم تُصَفْ فى حالة حذف صَدْرُ الصلة ؛ فدخل فى هذه
 الأحوال الثلاثة السابقة ، وهى ما إذا أضيفت وَذُكِرَ صَدْرُ الصلة ، أو لم
 تُصَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة ، أو لم تُصَفْ وذكر صدر الصلة ، وخرج
 الحلقة الرابعة ، وهى : ما إذا أضيف وحذف صدر الصلة ، فإنها
 لا تعرب حينئذ .

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وفى ذَا الْحَذَفِ أَيًّا غَيْرَ أَى يَقْتَنِى (١)
 إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذَفُ تَرْزُّ، وَأَبَوُ أَنْ يُحْزَلَ (٢)

= أيا لا تجيء موصولة ، بل هى إما شرطية وإما استفهامية ، لا تخرج عن هذين الوجهين ،
 وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصولة ، ولكنها معربة فى جميع الأحوال ؛
 أضيفت أو لم تُصَفْ ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

(١) « وبعضهم » الواو للاستئناف ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف
 إليه « أعرب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ،
 والجملة من أعرب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم « مطلقاً » حال من
 مفعول به لأعرب محذوف ، والتقدير : وبعضهم أعرب أيا مطلقاً « وفى ذا » جار ومجرور
 متعلق بقوله « يقتنى » الآتى الحذف بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ،
 أو نعت له « أيا » مفعول به لقوله « يقتنى » الآتى « غير » مبتدأ ، وغير مضاف
 و « أى » مضاف إليه « يقتنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود على المبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاة
 حكم بإعراب أى الموصولة فى جميع الأحوال ، وغير أى يقتنى وينبع أيا فى جواز حذف
 صدر الصلة ، إذا كانت الصلة طويلة .

(٢) « إِنْ » شرطية « يستطل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « وصل »
 نائب فاعل ليستطل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقديره : إِنْ يستطل =

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ . وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي^(١)
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ . بِفَعْلٍ ، أَوْ وَصَفٍ : كَمَنْ تَرَجَوْهَبَ^(٢)

يعنى أن بعض العرب أغرب « أيا » مطلقاً ، أى : وإن أضيفت وحذف

= وصل غير أى يقتضى أيا « وإن » الواو عاطفة ، إن شرطية « لم » حرف نفي وجزم
وقلب « يستطل » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » « فالحذف » الفاء واقعة
في جواب الشرط ، والحذف : مبتدأ « نر » خبره ، والجملة في محل جزم جواب
الشرط « وأبوا » فعل وفاعل « أن » مصدرية « يخرزل » فعل مضارع مبنى للمجهول
منصوب بأن ، وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى « وصل » والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف ، وأن وما دخلت عليه في تأويل
صدر مفعول به لأبوا .

(١) « إن » شرطية « صلح » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ،
وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل
فقد أبوا الحذف « الباقي » فاعل صلح « لوصل » جار ومجرور متعلق بصلح « مكمل »
نعت لوصل « والحذف » مبتدأ « عندهم » عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو
بمنجلى ، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه « كثير » خبر
المبتدأ « منجلى » خبر ثان ، أو نعت للخبر .

(٢) « في عائد » جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجلى في البيت السابق « متصل »
نعت لعائد « إن » شرطية « انتصب » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل
جزم ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد
« بفعل » جار ومجرور متعلق بانتصب « أو وصف » معطوف على فعل « كمن »
السكاف جارة ، ومجرورها محذوف ، ومن : اسم موصول مبتدأ « ترجو » فعل مضارع ،
مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ومفعوله
محذوف ، وهو العائد ، والتقدير كمن ترجوه ، والجملة لا محل لها صلة « يهب » فعل مضارع
مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن للوقف ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

صَدْرُ صَاتِهَا ؛ فيقول : « يعجبني أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ورأيت أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ومررت بأَيُّهُمْ قَائِمٌ » وقد قُرِئَ (ثم لنزعه من كل شيعة أَيُّهُمْ أَشَدُّ) بالنصب ، وروى * فَسَلَّمَ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ * [٣٣] بالجر .

وأشار بقوله : « وفي ذا الحذف — إلى آخره » إلى المواضع التي يُحذف فيها العائدُ على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعاً ، أو غيره ؛ فإن كان مرفوعاً لم يحذف ، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [نحو (وهو الذي في السماء إله) وأَيُّهُمْ أَشَدُّ] ؛ فلا تقول : « جاءني اللَّذَانِ قَامَ » ولا « اللذان ضَرِبَ » ؛ لرفع الأول بالعالية والثاني بالنيابة ، بل يقال : « قَامَا ، وَضَرَبَا » وأما المبتدأ فيحذف مع « أَى » وإن لم تَطُلِ الصلة ، كما تقدم من قولك : « يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ » ونحوه ، ولا يُحذفُ صدرُ الصلة مع غير « أَى » إلا إذا طالت الصلة ، نحو « جاء الذي هُوَ ضاربٌ زيداً » فيجوز حذف « هو » فتقول « جاء الذي ضاربٌ زيداً » ومنه قولهم « ما أنا بالذي قاتلٌ لك سُوءاً » التقديرُ « بالذي هو قاتلٌ لك سُوءاً » فإن لم تَطُلِ الصلة فالحذف قليل ، وأجازه الكوفيون قياساً ، نحو « جاء الذي قَائِمٌ » التقدير « جاء الذي هو قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : (تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) في قراءة الرفع ، والتقدير « هو أَحْسَنُ » ^(١) .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، أى سواء أكان الموصول أياً أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أياً مطلقاً ، فإن كان الموصول غير أَى لم يجوزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة ؛ فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أَى ، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع ؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : (تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) قالوا : التقدير على الذي هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك ابن دينار وابن السكك : (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها) قالوا : التقدير : مثلاً الذي هو بعوضة فما فوقها ، ومن ذلك قول الشاعر :

=

وقد جوزوا في « لا سِيَّماً زَيْدٌ » إذا رُفِعَ زَيْدٌ : أن تكون « ما » موصولةً ،
وزيد : خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير « لاسِيَّ الذي هُوَ زَيْدٌ » لحذف المائد
الذي هو المبتدأ — وهو قولك هو — وجوباً ؛ فهذا موضع حُذِفَ فيه صَدْرُ
الصلة مع غير « أَى » وجوباً ولم تَطُلِ الصلةُ ، وهو مَقِيسٌ وليس بشاذ^(١).

= لا تَنْوِرْ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ ؛ فَمَا شَقِيتُ إِلَّا نُفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونََا
قالوا : التقدير لا تنو إلا الذي هو خير ، ومن ذلك قول الآخر :
مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَحِدُّ عَنْ سَبِيلِ الْحَمْدِ وَالْكَرَمِ
قالوا : تقدير هذا البيت : من عن بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه ، ومن ذلك قول
عدي بن زيد العبادى :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَيْبِ الْأَيَّامِ يَذْرُؤْنَ مَا عَوَّاقِبُهَا
قالوا : ما موصولة ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكرناه ، فمن ذلك
أن « ما » فى الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعبارة خبر مبتدأ محذوف ، ومن
ذلك أن « ما » فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، وما بعدها
خبر ، والجملة فى محل نصب مفعول به ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية
بالاستفهام ، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد ، فلنجتزئ
لك بالإشارة .

(١) الاسم الواقع بعد « لا سِيَّما » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسيما
الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما فى قول امرئ القيس :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَّماً يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ
فإن كان الاسم الواقع بعد « لاسيما » نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو
أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة .

فأما الجر فتحريمه على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس و « سى »
اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « ما » زائدة ، وسى مضاف ، و « يوم » مضاف =

==إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سي » اسمها منصوب بالفتحة الظاهر وهو مضاف و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، و « يوم » بدل من ما .

وأما الرفع فتخرجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً و « سي » اسمها ، و « ما » نكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سي » إليها ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لا محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني ، أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سي » اسمها ، و « ما » موصول اسمي بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سي » إليه ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ؛ وخبر « لا » محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود . وهذا الوجه هو الذي أشار إليه الشارح .

وأما النصب فتخرجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « ما » نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سي » إليها ، و « يوما » لمعول به لمعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء أعنى يوما بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون « ما » أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بالإضافة ، و « يوما » تمييز لها

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذي ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا في جواز النصب ؛ فمن جملة بإضمار فعل أجاز كما أجاز في النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة ؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد « سيما » . والحاصل أن نصب المعرفة بعد « لاسيما » لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزاً ، والتزام كون التمييز نكرة .

وأشار بقوله « وأبوا أن يُخْتَزَلَ * إن صَلَحَ الباقي لَوْ ضَلَّ مُكْمِلٌ » إلى أن شرط حذف صَدْرِ الصلوة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلّةً ، كما إذا وقع بعده حمله ، نحو « جاء الذي هو أبوه مُنْطَلِقٌ » ، أو « هو ينطلق » أو ظرف ، أو جار ومجرور ، تَأْمَانُ ، نحو « جاء الذي هو عِنْدَكَ » أو « هو في الدَّارِ » ؛ فإنه لا يجوز في هذه المواضع حَذْفُ صَدْرِ الصلّة ؛ فلا تقول « جاء الذي أبوه مُنْطَلِقٌ » تعني « الذي هو أبوه مُنْطَلِقٌ » ؛ لأن الكلام يتمّ دونه ، فلا يَدْرِي أَحَدٌ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة ، ولا فَرْقَ في ذلك بين « أَى » وغيرها ؛ فلا تقول في « يعجبني أيُّهُمْ هو يقوم » : « يعجبني أيُّهُمْ يقوم » لأنه لا يعلم الحذف ، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأً ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذفَ وَعَدَمَهُ لم يجوز حذفُ العائدِ ، وذلك كما إذا كان في الصلّة ضميرٌ — غيرَ ذلك الضمير المحذوف — صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول ، نحو « جاء الذي ضَرَبْتُهُ في دَارِهِ » ؛ فلا يجوز حَذْفُ الهاء من ضَرَبْتُهُ ؛ فلا تقول : « جاء الذي ضَرَبْتَ في دَارِهِ » لأنه لا يعلم المحذوف .

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإيهام ؛ فإنه لم يبيّن أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلّة لا يحذف ، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء أكان الموصول أيّاً أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع ، وبغير أي من الموصولات ؛ لأن كلامه في ذلك ، والأمر ليس كذلك ، بل لا يُحَذَفُ مع « أَى » ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن يكون صلّة كما تقدم ، نحو « جاء الذي هو أبوه منطلق ، ويعجبني أيُّهُمْ هو أبوه منطلق » وكذلك المنصوب والمجرور ، نحو « جاءني الذي ضَرَبْتُهُ في دَارِهِ ، وصررت بالذي صررت به في داره » ، و « يعجبني أيُّهُمْ ضَرَبْتُهُ في داره ، وصررت بأبيهم صررت به في داره » .

وأشار بقوله : « والحذف عندهم كثير منجلى — إلى آخره » إلى العائد المنصوب .

وَشَرَطُ جواز حذفه أن يكون : متصلاً ، منصوباً ، بفعل تام أو بوصف ، نحو « جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ ، وَالَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ » .

فيجوز حذفُ الهاءِ من « ضربه » فتقول « جاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ » ومنه قوله تعالى : (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) وقوله تعالى : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً) التقدير « خَلَقْتُهُ ، وَبَعَثْتُهُ » ^(١) .

وكذلك يجوز حذفُ الهاءِ من « مُعْطِيكَ » ؛ فتقول « الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ » ومنه قوله :

٣٤ — مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَأَحَدْنَهُ بِهِ
فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ
تقديره : الذي اللَّهُ مُوَلِّيكَهُ فَضْلٌ ، فحذفتِ الهاء .

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف ، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريميتين ؛ لأن مجيئه في القرآن دليل على كثرة استعماله في الفصح ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهِتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وَأُعْرِفَ عَنْ جِهِي الَّذِي كُنْتُ أُرْتِي
وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول : أصرف عن وجهي الذي كنت أرتيه ، وأنسى الذي أعددت ، فحذف العائد المنصوب بأرثي وبأعددت ، وكل منهما فعل تام متصرف :

٣٤ -- هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « مولى » اسم فاعل من أولاه اسمعة ، إذا أعطاه إياها « فضل » إحسان .

المعنى : الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنه جاءتك من عنده من غير =

== أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك ؛ فاحمد ربك عليه ، واعلم أنه هو الذي ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضرر .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة ، وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح في محل جر بالإضافة ، وهو المفعول الأول ، وله مفعول ثان محذوف وهو العائد على الموصول ، والتقدير : موليك ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خير » خبر عن « ما » الموصولة « فاحمدن » الفاء عاطفة ، احمد : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون نون التوكيد ، والضمير البارز المتصل مفعول به « به » جار ومجرور متعلق باحمد « لما » الفاء للتعليل ، وما : نافية تعمل عمل ليس « لدى » ظرف متعلق بمحذوف خبر « ما » مقدم على اسمها ، وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه ، ولدى مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف وضمير الغائب العائد على الله مضاف إليه « نفع » اسم « ما » مؤخر « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « ضرر » معطوف على نفع ، ويجوز أن تكون « ما » نافية مهجلة ، و « لدى » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « نفع » مبتدأ مؤخر .
الشاهد فيه : قوله : « ما الله موليك » حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف ، وهذا الوصف اسم فاعل ، وأصل الكلام : ما الله موليك ، أى : الشيء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك .
واعلم أنه يشترط في حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لأل فإن كان الوصف صلة لأل كان الحذف شاذاً ، كما في قول الشاعر :

مَا الْمُسْتَفْزِهُ الْهُوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوَةٌ بِلَا كَدَرٍ

كان ينبغى أن يقول : ما المستفزه الهوى محمود عاقبة ، فحذف الضمير المنصوب مع ان ناصبه صلة لأل ، ومثله قول الآخر :

فِي الْمُعَقَّبِ الْبَنَى أَهْلَ الْبَنَى مَا يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمًا

أراد أن يقول : فى المعقبه البنى ، فلم يتسع له .

ولما يمتنع حذف المنصوب بصفة أل إذا كان هذا المنصوب عائداً على أل نفسها ؛ لأنه هو الذى يدل على اسمية أل ، فإذا حذف زال الدليل على ذلك .

وكلامُ المصنفِ يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حذفهُ من الفعل المذكور ، وأما [مع] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضمير منفصلاً^(١) لم يحجز الحذف ، نحو « جاء الذى إياهُ ضَرَبْتُ » فلا يجوز حذفُ « إياه » وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصفٍ - وهو الحرف - نحو « جاء الذى إنَّه مُنْطَلِقٌ » فلا يجوز حذف

(١) الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدماً على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصوراً عليه كقولك : جاء الذى ما ضربت إلا إياه ، والسر فى عدم جواز حذفه حيثُ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه ، ألا ترى أنك إذا قلت « جاء الذى إياه ضربت » كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت « جاء الذى ضربت » صار غير دال على أنك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال فى قولك « جاء الذى ما ضربت إلا إياه » فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجائى ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : « جاء الذى ما ضربت » دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائى بحسب .

فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

* مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْدَنْهُ بِهِ *

فإن التقدير يجوز أن يكون « ما الله مؤليكه » ويجوز أن يكون « ما الله مؤليك إياه » وقد عرفت فيما سبق (فى مباحث الضمير) السر فى جواز الوجهين ، وبما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : (فأكهين بما آتاهم ربهم) فإنه يجوز أن بدون التقدير « بالذى آتاهم ربهم » وأن يكون التقدير « بالذى آتاهم إياه ربهم » والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة ، وكذلك قول الله تعالى : (وبما رزقناهم ينفقون) فإنه يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهموه » كما يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم إياه » .

الهاء^(١)، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوباً [متصلاً] بفعل ناقص ، نحو « جاء الذي كأنه زَيْدٌ » .

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفِضًا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى^(٢)
كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرَّ كَ«مُرٍّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ»^(٣)

(١) إنما قال الشارح « فلا يجوز حذف الهاء » إشارة إلى أن المنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف ، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى : (أين شركائ الذين كنتم تزعمون) هذا إذا قدرت أصل الكلام : أين شركائ الذين كنتم تزعمون أنهم شركائ ، على حد قول كثير :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَئِنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْعَزُّ لَّا يَتَغَيَّرُ ؟
فإن قدرت الأصل « الذين كنتم تزعمونهم شركائ » لم يكن من هذا النوع .

(٢) « كذاك » الحار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « حذف » مبتدأ مؤخر ، وحذف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « بوصف » جار ومجرور متعلق بقوله « خفض » الآتى « خفضاً » خفض : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كأنت » الكاف جارة لقول محذوف ، أى كقولك ، أنت : مبتدأ « قاض » خبر المبتدأ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذى قدرناه مجروراً بالكاف ، وبعد مضاف و « أر » مضاف إليه « من قضى » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر ، أى : بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى ، يشر إلى قوله تعالى : (فاقض ما أنت قاض) كما قال الشارح .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذى » اسم موصول مبتدأ مؤخر « جر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « الذى » والجملة لا محل لها صلة « بما » جار ومجرور متعلق =

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور ، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو « جاء الذي أنا ضاربُهُ : الآن ، أو غداً » ؛ فتقول : جاء الذي أنا ضاربُهُ ، يحذفِ الماء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحذف ، نحو « جاء الذي أنا غلامُهُ ، أو أنا مَضْرُوبُهُ ، أو أنا ضاربُهُ أَمْسٍ » وأشار بقوله : « كَأَنْتَ قَاضٍ » إلى قوله تعالى : (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) التقدير « ما أنت قَاضِيهِ » لحذف الماء ، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثل عن أن يُقَيِّدَ الوصف بكونه اسم فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرفٌ مثله : لَفْظاً ومعنى ، واتفق العاملُ فيهما مادةً ، نحو : « مررتُ بالذي مررتُ به ، أو أَنْتَ مارٌّ به » فيجوز حذف الماء ؛ فتقول : « مررتُ بالذي مررتُ » قال الله تعالى : (وَيشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى : منه ، وتقول : « مررتُ بالذي أَنْتَ مارٌّ » أى به ، ومنه قوله :

= بالفعل الذي قبله « الموصول » مفعول مقدم لجر الآتي « جر » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها صلة « كَر » الكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائنٌ كقولك ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالذي » جار ومجرور متعلق بمر السابق « مررت » فعل وفاعل . والجملة لا محل لها صلة ، والمائد محذوف تقديره « به » وقوله : « فهو برُّ » الفاء واقعة في جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، بر : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المنهوف .

٣٥ - وَقَدْ كُنْتُ مُخْنِي حُبَّ سَمَرَاءَ حِقْبَةً
قُبِحَ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَانِحُ
أى : أنت بَانِحٌ به .

٣٥ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، الشاعر المشهور والفارس المذكور ،
من كلمة مطلعها :

طَرِبْتُ وَهَاجَتْكَ الطُّبَاءُ السَّوَانِحُ عَدَاةَ غَدَتِ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ
تَغَالَتْ بِي الْأَشْوَاقُ حَتَّى كَانَمَا يَزْنَدَيْنِ فِي جَوْفِي مِنَ الرَّجْدِ قَادِحُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تعريك من سرور أو حزن « هاجتك » أثارت
هيك ، وبشت شوقك « الطباء » جمع طبي « السوانح » جمع سانح ، وهو ما أتاك عن
يمينك فولاك مياسره من طبي أو طير أو غيرها ، ويقال له : سنيح « بارح » هو ضد
السانح ، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه « قادح » اسم فاعل من قدح الزند
قدحا ، إذا ضربه لتخرج منه النار ، حقة « - بكسر فسكون - في الأصل تطلق على
ثمانين عاما ، وقد أراد بها المدة الطويلة « فبح » أمر من « باح بالأمر ييوح به » :
أى أعلنه وأظهره « لان » أى الآن ، لحذف همزة الوصل والهمزة التي بعدم اللام ، ثم
فتح اللام لمناسبة الألف ، وقيل : بل هى لغة فى الآن ، ومثله قول جرير بن عطية :
أَلَا نَ الْآنَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نَمِيرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَدَابَا
وقول الآخر :

أَلَا يَا هِنْدَ هِنْدَ بَنِي عُمَيْرٍ أَرَأَيْتَ لَانَ وَصْلِكَ أَمْ جَدِيدُ ؟
وقول أشجع السلى :

أَلَا نَ أُسْتَرَحْنَا وَأُسْتَرَا حَتَّ رِكَابَنَا وَأَمْسَكَ مَنْ يُجْدِي وَمَنْ كَانَ يَجْتَدِي
وروى الأعمى بيت الشاهد :

تَعَزَّيْتُ عَنْ ذِكْرِى سُمِّيَةَ حِقْبَةً قُبِحَ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَانِحُ
وأنشده الأخفش كما فى الشرح ، وهو كذلك فى المشهور من شعر عنترة .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء =

فإن اختلفت الحرفان لم يجر الحذف ، نحو : « مَرَزْتُ بِالَّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ » فلا يجوز حذف « عليه » وكذلك « مَرَزْتُ بِالَّذِي مَرَزْتَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ » فلا يجوز حذف « به » منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للالصاق ، والداخلة على الضمير للسببية ، وإن اختلف العاملان لم يجر الحذف أيضاً ، نحو : « مَرَزْتُ بِالَّذِي فَرَحْتُ بِهِ » فلا يجوز حذف « به » .

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذي جرّ بما الموصول جرّ » أي كذلك يُحذف الضمير الذي جرّ بمثل ما جرّ الموصول به ^(١) ، نحو : « مَرَزْتُ

= المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « تحفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من تحفى وفاعله خبر « كان » في محل نصب « حب » مفعول به لتخفى ، وحب مضاف و « سمراء » مضاف إليه « حبة » ظرف زمان متعلق بتخفى « فبح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لان » ظرف زمان متعلق ببح « بالذي » جار ومجرور متعلق ببح أيضاً « أنت بأئح » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالباء ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فبح الآن بالذي أنت بأئح به .

الشاهد فيه : قوله « بالذي أنت بأئح » حيث استساغ الشاعر حذف العائد المجرور على الموصول من جملة الصلة ؛ لكونه مجروراً بمثل الحرف الذي جر الموصول - وهو الباء - والعامل في الموصول متعدد مع العامل في العائد مافة : الأول « بح » والثاني « بأئح » ومعنى : لأنهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان .

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم ، وقد جر هذا الوصف بحرف مثل الذي مع العائد ، ومنه قول كعب بن زهير :

إِنْ تَعَنَّ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ نَفْسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا
لَا تَرَوْا كَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءَ بَقْصَرٍ حِينَ أَضْطَرَّهَا الْقَدَرُ =

بِالَّذِي مَرَرْتَ فَهَوَّ بِرَ أَي : « بالذي مررت به » فاستغنى بالمثل عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها .

= ففي كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه .
أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله « بالأمر الذي عنيت » فإن التقدير فيه :
بالأمر الذي عنيت به ، حذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل
الذي جر ذلك العائد .
وأما البيت الثاني فالشاهد فيه قوله « إلى الأمر الذي ركنت » فإن تقدير الكلام :
إلى الأمر الذي ركنت إليه ، حذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف —
وهو الأمر — مجروراً بحرف مائل للحرف الذي جربه ذلك العائد .

المُعَرِّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَنَّ حَرْفَ تَعْرِيفٍ ، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ ،

فَنَمَطٌ عَرَفْتَ قُلْ فِيهِ : « النَّمَطُ » ^(١)

اختلف النحويون في حرف التعريف في « الرجل » ونحوه ؛ فقال الخليل
المُعَرِّفُ هو « أل » ، وقال سيبويه : هو اللام وحدها ؛ فالمهمزة عند الخليل همزة
قطع ، وعند سيبويه همزة وصلٍ اجْتَلَبَتْ للنطق بالساكن ^(٢) .

(١) « أل » مبتدأ « بحرف » خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و « تعريف » مضاف
إليه « أو » عاطفة « اللام » مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أو
اللام حرف تعريف « فقط » الفاء حرف زائد للزينة اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب
— أى كاف — حال من « اللام » وتقدير الكلام : أو اللام حال كونه كافيك ، أو
الفاء داخلة في جواب شرط محذوف و « قط » على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انت ؛
وتقدير الكلام « إذا عرفت ذلك فانت » وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أى
إذا عرفت ذلك فهو كافيك ، وقوله « نمط » مبتدأ « عرفت » فعل وفاعل ، والجملة
في محل رفع نعت لنمط « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقل « النمط » مفعول به
لقل ؛ لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن « عرفت » فعل شرط حذف أداته ، وجملة
« قل » جواب الشرط حذف منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفته قل فيه النمط ،
أى إن أردت تعريفه ، وجملة الشرط وجوابه — على هذا — خبر المبتدأ ، وهو تكلف
لا داعي له .

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي « أل » برمتها ، وأن الهمزة همزة
أصلية ، وأنها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن
الأصل في همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض ، وليس هنا عارض
يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقي عليه أن يجيب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل ، =

والألف واللام المَعْرِفَةُ تكون للعهد ، كقولك : « لَقِيتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُهُ الرَّجُلَ » وقوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) ولاسْتِفْرَاقِ الْجِنْسِ ، نحو : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُشْرٍ) وعلامتها أن يصلح موضعها « كُلُّ » ولتعريف الحقيقة ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » أى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

و « النمط » ضرب من البُسط ، والجمع أنماطٌ — مثل سَبَبٌ وأسباب — والنمط — أيضًا — الجماعة من الناس الذين أمرهم واحدٌ ، كذا قاله الجوهري .

وَقَدْ تَزَادُ لَا زِمًا : كَاللَّاتِ ، وَالْآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ الْآلَاتِ ^(١)

وَلَا ضَظِيطٌ — رَارٍ : كَبْنَاتِ الْأَوْبَرِ

كَذَا ، « وَطَبِئَتِ النَّفْسُ بِأَقْيَسُ » الْبَرِّي ^(٢)

== والجواب عنده أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ . وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هي اللام وحدها ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل آتى بها توصلا إلى النطق بالساكن ، فإن قيل : فلماذا آتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام ؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تتحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون مما لا نظير له في العربية ؛ فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام ، وأبقيت على أصل وضعها . وجيء بهمزة الوصل قبلها .

(١) « قد » حرف ت قليل « تزداد » فعل . ضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره . هي يعود إلى « أل » « لازماً » حال من مصدر الفعل السابق ، وتقديره : تزداد حال كون الزيد لازماً ، وقيل : هو مفعول مطلق ؛ وهو وصف لمصدر محذوف : أى زيدا لازماً ، وأنكر هذا ابن هشام على العربيين « كاللات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كاللات « والآب ، والذين ، ثم اللات » عطوفات على اللات .

(٢) « لا ضطرا » جار ومجرور متعلق بزيادة « كبنات » الكاف جارة لقول ==

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة ، وهى — فى زيادتها — على قسمين : لازمة ، وغير لازمة .

ثم مثَّل الزائدة اللازمة بـ « اللات » ^(١) وهو اسم صَمٌّ كان بمكة ، وبـ « الآن » وهو ظرف زمان مبني على الفتح ^(٢) ، واختلف فى الألف واللام الداخلة عليه ؛

= محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كقولك إلغ ، وبنات مضاف و « الأور » مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً « طبت » فعل وفاعل « النفس » تمييز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبني على الضم فى محل نصب « السرى » نعت له ، وتقدير الكلام : وقولك : « طبت النفس يا قيس » كذلك .

(١) مثل اللات كل علم قارنت « أل » وضعه لعناه العلمى ، سواء أكان مرتجلاً أم كان منقولاً ؛ فثال المرتجل من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه : السؤال ، وهو اسم شاعر جاهلى مشهور يضرب به المثل فى الوفاء ، ومثال المنقول من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه للعلمية أيضاً : العزى ، وهو فى الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة ، سمى به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبدها ، ومنه اللات ؛ وهو فى الأصل اسم فاعل من لت السويق بلته ؛ ثم سمي به صنم ؛ وأصله بـ شديد التاء ؛ فلما سمي به خفت تاؤه ؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغير فيها ، ومنه « اليسع » فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع سم سمي به .

(٢) أكثر النحاة على أن « الآن » مبني على الفتح ؛ ثم اختلفوا فى سبب بنائه ؛ فذهب قوم إلى أن علة بنائه تضمنه معنى « أل » الحضورية ؛ وهذا الرأى هو الذى نقله الشارح عن المصنف وجماعة ؛ وهؤلاء يقولون : إن « أل » للوجود فى زائدة ؛ وبنائهم لتضمنه معنى « أل » أخرى غير موجودة ؛ ونظير ذلك بناء « الأسى » فى قول نصيب بن رباح :

وإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ

يَبْأَبِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فلأنهم جعلوا بناءه فى هذا وما أشبهه لتضمنه معنى « أل » غير الوجودية فيه ، وهذا =

فذهب قومٌ إلى أنها تعريف الحضور كما في قولك : « مَرَزْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ » ؛ لأن قولك : « الآن » بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى أنها زائدة ، وهو مبنيٌ لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور .

ومثّل — أيضاً — بـ « الذين » ، و « اللآت » والمراد بهما ما دَخَلَ عليه « أل » من الموصولات ، وهو مبني على أن تعريف الموصول بالصلة ؛ فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ « أل » إن كانت فيه نحو : « الذي » فإن لم تكن فيه فَيَنْبَغِي نَحْوُ : « مَنْ ، وَمَا » إلا « أَيْ » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة ، وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) فلا يدلُّ على أنها زائدة ؛ إذ يحتمل أن تكون حُذِفَتْ شذوذاً وإن كانت مُعَرَّفَةً ، كما حذفت من قولهم : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » من غير تنوين — يريدون « السَّلام عليكم » .

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة — اضطراراً — على العَلَمِ ، كقولهم في « بَنَاتِ أَوْبَرَ » علم لضرب من الكَمَامَةِ « بنات الأوبر » ومنه قوله :

== عجيب منهم ؛ لأنهم ألغوا الوجود ، واعتبروا المعدوم ، وقال قوم : بنى « الآن » لضمنه معنى الإشارة ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بنى « الآن » لشبهه بالحرف شهاً جمودياً ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشارة إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان ؛ فبناؤه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف ، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وند يخرج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : سأحالفك من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب النكت : « وهذا قول لا يمكن القبح فيه ، وهو الراجح عندى ، والقول بينائه لا توجد له علة صحيحة » اهـ .

٣٦ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا .
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

٣٦ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوها قائلها ، ومن استشهد به أبو زيد في النوادر .

اللفظة : « جنيتك » معناه جنيت لك ؛ ومثله — في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً — قوله تعالى : (وإذا كالوهم أو وزنوهم) و (يفعونها عوجا) و (والقمر قدرناه منازل) « أكؤا » جمع كم — بزنة فلس — ويجمع الكم على كمأة ، أيضاً ، فيكون المفرد خالياً من التاء وهي في جمعه ، على عكس ثمرة وتمر ، وهذا من نوادر اللفظة ، « وعساقلا » جمع عسقول — بزنة عصفور — وهو نوع من الكمأة ، وكان أصله عساقيل ، فحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى : (وعنده مفاتيح الغيب) فإنه جمع مفاتيح ، وكان قياسه مفاتيح ، فحذفت الياء ، ويقال : المفاتيح جمع مفتاح ، وليس جمع مفاتيح ، فلا حذف ، وكذا يقال : العساقيل جمع عسقل — بزنة منبر — و « بنات الأوبر » كمأة صفراء مزغبة بكون التراب ، وقال أبو حنيفة الدينوري : بنات أوبر كمأة كأمثال الحمص صفراء ، وهي رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسيم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أكؤا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف على قوله « أكؤا » ولقد « الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسيم ، و « قد » حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور بمن ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » في العلم مضطراً ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة رديء ، والعلم لا تدخله « أل » ، فراراً من اجتماع معرفين ، وهما حينئذ العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة ، قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، وكقول الرازي :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا =

والأصل « بنات أوبر » فزِيدَتِ الألفُ واللامُ ، وزعم المبرد أن « بنات أوبر » ليس بـ « فالف » ؛ فالألف واللام — عنده — غير زائدة .

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :

٣٧ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ ، وَطَبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

(وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم ، ونسبناه هناك لأبي النجم العجلي)
وقول آخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَسْكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ
قال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعره باللام ، كما حكى سيويه أن عرساً من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل « اه كلام الأصمى .

٣٧ — البيت لرشد بن شهاب الليشكري ، وزعم التوزي — نقلاً عن بعضهم — أنه مصنوع لا يحتج به ، وليس كذلك ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه .
اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد الليشكري ، وهو المذكور في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلادنا » أى : ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طببت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقاً حميماً لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسياهم ، ورضى من الغنيمة بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل .
الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان ؛ لأن « رأى » هنا بصريّة « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه « صددت » فعل وفاعل ، وهو جواب « لما » و « طببت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة صددت « النفس » تمييز نسبة « ياقيس » يا : حرف نداء ، و « قيس » منادى ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله « عن عمرو » جار ومجرور متعلق بصددت ، أو بطببت على أنه ضمته معنى تسليت .
=

والأصل « وطبت نفساً » فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ؛ فالألف واللام عندهم غير زائدة .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : « كُنَّات الأوتَر » ، وقوله : « وطبت النفس يا قيس السرى » .

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِّلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا^(١)

= الشاهد فيه : قوله « طبت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز — الذي يجب له التنكير — ضرورة ، وذلك في اعتبار البصريين ، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة ؛ وعلى ذلك لا تكون « أل » زائدة ، بل تكون معرفة .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتميز طبت محذوف ، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التكلف مالا يخفى .

(١) « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « الأعلام » مضاف إليه « عليه » جار مجرور متعلق بدخل الآتي « دخلا » دخل فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أل ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « للمح » جار مجرور متعلق بدخل ، ولمح مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام « عنه » جار مجرور متعلق بقوله نقل الآتي « نقلا » نقل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها صلة الموصول .

كَالْفَضْلِ ، وَالْحَارِثِ ، وَالتُّعْمَانِ ؛ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سَيِّانٌ^(١)
 ذكر المصنف فيما تقدم أن الألف واللام تكون مُعَرَّفَةً ، وتكون زائدة ،
 وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون الملح الصِّفَةُ ،
 والمراد بها الداخلة على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة ، مما يصلح دخول « أل »
 عليه ، كقولك في « حَسَنٍ » : « أَحْسَن » وأكثر ما تدخل على المنقول من
 صفة ، كقولك في « حارث » : « الحارث » وقد تدخل على المنقول من مصدر ،
 كقولك في « فَضْل » : « الفضل » وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر ،
 كقولك في « نُعْمَان » : « التُّعْمَان » وهو في الأصل من أسماء الدم^(٢) ؛ فيجوز
 دخول « أل » في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل ، وحذفها نظراً إلى الحال .

وأشار بقوله « الملح ما قد كان عنه نُقْلًا » إلى أن فائدة دخول الألف واللام
 الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلَتْ عنه من صفة ، أو ما في معناها .

(١) « كالفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي : وذلك
 كأن كالفضل « والحارث والتُّعْمَان » معطوفان على الفضل « فذكر » مبتدأ ، وذكر
 مضاف و « ذا » اسم إشارة مضاف إليه « وحذفه » الواو حرف عطف ، حذف :
 معطوف على المبتدأ ، وحذف مضاف والضمير مضاف إليه « سيان » خبر المبتدأ وما
 عطف عليه ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في
 الاسم المفرد :

(٢) هنا شيان : الأول أن الذي تلمعه حين تدخل « أل » على نعمان هو وصف
 الحمرة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً ؛ لأن الحمرة لازمة للدم .
 والثاني : أن الناظم في كتاب التسهيل جعل « نعمان » من أمثلة العلم الذي قارنت « أل »
 وضعه كالات والعزى والسموأل ، وهذه لازمة ، بدليل قوله هناك « وقد زاد لازماً »
 وهنا مثل به لما زيدت عليه « أل » بعد وضعه للمع الأصل ، وهذه ليست بلازمة . على
 ما قال « فذكر ذا وحذفه سيان » والخطب في هذا سهل ؛ لأنه يحمل على أن العرب
 سميت « النعمان » أحياناً مقروناً بأل ؛ فيكون من النوع الأول ، وسمت أحياناً أخرى
 « نعمان » بدون أل ؛ فيكون من النوع الثاني .

وحاصله : أنك إذا أردت بالنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلاً بمعنى
أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : « الحارث » نظراً إلى أنه إنما
سمى به للتفاؤل ، وهو أنه يعيش ويحترث ، وكذا كل ما دل على معنى وهو ما
يوصف به في الجملة ، كفضل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه
علماً لم تدخل الألف واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونعمان ؛ فدخل
الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما ؛ فليستا بزائدتين ، خلافاً لمن زعم
ذلك ، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام
المصنف ، بل الحذف والإثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو
أنه إذا لحي الأصل جيء بالألف واللام ، وإن لم يلمح لم يؤت بهما .

وقد يصيرُ علماً بالغلبة مضافاً أو مصحوباً أل كالعقبة^(١)
وحذف أل ذي — إن تناد أو تُصف —
أوجب ، وفي غيرهما قد تنحذف^(٢)

(١) « وقد » الواو للاستئناف ، قد : حرف تقليل « يصير » فعل مضارع ناقص
« علماً » خبر يصير مقدم على اسمه « بالغلبة » جار ومجرور متعلق بـ يصير « مضاف »
اسم يصير مؤخر عن خبره « أو مصحوب » أو : حرف عطف ، مصحوب معطوف
على مضاف ، و مصحوب مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « كالعقبة » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كالعقبة .
(٢) « وحذف » الواو للاستئناف ، حذف : مفعول به مقدم على عامله وهو « أوجب »
الآتي ، وحذف مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « ذي » اسم إشارة نعت
لال « إن » شرطية « تناد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوا تقديره أنت « أو » عاطفة « تضاف » معطوف على « تناد » مجزوم

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة ، نحو : « المَدِينَةُ » ، و « الكِتَابُ » ؛
فإنَّ حَقَّهُمَا الصَّدَقُ على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت « المَدِينَةُ » على
مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، و « الكِتَابُ » على كتاب سيبويه رحمه الله
تعالى ، حتى إنهما إذا أُطِيقَا لم يقبدا إلى الفهم غيرهما .

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة ، نحو
« ياصمق » في الصمق^(١) ، و « هذه مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .
وقد تحذف في غيرهما شذوذاً ، يُسمَح من كلامهم : « هَذَا عَيْتُوقُ طَالِعَا »^(٢) ،
والأصل العَيْتُوقُ^(٣) ، وهو أَسْمُ تَجْمَرٍ .
وقد يكون العلم بالغلبة أيضاً مضافاً : كَابْنِ حُمَزَ ، وَاِبْنِ عَبَّاسٍ ، وَاِبْنِ مَسْعُودٍ ؛

= بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أوجب » فعل أمر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه ، أو جملة
أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها — مع أنها جملة طلبية
— ضرورة « وفي » الواو حرف عطف ، في : حرف جر « غيرهما » غير : مجرور
بفي ، وغير مضاف والضمير — الذي يعود على النداء والإضافة — مضاف إليه ، والجار
والمجرور متعلق بتعذف الآتي « قد » حرف تقليل « تحذف » فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « أل » وتقدير البيت : إن تناد أو تضيف
فأوجب حذف أل هذه ، وقد تعذف أل في غير النداء والإضافة .

(١) الصمق — في أصل اللغة — اسم يطلق على كل من رمى بصاعقة ، ثم
احصى بعد ذلك بنحو ولد بن نفل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بهيمة ، فصفته
الريح التراب في جفاته ، فسبها ، فرمى بصاعقة ، فقال الناس عنه : الصمق .

(٢) الميوق — في أصل الوضع — كلمة على زنة فيقول من قولهم : عاق فلان فلانا
يحوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومعناه عائق ، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل
معوق لمغیره ، وخصوصاً به نجماً كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم
سموه بذلك لأن الدبران يطلب الثريا والميوق يحول بينه وبين إدراكها .

فإنه غلبَ على العبادة^(٢) دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حَقُّ الصَّدَقَ عليهم ، لكن غلب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أطلق « ابن عمر » لا يفهم منه غير عبدالله ، وكذا « ابن عباس » و « ابن مسعود » رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافة لا تفارقه ، لا فى نداء ، ولا فى غيره ، نحو : « يَا ابْنَهُ عُمر » .

(١) العبادة : جمع عبد ، بزنة جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولهما أن يكون أصله « عبد » فزيدت لام فى آخره ، كما زيدت فى « زيده » حتى صار زيدلا ، والثانى أن يكونوا قد نعتوه من « عبد الله » فاللام هى لام لفظ الجلالة ، والنعت باب واسع ؛ فقد قالوا : عبشم ، من عبد شمس ، وعبدر ، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرئ القيس ، وقالوا : حمدلة ، من الحمد لله ، وسبحلة ، من سبحان الله ، وجعفده ، من قولهم : جعلت فداءك ، وطلبة ، من قولهم : أطال الله بقاءك — وأشباه لهذا كثيرة .

وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبى ربيعة ؛ فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النعت :

لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيَتْهَا فَيَا حَيِّدَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبَسَّمُ
ولكثر ماورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ؛ فتقول « مشأل »
مشألة » إذا قال : ماشاء الله ، وتقول « سبعر سبجرة » إذا قال : سبحان ربى ، وتقول
« نعمص نعمصة » إذا قال : نعم صباحك ، وتقول « نعمس نعمسة » إذا قال : نعم
مساؤك ، وهكذا ؛ وقد اى العلماء يرون باب النعت مقصوراً على ماسمع منه عن العرب
وهو من تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تكن أسير التقليد ، وانظر القسم الأول من
كتانا دروس ، التصريف (ص ٣٣ طعة ثالثة)

الابتداء

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَيْرٌ ، إِنَّ قُلْتَ «زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ»^(١)
وَأَوَّلٌ مُّبْتَدَأٌ ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أُغْنَى فِي «أَسَارَ ذَانِ»^(٢)
وَقِسْ ، وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ «فَائِزٌ أَوَّلُ الرَّشْدِ»^(٣)

(١) «مبتدأ» خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر «وعاذر» الواو عاطفة، وعاذر مبتدأ «خبر» خبر المبتدأ «إن» شرطية «قلت» قال : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل «زيد» مبتدأ «عاذر» خبره ، وفاعله — من جهة كونه اسم قاعل — ضمير مستتر فيه ، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول «من» اسم موصول مفسر به لعاذر «اعتذر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لاجل لهاصلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره .

(٢) «وأول» مبتدأ «مبتدأ» خبره «والثاني» مبتدأ «فاعل» خبر «أغنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل ، والجملة في محل رفع صفة للفاعل «في» حرف جر ، ومجروره قول محذوف «أسار» الهمزة للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و«ذان» فاعل سد مسد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك : أسار ذان .

(٣) «وقس» الواو عاطفة ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله ومتعلقه محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ما أشبهه «وكاستفهام» الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر ، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النفي» مبتدأ مؤخر «رعد» الواو حرف ، قد حرف تقليل «يجوز» فعل مضارع «نحو» فاعل يجوز «فائز» مبتدأ «أولو» فاعل بفائز سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و«الرشد» مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وفاعله المنفي عن الخبر مقول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال : كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفي .

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر ؛ فمثال الأول « زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اِعْتَدَرُ » والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتعلاً على ما يُذكر في القسم الثاني ؛ فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبره ، ومن اعتذر : مفعول لعاذر ، ومثال الثاني « أَسَارِ ذَانِ » فالهمزة : للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، وذان : فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، ويُقاس على هذا ما كان مثله ، وهو : كل وَصْفٍ اعْتَمَدَ على استفهام ، أو نفي — نحو : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ، وَمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ — فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش — ورفع^(١) فاعلاً ظاهراً ، كما مثل ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : « أَقَائِمُ أَنْتُمَا » وتم الكلام به^(١) ؛ فإن لم يتم به [الكلام] لم يكن مبتدأ ، نحو : « أَقَائِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقَائِمُ : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون « قَائِمُ » مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذ ؛ إذ لا يقال « أَقَائِمُ أَبَوَاهُ » فتم الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً ؛ فلا يقال في « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ » : إن « قَاعِدٌ » مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن في المسألة خلافاً^(٢) ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مثل ،

(١) « ورفع » هذا الفعل معطوف بالواو على « اعتمد » في قوله « وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي » وكذلك قوله « وتم الكلام به » ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلاً بغنى عن الخبر ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي — عند البصريين — والثاني أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، وفي الضمير المنفصل خلاف سند كره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور

(٢) سنبسط القول في هذه المسألة قريباً (انظر ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

أو بالاسم كقولك : كَيْفَ جَالِسُ الْعُمَرَانِ^(١) ؟ وكذلك لافرق بين أن يكون
النفي بالحرف ، كما مُثِّلَ ، أو بالفعل كقولك : « كَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فليس :
فعل ماضٍ [ناقص] ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ خبر ليس ،
وتقول : « غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ » فغيرُ : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ،
والزيدان : فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَّ خبر غير ؛ لأن المعنى « مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فعومل
« غَيْرُ قَائِمٍ » مُعَامَلَةً « مَا قَائِمٌ » ومنه قوله :

٣٨ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُمَّ ، وَلَا تَغْتَرِزْ بِعَارِضٍ سَلَمٍ

(١) « كيف » اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من « العمران »
الآتي و « جالس » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، و « العمران » فاعل يجالس أغنى
عن الخبر ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى .

٣٨ — لم أنف لهذا الشاهد غلى نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « لاه » اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو ، وذلك إذا ترك وسلا
وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، ولكن المراد هنا لازم ذلك ، وهو الغفلة
« اطرح » — بتشديد الطاء — أى — أترك « سلم » بكسر السين أو فتحها — أى
صلح وموادة ، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف .

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل يتربصون بك الدوائر ؛ فلا تركزن إلى
الغفلة ، ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال ؛ فإنهم يأخذون في الأهبة
والاستعداد .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « لاه » مضاف إليه « عدك » عدي :
فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وعدى مضاف
وضمير المخاطب مضاف إليه « فاطرح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « اللهم » مفعول به لاطرح « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية وتغترز =

فغيرُ : مبتدأ ، ولاه : مخفوض بالإضافة ، وعداك : فاعل بلاه سد مسد خبر غير ، ومثله قوله :

٣٩ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحُزَنِ

= فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزومه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعارض » جار ومجرور متعلق بتعذر ، وعارض مضاف و« سلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير لاه عداك » حيث استغنى بفاعل « لاه » عن خبر المبتدأ وهو غير ؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفي ؛ فكأنه « ما » في قولك « ما قائم محمد » فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة البتدأ إليه وهو في قوة الرفوع بالابتداء والسكلام بقية نأني في شرح الشاهد التالي لهذا الشاهد .

٣٩ - البيت لأبي نواس - الحسن بن هاني بن عبد الأول ، الحكيم - وهو ليس بمن يستشهد بكلامه ، وإنما أوردته الشارح مثلاً للسألة ، ولهذا قال « ومثله قوله » وبعد هذا البيت بيت آخر ، وهو :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتَى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنْ الْمَحَنِّ

اللغة : « مأسوف » اسم مفعول من الأسف ، وهو أشد الحزن ، وفعله من باب فرح ، وزعم ابن الحشاش أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل اليسور ، والعسور ، والمجلود ، والمخوف ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف ، ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف في بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه .

المعنى : إنه لا ينبغي لعاقلاً أن يأسف على زمن ليس فيه إلهوم تلوها هموم ، وأحزان تأتي من ورائها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار ومجرور متعلق بمأسوف ، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ « ينقض » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « زمن » والجملة من ينقض وفاعله في محل جر صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقض « والحزن » الواو حرف عطف ، الحزن : معطوف على هم . =

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخفوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته متائب الفاعل ، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبر غير .
وقد سأل أبو الفتح بن جنى ولده عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبك في إعرابه .

ومذهبُ البصريين - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام^(١) ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط

= التمثيل به : في قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أجرى قوله « على زمن » النائب عن الفاعل مجرى الزيدتين في قولك « ما ضروب الزيدان » في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر ؛ لأن المتضايقين بمنزلة الاسم الواحد ، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً ، وكأنه قال « ما مأسوف على زمن » على ما بيناه في الشاهد السابق .

هذا أحد توجهات ثلاثة في ذلك ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه .
والتوجيه الثاني لابن جنى وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مقدم ، وأصل الكلام : « زمن ينقض بالهم غير مأسوف عليه » وهو توجيه ليس بشيء ؟ لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة ؛ لأن العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كبير .

والتوجيه الثالث لابن الحشاش ، وحاصله أن قوله « غير » خبر لمبتدأ محذوف تقديره « أنا غير - إلخ » وقوله « مأسوف » ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل « الميسور والميسور ، والمجلود ، والمحلوف » وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال « أنا غير آسف - إلخ » وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد .

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبي يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَزْتَ سَبْقًا غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ

(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفع الوصف المعتمد اسماً ظاهراً ، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنك إذا قلت « أمسافر =

ذلك ؛ فأجازوا « قَاتِمُ الزَّيْدَانِ » فقائم : مبتدأ ، والزيدان : فاعِلٌ سَدَّ
مَسَدَ الْخَبَرِ .

أنت « صح هذا الكلام عربية ، ولكن يجب أن يكون « مسافر » خبرا مقدما ،
و « أنت » مبتدأ مؤخرا ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المفعول عن الخبر
ضميرا بارزا كما يكون اسما ظاهرا ، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر
العربي الصحيح ، وفي القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على
ما ذكرها من التقديم والتأخير ؛ فمن ذلك قوله تعالى : (أرأيت أنت عن آلهي
يا إبراهيم) إذ لو جعلت « راغب » خبرا مقدما و « أنت » مبتدأ مؤخرا للزم
عليه الفصل بين « راغب » وما يتعلق به وهو قوله « عن آلهي » بأجنبي وهو أنت ؛
لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه ، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شيء
من ذلك إذا جعلت « أنت » فاعلا ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيا منه
ونظير الآية الكريمة في هذا وعدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر
« غير نحن » في الشاهد رقم ٤٠ الآتي .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَمْ نَحْزِ أَنْتُمْ وَعَدًا وَنَقْتُ بِهِ أَمْ أُفْتَقَيْنَتْكُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرُقُوبٍ ؟
ومثله قول الآخر :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِمَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ
وقول الآخر :

فَمَا بَاسِطَ حُيْرًا وَلَا دَافِعَ أَدَى

عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبرا مقدما والرفع
بعده مبتدأ مؤخرا ، كما لا يجوز ذلك في الشاهد الآتي على ما ستعرفه ، لأنه يلزم على
ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لا بد منه ، فإن الوصف مفرد
والضمير البارز للنقطة أو للمجموع ، أما جعل الضمير فاعلا فلا محذور فيه ، لأن الفاعل
يجب إفراد عامله .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « وقد يجوز نحو : فأرأولو الرشد » أى :
وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام .
وزعم المصنف أن سبويه يميز ذلك على ضعف ، وما ورد منه قوله :
١٠ - فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال : بالآ

١٠ - هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي .

اللغة : « الناس » هكذا هو بالنون في كافة النسخ ، وروى « البأس » بإلباء
والهمزة وهو أنسب بعجز البيت « المثوب » من الثوب ، وأصله : أن يحىء الرجل
مستصرخاً فيلوح بثوبه ليرى ويشتره ، ثم سمي الدعاء ثوبياً لذلك « قال يالا ، أى :
قال يالفلان ، لحذف فلانا وأبقى اللام ، وانظر ص ١٥٩ السابقة .

الإعراب : « غير » مبتدأ « نحن » فاعل سد مسد الخبر « عند » ظرف متعلق
بخير ، وعند مضاف و « والناس » أو « البأس » مضاف إليه « منكم » جار ومجرور
متعلق بخير أيضاً « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « الداعي » فاعل لفعل محذوف
يفسره المذكور ، والتقدير : إذا قال الداعي ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل
جر بإضافة إذا إليها « المثوب » نعت للداعي « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود على الداعي ، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من
الإعراب مفسرة « يالا » مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يالفلان .

الشاهد فيه : في البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما في قوله « غير نحن » ، الأول
فإن « نحن » فاعل سد مسد الخبر ، ولم يتقدم على الوصف - وهو « خير » - نفي ولا استفهام
وزعم جماعة من النحاة - منهم أبو علي وابن خروف - أنه لا شاهد في هذا البيت ، لأن
قوله « خير » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره « نحن خير - إلخ » وقوله « نحن » المذكور
في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير ، وانظر كيف ياجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام
ما ينفى عنه ؟ وأما الشاهد الثاني فإن « نحن » الذى وقع فاعلاً أغنى عن الخبر هو
ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف
الغنى عن الخبر ضميراً منفصلاً ، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله « نحن » مبتدأ
مؤخراً ويكون « خير » خبراً مقدماً ؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين « خير » وما يتعلق به -
وهو قوله « عند الناس » وقوله « منكم » - بأجنبي ، على ما قررناه . له تعالى =

نخير : مبتدأ ، ونحن : فاعلُ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ ، ولم يسبق « خير » نفي ولا استفهام ، وجعل من هذا قوله :

٤١ - خَيْرُ بَنُو لَهْبٍ ؛ فَلَا تَكُ مُلَغِيًا
مَقَالَةً لِيَهِيَّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
نخير : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعلُ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ .

= (أراغب أنت عن آلهي) (في ص ١٩٣) ؛ فهذا البيت يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المفعي عن خبره ضميرا بارزا .

٤٩ - هذا البيت ينسب إلى رجل طائي ، ولم يبين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع .

اللفظة : « خير » من الخبرة ، وهي العلم بالشيء . « بنو لهب » جماعة من بني نهر ابن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم ، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة :

تَيَسَّمْتُ لِيَهْبًا ابْتَغَى الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إِلَى لَهْبٍ
المفعي : إن بني لهب عالمون بأزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع إليه ، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : « خير » مبتدأ ، والذي سوغ الابتداء به - مع كونه منكرة - أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعل بخير سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و « لهب » مضاف إليه « فلا » الفاء عاطفة ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ملغيا » خبرتك ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مقالة » مفعول به للتع ، ومقالة مضاف وه لهي « مضاف إليه » إذا « ظرف للمستقبل ، من الزمان ويجوز أن يكون مضمنا معنى الشرط « الطير » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر =

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ ، وَذَا أَلَوْصَفُ خَبَرٌ
إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا أُسْتَقَرَّ (١)

= بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلاتك ماغياً . . إلخ « مرت » مر : فعل ماض ، والتاء تأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هـى يعود على « الطير » والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خير بنو لُهب » حيث استغنى بفاعل خير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه .

ويرى البصريون - ماعدا الأخفش - أن قوله « خير » خبر مقدم ، وقوله « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الراجح الذى نصره العلماء كافة ، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محذور - وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : أفراداً وثنية وجمعا ، وهنا لا تطابق بينهما لأن « خير » مفرد ، و « بنو لُهب » جمع ؛ فلزم على ترجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد - فالجواب على هذا أيسر مما نظن ؛ فإن « خير » فى هذا البيت يستوى فيه الذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحدثان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذى يشبه شيئا حكم ذلك الشيء ؛ تحقيقاً لمقتضى المشابهة ، وقد وردت حيفة ضيل مخبراً بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبراً ظاهراً عن الجمع فى نحو قوله تعالى : (والملائكة بعد ذلك ظهير) وقول الشاعر :

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

(١) « والثان » مبتدأ « مبتدأ » خبر « وذا » الواو عاطفة ، ذا اسم إشارة مبتدأ « الوصف » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « خبر » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « إن » شرطية « فى سوى » جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، وسوى مضاف ، و « الأفراد » مضاف إليه « طبقاً » حال من الضمير المستتر فى « استقر » الآتى وقيل : هو « محمول عن الفاعل » « استقر » فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير =

الوصفُ مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .
فإن تطابقا إفراداً — نحو « أقائم زيد » — جاز فيه وجهان^(١)؛ أحدهما : أن

== مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن في سوى الإفراد طبقا استقر فالتان مبتدأ — إلخ .

(١) ههنا ثلاثة أمور نحب أن تنبهك إليها ، الأول : أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، بل مثله ما إذا كان للوصف مما يستوى فيه المفرد والثني والجمع وكان المرفوع بعده واحدا منها ، نحو أقتل زيد ، ونحو أخرج الزيدان ، ونحو أصدق الممدون ؟ وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو جموعاً ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً ، وذلك نحو : أقيام أخوك ؟ ونحو أقيام إخوانك ؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، وأن يكون الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً ، أو مثنى ، أو جموعاً ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جموعاً ، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في صورتين الأخيرتين كون الوصف خبراً مقدماً .

والأمر الثاني : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده قاعلاً أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبراً مقدماً ، وذلك لأن جعله خبراً مقدماً فيه الحمل على شيء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين .

والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ؛ ففي قوله تعالى (أراغب أنت عن آلهي) وفي قولك « أحاضر اليوم أخاك » يتمتع جعل الوصف خبراً مقدماً ، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها ، وإن يكن قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبراً مقدماً الإخبار بالذكر عن المؤنث ، وهو لا يجوز أصلاً ، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من المثل إذا كان الفاعل مؤنثاً ، وفي قولك « أفي داره أبوك » يتمتع جعل « أبوك » =

يكون الوصف مبتدأ ، ومابعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، والثاني : أن يكون مابعده مبتدأ مؤخرأ ، ويكون الوصف خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى^(١) : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) فيجوز أن يكون « أراغب » مبتدأ ، و « أنت » فاعل سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، ويحتمل أن يكون « أنت » مبتدأ مؤخرأ ، و « أراغب » خبراً مقدماً .

والأول — في هذه الآية — أولى ؛ لأن قوله : « عن آلهتي » معمول لـ « راعب » ؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن « أنت » على هذا التقدير فاعل لـ « راعب » ؛ فليس بأجنبي منه ، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن « أنت » أجنبي من « راعب » على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس لـ « راعب » عملٌ فيه ؛ لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح .

وإن تطابقتا تنية نحو « أقامان الزيدان » أو جمعاً نحو « أقامون الزيدون » فما بعد الوصف مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : « والثاني مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ — إلى آخر البيت » أى : والثاني — وهو ما بعد الوصف — مبتدأ ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه ، إن تطابقتا في غير الإفراد

= فاعلا ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من « في داره » على التأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممتنع .

(١) قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني ، وعلى هذا فراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يجز إلا وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد « والأول في هذه الآية أولى » ليس دقيقاً ، والصواب أن يقول « والأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره » .

— وهو التثنية والجمع — هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة «أَكُونِي الْبَرَاغِيثُ» أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر .
وإن لم يتطابقا — وهو قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم — فمثال الممتنع «أَقَامَنَّ زَيْدٌ» و «أَقَامَعُونَ زَيْدٌ» فهذا التركيب غير صحيح ، ومثال الجائز «أَقَامَ الزَّيْدَانِ» و «أَقَامَ الزَّيْدُونَ» وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ^(١) .

(١) أحب أن أجلى لك حقيقة هذه المسألة ، وأبين لك عللها وأسبابها بيانا لا يبقى معه لبس عليك في صورة من صورها ، وذلك البيان يحتاج إلى شرح أمرين ، الأول : لمجاز في الوصف الذي يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبرا . قديما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ؛ والثاني : على أى شيء يستند يتعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما ؟ .

أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدلالاتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل ، وهي في طبيعتها أسماء . تقبل علامات الاسم ، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ، ثم ترجع ثانيا هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفي أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل في النفي وفي الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات . لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لا جرم كان الأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو في معناه ، ومن هنا تفهم السرف في اشتراط البصريين — في جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر — تقدم النفي والاستفهام عليه .

وأما عن الأمر الثاني فإننا نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعا على أصول مقرررة ثابتة ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورائعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمفعول . —

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ^(١)

مَذْهَبُ سَبِيوِيَه وَجَهْوَرِ الْبَصْرِيَّيْنَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنَّ الْخَبَرَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ .

= فالفاعل يجب أن يكون عامله مجردا من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ؛ ففى كان الوصف مثنى أو مجموعا لم يحز أن يكون المرفوع بعده فاعلا فى الفصحى .
والمبتدأ مع خبره يجب مطابقتها فى الإفراد والتثنية والجمع ؛ ففى كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا لم يحز أن يجعل الوصف خبرا والمرفوع بعده مبتدأ .
وإذا كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مفردا كذلك فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان .

ثم إن كان الوصف مفردا مذكرا والمرفوع مفردا مؤنثا فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه فى التأنيث واجبة حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلا ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلا ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقة فى التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث ورافعه .

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلا ولم يحز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي .

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعا والمرفوع مفردا لم يصح الكلام بته ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله - وهو مجرد العامل من علامة التثنية والجمع - غير موجود ، وغير الفصحى لا تلحقها مع الفاعل المفرد .

(١) « ورفعوا » الواو الاستئناف ، رفعوا : فعل وفاعل « مبتدأ » مفعول به رفعوا « بالابتداء » جار ومجرور متعلق برفعوا « كذلك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « رفع » مبتدأ مؤخر ، ورافع مضاف و « خبر » مضاف إليه « بالمبتدأ » جار ومجرور متعلق برفع .

فالعامل في المبتدأ معنوي^١ — وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها — واحترز بغير الزائدة من مثل « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » فيحسبك : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة ؛ واحترز « بشبهها » من مثل « رَبُّ رَجُلٍ قَائِمٌ » فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ؛ ويدلُّ على ذلك رَفْعُ المعطوف عليه ، نحو « رَبُّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَأُمْرَأَةٌ » .

والعامل في الخبر لفظي ، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله ! .
 وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ؛ فالعامل فيهما معنوي^٢ .
 وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .
 وقيل : ترافعا ، ومعناه أن الخبر رَفَعَ المبتدأ ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر .
 وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه [وهو الأول] ، وهذا الخلاف [مما] لا طائل فيه .

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ ، كَاللَّهُ بَرٌّ ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ^(١)
 عَرَفَ الْمَصْنَفُ الْخَبَرَ بِأَنَّهُ الْجُزْءُ الْمَكْمُلُ لِلْفَائِدَةِ ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ الْفَاعِلُ ، نَحْوُ
 « قَامَ زَيْدٌ » فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى زَيْدٍ أَنَّهُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ لِلْفَائِدَةِ ، وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ :
 إِنَّهُ الْجُزْءُ الْمُنْتَظَمُ مِنْهُ مَعَ الْمُبْتَدَأِ جُمْلَةً ، وَلَا يَرِدُ الْفَاعِلُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّهُ
 لَا يَنْتَظَمُ مِنْهُ مَعَ الْمُبْتَدَأِ جُمْلَةً ، بَلْ يَنْتَظَمُ مِنْهُ مَعَ الْفِعْلِ جُمْلَةً ، وَخُلَاصَةُ هَذَا أَنَّهُ

(١) « والخبر » الواو للاستئناف ، الخبر : مبتدأ « الجزء » خبر المبتدأ « المتم »
 نعت له ، والمتم مضاف و « الفائدة » مضاف إليه « كالله » السكاف جارة لقول محذوف ،
 ولفظ الجلالة مبتدأ « بر » خبر المبتدأ « والأيدى شاهده » الواو عاطفة ، وما بعدها
 مبتدأ وخبر ، والحلقة معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

عَرَفَ الْخَبَرَ بِمَا يُوجَدُ فِيهِ فِي غَيْرِهِ ، وَالتَّعْرِيفُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَخْتَصًّا بِالْمَعْرِفِ
دُونَ غَيْرِهِ .

وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُلُهُ ^(١)
وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى بِهَا : كَنَطَقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى ^(٢)
ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجملة ، وسيأتي الكلام على المفرد .
فأما الجملة فلما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا .

(١) « ومفردا » حال من الضمير في « يأتي » الأول « يأتي » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر « ويأتي » الواو عاطفة ، ويأتي
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضا ، والجملة
معطوفة على جملة « يأتي » وفاعله السابقة « جملة » حال من الضمير المستتر في « يأتي »
الثاني منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « حاوية » نعت لجملة ، وفيه
ضمير مستتر هو فاعل « معنى » مفعول به لحاوية . ومعنى مضاف و « الذي » مضاف
إليه « سيققت » سيق : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جملة ، والجملة من سيق ونائب فاعله لاعل لها صلة
الموصول « له » جار ومجرور متعلق بسبق .

(٢) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله جملة « إياه » خبر تكن « معنى » منصوب
بترفع الخافض أو تمييز « اكتنفى » فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف في محل
جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « بها »
جار ومجرور متعلق باكتنفي « كنطقي » الكاف جارة لقول محذوف ، نطق : مبتدأ
أول ، ونطق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « الله » مبتدأ ثان « وحسب » خبر المبتدأ
الثاني ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وكفى »
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وأصله وكفى به ، لحذف حرف
الجر ، فاتصل الضمير واستتر .

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رابطٍ يَرْبِطُهَا بالمبتدأ^(١) ، وهذا معنى قوله : « حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ » والرابطُ : (١) إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » وقد يكون الضمير مُقَدَّرًا ، نحو • السَّنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهَمٍ • التقدير : مَنَوَانٍ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ (٢) أو إشارة إلى المبتدأ ،

(١) يشترط في الجملة التي تقع خبرا ثلاثة شروط ؛ الأول : أن تكون ، شتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط ، وفصل القول فيه ، والشرط الثاني : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة « يا أعدل الناس » خبرا عن محمد ، الشرط الثالث : ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف : لكن ، وبل ، وحق .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة ، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري خامساً وهو ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد والله إن قصده ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقع الإنشائية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد اضربه ، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيها للخبر بالنعت ، وهو غير لازم عند الجمهور وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه ، فيجب أن يكون معلوماً للمخاطب قبل التكلم ، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم ، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم ؛ فلا يلزم أن يكون معلوماً من قبل ، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلم ليفيد التكلم المخاطب مالا يعرفه ، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العذري (انظر شرح الشاهد رقم ٣٠) .

وَجَدُ الْفَرَزْدَقِ أَتَمَسَ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجُنْدُلُ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب ، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها ، وهي إنشائية ، وسيمثل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه ، فاحفظ ذلك كله ، وكن منه على ثبت

كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ)^(١) في قراءة مَنْ رفع اللباس (٣) أو تكرار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التفعيم كقوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) و (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ) ، وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : « زَيْدٌ مَا زَيْدٌ » (٤) أو مُعْجَمٌ يدخل تحته المبتدأ ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط ، وهذا معنى قوله : « وإن تكن — إلى آخر البيت » أى : وإن تكن الجملة إياه — أى المبتدأ — في المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقولك : « نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي » ؛ فنطقي : مبتدأ [أول] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثانٍ ، وحسبي : خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، واستغنى عن الرابط ؛ لأن قولك « الله حسبي » هو معنى « نُطْقِي » وكذلك « قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

(١) هذه الآية الكريمة أولها : (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتَكَمُ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ) وقد قرئ فيها في السبعة بنصب « لباس التقوى » ورفعه ، فأما قراءة النصب فعلى العطف على « لباس يوارى » ولا كلام لنا فيها الآن ، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب ؛ الأول : أن يكون « لباس التقوى » مبتدأ أول ، و« ذلك » مبتدأ ثانياً ، و« خير » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذي خرج الشارح وغيره من النحاة الآية عليه ، والوجه الثاني : أن يكون « ذلك » بدلاً من « لباس التقوى » ، والثالث : أن يكون « ذلك » نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و« خير » خبر المبتدأ الذي هو « لباس التقوى » وعلى هذين لا شاهد في الآية لما نحن بصدد في هذا الباب .

وَالْمَفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ^(١)
تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة ، وأما المفرد : فيما أن يكون جامداً ،
أو مشتقاً .

فإن كان جامداً فذكر المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير ، نحو « زيدٌ
أخوك » وذهب الكسائي والريثاني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير
عندهم : « زيد أخوك هو » وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً
معنى المشتق ، أو لا ؛ فإن تضمن معناه نحو « زيدٌ أسدٌ » — أى شجاع —
تحمل الضمير ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثّل .
وإن كان مشتقاً فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير ، نحو « زيدٌ قائمٌ »
أى : هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

(١) « والمفرد » مبتدأ « الجامد » نعت له « فارغ » خبر المبتدأ « وإن »
شرطية « يشترط » فاعل مضارع فعل الشرط مبنى للمجهول ، محذوف إن الشرطية ،
وعلامه جزمه السكون ، وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلباً للتحفة ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله المفرد « فهو » الفاء
واقعة في جواب الشرط ، والضمير المنفصل مبتدأ « ذو » اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ
وذو مضاف و « ضمير » مضاف إليه « مستكن » نعت لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر
في محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله « المفرد » مبتدأ أول ، وقوله
« الجامد » مبتدأ ثانياً ، وقوله « فارغ » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره
في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف ،
وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطي يوجب هذا الوجه من
الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر في قوله « يشترط » في الوجه الأول عاد على « المفرد »
الموصوف بقوله « الجامد » بدون صفته ، إذا لو عاد على الموصوف وصفته لسكان المعنى :
إن يكن المفرد الجامد مشتقاً ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن عود الضمير على
الموصوف وحده — دون صفته — خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوزنا الوجهين في
إعراب هذه العبارة .

وهذا الحكم إنما هو المشتق الجارى تجرّى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ؛ فأما ما ليس جارياً تجرّى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً ، وذلك كأسماء الآلة ، نحو « مِفْتَاح » فإنه مشتق من « الفَتَح » ولا يتحمل ضميراً ؛ فإذا قلت : « هذا مِفْتَاح » لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَل وَقُصِدَ به الزمان أو المكان كـ « مَرَمَى » فإنه مشتق من « الرَّمَى » ولا يتحمل ضميراً ؛ فإذا قلت « هَذَا مَرَمَى زَيْدٍ » تريد مكانَ رَمِيهِ أو زمانَ رَمِيهِ كان الخبرُ مشتقاً ولا ضميرَ فيه .

وإنما يتحمل المشتق الجارى تجرّى الفعل الضميرَ إذا لم يرفع ظاهراً ؛ فإن رفعه لم يتحمل ضميراً ، وذلك نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ » فغلاماه : مرفوع بقائم ؛ فلا يتحمل ضميراً .

وحاصلُ ما ذكر : أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين ، إلا إن أوّلَ بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً تجرّى الفعل ، نحو : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » أى : هو ، فإن لم يكن جارياً تجرّى الفعل لم يتحمل شيئاً ، نحو : « هَذَا مِفْتَاحٌ » ، و « هَذَا مَرَمَى زَيْدٍ » .

وَأَبْرَزَنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا^(١)

(١) « وَأَبْرَزَنَهُ » الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديرُ أنت ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز « مطلقاً » حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه « حيث » =

إذا جَرَى الخبر المشتق على مَنْ هو له استتر الضميرُ فيه ، نحو : « زيد قائمٌ »
 أى هو ، فلو أَتَيْتَ بعد المشتق بـ « هو » ونحوه وأبرزتهُ فقلت : « زيد قائمٌ هو »
 فقد جَوَّزَ سيبويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون « هو » ناكِداً للضمير المستتر
 فى « قائمٌ » والثانى أن يكون فاعلاً بـ « قائمٌ » . هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له .
 فإن جرى على غير مَنْ هو له — وهو المراد بهذا البيت — وجب إبرازُ
 الضمير ، سواء أَمِنَ اللبس ، أو لم يؤمن ؛ فمثالُ ما أَمِنَ فيه اللبسُ : « زَيْدٌ هُنْدٌ
 ضَارِبُهَا هُوَ » ومثالُ ما لم يؤمن فيه اللبسُ لولا الضمير « زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ »
 فيجب إبراز الضمير فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرَزْنَهُ
 مطلقاً » أى سواء أَمِنَ اللبس ، أو لم يؤمن .
 وأما الكوفيون فقالوا : إن أَمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول — وهو :

== ظرف مكان متعلق بأبرز «تلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
 يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة من تلا وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها « ما »
 اسم موصول مفعول به لتلا ، مبنى على السكون فى محل نصب « ليس » فعل ماض
 ناقص « عناء » معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه « له » جار
 ومجرور متعلق بقوله « محصلاً » الآتى « محصلاً » خبر ليس ، والجملة من ليس
 وممولها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو « ما » ، وتقدير البيت :
 وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً
 لذلك المبتدأ ، وقد عبر الناظم فى الكافية عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب
 والفاق ، وذلك قوله :

وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَمَلَّقَا بِهِ فَأَبْرَزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا
 فى لَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْمِنَ اللَّبْسُ ، وَرَأَيْهُمْ حَسَنٌ
 وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم فى غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين فى هذه
 المسألة ، وأنت تراه يقول فى آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين « ورأيهم
 حسن »

« زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » — فَإِنْ شُئْتَ أَتَيْتَ بِـ « هُوَ » وَإِنْ شُئْتَ لَمْ تَأْتِ بِهِ ،
وإِنْ خِيفَ اللِّبْسُ وَجِبَ الإِبْرَازُ كَلِمَتَالِ الثَّانِي ؛ فَإِنَّكَ لَوْ لَمْ تَأْتِ بِالضَّمِيرِ فَقُلْتَ :
« زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ » لَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ الضَّرْبِ زَيْدًا ، وَأَنْ يَكُونَ
عَمْرًا ، فَلَمَّا أَتَيْتَ بِالضَّمِيرِ فَقُلْتَ : « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ » تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ
« زَيْدٌ » هُوَ الْفَاعِلُ .

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبْرَزْنُهُ
مُطْلَقًا » يعني سِوَا خَيْفَ اللِّبْسِ ، أَوْ لَمْ يُخَفَّ ، واختار في غير هذا الكتاب
مذهب الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٤٢ — قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَالَمَتْ

بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ

التقدير : بَانُوها هُمْ ؛ لِحذف الضمير لأَمْنِ اللِّبْسِ .

٤٣ — هذا الشاهد غير منسوب الى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع .
اللغة : « ذرا » بضم الذال — جمع ذروة . وهى من كل شىء أعلاه « المجد »
الكرم « بانوها » جعله العيني فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن
يكون جمع « بان » جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون
للاضافة كما حذفت النون فى قولك « قاضو المدينة ومفتوها » وهو عندنا أنضل مما ذهب
إليه العيني « كنه » كنه كل شىء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته .

الإعراب : « قومي » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وياؤه المتكامل مضاف إليه
« ذرا » مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بانوها » بانو : خبر
المبتدأ الثانى ، وبانو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجماعة
المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق
« علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، =

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ
نَاوِينَ مَعْنَى «كَائِنْ» أَوْ «أُسْتَقَرَّ»^(١)

= وكنه مضاف واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «عدنان» فاعل علمت «وقحطان» معطوف عليه الشاهد فيه : قوله «قوى ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفاً لنفس مبدئيه في المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : «قوى ذرا المجد بانوها» وإنما لم يبرز الضمير ارتكنا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المنكلم ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن «بانوها» هو في المعنى وصف لمبتدأ الثاني الذي هو «ذرا المجد» لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية ؛ وإنما الباني هو القوم .

وهذا الذي يدل عليه هذا البيت — من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمّن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس — هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعت والصفة ، قالوا في جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر ، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والبيت حجة لهم في ذلك . والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب ، فهو عندهم شاذ .

ومنهم من زعم أن «ذرا المجد» ليس مبتدأ ثانياً كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف ، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : قوى بانون ذرا المجد بانوها ، فالخبر محذوف ، وهو جار على من له ، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى .

(١) «وأخبروا» الواو للاستئناف ، وأخبروا : فعل وفاعل «بظرف» جار ومجرور متعلق بأخبروا «أو» عاطفة «بحرف» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وحرف مضاف ، و«جر» مضاف إليه «ناوين» حال من الواو =

تقدم أن الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو [جاراً أو] مجروراً^(١) ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، و « زَيْدٌ فِي الدَّارِ » فكل منهما متعلقٌ بمحذوفٍ واجبٍ الحذف^(٢) ، وأجاز قوم — منهم

== في قوله « أخبروا » منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ، وفاعله ضمير مستتر فيه « معنى » مفعول به لتاوين ، ومعنى مضاف ، و « كَأَنَّ » مضاف إليه « أو » عاطفة « استقر » قصد لفظه ، وهو معطوف على كَأَنَّ .

(١) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور : أن يكون كل واحد منهما تاماً ، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين :

أولاهما : أن يكون المتعلق عاماً ، نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار .
وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصاً وقد قامت القرينة الدالة عليه ، كأن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم وعمرو غداً ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غداً ، وجعل ابن هشام في الغنى من هذا الأخير قوله تعالى : (الحر بالحر والعبد بالعبد) أى الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد .

(٢) ههنا أمران ؛ الأول : أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاماً ، فأما إذا كان خاصاً ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره ، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع ، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم ٣٤ الآتي قريباً .

الأمر الثاني : اعلم أنه قد اختلف النحاة في الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما ، والصحيح الذي ترجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده . وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصاً فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكوراً أم كان قد حذف لقرينة تدل عليه ، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طرداً للباب على وتيرة واحدة .

المصنف — أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو : « كَأَنَّ » أو « اسْتَقَرَّ »
فإن قدرت « كَأَنَّ » كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت « استقرَّ » كان من
قبيل الخبر بالجملة .

واختلف النحويون في هذا ؛ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ،
وأن كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسمُ فاعِلٍ ، التقدير « زَيْدٌ
كَأَنَّ عِنْدَكَ ، أو مستقر عندك ، أو في الدار » وقد نُسِبَ هذا لسيبويه .
وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فِعْلٌ ، والتقدير
« زَيْدٌ اسْتَقَرَّ — أو يَسْتَقِرُّ — عِنْدَكَ ، أو في الدار » ونُسِبَ هذا إلى جمهور
البصريين ، وإلى سيبويه أيضاً .

وقيل : يجوز أن يُجْعَلَ من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقراً ونحوه ، وأن
يُجْعَلَ من قبيل الجملة ؛ فيكون التقدير « اسْتَقَرَّ » ونحوه ، وهذا ظاهر قول
المصنف « ناوين معنى كَأَنَّ أو استقر » .

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كَلَاماً من الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه ،
وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نَقَلَ عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي
الفارسي في الشيرازيات .

والحق خلافُ هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب
الحذف ، وقد صُرِّح به شذوذاً ، كقوله :

٤٣ — لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ ؛ وَإِنْ يَهْنُ

فَأَنْتَ لَدَى مُجْبُوْحَةٍ الْهُونِ كَأَنَّ

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها منسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « مولاك » يطلق المولى على معان كثيرة ، منها السيد ، والعبد ، والحليف ،
والمعين ، والناصر ، وابن العم ، والمحب ، والجار ، والصهر « يهن » يروى بالبناء =

== للمجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي ، ولأمانع من بنائه للعلوم بل هو الواضح عندنا ؛ لأن الفعل الثلاثي لازم ؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع ، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهته أهينه ، وعلى هذا يجيء ما ذكره العيني ، ولكنه ليس بمتعين ، ولا هو مما يدعو إليه المعنى ، بل الذي اختارناه أقرب ؛ لمقابلته بقوله : « عز » الثلاثي اللازم ، وقوله : « بمجبوحة » هو بضم فسكون ، ومجبوحة كل شيء : وسطه « الهون » الدل والهوان .

الإعراب : « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « العز » مبتدأ مؤخر « إن » شرطية « مولاك » مولى : فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط ، يفسره المذكور بعده ، ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه « عز » فعل ماض ، وفعاله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك ، والجملة لا محل لها مفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، أى : إن عز مولاك فلك العز « وإن » الواو عاطفة ، وإن : شرطية « يهن » فعل مضارع فعل الشرط محذوف وعلامة مجزؤه السكون ، وفعاله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك « فأنت » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « لدى » ظرف متعلق بكائن الآتى ، ولدى مضاف و « بمجبوحة » مضاف إليه ، وبمجبوحة مضاف و « الهون » مضاف إليه « كائن » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « كائن » حيث صرح به — وهو متعلق الظرف الواقع خبراً — هذوذاً ، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر — إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً — أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام ، وأن يكون هذا السكون العام واجب الحذف ، كما قرره الشارح العلامة ، فإن كان متعلقهما كونا خاصاً وجب ذكره ، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف ، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه ، وذهب ابن حنى إلى أنه يجوز ذكر هذا السكون العام لكونه الذكر أصلاً ، وعلى هذا يكون ذكره في هذا البيت ونحوه ليس شاذاً ، كذلك قالوا .

والذى يتجه للعبد الضعيف — عفا الله تعالى عنه — وذكره كثير من أكابر ==

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور — إذا برعما خبراً — كذلك يجب حذفه إذا وقعاً صفةً ، نحو : « مررت برجل عندك ، أو في الدار » أوحالاً ، نحو : « مررت بزيد عندك ، أو في الدار » أو صلةً ، نحو : « جاء الذي عندك ، أو في الدار » لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً ، التقدير : « جاء الذي استقرَّ عندك ، أو في الدار » وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما نقدم .

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبِرًا^(١)

= العلماء أن « كائناً ، واستقر » قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كوناً عاماً واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كوناً خاصاً ، وحينئذ يجوز ذكره ، و « ثابت » و « ثبت » بهذه الميزة ؛ فقد يراد بهما الوجود المطلق الذي هو ضد الانتقال فيكونان عامين ، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلاً ، وحينئذ يكونان خاصين ، وبهذا يرد على ابن جني ما ذهب إليه ، وبهذا — أيضاً — يتجه ذكر « كائن » في هذا البيت وذكر « مستقر » في نحو قوله تعالى : (فلما رآه مستقراً عنده) ؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتاً كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر .

(١) « ولا » الواو للاستئناف ، ولا : نافية « يكون » فعل مضارع ناقص « اسم » هو اسم يكون ، واسم مضاف و « زمان » مضاف إليه « خبراً » خبر يكون « عن جثة » جار ومجرور متعلق بقوله خبراً ، أو بمحذوف صفة لخبر « وإن » الواو للاستئناف . إن : شرطية « يفد » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان « فأخبراً » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أخبر فعل أمر مبني على الفتح اتصاله بنون التوكيد الخفيفة النقلة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

(١) هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك تبيناً واضحاً ، الأول : أن الاسم الذي يقع مبتدأ ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والأكل والنوم ، وإما أن يكون اسم جثة ، والمراد بها الجسم على أى وضع كان ، كزبد والشمس والهلل والورد ، والظرف الذي يصح أن يقع خبراً ؛ إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر ، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف ، والقالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان الخبر عنه اسم جثة أم كان الخبر عنه اسم معنى ، والقالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان الخبر عنه اسم معنى ، فلما كان القالب فى هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقاً وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب الأكثر ، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكانى مطلقاً وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالباً لا دائماً ، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب فى الإخبار حينئذ ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلاً ؛ فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو « القتال زمانا » أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو « زيد مكانا » ونحو « القتال مكانا » لم يجوز الإخبار ، وإذن فالمدار عند هذا الفريق على حصول الفائدة فى الجميع ؛ والقالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد ، وهذا هو السر فى تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَإِنْ يُفِدْ فَأُخْبِرَا » فإن لم يفد امتنع ، نحو : « زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكْرَةِ : مَا لَمْ يُفِدْ : كَعَفْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً^(١)
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ ؟ فَمَا خِلْ لَنَا ، وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا^(٢)

= الأ.ر الثاني : أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة ؛ أولها : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة ، ويكون مع ذلك مجروراً بـ « نحن » ، نحو قولك : « نحن في يوم قاتل » ، ونحن في زمن كله خير وبركة ، ولا يجوز في هذا إلا الجر بـ « في » ، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير في ، وثانيها أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، نحو قولهم : الليلة الهلال فإن تقديره الليلة طلوع الهلال ، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه : اليوم خمر ، وغداً أمر ؛ فإن التقدير عند الشعة في هذا المثل : اليوم شرب خمر ، وثالثها : أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت ، نحو قولهم : الرطب شهرى ربيع ، والورد أيار ، ونحو قولنا : القطن سبتمبر ، ويجوز في هذا النوع أن تجره بـ « فتى » ، فتقول : الرطب في شهرى ربيع ، والورد في أيار — وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع .

(١) « لا » نافية « يجوز » فعل مضارع « الابتداء » فاعل يجوز « بالنكرة » جار ومجرور متعلق بالابتداء « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تفد » فعل مضارع مجزوم بـ « ما » ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على النكرة « كعند » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف « زيد » مضاف إليه « نمرة » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك عند زيد نمرة .

(٢) « هل » حرف استفهام « فتى » مبتدأ « فيكم » جار ومجرور متعلق =

وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلٌ بِرٌّ يَزِينُ ، وَلْيَقْسُ مَا لَمْ يُقَلْ^(١)
الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة^(٢) وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن
تُنفِذَ ، وَتَحْصُلُ الْفَائِدَةُ بِأَحَدِ أُمُورِ ذِكْرِ الْمَصْنَفِ مِنْهَا سِتَّةٌ :
أحدها : أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور^(٣) ، نحو : « في

== بمحذوف خبر المبتدأ « فما » نافية « خل » مبتدأ « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر « ورجل » مبتدأ « من الكرام » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل
« عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه .
(١) « رغبة » مبتدأ « في الخير » جار ومجرور متعلق به « خير » خبر المبتدأ
« وعمل » مبتدأ ، وعمل مضاف و « بر » مضاف إليه « يزِينُ » فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عمل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ
« وليقس » الواو عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يقس : فعل مضارع مجزوم
بلام الأمر ، وهو مبني للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل يقس « لم » حرف
نفي وجزم وقلب « يقل » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « ما » والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب
فاعله لا محل لها من الإعراب صلة .

(٢) المبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم ، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر ،
والحكم على المجهول لا يفيد ، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة ؛ فتبعته
على عدم الإصغاء إلى حكمه ، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون
معيناً ، أو نكرة مخصوصة . ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصوصة ؛
لأن حكمه — وهو المعبر عنه بالفعل — متقدم عليه البتة ؛ فيتقرر الحكم أولاً في
ذهن السامع ، ثم يطلب له محكوماً عليه أيّاً كان ، ومن هنا تعرف الفرق بين المبتدأ
والفاعل ، مع أن كل واحد منهما محكوم عليه ، وكل واحد منهما معه حكمه ، ومن
هنا تعرف أيضاً السر في جواز أن يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه .

(٣) مثل الظرف والجار والمجرور الجملة ، نحو قولك : قصدك غلامه رجل ، فرجل
مبتدأ مؤخر ، وجملة « قصدك غلامه » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم ،
اسوغ للابتداء بالنكرة ، هو تقديم خبرها وهو جملة ، واعلم أنه لا بد — مع تقديم —

الدَّارِ رَجُلٌ» ، و «عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ»^(١) ؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار
ومجرور لم يحز ، نحو : «قَائِمٌ رَجُلٌ» .
الثاني : أن يتقدم على النكرة استفهام^(٢) ، نحو : «هَلْ فَتَى فَيْكُمُ» .
الثالث : أن يتقدم عليها نفي^(٣) ، نحو : «مَا خِلْ لَنَا» .

= الخبر وكونه أحد الثلاثة : الجملة ، والظرف ، والجار والمجرور — من أن يكون
مختصاً ، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والسند إليه في الجملة مما
يجوز الإخبار عنه ، فلو قلت : في دار رجل رجل ، أو قلت عند رجل رجل ، أو قلت
ولد له ولد رجل — لم يصح .

(١) النكرة — بفتح النون وكسر الميم — كساء مخطط تلبسه الأعراب ، وجمعه ثمار .
(٢) اشترط جماعة من النحويين — منهم ابن الحاجب — لجواز الابتداء بالنكرة
بعد الاستفهام شرطين ، الأول : أن يكون حرف الاستفهام الممزة ، والثاني : أن يكون
بعده «أم» نحو أن تقول : أرجل عندك أم امرأة ؟ وهذا الاشتراط غير صحيح ؛ فلهذا
بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثل الذي ذكرناه ، فإن قلت : فلماذا كان تقدم
الاستفهام على النكرة مسوغاً للابتداء بها ؟ فالجواب : أن نذكرك بأن الاستفهام إما
إنكارى وإما حقيقى ، أما الاستفهام الإنكارى فهو بمعنى حرف النفي ، وتقدم حرف
النفي على النكرة يجعلها عامة ، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للابتداء بها ،
إذ المنوع إنما هو الحكم على فرد مبهم غير معين ، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا
مانع منه ، وأما الاستفهام الحقيقى فوجه تسويغه أن المقصود به السؤال عن فرد غير
معين بطلب بالسؤال تعيينه ، وهذا الفرد غير المعين شائع في جميع الأفراد ، فكان
السؤال في الحقيقة عن الأفراد كلهم ، فأشبه العموم ، فالمسوغ إما العموم الحقيقى وإما
العموم الشبيه به .

(٣) قد عرفت مما ذكرناه في وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل
فيه هو النفي ؛ لأن النفي هو الذى يجعل النكرة عامة متناولة جميع الأفراد ، وحمل
الاستفهام الإنكارى عليه لأنه بمعناه ، وحمل الاستفهام الحقيقى عليه لأنه شبيه بما هو
بمعنى النفي ، فالوجه في النفي هو ضرورة النكرة عامة .

الرابع : أن تُوصَفَ^(١) ، نحو : « رَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا » .

الخامس : أن تكون عاملة^(٢) ، نحو : « رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ » .

السادس : أن تكون مُضَافَةً ، نحو : « عَمَلُ بَرٍّ يَزِينُ » .

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب ، وقد أنهاها غيرُ المصنفِ إلى تَيْفٍ وثلاثين موضعاً [وأكثرَ من ذلك^(٣)] ، فذكر [هذه] السَّتَّةَ المذكورة .

(١) يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مخصصاً للنكرة فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة - نحو أن تقول : رجل من الناس عندنا - لم يصح الابتداء بالنكرة ، والوصف على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : الوصف اللفظي ، كثال الناظم والشارح ، والنوع الثاني : الوصف التقديري ، وهو الذي يكون محذوفاً من الكلام لكنه على تقدير ذكره في الكلام ، كقوله تعالى (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فإن تقدير الكلام : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وهو قوله تعالى (يفتش طائفة منكم) والنوع الثالث : الوصف المعنوي ، وضابطه ألا يكون مذكوراً في الكلام ولا محذوفاً على نية الذكر ، ولكن صيغة النكرة تدل عليه . ولذلك موضعان ؛ الموضع الأول : أن تكون النكرة على صيغة التصغير ، نحو قولك : رجيل عندنا ، فإن المعنى رجل صغير عندنا ، والموضع الثاني : أن تكون النكرة دالة على التعجب ، نحو « ما » التعجبية في قولك : « أحسن زيداً » ، فإن الذي يسوغ الابتداء بما التعجبية وهي نكرة كون المعنى : شيء عظيم حسن زيداً ؛ فهذا الأمر الواحد وهو كون النكرة موصوفة - يشتمل على أربعة أنواع .

(٢) قد تكون النكرة عاملة الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان حسن - بتنوين ضرب ؛ لأنه مصدر - وهو مبتدأ ، والزبدان : فاعل المصدر ، وحسن : خبر المبتدأ ، وقد تكون عاملة النصب كما في مثال الناظم والشارح ؛ فإن الجار والمجرور في محل نصب على أنه مفعول به للمصدر ، وقد تكون عاملة الجر ، كما في قوله عليه الصلاة والسلام « خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة » ومن هذا تعلم أن ذكر الأبرر الخامس ينفي عن ذكر السادس ؛ لأن السادس نوع منه .

(٣) قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع ، فالذين =

والسابع : أن تكون شرطاً ، نحو : « مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ » .
 الثامن : أن تكون جواباً ، نحو أن يقال : مَنْ عندك ؟ فتقول : « رَجُلٌ » ،
 التقدير « رَجُلٌ عِنْدِي » .
 التاسع : أن تكون عامّةً ، نحو : « كُلُّ يَمُوتُ » .
 العاشر : أن يُقصدَ بها التنويعُ ، كقوله :
 ٤٤ — فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَنَوَبْتُ لِبِسْتُ ، وَثَوَبْتُ أُجْرَ
 [فقوله « ثوب » مبتدأ ، و « لبست » خبره ، وكذلك « ثوب أُجْرُ »] .

== عدوا أموراً كثيرة لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة ، وإنما فصلوها
 تفصيلاً ثلاثاً يحوجون المبتدئ إلى إجهاد ذهنه ، وسترى في بعض ما يذكره الشارح
 زيادة على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره كالسابع والتاسع والثاني عشر والرابع عشر
 وسدس ذلك .

٤٤ — هذا البيت من قصيدة لا يرى القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني ، والمفضل
 الضبي ، وغيرها ، وأول هذه القصيدة قوله :
 لَا ، وَأَيِّكَ ابْنَةَ الْعَامِرِ ي لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أُفِرُّ
 وزعم الأصمعي - في روايته عن أبي عمرو بن العلاء - أن القصيدة لرجل من
 أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم ، وأولها عنده :
 أَحَارِ ابْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَيْرُ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُ
 ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

* فَلَمَّا دَنَوْتُ نَسَدَيْتُهَا *

اللغة : « تسديتها » تخطيت إليها ، أو علوتها ، والباقي ظاهر المعنى ، ويروى « ثوب
 نسيت » .

الإعراب : « فأقبلت » الفاء عاطفة ، أقبلت : فعل ماض مبني على فتح مقدر
 وفاعل « زحفاً » يجوز أن يكون مصدراً في تأويل اسم الفاعل فيكون حالاً من
 التاء في « أقبلت » ويجوز بقاءه على مصدرية فهو مفعول مطلق للفعل محذوف ، =

الحادى عشر : أن تكون دُعاءً ، نحو : (سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ) .
الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التعجب^(١) ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » .

= تقديره : أزحف زحفا « على الركبتين » جار ومجرور متعلق بقوله « زحفا »
« فثوب » مبتدأ « نسيت » أو « لبست » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر ،
والرابط ضمير محذوف ، والتقدير نسيت ، أو لبسته « وثوب » الواو عاطفة ، ثوب :
مبتدأ « أجر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواب تقديره أنا ، والجملة فى محل
رفع خبر ، والرابط ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أجرة ، والجملة من المبتدأ
وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « ثوب » فى الموضعين ، حيث وقع كل منهما مبتدأ - مع كونه
نكرة - لأنه قصد التنويع ، إذ جعل أثوابه أنواعا ، فنها نوع أذهله حبا عنه فنسيه ،
ومنها نوع قصد أن يحجره على آثار سيرها ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد ، وهذا توجيه
ما ذهب إليه العلامة الشارح .

وفى البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم ، أحدهما : أن
جملتى « نسيت ، وأجر » ليستا خبرين ، بل هما نعتان للمبتدئين ، وخبراهما محذوفان ،
والتقدير : فمن أثوابى ثوب منسى وثوب مجرور ، والتوجيه الثانى : أن الجملتين خبران
ولكن هناك نعتان محذوفان ، والتقدير : فثوب لى نسيت ووثوب لى أجره ، وعلى هذين التوجيهين
فالمسوخ للابتداء بالنكرة كونها موصوفة ، وفى البيت رواية أخرى ، وهى * فثوباً
نسيت ووثوباً أجر * بالنصب فهما ، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذى بعده ، ولا
شاهد فى البيت على هذه الرواية ، ويرجع هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تنحوج
إلى تقدير محذوف ، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر مما
لا يميزه جماعة من النحاة منهم سيبويه إلا لضرورة الشعر .

(١) قد عرفت أن هذا الموضع الذى بعده داخلان فى الموضع الرابع ؛ لأننا بينا لك
أن الوصف إما لفظى وإما تقديرى ، والتقديرى : أعم من أن يكون المحذوف هو
الوصف أو الموصوف ، ومثل هذا يقال فى الموضع الرابع . عشر ، وكذلك فى الموضع
الخامس عشر على ثنائى الاحتمالين ، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع ،
نيسيرا للأمر على الشائئين ، وقد سار ابن هشام فى أوضعه على ذلك

الثالث عشر : أن تكون خلفاً من موصوف ، نحو : « مؤمنٌ خَيْرٌ من كافرٍ » .
 الرابع عشر : أن تكون مُصَغَّرَةٌ ، نحو : « رَجُلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف ، تقديره « رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا » .
 الخامس عشر : أن تكون في معنى المحصور ، نحو : « شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ ، وشيء جاء بك » التقدير « مَا أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ ، وَمَا جَاءَكَ إِلَّا شَيْءٌ » على أحد القولين ، والقول الثاني [أن التقدير] « شَرُّ عَظِيمٌ أَهْرَ ذَا نَابٍ ، وشيء عظيم جاء بك » ؛ فيكون داخل في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً ؛ لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدراً ، وهو هنا مُقَدَّرٌ .
 السادس عشر : أن يقع قبلها واو الحال ، كقوله :
 ٤٥ — سَرَيْنَا وَنَجَمٌ قَدْ أَضَاءَ ؛ فَمَذْبَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .
 اللغة : « سرينا » من السرى - بصم السين - وهو السير ليلاً « أضاء » أثار « بدا » ظهر « محياك » وجهك .
 المعنى : شبه الممدوح بالبدر تشبيهاً ضمناً ، ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة .
 الإعراب : « سرينا » فعل وفاعل « ونجم » الواو للعال ، نجم : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « أضاء » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « فمذ » اسم دال على الزمان في محل رفع مبتدأ « بدا » فعل ماضٍ « محياك » ضمير : فاعل بدا ، ومحيا مضاف وضمير المخاطب ، مضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها ، وقيل : مذ مضاف إلى زمن محذوف ، والزمن مضاف إلى الجملة « أخفى » فعل ماضٍ « ضؤهُ » ضوء : فاعل أخفى ، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه « كل » مفعول به لأخفى ، وكل مضاف و « شارق » مضاف إليه ، والجملة من الفعل - الذي هو أخفى - والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ .
 الشاهد فيه : قوله « ونجم قد أضاء » حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكرة - =

السابع عشر : أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو : « زَبَدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ » .
 الثامن عشر : أن تكون معطوفة على وصف ، نحو : « تَمِيحٌ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ » .
 التاسع عشر : أن يُعْطَفَ عليها موصوف ، نحو : « رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ » .

العشرون : أن تكون مُبْهَمَةً ، كقول امرئ القيس :

٤٦ - مُرْسَقَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهٍ عَسَمٌ يَتَنَفَّى أَرْبَابًا

== لسبقه بواو الحال ، والذي يريد أن تنبهك إليه هاهنا أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية ، سواء أكانت مسبوقه بواو الحال كهذا الشاهد ، أم لم تكن مسبوقه به ، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزي ١٣٠/٤ بتحقيقنا) :

تَرَكْتُ ضَانِي تَوَدُّ الذُّنْبَ رَاعِيَهَا وَأُنْهَى لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبَدِ
 الذُّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي
 الشاهد فيهما قوله « مدية » فإنه مبتدأ مع كونه نكرة ، وسوغ الابتداء به وقوعه في صدر جملة الحال ؛ لأن جملة « مدية يدي » في محل نصب حال من باء التكلم في قوله « تراني » .

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِبَّكَرٌ ، وَشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِي

قَهْلٌ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا أَمْرٌ سَمِعَا ؟

فإن الواو في قوله « وشكوى عند فاتنتي » يجوز أن تكون واو الحال ، وشكوى مبتدأ وهو نكرة ، وعند ظرف متعلق بمذوف خبر المبتدأ ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماما .

٤٦ - اتفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس ، كما قاله الشارح العلامة ، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك ؛ فقيل : لامرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندي : ليس ذلك بصحيح ، بل هو لامرئ القيس ==

= ابن مالك الحميرى ، لكن الثابت فى نسخة ديوان امرىء القيس بن حجر الكندى -
برواية أبى عبيدة والأصمعى وأبى حاتم والزيادى ، وفيما رواه الأعمش الشتمرى من
القصاصد المختارة - نسبة هذا البيت لامرء القيس بن حجر الكندى ، وقال السيد
المرتضى فى شرح القاموس ، نقلا عن العباب ، مانصه : « هو لامرء القيس بن مالك
الحميرى ، كما قاله الآمدى ، ولبس لابن حجر كما وقع فى دواوين شعره ، وهو موجود
فى أشعار حمير » اهـ ، ومهما يكن من شئ فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله :

أَيَا هِنْدَ لَا تَنْكِحِي بُوْهَةَ عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللفظة : « بوهة » هو بضم الباء - الرجل الضيف الطائش ، وقيل : هو الأحمق
« عقيقته » العقيقة الشعر الذى يولد به الطفل « أحسبا » الأحسب من الرجال :
الرجل الذى ابيضت جلده . وقال القتيبي : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لا يتنظف ،
وقال أبو على : معناه أنه لم يبق عنه فى صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته
« مرسعة » هى التيمة يطلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع
والكرسوع ، وقيل : هى مثل المعاذة ، وكان الرجل من جهلة العرب يشد فى يده
أو رجله جرزا لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء « بين أرساغه » الأرساغ
جمع رسغ - بوزن قفل - يعنى أنه يجعلها فى هذا المكان ، ويروى « بين أرباقه »
والأرباق : جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الجبل فيه عدة عرى ، ومعناه أنه يجعل
تميمته فى جبال « عسم » اعوجاج فى الرسغ ويبس « أربنا » حيوان معروف ، وإنما
طلب الأرب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها ؛ فمن
اتخذ كمها تيممة لم يقربه جن ، ولم يؤذه سحر ، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان
شديد الخوف

المعنى : يخاطب هنداً أخته - فيما ذكر الرواة - ويقول لها : لا تزوجى رجلا من
جهلة العرب : يضع التائم ، ويقعد عن الخروج للحروب ، وفى رسغه اعوجاج ويبس ،
لا يبعث إلا عن الأرباب ليتخذ كمعوبها تائم جينا وفرقا .

الإعراب : « مرسعة » مبتدأ « بين » ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف
خبر المبتدأ ، وبين مضاف وأرساغ من « أرساغه » مضاف إليه ، وأرساغ مضاف
والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب نعت لبوهة فى البيت السابق ، =

الحادى والعشرون : أن تقع بعد « لولا » ، كقوله :

٤٧ — لَوْلَا اضْطِيارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مَقَةٍ
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعْنِ

= والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة في قوله أرساغه « به » جار مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة « يبتغى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بوهة ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضاً « أرنباً » مفعول به ليبتغى ، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات : الأولى قوله « عليه عقيقه » والثانية قوله « أحسباً » والثالثة جملة « مرسعة بين أرساغه » ، والرابعة جملة « به عسم » ، والخامسة جملة « يبتغى أرنباً » .

الشاهد فيه : قوله « مرسعة » فإنها نكرة وقعت مبتدأ ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها ، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة ، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوخ ، وأنت خير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة ، وهذا معنى قصد الإبهام الذى ذكره الشارح . واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة ، ورفعها وتفسيرها بما ذكرنا ، وقد رويت بتشديد السين مكسورة ، ومعناها الرجل الذى فسد موق عينه ، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب ؛ فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مرسعة ، أى البوهة السابق مرسعة ، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد ، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين .

٤٧ — لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة : « أودى » فعل لازم معناه هلك « مقة » حب ، وفعله ومقه يمقه مقة — كوعده بعده عدة — والتاء في مقة عوض عن فاء الكلمة — وهى الواو — كعدة وزنة ونحوهما « استقلت » نهضت وهمت بالمسير « الظعن » الرحيل والسفر ، وهو بفتح العين هنا .

المعنى . يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعترزوا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه . =

الثاني والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : « إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ »^(١) في الرُّبَاطِ .

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لامُ الابتداء ، نحو « لَرَجُلٍ قَائِمٌ » .

= الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اصطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : موجود . وقوله « لأودى » اللام واقعة في جواب لولا ، وأودى : فعل ماضٍ « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « مقة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى « استقلت » استقل : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا : فاعل استقل ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها « للظعن » جار ومجرور متعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ - مع كونه نكرة - والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد « لولا » .

وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغاً للابتداء بها لأن « لولا » تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المتدأ فيها نكرة ؛ فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع هذه النكرة .

(١) هذا من أمثال العرب ، والعير - بفتح فسكون - هو الحمار ، والرباط - بزنة كتاب - ما تشد به الدابة ، ويقال : قطع الظبي رباطه ، ويريدون قطع حباله يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به في قوله « فعير » جيب وقع مبتدأ - مع كونه نكرة - لكونه واقعاً بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وانظر هذا المثل في مجمع الأمثال للبدياني (١ / ٢١ طبع بولاق ، رقم ٨٢ في ١ / ٢٥ بتحقيقنا) وانظره في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (١ / ٨١ بهامش مجمع الأمثال طبع الحيرية) ورواه هالك « إن هلك عير- فعير في الرباط » وقال بعد روايته : يضرب مثلاً للشئ يقدر على الموض منه فيستخف بفقده ، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثير عزة :

هَلْ وَصَلُ عَزَّةَ إِلَّا وَصَلُ غَانِيَةٍ . فِي وَصَلِ غَانِيَةٍ مِنْ وَصَلِهَا بَدَلُ

(١٥ - شرح ابن عقيل ١)

الرابع والعشرون : أن تكون بعد « كم » الخبرية ، نحو قوله :
٤٨ — كم عمة لك يا جرير وخالة فداء قد حلبت على عشاري

٤٨ — البيت للمزدق بهجو جريراً ، وقبله قوله :
كم من أبي لي يا جرير كأنه قمر المجرّة أو سراج نهار
ورث المكارم كابراً عن كابر ضخم الدسيعة كل يوم فخار

اللمعة : « الهجرة » باب السماء ، وقيل : هي الطريق التي تسير منها الكواكب
« الدسيعة » الجفنة ، أو المائدة الكبيرة ، وضخامتها : كناية عن الكرم ، لأن ذلك
يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفون حولها « فداء » هي المرأة التي اعوجت إصبعها
من كثرة حلبها ، ويقال : الفداء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء
الإبل ، والفدع : زبيغ في القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع اعوجاج
في المفاصل كأنها قد زالت عن أمتها « عشاري » العشار : جمع عشاء — بضم
العين المهملّة وفتح الشين — وهي الناقة التي آتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وفي
التنزيل الكريم : (وإذا العشار عطلت) .

الإعراب : « كم » يجوز أن تكون استفهامية ، وأن تكون خبرية « عمة » يجوز
فيها وفي « خالة » المعطوفة عليها الحركات الثلاث : أما الجر فعلى أن « كم » خبرية في
محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » وعمة : تمييز لها ، وتمييز كم الخبرية مجرور كما
هو معلوم ، وخالة : معطوف عليها ، وأما النصب فعلى أن « كم » استفهامية في محل رفع
مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » أيضاً ، وعمة : تمييز لها ، وتمييز كم الاستفهامية منصوب
كما هو معلوم ، وخالة معطوف عليها ، وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية في محل
نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله « حلبت » الآتي ، وعلى هذين يكون
قوله « عمة » مبتدأ ، وقوله « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له ، وجملة
« قد حلبت » في محل رفع خبره ، وتمييز « كم » على هذا الوجه محذوف ، وهي — على
ما عرفت — يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجروراً ، ويجوز أن تكون استفهامية
فيقدر تمييزها منصوباً ، و « فداء » صفة لخالة ، وقد حذف صفة لعمّة مماثلة لها كما
حذف صفة لخالة مماثلة لصفة عمة ، وأصل الكلام قبل الحذفين « كم عمة لك فداء ، وكم
خالة لك فداء » حذف من الأول كلمة فداء وأثبتها في الثاني ، وحذف من الثاني كلمة =

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى تَيْفٍ وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها أسقطته ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ^(١)

الأصلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ ، وذلك لأن الخبرَ وصفٌ في المعنى للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويمحوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبسٌ أو نحوه ، على ما سَيَبِينُ ؛ فتقول « قَامَ زَيْدٌ ، وقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وَفِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَعِنْدَكَ عَمْرٌو » وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب

= لك وأثبتها في الأول ، فحذف من كل مثل الذي أثبتته في الآخر ، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة « الاحتباك » .

الشاهد فيه : قوله « عمة » على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكرة - لوقوعها بعد « كم » الخبرية ، كذا قال الشارح العلامة ، وأنت خير بعد ما ذكرناه لك في الإعراب أن « عمة » على أى الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله « لك » وبفدعاء المحذوف الذي يرشد إليه وصف خالة به ، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد « كم » الخبرية ، وإنما هو وصف النكرة ، ومحت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعدكم الخبرية ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للعثور عليه .

(١) « والأصل » مبتدأ « في الأخبار » جار ومجرور متعلق به « أن » مصدرية « تؤخَّرَ » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأخبار ، والألف للاطلاق ، و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدح خبر المبتدأ « وجوزوا » فعل وفاعل « التقديم » مفعول به لجوزوا « إذ » ظرف زمان متعلق بجوزوا « لا » نافية للجنس « ضرراً » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أى : لا ضرر موجود . والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذ إليها .

الكوفيين مَنَعُ تَقْدِيمِ الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر^(١) ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع — من البصريين ، والكوفيين — على جواز « في داره زيد » فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث^(٢) ، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل « زيد قائم » ، وزيد قائم أبوه ،

(١) في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة لانكاد تتبين منهما غرضاً واضحاً فهو أولاً ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ . ثم يعترض على هذا النقل بقوله « وفيه نظر » وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلاً ، وكان ينبغي — على ذلك — تخصيصه بما عدا هذه الصورة .

ثم يعترض على النقل الثاني بقوله : « وفيه بحث » ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التي ظنها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون « زيد » من قوله « في داره زيد » فاعلا بالجار والمجرور ، ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطاً عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلاً على أنهم يجوزون تقديم الخبر في صورة من الصور ؛ فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره .

فأما من حيث الموضوع في ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه « الإنصاف » ، في مسائل الخلاف » (ص ٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفرداً كان أو جملة ، وعقد في ذلك مسألة خاصة ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك « في الدار زيد » من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم .

فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذي نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة .

فالجواب أن الجار والمجرور — عند الجمهور — خلافاً لابن السراج الذي جعله قسماً برأيه — لا يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد ، أو في تقدير الجملة ، وأيضاً فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه العلة نفسها موجودة في الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقه اسماً مشتقاً أم قدرته فعلاً .

وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ « والحقُّ الجواز ؛ إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله « وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ » فتقول : « قَائِمٌ زَيْدٌ » ومنه قولهم : « مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ » فَمَنْ : مبتدأ مَشْنُوهُ : خبر مقدم ، و « قَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٤٩ — قَدْ تَكَلَّمْتُ أُمُّهُ مَنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ

وَبَاتَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْثَنِ الْأَسَدِ

ف « مَنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ » مبتدأ مؤخر ، و « قَدْ تَكَلَّمْتُ أُمُّهُ » : خبر مقدم ، و « أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ » ؛ ومنه قوله :

٤٩ — البيت لشاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت الأنصاري اللغة : « تكلت أمه » هو من التكل ، وهو قد المرأة ولدها « منتشبا » علقا داخلا « برثن الأسد » محله ، وجمعه برثن ، مثل برقع وبراقع ، والبرثن للبراقع بمنزلة الأصابع للإنسان ، وقال ابن الأعرابي : البرثن : الكف بكاملها مع الأصابع . الإعراب : « قد » حرف تحقيق « تكلت » تكل : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث « أمه » أم : فاعل تكلت ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « كنت » كان فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « واحده » واحد خبر كان ، وواحد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذي هو من « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منتشبا » خبر بات « في برثن » جار ومجرور متعلق بمنتشبا ، وبرثن مضاف و « الأسد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قد تكلت أمه من كنت واحده » حيث قدم الخبر ، وهو جملة « تكلت أمه » على المبتدأ وهو « من كنت واحده » وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ — وإن وقع متأخرا — بمنزلة التقدم في اللفظ ؛ فإن رتبته التقدم على الخبر كما ترى في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع .

٥٠ — إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلِيبٌ تُصَاهِرُهُ
ف « أَبُوهُ » : مبتدأ [مؤخر] ، و « ما أمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ » : خبر مقدم .

٥٠ — هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان .
اللمعة : « محارب » ورد في عدة قبائل : أحدها من قريش ، وهو محارب بن فهر
ابن مالك بن النضر ، والثاني من قيس عيلان ، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان ،
والثالث من عبد القيس ، وهو محارب بن عمر بن وديعة بن لكيز بن أنصى بن عبد
القيس « كليب » بزنة التصغير — اسم ورد في عدة قبائل أيضاً : أحدها في خزاعة ،
وهو كليب بن حبشية بن سلول ، والثاني في تغلب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعة بن
الحارث بن زهير ، والثالث في تميم ، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك ، والرابع
في النخع ، وهو كليب بن ربيعة بن خزيمعة بن معد بن مالك بن النخع ، والخامس في
هوازن ، وهو كليب بن ربيعة بن صعصعة .
الإعراب : « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بقوله « أسوق مطبق » في بيت سابق
على بيت الشاهد ، وهو قوله :

رَأَوْنِي ، فَنَادَوْنِي ، أَسُوقُ مَطَبِقِي

بَأَصْوَاتِ هَلَالٍ صِعَابٍ جَرَّارٍ

« ما » نافية تعمل عمل ليس « أمه » أم : اسم ما ، وأم مضاف والضمير مضاف
إليه « من محارب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « ما » وحيلة « ما » ومعمولها
في محل رفع خبر مقدم « أبوه » أبو : مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه
وحيلة البتداء وخبره في محل جر صفة للملك « ولا » الواو عاطفة ، لا نافية « كانت »
كان : فعل ماض ناقص ، واثاء تاء التأنيث « كليب » اسم كان « تصاهره » تصاهر :
فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود
إلى كليب ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب
خبر « كان » وحيلة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة ، فأما النحاة فيستشهدون
به على تقديم الخبر — وهو جملة « ما أمه من محارب » على المبتدأ — وهو قوله « أبوه » —
والتقدير : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب ، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهداً على =

ونَقَلَ الشريفُ أبو السَّعَادَاتِ هَبَّةُ اللَّهِ بنَ الشَّجَرِيِّ الإجماعَ من البصريين
والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا
نَقَلَ الخلافَ في ذلك عن الكوفيين .

فَإَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجَزْآنِ : عُرْفًا ، وَنُسْكَرًا ، عَادِمِي بَيَانٍ^(١)
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ ، أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَصِرًا^(٢)

= التعقيد اللفظي الذي سببه التقديم والتأخير ، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضا يمدح
إبراهيم بن هشام بن إسماعيل الخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان :
وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيَّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
التقدير : وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه .

(١) « فامنع » امنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
والضمير البارز - المائد على تقديم الخبر - مفعول به لامنع « حين » ظرف زمان
متعلق بامنع « يستوي » فعل مضارع « الجزآن » فاعل يستوي ، والجملة من الفعل
والفاعل في محل جر بإضافة « حين » إليها « عرفا » تمييز « ونسكرا » معطوف
عليه « عادمي » حال من « الجزآن » وعادمي مضاف و « بيان » مضاف إليه ،
والتقدير : فامنع تقديم الخبر في وقت استواء جزءي الجملة - وهما المبتدأ والخبر - من
جهة التعريف والتذكير ، بأن يكونا معرفتين أو نسكرتين كل منهما صالحة للابتداء
بها ، حال كونهما عادمي بيان ، أي لاقترنة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بامنع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان
تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الفعل » اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة
بعدها . والخبر محذوف أيضاً ، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها في محل جر
بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى الفعل « الخبرا » الخبر : خبر « كان » والألف للإطلاق ، والجملة لا محل =

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا : لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً ، أَوْ لَازِمٍ الصَّدْرِ ، كَمَنْ لِي مُنْجِدًا^(١) ينقسم الخبر — بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه — ثلاثة أقسام : قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ، وقسم يجب فيه تقديم الخبر .

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع : الأول : أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً صالحةً لجعلها مبتدأ ، ولا مبيِّنَ للمبتدأ من الخبر ، نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ » ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو « ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدَّمته فقلت « أَخُوكَ زَيْد » ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد « لكل المقدمُ مبتدأ^(٢) ، وأنت

== لها مفسرة « أو » عاطفة « قصد » فعل ماض مبني للمجهول « استعماله » استعمال : نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « منحصرًا » حال من المضاف إليه لأن المضاف عامل فيه .

(١) « أو » عاطفة « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « مسنداً » خبر كان « لدى » جار ومجرور متعلق بمسند ، وذو مضاف ، و « لام » مضاف إليه ، ولا مضاف ، و « ابتداءً » مضاف إليه « أو » عاطفة « لازم » معطوف على ذي ، ولازم مضاف ، و « الصدر » مضاف إليه « كمن » الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مراراً « من » اسم استفهام مبتدأ « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « منجداً » حال من الضمير المستتر في الخبر الذى هو الجار والمجرور ، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام .

(٢) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعاً معرفتين ؛ فللنحاة في إعرابها أربعة أقوال ، أولها : أن التقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين في درجة التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح ؛ وثانيها أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه إن كان أحدهما مشتقاً والآخر جامداً فالاشتق هو الخبر ، سواء أتقدم أم تأخر ، وإلا =

تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدل عليه ؛ فإن وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك « أبو يوسف أبو حنيفة » فيجوز تقدم الخبر — وهو أبو حنيفة — لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قوله :

٥١ — بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتُنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

— بأن كانا جامدين ، أو كان كلاهما مشتقا — فالقدم مبتدأ ؛ والرابع : أن المبتدأ هو الأعراف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالقدم هو المبتدأ .
٥١ — نسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين .

الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الأبعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر وهو « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ؛ فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المنكلم — وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما ؛ فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة ؛ فما يكون فيه أساس التشبيه — وهو الذي تذكر الجملة لأجله — فهو الخبر .

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن النازم استشهاد بهذا البيت : « قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه للقلوب ، كقول ذي الرمة :

* وَرَمَلِ كَأَوْزَاكِ الْعَذَارَى قَطَفَتُهُ *
=

ف قوله « بَنُونَا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيتهم ، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنى أبنائهم .

والثاني : أن يكون الْخَبَرُ فِعْلاً رَافِعاً لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » فقام وفاعله المقدر^(١) : خَبَرٌ عَنْ زَيْدٍ ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال « قَامَ زَيْدٌ » على أن يكون « زَيْدٌ » مبتدأ مؤخراً ، والفعل خبراً مقدماً ، بل يكون « زَيْدٌ » فاعلاً لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان الفعل رافِعاً لظاهرٍ — نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » — . جاز التقديم ؛ فتقول

= فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :
قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءُ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَإِيهَا
إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء ، وعن وأفها بأنه أعدر الناس ،
لا العكس « اه كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ؛ أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة ، والحل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه ؛ فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض التكلم بالعبارة ، وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أعدر الأحياء ، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال : إن غرض التكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنيتهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن تكون غرض التكلم معيناً للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد .

ومثل بيت الشاهد قول الكميّ بن زيد الأسدي :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهَدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ
فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه .

« قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك^(١) ، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً ، نحو « الزَّيْدَانِ قَامَا » فيجوز أن تُقدِّم الخبر فتقول « قَامَا الزَّيْدَانِ » ويكون « الزَّيْدَانِ » مبتدأ مؤخرًا ، و « قَامَا » خبراً مقدماً ، ومنَعَ ذلك قوم .

وإذا عرفتَ هذا فقولُ المصنف : « كذا إذا ما الفعل كان الخبر » يقتضى [وجوب] تأخير الخبر الفعلى مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيرُه إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقدم .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً يائناً ، نحو « إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » أو يلاً ، نحو « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ » وهو المراد بقوله « أَوْ قَصِدَ استعماله منحصرًا » ؛ فلا يجوز تقديم « قَائِمٌ » على « زَيْدٌ » في المثالين ، وقد جاء التقديم مع « إِلَّا » شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٢ — فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى
عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ ؟

(١) يريد خلاف البصريين والكوفيين ، حيث جوز البصريون التقديم ، ومنعه الكوفيون (واقرا الهامشة رقم ١ في ص ٢٢٨) .

٥٢ — البيت للكثير بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم ، العالم بلغات العرب ، الحبير بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها في مدح بني هاشم ، وأولها قوله :

أَلَا هَلْ عَمِي فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُدِيرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ ؟

اللمة : « عم » العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال عمى إلا على ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى ، وعم ، والمرأة عمياء وعمية « مدبر » هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك « المعول » تقول : عولت على فلان ؛ إذا جعلته سندك الذي تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول هنا مصدر ميمي بمعنى التعويل .

الأصل « وهل المَعُولُ إلا عليك » فَقَدَّمَ الخبر .

الرابع : أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه لامُ الابتداء ، نحو « لَزَيْدٌ قائمٌ » وهو المشار إليه بقوله : « أو كان مُسْتَنْدَافاً لذي لام ابتداء » فلا يجوز تقديم الخبر

= الإعراب : « يا رب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل » حرف استفهام إنكاري دال على النفي « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النصر » مبتدأ مؤخر « يرتجى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « النصر » ويجوز أن يكون « بك » متعلقاً بقوله يرتجى ، وجملة يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر « عليهم » جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، لهذا يجعل متعلقاً بـ يرتجى « وهل » حرف استفهام تضمن معنى النفي « إلا » أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر » و « عليك المعول » حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك ، وهل المعول إلا عليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله : « بك النصر » لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لسان نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها . وعبارة الشارح تفيد ذلك ، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالها وجهاً آخر ، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجهاً آخر سقط الاستدلال به ، والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما ذكره الشارح — هو رأى جماعة النحاة ؛ فأما علماء البلاغة فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنما » لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوداً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا » معه يبين المراد .

على اللام ؛ فلا تقول : « قَاتِمٌ لَزَيْدٌ » لأن لام الابتداء لها صَدْرُ الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٣ — خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْبَلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ
فَ « لَأَنْتَ » مبتدأ [مؤخر] و « خَالِي » خبر مقدم .

٥٣ — البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها .

اللمة : « جرير » يروى في مكانه « تميم » ، ويروى أيضاً عوف « العلاء » بفتح العين المهمة ممدودا — الشرف والرفعة ، وقيل : هو مصدر على في المكان يعلى ، مثل رضى يرضى ، وأما في المرتبة فيقال : علا يعلو ، مثل سما يسمو سوا .
الإعراب : « خَالِي لَأَنْتَ » يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون « خال » مبتدأ ، وهو مضاف وإاء المتكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و « أنت » خبر المبتدأ ، وفيه — على هذا الوجه من الإعراب — شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون « خَالِي » خبراً مقدما ، و « لَأَنْتَ » مبتدأ مؤخر ، وهذا الوجه هو الذى قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذاً من الجهة التي ذكرناها أولاً ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد « ومن » الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول « ينل » فعل مضارع جزم تشبيها للموصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « العلاء » مفعول به لينل ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من « ويكرم » الواو عاطفة ، يكرم : فعل مضارع معطوف على « ينل » وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « الأخوال » قال العيني : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبني للمجهول ، والأولى أن يكون قوله : « يكرم » مضارع كرم ويكون قوله « الأخوال » تمييزاً : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول « أل » المعرفة على التمييز ، وإما على أن تكون أل زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر :

= * وَطَبِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو *

الخامس : أن يكون المبتدأ له صدرُ الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو « مَنْ لِي مُنْجِداً ؟ » فمن : مبتدأ ، ولي : خبر ، ومنجداً : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على « مَنْ » : فلا تقول « لِي مَنْ [منجداً] » .

== الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة :

الأول : في قوله « ينال العلاء » فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ، وقد كان من حقه أن يحىء به الشاعر مرفوعاً فيقول « ينال العلاء » ولكنه جاء به مجزوماً ؛ لحذف عين الفعل كما يحذفها في « لم يخف » ونحوه ، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبه الشاعر به حيث يقول :

كَذَلِكَ الَّذِي يَنْفِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تَصْبِيهُ عَلَى رَغْمِ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ

وليس لك أن تزعم أن من في قوله « من جرير خاله » شرطية ؛ فلذلك جزم المضارع في جوابها ؛ لأن ذلك يستدعي أن تجعل جملة « جرير خاله » شرطاً ، وهو غير جائز عند أحد من النحاة ؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً (وانظر — مع ذلك — شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي) .

والشاهد الثاني : في قوله « ويكرم الأخوالا » فإنه تمييز ، وقد جاء به معرفة ، وهذا يدل للكوفيين الذين يرون جواز محيى التمييز معرفة ، والبصريون يقولون : ال في هذا زائدة لا معرفة ،

والشاهد الثالث : — وهو الذى من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا — في قوله « خالى لأنت » حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شذوذاً ، وفي البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب ، والثاني : أنه أراد « خالى أنت » فأخر اللام إلى الخبر ضرورة ، والثالث : أن يكون أصل الكلام « خالى لهو أنت » فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثانى ، لحذف الضمير ، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها .

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز :

أُمُّ الْخَلَيْسِ كَعَجُوزٍ شَهْرَبَةٍ تَرْضَى مِنَ الْأَحْمَرِ بِعَظَمِ الرَّقَبَةِ

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطَرٌ ، مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ (١)
 كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبْنِيًا يُخْبِرُ (٢)
 كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ : كَأَنَّ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا (٣)

(١) « ونحو » مبتدأ « عندى » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « درهم » مبتدأ مؤخر « ولي » الواو عاطفة ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وطر » مبتدأ مؤخر « ملتزم » اسم مفعول : خبر المبتدأ الذى هو قوله « نحو » فى أول البيت « فيه » جار ومجرور متعلق بملتزم « تقدم » نائب فاعل لقوله « ملتزم » وتقدم مضاف و « الخبر » مضاف إليه .
 (٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذا الالتزام « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « عاد » فعل ماض « عليه » جار ومجرور متعلق بعاد « مضمر » فاعل عاد « مما » جار ومجرور متعلق بعاد أيضاً ، وما اسم موصول « به » ، عنه « متعلقان يخبر الآتى « مبينا » حال من المجرور فى « به » « يخبر » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » وحيلة « عاد عليه مضمر » فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى شرط إذا ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذى يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبينا - أى مفسراً - لذلك الضمير .
 قال ابن غازى : وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائر كان يغنى عنه وعمما بعده أن يقول :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ ، وَمَا لَهُ التَّصْدِيرُ

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه فى أول البيت السابق « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « يستوجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « التصديرا » مفعول به ليستوجب ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « كَأَنَّ » الكاف جارة لقول محذوف ، ابن : اسم استفهام مبنى على التثنية فى محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مؤخر « علمته » فعل وفاعل ومفعول أول « نصيراً » مفعول ثانٍ لفعل ، والجملة لا محل لها صلة .

وَحَبَرَ الْمَحْصُورَ قَدَّمَ أَبَدًا : كَمَا لَنَا إِلَّا اتَّبَاعُ أَحَدًا^(١)
أشار في هذه الآيات إلى القسم الثالث ، وهو وجوب تقديم الخبر ؛ فذكر
أنه يجب في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مُسَوِّغٌ إِلَّا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ ، والخبر
ظرف أو جار ومجرور ، نحو « عندك رجل ، وفي الدار امرأة » ؛ فيجب تقديم
الخبر هنا ؛ فلا تقول : « رَجُلٌ عِنْدَكَ » ، ولا « امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ » وأجمع النحاة
والعرب على منع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : « ونحو عندي درهم ، ولي وطْرَ -
البيت » ؛ فإن كان للنكرة مُسَوِّغٌ جاز الأمران ، نحو « رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدِي » ،
و « عِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو « فِي الدَّارِ
صَاحِبُهَا » فصاحبها : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من
الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » ؛ لثلاث يعود الضمير على
متأخر لفظاً ورتبةً .

وهذا مراد المصنف بقوله : « كذا إذا عاد عليه مُضْمَرٌ - البيت » أي :
كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمير بما يخبر بالخبر عنه ، وهو المبتدأ ،
فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن
عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة ؛ لأن الضمير في قولك « فِي الدَّارِ

(١) « وخبر » مفعول مقدم تقدم الآتي ، وخبر مضاف و « المحصور » مضاف إليه
« قدم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أبدا » منصوب على
الظرفية متعلق بقدم « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، و « ما » نافية « لنا » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء ملغاة « اتباع » مبتدأ مؤخر ،
واتباع مضاف و « أحدا » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع
من الصرف لاهلية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

صاحِبُهَا « إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ؛ فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف « عاد عليه » التقدير « كذا إذا عاد على مُلَابِسِهِ » ثم حُذِفَ المضاف — الذي هو مُلَابِس — وأقيم المضاف إليه — وهو الهاء — مُقَامَهُ ؛ فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليه » .

ومثلُ قولك « في الدار صاحِبُهَا » قولهم : « عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا » وقوله :

٥٤ — أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، مَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِنْ عَيْنِ حَبِيبِهَا

٥٤ — هذا البيت قد نسبته قوم — منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الأملئ (ص ٢٠١) — لنصيب بن رياح الأكبر ، ونسبه آخرون — ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه « سرح العيون » (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بن عامر من أبيات أولها قوله :
وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلِي لِنَفْسِي كَيْلِي ، ثُمَّ أَنْتَ حَسْبِيهَا
دَعَا الْحَرَمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تَحَيَّ ذُنُوبُهَا
اللفظ : « أهابك » من الهيبة ، وهى الخافة « إجلالا » إعظاما لقدرك .
الغنى : إني لأهابك وأخافك ، لا لاتقدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ؛ لأن العين تتلوه بمن تحبه فتحصل المهابة ، وهو معنى أكثر الشعراء منه ، انظر إلى قول بن الدمينه :

وَأِنِّي لَأَسْتَحْيِيكَ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَى بَظَنِّهِ الْغَيْبِ مِنْكَ رَقِيبٌ

الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل ، فعول به ، مبنى على الكسر في محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو واو الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف و « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

فحييها : مبتدأ [مؤخر] ملء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيرها ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ — وهو « ها » — عائد على « عين » وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت « حيينها ملء عين » عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .
وقد جرى الخلاف في جواز « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا ^(١) » مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبة ، ولم يجرِ خلافٌ — فيما أعلم — في منع « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » فما الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، والفرق [بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة « ضرب غُلَامُهُ زَيْدًا » بخلاف مسألة « في الدار صاحبها » فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف ^(٢) .

= الشاهد فيه : قوله « ملء عين حيينها » فإنه قدم الخبر — وهو قوله « ملء عين » — على المبتدأ — وهو قوله « حيينها » — لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ — مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير — لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكنتك بتقدير الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، ولا إشكال فيه .
(١) مثل ذلك المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على المفعول التأخير ، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الألفية ، زان نوره الشجر . ونحو قول الشاعر :

حَزَى بَنُوهُ أَبَا الْفَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فَعْلٍ كَمَا يُحْزَى سِنِيَارُ
ونحو قول الشاعر الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَمْوَابَ سُودٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْجَدِ
وسمائي بيان ذلك وإيضاحه في باب الفاعل

(٢) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً في صفة الكلام ، حتى لظن أن رتبة قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه — وإن تقدم على المبتدأ أحياناً — لا يتصور أحد أن رتبته التقدم ؛ لكونه حكماً ، والحكم في مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتة ، =

الثالث : أن يكون الخبر له صَدْرُ الكلام ، وهو المراد بقوله : « كذا إذا استوجب التصديراً » نحو « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ فزيد : مبتدأ [مؤخر] ، وأين : خبر مقدم ، ولا يُؤخَّرُ ؛ فلا تقول : « زيد أين » ؛ لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلام ، وكذلك « أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيراً » ؟ فأين : خبر مقدم ، ومن : مبتدأ مؤخر ، و « علمته نصيراً » صلة مَنْ .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو « إنا في الدَّارِ زَيْدٌ » ، وما في الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ » ومثله « مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدٍ » .

وَحَذَفُ مَا يُقْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا
تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَ كَمَا » (١)

= وأيضاً فإن الفاعل والفعل المتعدي جميعاً يشعان بالفعل ؛ فكان المفعول كالمتقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلبس الخبر الذي هو مرجع الضمير .

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « يعلم » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما « جائز » خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة ، وما مصدرية « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كأنك كقولك ، و « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : زيد عندنا « بعد » منصوب على الظرفية متعلق بقول « من » اسم استفهام مبتدأ « عندكما » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام ، وعند مضاف والضمير الذى للمخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، والجملة في محل جر بإضافة بعد إليها .

وَفِي جَوَابِ « كَيْفَ زَيْدٌ » قُلْ « دَنِفٌ »
 فَزَيْدٌ أَسْتُغْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ^(١)
 يُحْذَفُ كُلُّ مَنْ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ : جَوَازاً ، أَوْ وَجوباً ،
 فَذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ الْحَذْفَ جَوَازاً ؛ فَثَلَّ حَذْفَ الْخَبَرِ أَنْ يُقَالَ : « مَنْ
 عِنْدَكَ » ؟ فَتَقُولُ : « زَيْدٌ » التَّقْدِيرُ « زَيْدٌ عِنْدَنَا » وَمِثْلُهُ — فِي رَأْيِ —
 « خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ » التَّقْدِيرُ^(٢) « فَإِذَا السَّبْعُ حَاضِرٌ » قَالَ الشَّاعِرُ :
 ٥٥ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
 التَّقْدِيرُ « نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضِينَ » .

(١) « وفي جواب » جار ومجرور متعلق بقل « كيف » اسم استفهام خبر مقدم
 « زيد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهي في محل جر بإضافة
 « جواب » إليها « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، دنف
 خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : زيد دنف « فزيد » الفاء للتعليل ، زيد : مبتدأ « استغني »
 فعل ماضٍ مبني للمجهول « عنه » نائب فاعل لاستغني ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل
 في محل رفع خبر المبتدأ « إذ » ظرف متعلق باستغني ، أو حرف دال على التعليل
 « عرف » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
 يعود إلى زيد المستغني عنه في الجواب ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) « إذا » في هذا المثال ونحوه تسمى « إذا الفجائية » وللعلماء فيها خلاف : أي
 حرف أم ظرف ؟ والذين قالوا هي ظرف اختلفوا : أي ظرف زمان أم ظرف مكان ؟
 فمن قال هي ظرف جعلها خبراً مقدماً ، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخراً ، وكأن
 القائل قد قال — على تقدير أنها ظرف زمان — خرجت في وقت خروجي الأسد ، أو
 قال — على تقدير أنها ظرف مكان — خرجت في مكان خروجي الأسد ، ولا حذف على
 هذا الوجه بشقيه ، ومن قال : هي حرف جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ،
 والتقدير : خرجت فإذا الأسد موجود ، أو حاضر ، أو نحو ذلك . وهذا الوجه هو
 الذي عناه الشارح بقوله : « في رأى »

٥٥ — هذا البيت نسبه ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن أمية القيس —

= الأنصاري ، ونسبه غيرهما - ومنهم العباسي في معاهد التنصيص (ص ٩٩ بولاق) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء في الجاهلية ، وهو الصواب ، وهو من قصيدة له ، أولها قوله :

رَدَّ اَلْخَلِيْطُ الْجَمَالَ فَاَنْصَرَ فُؤَا مَاذَا عَلَيَّهِمْ لَوْ اَنْهَمُ وَقَفُوا ؟

وقيس بن الخطيم — بالحاء المعجمة — هو صاحب القصيدة التي أولها قوله :

اَتَعْرِفُ رَنْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعُمْرَةٍ وَخَشًا غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ ؟

اللغة : « الرأي » أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه آراء ، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب ، وقد نقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا في جمع بئر آبار وفي جمع رُم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ ، مبني على الضم في محل رفع ، وخبره محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن راضون « بما » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند ، ضاف والضمير مضاف إليه « وأنت » مبتدأ « بما » جار ومجرور متعلق بقوله « راض » الآتي « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « راض » خبر المبتدأ الذي هو « أنت » و « الرأي » مختلف « مبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « نحن بما عندنا » حيث حذف الخبر — احترازاً عن العبث وقصدا للاختصار مع ضيق المقام — من قوله « نحن بما عندنا » والذي جعل حذفه سائغا سهلا دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه .

واعلم أولا أن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه .

واعلم ثانيا أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جاريا على الأصل المذكور ؛ فزعم أن « راض » في الشطر الثاني من البيت ليس خبراً عن « أنت » بل هو خبر عن « نحن » الذي في أول البيت ، وذلك بناء على أن « نحن » للمتكلم المعظم نفسه . =

ومثالُ حذفِ المبتدأ أن يقال : « كيف زيد » ؟ فتقول . صحيحٌ « أى : « هو صحيح » .

وإن شئت صرّختَ بكل واحد منهما فقلت : « زيد عندنا ، وهو صحيح » .
ومثله قوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أى :
« من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها » .

قيل : وقد يحذف الجزآن — أعنى المبتدأ والخبر — للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (وَاللَّائِي يَتُسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) أى : « فعدتهن ثلاثة أشهر » لحذف المبتدأ والخبر — وهو « فعدتهن ثلاثة أشهر » — لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذف لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : « واللأئى لم يحضن كذلك » وقوله : (واللأئى لم يحضن) معطوف على (واللأئى يتسن) والأولى أن يمثل بنحو قولك : « نعم » فى جواب « أزيد قائم » ؟ إذ التقدير « نعم زيد قائم » .

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ^(١)

= وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن — وإن كانت كما زعم المتمحل للتكلم العظيم لنفسه فعناها حينئذ مفرد — تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها ؛ فيجبر عنها بالجمع ، كإلى قوله تعالى : (ونحن الوارثون) وما أشبهه .

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، و « لولا » مضاف إليه ، مقصود لفظه « غالبا » منصوب على نزع الخافض « حذف » مبتدأ ، وحذف مضاف و « الخبر » مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ « وفى نص » الواو عاطفة ، فى نص : جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص مضاف و « يمين » مضاف إليه « ذا » اسم إشارة ، =

وَبَعْدَ وَآوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعِ كَيْثِلٍ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ»^(١)
وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ^(٢)
كَضَرْبِ الْعَبْدِ مُسِيئًا ، وَأَتَمَّ تَبْيِيحَ الْحَقِّ مَنُوطًا بِالْحَكْمِ^(٣)

= مبتدأ «استقر» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من استقر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها ، وهذا الحكم قد استقر في نص يمين : أى إذا كان المبتدأ يستعمل في اليمين نصاً ، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة .

(١) «وبعد» الواو عاطفة ، بعد ظرف متعلق باستقر في البيت السابق ، وبعد مضاف و«واو» مضاف إليه «عينت» عين : فعل ماضٍ ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو ، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لواو «مفهوم» مفعول به لعين ، ومفهوم مضاف ، و«مع» مضاف إليه ، مقصود لفظه «كثل» الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل «كل» مبتدأ ، وكل مضاف و«صانع» مضاف إليه «و» عاطفة «ما» يجوز أن تكون موصولاً اسماً معطوفاً على كل ، ويجوز أن تكون حرفاً مصدرياً هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل ، وجملة «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً .

(٢) «وقبل» الواو عاطفة ، وقبل : ظرف متعلق باستقر في البيت الأول ، وقبل مضاف و«حال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حال «خبراً» خبر كان ، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال «عن الذي» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر : مبتدأ ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمر» أضمر : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر ، والألف للإطلاق ، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذي .

(٣) «كضربي» الكاف جارة لقول محذوف ، ضرب : مبتدأ ، وضرب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل المصدر «العبد» مفعول المصدر «مسيئاً» حال من فاعل كان المحذوفه العائد على العبد ، وخبر المبتدأ جملة محذوفة ، والتقدير : إذا كان =

حاصل ما في هذه الآيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع :
الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد « لَوْلَا » ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتُكَ »
التقدير « لَوْلَا زَيْدٌ موجود لأتيتك » واحترز بقوله « غالباً » عما ورد ذكره
فيه شذوذاً ، كقوله :

٥٦ - لَوْلَا أَبُوكَ قَبْلَهُ عُمَرُ أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَعْدَةً بِالْمَقَالِيدِ
ف « عمر » مبتدأ ، و « قَبْلَهُ » خبر .

= (أى وجد ، هو : أى العبد) مسيئاً « وأنم » الواو عاطفة ، أنم : مبتدأ ، وأنم مضاف
وتبيين من « تبييني » مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، ويا المتكلم مضاف إليه ، وهى
فاعل له « الحق » مفعول به لتبيين « منوطاً » حال من فاعل كان المحذوفة العائد على
الحق ، على غرار ما قدرناه فى العبارة الأولى « بالحكم » جار ومجرور متعلق بقوله
منوطاً . والتقدير : أنم تبييني الحق إذا كان (أى وجد ، هو : أى الحق) حال كونه
منوطاً بالحكم .

٥٦ - البيت لأبى عطاء السندى - واسمه مرزوق (وقيل : أفلح) بن يسار -
مولى بنى أسد ، وهو من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، من كلمة يمدح فيها ابن
يزيد بن عمر بن هيرة ، وانظر قصة ذلك فى الأغاني (١٦ / ٨٤ بولاق) وقبل البيت
المستشهد به قوله :

أَمَّا أَبُوكَ فَفَعَيْنُ الْجُودِ نَعْرِفُهُ وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللَّهِ بِالْجُودِ
ويروى صدر البيت « لولا يزيد ولولا - إلخ » ويزيد أبو المذوح ، وبعد
لشاهد قوله :

مَا يَنْفَبْتُ الْعُودُ إِلَّا فِي أُرُومَتِهِ وَلَا يَكُونُ الْجَنَى إِلَّا مِنَ الْعُودِ
اللفظة : « معد » هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيويه يقول : إن
الميم من أصل الكلمة ؛ لقولهم « تمعدد » بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ،
أو بمعنى قوى وكل ، قال الراجز :

رَبَيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا
لقلة تفعل فى الكلام ، ولكن العلماء خالفوه فى ذلك ؛ وذهبوا إلى أن الميم فى =

== معد زائد بدليل إدغام الدال في الدال ، والتزموا أن يكون تعدد على زنة تمفعل مع قلته ، وانظر الجزء الثاني من كتابنا دروس التصريف « المقاليد » : هو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقبل : مفرده إقليد - على غير قياس - وهو المفتاح ، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامثال أمر المدوح .
المعنى : يقول : أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم ؛ لكفايتك وعظم قدرك .
وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أيك ووجود جدك من قبل أيك .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أبوك » أبو : مبتدأ ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا « ولولا » الواو عاطفة كالأول ، لولا : حرف امتناع لوجود « قبله » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه « عمر » مبتدأ مؤخر « ألفت » ألقى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « إليك » جار ومجرور متعلق بألفت « معد » فاعل ألفت ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها جواب لولا « بالمقاليد » جار ومجرور متعلق بألفت .

الشاهد فيه : قوله « ولولا قبله عمر » حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله « قبله » - مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التي ينبغي حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب ، ولا يجمع في الكلام بين العوض والم عوض عنه .
وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن « قبله » ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله . ومثله في كل ذلك قول الزبير بن العوام رضى الله عنه :

وَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا نَحْبَطُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَغَفَّرْ

فإن « لولا » حرف امتناع لوجود ، و « بنوها » مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و « حول » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه ، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح ببيت أبي عطاء من أجله ، ويجوز أن يكون « حول » متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهداً لما ذكره الشارح .

وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب — من أن الحذف بعد « لولا » واجب إلا قليلا — هو طريقة لبعض النحويين ، والطريقة الثانية : أن الحذف واجب دائماً^(١) وأن ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مؤوّل ، والطريقة الثالثة أن الخبر : إما أن يكون كوناً مطلقاً ، أو كوناً مُقَيِّداً ؛ فإن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ أَسْكَنَ كَذَا » أى : لولا زيدٌ موجودٌ ، وإن كان كوناً مُقَيِّداً ؛ فإما أن يدلّ عليه دليل ، أو لا ، فإن لم يدلّ عليه دليل وجب ذكره ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَى مَا أَتَيْتُ » وإن دلّ عليه [دليل] جاز إثباته وحذفه ، نحو أن يقال : هل زيدٌ مُحْسِنٌ إليك ؟ فتقول : « لولا زيد هلكت » أى : « لولا زيد مُحْسِنٌ إِلَى » ، فإن شئت حذفته الخبر ، وإن شئت أثبتته ، ومنه قولُ أبي القلاء المَعَرِّىُّ ،

(١) ههنا شيان نحب أن تنبهك إليهما ، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقة جمهور النحاة ، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » قليل ، وليس شاذاً ، وذلك بخلاف طريقة الجمهور ، فإن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » إن كان صادراً عن لا يستشهد بكلامه كما فى بيت المعرى الآتى فهو لحن ، وإن كان صادراً عن من يستشهد بكلامه فإن أسكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أنشدناه معه فهو مؤوّل ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شك أن القليل غير الشاذ .

والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى ، وذلك مخالف لما حمله من عداء من الشروح فإنهم جميعاً حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة ، بدليل أنه اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله « غالباً » على حالات « لولا » وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله « حتم » على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونه عاماً وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر ، وهذا هو — كما ذكرنا — الطريقة الثالثة ، فتدبر .

٥٧ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

٥٧ - البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية ؛ فلا يحتاج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والشارح إنما جاء به للتمثيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به .
اللغة : « يذيب » من الإذابة ، وهى إزالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب » الفزع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « الغمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعب » فاعل يذيب « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يذيب « كل » مفعول به ليذيب ، وكل مضاف و « عضب » مضاف إليه « فلولا » حرف ابتداء لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسه » يمسه : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد ، والهاء - التى هى ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف ما فى هذا الإعراب من المقال وتوجيهه فى بيان الاستشهاد « لسالا » اللام واقعة فى جواب « لولا » وسال : فعل ماضٍ ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف ، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

التمثيل به : فى قوله « فلولا الغمد يمسه » حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا - وهو جملة « يمسه » وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كوناً عاماً ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولاً ، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا .

وفى البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور ، وهو أن « يمسه » فى تأويل ==

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب .
 الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين^(١) ، نحو : « لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ »
 التقدير « لَعَمْرُكَ قَسَمِي » فعمرك : مبتدأ ، وقسمي : خبره ، ولا يجوز التصريح به .
 قيل : ومثله « يَمِينُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ » التقدير « يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي » وهذا لا يتعين
 أن يكون المحذوف فيه خبراً^(٢) ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير « قَسَمِي يَمِينُ

= صدر بدل اشتمال من التعمد ، وأصله « أن يمسكه » فلما حذف « أن » ارتفع الفعل ،
 كقولهم « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من
 غير « أن » .

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا ؛ هل يكون خبر المبتدأ الواقع
 بعد لولا كونا خاصاً أولاً ؟ فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصاً ألبتة ، بل يجب كونه كونا
 عاماً ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر كونا خاصاً في كلام ما فهو لحن أو مؤول ،
 وقال غيرهم ؛ يحوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصاً ، لكن الأكثر أن يكون
 كونا عاماً ، فإن كان الخبر كونا عاماً وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر
 كونا خاصاً ؛ فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره . وجاز
 حذفه ؛ فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور ، وهي وجوب الحذف ،
 وثلاثة أحوال عند غيرهم ، وهي : وجوب الحذف ، ووجوب الذكر ، وجواز الأمرين ،
 وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا ؛ لأنه صرح باختياره في غير هذا
 الكتاب ، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف .

(١) المراد بكون المبتدأ نصاً في اليمين : أن يغلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل في
 غيره إلا مع قرينة ، ومقابل هذا ما ليس نصاً في اليمين - وهو : الذي يكثر استعماله في
 غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر القسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله »
 قد كثر استعماله في غير القسم - نحو قوله تعالى : (وأوفوا بعهد الله) وقولهم : عهد الله
 يجب الوفاء به ، ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد لأفعلن كذا ؛ لذكر كرك المقسم عليه .

(٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر
 وجوبا لكون المبتدأ نصاً في اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون =

الله « بخلاف « لَعَمْرُكَ » فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحَقَّقْها الدخول على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين لم يجب حذف الخبر ، نحو « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ » التقدير « عَهْدُ اللَّهِ عَلَى » فعهْدُ اللَّهِ : مبتدأ ، وَعَلَى : خبره ، ولك إثباته وحذفه .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واوٌ هي نصٌّ في المعية ، نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » فكل : مبتدأ ، وقوله « وضيعته » معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير « كلُّ رَجُلٍ وضيعته مُقْتَرِنَانِ » ويُقدَّرُ الخبر بغدواو المعية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى « كلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » كل رجل مع ضيعته ، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عَصْفُورٍ في شرح الإيضاح .

فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً^(٢) ، نحو « زيد وعمر قاتمان » .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مصدرأ ، وبعده حالٌ سدّ [ت] مسدّ الخبر ، وهي لا تصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبر وجوباً ؛ لسدّ الحال مسدّه ، وذلك نحو « ضَرَبَ الْعَبْدُ مُسِيئًا » فضرِبَ : مبتدأ ، والعبد : معمولٌ

= المحذوف هو المبتدأ ، وذلك من وجهين ؛ أولهما : أن المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جرى به من أجله ، ولم يقل أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جرى به له وثانيهما : أن العرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفاً وجوباً ، أما حذفه فليسكون ذلك المبتدأ نصّاً في اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والم عوض منه .

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره .

له ، ومسيئاً : حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ الخبر ، والخبرُ محذوف وجوباً ، والتقدير « ضَرَبِي الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مُسِيئاً » إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت المضي فالتقدير « ضَرَبِي الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مُسِيئاً » فسيئاً : حال من الضمير المستتر في « كَانَ » لفتسر بالعبد [و] « إِذَا كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ظرف زمان نائب عن الْخَبَرِ [. ونَبَّه المصنف بقوله : « وقبل حال » على أن الْخَبَرَ المحذوف مُقَدَّرٌ قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ كما تقدم تقريره .

واحترز بقوله : « لَا يَكُونُ خَبِراً » عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو مَا حَكَى الْأَخْفَشُ — رحمه الله ! — من قولهم « زَيْدٌ قَاتِماً » فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير « ثَبَّتَ قَاتِماً » وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ؛ فتقول « زيد قائم » فلا يكون الخبر واجب الحذف ، بخلاف « ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيئاً » فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها ؛ فلا تقول : « ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيئاً » لأن الضرب لا يُوصَفُ بأنه مُسِيئٌ .

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر ، نحو « أَمُّ تَبْيِينِي الْحَقُّ مَنُوطًا بِالْحَكْمِ » فَأَمُّ : مبتدأ ، وتبيني : مضاف إليه ، والحق : مفعول لتبيني ، وَمَنُوطًا : حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ خَبَرِ أَمِّ ، والتقدير : « أَمُّ تَبْيِينِي الْحَقُّ إِذَا كَانَ — أو إِذَا كَانَ — مَنُوطًا بِالْحَكْمِ » .

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ ، وُجُوباً ، وقد عَدَّهَا في غير هذا الكتاب أربعة ^(١) :

(١) بقى عليه موضعان آخران مما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم =

الأول : النعتُ المقطوعُ إلى الرفع : في مدح ، نحو : « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمُ » أو ذم ، نحو : « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْخَلِيفُ » أو تَرْحُّم ، نحو : « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْمُسْكِينُ » فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوباً ، والتقدير « هو الكريم ، وهو الخليفة ، وهو المسكين » .

الموضع الثاني : أن يكون التَّعْبِيرُ مَخْصُوصٌ « نعم » أو « بئس » نحو : « نِعْمَ

= المرفوع بعد « لا سيما » سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما في قول امرئ القيس بن جبر الكندي الذي أنشدناه في مباحث العائد في باب الموصول (ص ١٦٦) ، وهو :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيِّمًا يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

أم كان معرفه كما في قولك : أحب الناهين لا سيما على ، فإن هذا الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل ، ولا مثل الذي هو على ، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجرى على تقدير رفع الاسم بعد «لا سيما» فأما على جره أو نصبه فلا (الثاني) بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين فاعله أو مفعوله بحرف جر ؛ فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك : سحقت لك ، وتعسا لك ، وبؤسا لك ، التقدير : سحقت وتعست وبؤست ، هذا الدعاء لك ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر لأن التعدي باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله ، ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، والتقدير : اسق اللهم سقيا وارع اللهم رعيا ، هذا الدعاء لك يا زيد ، مثلاً ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر في هذا لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنتين مختلفتين في جملة واحدة ، ولهذا لو كان المصدر نائباً عن فعل غير الأمر ، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب ، نحو « شكراً لك » : أى شكرت لك شكراً ، ونحو « سقيا لزيد » : أى اسق اللهم زيدا — لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر ، ويصير الكلام جملة واحدة حينئذ ، والتزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضاً ليتصل العامل بمفعوله ،

الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو « فزيد وعمرو : خبران لمبتدأ محذوف وجوباً ، والمدير « هو زيد » أى المدحوحُ زيدٌ « وهو عمرو » أى المذمومُ عمرو .

الموضع الثالث : ما حكى الفارسي من كلامهم « فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنَّ » ففي ذمتي : خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف ، والتقدير « فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ » وكذلك ما أشبهه ، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القسم .

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل ، نحو : « صَبْرٌ جَمِيلٌ » التقدير « صبرى صبر جميل » فصبرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ — الذى هو « صبرى » — وجوباً^(١) .

وَأُخْبِرُوا بِإِثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كُفُّهُمْ سَرَاةً شُعْرًا^(٢)

(١) وقد ورد من هذا قول الله تعالى : (فصبِرْ جَمِيلٌ) وقول الشاعر :
عَجَبٌ لِّتِلْكَ قَضِيَّةٍ ، وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ
وقول الراجز :

شَكَأَ إِلَى جَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانًا مُبْتَلًى
لكن كون هذا محذوف فيه المبتدأ ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون محذوف فيه الخبر ، وكون الحذف واجبا ليس بلازم أيضاً ، فقد جوزوا أن يكون « محجب » مبتدأ و « لتلك » خبره .

(٢) « وأخبروا » فعل ماض وفاعله « بإثنين » جار ومجرور متعلق بأخبر « أو » حرف عطف « بأكثر » جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق « عن واحد » جار ومجرور متعلق بأخبر « كفهم » السكاف جارة لقول محذوف ، وهم ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وهم : مبتدأ « سراة » خبر أول =

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المتبدا الواحد بغير حرف عطف ، نحو :
 « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » فذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك ، سواء^(١)
 كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ ، نحو : « هَذَا حُلُوٌ حَامِضٌ » أَمْ مُزِيٌّ ،
 أم لم يكونا كذلك ، كالمثال الأول ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدّد الخبر
 إلا إذا كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ ؛ فإن لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ العطف ؛
 فإن جاء من لسان العرب شيء ، بغير عطف قُدِّرَ له مبتداً آخرٌ ؛ كقوله تعالى :
 (وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) وقول الشاعر :
 ٥٨ — مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُسَيِّئٌ

= « شعرا » أصله شعراء فقصره للضرورة ، وهو خبر ثان ، والجملة من المتبدا وخبريه
 في محل نصب مقول القول المقدر .

(١) الذي يستفاد من كلام الشارح — وهو تابع فيه للناظم في شرح السكاكية —
 أن تعدد الخبر على ضربين (الأول) تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً ، وضابطه : أن يصح
 الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، كآلية القرآنية التي تلاها ، وكشال النظم ،
 وكالبيتين اللذين أنشدهما . وحكم هذا النوع — عند من أجاز التعدد — أنه يجوز فيه
 العطف وتركه ، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها ،
 فأما عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت (الثاني)
 التعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه : ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ،
 نحو قولهم : الرمان حلو حامض ، وقولهم : فلان أعسر أيسر ، أى يعمل بكنتا يديه ،
 ولهذا النوع أحكام : منها أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره ، ومنها أنه لا يجوز توسط
 المتبدا بينهما ، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المتبدا ؛ فلا بد في المثالين
 من تقدم المتبدا عليهما ، والإتيان بهما بغير عطف ؛ لأنهما عند التحقيق كشيء واحد ؛
 فكل منهما يشبه جزء الكلمة .

٥٨ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص
 ٢٥٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام ، وروى ابن منظور هذا البيت في اللسان أكثر من
 مرة ولم ينسبه في إحداها ، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قوله :
 = (١٧ — شرح ابن عقيل ١) .

= * أَخَذَتْهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتَّ * =

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله :

* سُودٍ نِعَاجٍ كَنَعَاكِ الدَّشْتِ *

اللغة : « بت » قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز ، وجمعه بتوت ، وقوله « مقيظ ، مصيف ، مشق » أى : يكفينى للقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفينى للصيف ، وللشتاء « الدشت » الصحراء ، وأصله فارسى ، وقد وقع في شعر الأعشى ميمون بن قيس ، وذلك قوله :

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَحَمِيرٌ وَالْأَعْرَابُ بِالْأَشْتِ أَيُّكُمْ نَزَلَا

قال أهل اللغة : « وهو فارسى معرب ، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة الفرس » .

المعنى : هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لى كساء أكتفى به في زمان حمارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء ، يعنى أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذى نسج منه من نعجات ست سود كنعاك الصحراء .

الإعراب : « من » يجوز أن يكون اسماً موصولاً ، وهو مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً ، وهو مبنى على السكون في محل رفع أيضاً « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، فإن قدرت « من » شرطية فهذا فعل الشرط ، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « من » ولا إشكال في جزمه حينئذ ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم — كما أدخل الفاء في « فهذا بئى » لشبه الموصول بالشرط « ذا » خبريك ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « بت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من « يك » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت « من » ، موصولة « فهذا » الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرت « من » اسم شرط ، وإن قدرتها موصولة فالفاء زائدة في خبر المبتدأ لشبهه بالشرط في عمومه ، =

وقوله :

٥٩ — يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا ؛ فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

= وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « بقى » بت : خبر المبتدأ ، وبت مضاف وإياء المتكلم مضاف إليه « مقيظ ، مصيف ، مشق » أخبار متعددة لمبتدأ واحد ، وهو اسم الإشارة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « من » « إن قدرت » « من » موصولة ، وفى محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية . وجملة الشرط وجوابه جميعاً فى محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية .

الشاهد فيه : قوله « فهذا بقى ، مقيظ ، مصيف ، مشق » فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف ، ولا يمكن أن يكون الثانى نعتاً للأول ؛ لاختلافهما تعريفاً وتكثيراً ، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

٥٩ — البيت لحيد بن نور الهلالى ، من كلمة يصف فيها الذئب .

اللغة : « مقلتيه » عينيه « المنايا » جمع منية ، وهى فى الأصل فيلة بمعنى مفعول من مئى الله الشئ يمينه — على وزن رعى رعى — بمعنى قدره ، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله « فهو يقظان نائم » هكذا وقع فى أكثر كتب النحاة ، والصواب فى إنشاد هذا البيت « فهو يقظان هاجع » ؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحيد بن نور ، وقوله قوله :

إِذَا خَافَ جَوْرًا مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَانِبُ الْمُتَوَاسِعُ
وَإِنْ بَاتَ وَخَشًا كَلِيلَةً لَمْ يَضُقْ سَهَا ذِرَاعًا ، وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ
الإعراب : « ينام » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذئب « بإحدى » جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف ، ومقتضى من « مقلتيه » مضاف إليه ، ومقتضى مضاف والضمير مضاف إليه « ويتقى » الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجملة معطوفة على جملة « ينام » السابقة « بأخرى » جار ومجرور متعلق بقوله يتقى « المنايا » مفعول به ليتقى « فهو » مبتدأ « يقظان » خبره « نائم » أو « هاجع » خبر بعد خبر . =

وزعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحدٍ ، كأن يكون الخبران مثلاً مفردين ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ ضَاحِكٌ » أو جملتين نحو : « زَيْدٌ قَامَ ضَاحِكٌ » فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخرُ جملةً فلا يجوز ذلك ؛ فلا نقول : « زَيْدٌ قَامَ ضَاحِكٌ » هكذا زعم هذا القائلُ ، ويقع في كلام المُعَرِّبين للقرآن الكريم وغيره تجويزُ ذلك كثيراً ، ومنه قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ خَاطِئَةٌ تَسْمَى) جَوَزُوا كَوْنَ « تَسْمَى » خبراً ثانياً ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالاً^(١) .

== الشاهد فيه : قوله « فهو يقظان نائم » أو قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أُخبر عن مبتدأ واحد — وهو قوله « هو » — بخبرين وهما قوله « يقظان هاجع » أو قوله « يقظان نائم » من غير عطف الثاني منهما على الأول والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره ؛ فلا معنى لجرده ونكرانه .

وبما استشهد به المميز قوله تعالى : (كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى نَزَاعَةٌ لِلْحَوَى) وقوله سبحانه في قراءة ابن مسعود : (وهذا بعل شَيْخ) ومنه قول علي بن أبي طالب أمير المؤمنين : أَنَا الَّذِي تَمَتَّنْتُ أُمِّي حَيْدَرَهُ كَلَيْتُ غَابَاتٍ غَلِيظٍ الْقَمَرَةَ * أَكَيْلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السُّنْدَرَةِ *

فإن قوله « أنا » مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون « كليث » جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله « أكيلكم » جملة فعلية في محل رفع خبر ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه .

(١) إذا لم تحمل جملة (تسمى) خبراً ثانياً كما يقول العربون فهي في محل رفع صفة لحية ، وليست في محل نصب حالاً من حية كما زعم الشارح ، وذلك لأن (حية) نكرة لا مسوغ للحية الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نكرة معها مسوغ ، اللهم إلا أن تتمحل للشارح فتزعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيويه الذى يجيز مجيء الحال من المبتدأ .

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا ، وَالتَّخْبِرَ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ (١)
كَكَانَ ظَلٌّ بَاتٌ أَضْحَى أَصْبَحًا أُمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرَحًا (٢)
فَتَى ، وَأَنْفَكَ ، وَهَذَى الْأَرْبَعَةَ لَشِبَهُ نَقَى ، أَوْ لِنَقَى ، مُتَّبَعَةً (٣)
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ « مَا » كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا (٤)

(١) « ترفع » فعل مضارع « كان » قصد لفظه : فاعل ترفع « المبتدا » مفعول به لترفع « اسما » حال من قوله المبتدا « والخبر » الواو عاطفة ، الخبر مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وتنصب الخبر « تنصب » تنصب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « كان » ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لاجلها تفسيرية « ككان » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدا محذوف ، أى : وذلك كأنك قولك ، كان : فعل ماض ناقص « سيدا » خبر كان مقدم « عمر » اسمها مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن للوقف .

(٢) « ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « كان » هنا قصد لفظه « ظل » قصد لفظه أيضاً : مبتدا مؤخر « بات ، أضحى ، أصبح ، أمسى ، وصار ليس ، زال ، برحاً » كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف مما عدا الخامس .
(٣) « فتى ، وأنفك » معطوفان أيضاً على « ظل » بإسقاط حرف العطف فى الأول « وهذى » الواو للاستئناف ، ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ، وذى : اسم إشارة مبتدا « الأربعة » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له ، « لشبه » جار ومجرور متعلق بقوله « متبعة » الآتى ، وشبه مضاف ، و « نقي » مضاف إليه « أو » حرف عطف « لنقى » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « متبعة » خبر المبتدا الذى هو اسم الإشارة .

(٤) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « دام » قصد لفظه أيضاً : مبتدا مؤخر « مسبوqa » حال من دَامَ « ما » الباء حرف جر ، وما =

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء ، وهي قسم : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن وأخواتها ؛ والحروف : ما وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس ، وإن وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلها أفعال اتفاقاً ، إلا « ليس » ؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسي — في أحد قوليهِ — وأبو بكر بن شقير — في أحد قوليهِ — إلى أنها حرف ^(١) .

== قصد لفظه مجرور محلاً بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمسبوقا « أعط » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مرارا ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله الأول محذوف ، والتقدير « أعط المحتاج » مثلا « ما » مصدرية ظرفية « دمت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام « مصيا » خبر دام « درها » مفعول ثان لأعط ، وتلخيص البيت : ودام مثل كان — في العمل الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر — لكن في حالة معينة ، وهي حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة في نحو قولك « أعط المحتاج درهما مادمت مصيا » أي مدة دوامك مصيا ، والمراد مادمت تحب أن تكون مصيا .

(١) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي في « الحلييات » وأبو بكر بن شقير ، وجماعة . واستدلوا على ذلك بدليلين :

الدليل الأول ، أن « ليس » أشبه الحرف من وجهين :

الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنه يدل على النفي الذي يدل عليه « ما » وغيرها من حروف النفي .

الوجه الثاني : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لا يتصرف .

والدليل الثاني : أنه خالف سنن الأفعال عامة ، ويبان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة ، وهذه الكلمة لاتدل على الحدث أصلا ، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما في عامة الأفعال ؛ فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى ، وهذه الكلمة تدل على نفي =

وهي ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوعُ بها أسماً لها ، والمنصوبُ بها خبراً لها .

وهذه الأفعالُ قسمان : منها ما يعمل هذا العملَ بلا شرط ، وهي : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العملَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمان : أحدهما ما يشترط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديرًا ، أو شبهةٌ نفيٌ ، وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفنى ، وانفك ؛ فمثالُ النفي لفظاً « مازال زيد قائماً » ومثاله تقديرًا قوله تعالى : (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْ تَذَكَّرُ يَوْسُفَ) أى : لا تفتؤ ، ولا يُحذف النافي معها قياساً إلا بعد القسم كالآية الكريمة ، وقد شذَّ الحذف بدون القسم ، كقول الشاعر :

= الحدث الذى دل عليه خبرها في الزمان الحاضر ، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضى أو المستقبل ، فإذا قلت : « ليس خلق الله مثله » فليس أداة نفي ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل الماضى - وهو خلق - وفاعله في محل نصب خبرها . وفي هذا المثال قرينة - وهي كون الخبر ماضياً - على أن المراد نفي الخلق في الماضى ، وقوله تعالى : (ألا يوم يأتهم ليس مصروفا عنهم) يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ، ومن أجل ذلك كله قالوا : هي حرف . ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها ؛ فتقول : ليست هند مفلعة ، وأن تاء القاعل تدخل عليها ؛ فتقول : لست ، ولست ، ولستما ، ولستم ، ولستن .

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحقق الرضى ذهب إلى أن « ليس » دالة على حدث - وهو الانتفاء - ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث - كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور - فإننا نقول : إن عدم دلالتها على حدث - ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي ، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة ، وهي من هذه الجهة دالة عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها .

٦٠ — وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَظِمًا مُجِيدًا

٦٠ — البيت لحداد بن زهير .

اللفظة : « منتظما » قد فسرهُ الشارح العلامة تفسيرا ، ويقال : جاء فلان منتظما فرسه ؛ إذا جنبه — أى جعله إلى جانبه ولم يركبه — وقال ابن فارس : هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرسا جوادا ، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجابا في الثناء على قومه ، أى : ناطقا « مجيدا » بضم الميم : يجرى على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله « منتظما » ، وهو وصف للفرس على الأول ؛ ووصف لنفسه على الثانى .

المعنى : يريد أنه سيبقى مدى حياته فارساً ، أو ناطقاً بما أثر قومه ، ذا كراماتهم ؛ لأنها كثيرة لا تنفى . وسيكون جيد الحديث عنهم ، بارع الثناء عليهم ؛ لأن صفاتهم السكرية تنطق الألسنة بذكرهم .

الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل أدام « قومى » قوم : مفعول به لأدام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بحمد » جار ومجرور متعلق بقوله « أبرح » أو هو متعلق بفعل محذوف ، والتقدير « أحمد بحمد » وحمد مضاف ، و« الله » مضاف إليه « منتظما » اسم فاعل فعله انتطق ، وهو خبر « أبرح » السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مجيداً » مفعول به لمنتطق على المعنى الأول ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وأصل الكلام : لا أبرح جانباً فرسا مجيدا ، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثانى ، وكأنه قال : لا أبرح ناطقاً بمحامد قومى مجيداً في ذلك ؛ لأن ما أثر قومى تنطق الألسنة بمجيد المدح .

الشاهد فيه : قوله « أبرح » حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي ، مع كونه غير مسبوق بالقسم ، قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين التحويين ، فمنهم من قال : إن أداة النفي مرادة ، فكأنه قال « لا أبرح » ومنهم من قال : إن « أبرح » غير منفي ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، والمعنى عنده : أزيل بحمد الله عن أن أكون منتظما مجيداً ، أى : صاحب نطاق وجواد — لأن قومى يكفوننى هذا ؛ فعلى الوجه الأخير في كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه .

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز :

=

أى : لا أبرح منتطقاً مجيداً ، أى : صاحبَ نِطَاقٍ وجَوَادٍ ، ما أدام الله قومي ، وعَنَى بذلك أنه لا يزال مُسْتَفْتِياً ما بقي له قومه ، وهذا أَحْسَنُ ما حِيلَ عليه البيتُ .

ومثالُ شبه النفي — والمرادُ به النهيُ — كقولك : « لا تَزَلْ قائماً ومنه قوله :

٦١ — صَاحِرٌ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَا كِرْوَةٍ ؛ فَسَيَأْنُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

والدعاء ، كقولك : « لَا يَزَالُ اللهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ » ، وقول الشاعر :

تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهَا لِكِ حَتَّى تَكُونَهُ

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقاً ثلاثة :

الأول : أن يكون هذا الحرف « لا » دون سائر أخواته من حروف النفي

الثاني : أن يكون النفي به مضارعاً كما في الآية ، وكما في قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

وَاللهُ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةِ أَهْدَى الْجِيُوشِ عَلَى شِكَّتِيهِ

حَتَّى أَفْجَمَهُمْ بِأَخْوَتِهِمْ وَأَسْوَقَ نِسْوَتَهُمْ بِنِسْوَتِيهِ

وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

تَاللهِ أَنْسَى حُبَّهَا حَيَاتَنَا أَوْ أَقْبَرَا

وقول نصيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان :

تَاللهِ أَنْسَى مُصِيبَتِي أَبَدًا مَا أَسَمَعْتَنِي حَيْنَهَا الْإِبِلُ

الثالث : أن يكون ذلك في القسم كما في الآية الكريمة من سورة يوسف ، وبيت

امرئ القيس ، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات ، وبيت عمر ، وبيت نصيب ، وشذ

الحذف بدون القسم كما في بيت خدّاش ، وبيت خليفة بن براز .

٦١ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

٦٢ — أَلَا يَا أُسْلَمِي ، يَا دَارَسِي ، عَلَى الْبَلَى ،
وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرِ

= المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذفته منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيا غير قياسي ؛ لأنه نسكرة ، والقياس ألا برخم مما ليس آخره تاء إلا العلم « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ، وذاكر مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » الفاء حرف دال على التعليل ، نسيان : مبتدأ ، ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت ، مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » في العمل ؛ لكونها مسبوقه بحرف النهي ، والنهي شبيه بالنفي .
٦٢ — البيت لدى الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبته مية .

اللمة : « البلى » من بلى الثوب يبلى — على وزن رضى يرضى — أى : خلق ورث « منهلا » منسكبا منصبا « جرعاثك » الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئا « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الحدثنان وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها ، وكفى بنزول الأمطار عن الخصب والنعيم بما يستتبع من رفاهية أهلها ، وإقامتهم في ربوعها ، وعدم المهاجرة منها لانتجاع القيث والكلأ .
الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبية « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير « يادارمية » « اسلمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « يادار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « مى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق باسملى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدم « بجرعاثك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخر .

وهذا [هو] الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » .

القسم الثانى : ما يُشْتَرَطُ فى عمله أن يسبقه « ما » ، الْمَصْدَرِيَّةُ الظرفية ، وهو « دام » كقولك : « أُعْطِيَ مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا » أى : أعط مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا دِرْهَمًا ؛ ومنه قوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِاصْلَاحَةٍ . وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أى : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا .

= الشاهد فيه : للنحاة فى هذا البيت شاهدان ، الأول : فى قوله « يَا اسْمَى » حيث حذف النادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى القدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ؛ لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ما ذكرنا قول الشاعر .

يَقُولُونَ لِي : يَا أَحْلِفْ ، وَكَلْتُ بِحَالِفٍ أَخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَا لَهَا
فقد أراد : يقولون لى يا هذا احلف ، ومثله قول الأخطل :

أَلَا يَا أَسْمَى يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرٍ وَلَا زَالَ حَيًّا نَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ
أراد : ألا يا هند اسمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا أَسْمَى ذَاتَ الدِّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ ذَاتَ الثَّنَائِيَا الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجُنْدِ
أراد : ألا يا ذات الدماليج اسمى ذات الدماليج — إلخ ، ومثل الأمر الدعاء كما فى

قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَأَخْطَلِ

يريد : يا هذا أرغم الله أنفًا — إلخ ، ومثله قول الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمَعَانٍ مِنْ جَارِ

فيمن رواه برفع « لعنة الله »

والشاهد الثانى فى قوله « وَلَا زَالَ الْخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان »

فى رفعها الاسم ونصب الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفى .

ومعنى ظَلَّ : اتَّصَفَ بالخَبَرِ عنه بالخبرِ نهَاراً ، ومعنى بات : اتَّصَفَ به ليلاً ،
وأُنْخِي : اتَّصَفَ به في الضَّحَى ، وأَصْبَحَ : اتَّصَفَ به في الصَّبَاح ، وأَمْسَى : اتَّصَفَ
به في الْمَسَاء ، ومعنى صار : التَّحَوَّلُ من صِفَةٍ إلى [صفة] أخرى ، ومعنى ليس :
النَّفْيُ ، وهى عند الإِطْلَاق لنفى الحال ، نحو : « ليس زيد قائماً » أى : الآنَ
وعند التقييد بزمنٍ على حَسَبِهِ ، نحو : « ليس زيد قائماً غداً » ومعنى ما زال
وأخواتها : مُلَازِمَةُ الْخَبَرِ الخَبَرِ عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحالُ نحو : « ما زال
زيد ضاحكاً ، وما زال عمرو أزرَقَ العينين » ومعنى دام : بقى واستمرَّ .

وَعَبَّرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَ لَـ إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتِعْمَالاً^(١)
هذه الأفعال على قسمين^(٢) : أحدهما مَا يَتَصَرَّفُ ، وهو ما عدا ليس ودام .

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ماض » مضاف إليه « مثله » مثل :
حال مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو فاعل « عمل » الآتى ، ومثل مضاف والضمير
مضاف إليه ، ومثل من الألفاظ المتوغلّة فى الإيهام فلا تفيدها الإضافة تعريفاً ؛ فلهذا
وقعت حالا « قد » حرف تحقيق « عملا » عمل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية
« كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « غير » اسم كان ، وغير مضاف ، و « الماضى »
مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق باستعمل « استعمالاً » فعل ماض مبنى للجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة فى محل
نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن كان غير
الماضى مستعملاً فإنه يعمل مشابهاً الماضى .

(٢) هى على قسمين إجمالاً ، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً (الأول) ما لا يتصرف
أصلاً فلم يأت منه إلا الماضى ، وهو نملان : ليس ، ودام ، فإن قلت : فإنه قد سمع : يدم ،
ودم ، ودائم ، ودوام ، قلت : هذه تصرفات دام التامة التى ترفع فاعلاً فقط ، والكلام =

والثاني ما لا يَتَصَرَّفُ ، وهو ليس ودام ، فَنَبَّهَ المصنفُ بهذا البيتِ على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يَفْعَلُ غيرُ الماضي منه عملَ الماضي ، وذلك هو المضارعُ ، نحو : « يكون زيد قائماً » قال الله تعالى : (وَبَكُونِ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) والأمرُ ، نحو : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) وقال الله تعالى : (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً) ، واسمُ الفاعل ، نحو : « زَيْدٌ كَأَنَّ أَخَاكَ » وقال الشاعر :

٦٣ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَأَنَّمَا

أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُثْلِفِهِ لَكَ مُنْجِداً

= إنما هو في دَام الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثاني) ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال : زال ، وفقى ، وبرح ، وانفك (الثالث) ما يتصرف تصرفاً تاماً بأن يجيء منه أنواع الفعل الثلاثة : الماضي ، والمضارع ، والأمر ، ويجيء منه المصدر واسم الفاعل ، وهو الباقي ، وقد اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فمنعه قوم منهم أبو علي الفارسي ؛ فقد سأله تليذه ابن جني عن قول سيويوه « مَكُون فيه » فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب ا. وأجازه غير أبي علي ، فاحفظ ذلك .

٦٣ — البيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يبدى » يظهر « البشاشة » طلاقة الوجه « ثلفه » تجده « منجداً » مساعداً .
المعنى : ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركزن إليه ، وتعتمد في حاجتك عليه ، ولكن أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وكل مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة لا محل لها صلة الموصول « البشاشة » مفعول به ليبدى « كأننا » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل « أخاك » أخا : خبر كأن منسوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفي وجزم « ثلفه » تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، =

وَالْمَصْدَرُ كَذَلِكَ ، واختلف الناسُ في « كان » الناقصة : هل لها مَصْدَرٌ أم لا ؟ والصحيحُ أن لها مصدرًا ، ومنه قوله :

٦٤ — بِيَذَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَقَى
وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلقى « لك » جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتي « منجدا » مفعول ثانٍ لتلقى ، وقال العيني : هو حال وذلك مبنى على أن « ظن » وأخواتها تنصب مفعولا واحدا ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاة .

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » فإن « كائنا » اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها ، فرفع اسما ونصب خبرا : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله « أخاك » على ما بيناه في إعراب البيت .

٦٤ — وهذا البيت — أيضا — من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين .
اللغة : « يذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهى الرفعة وعظم الشأن .
المعنى : إن الرجل يسود في قومه وينبه ذكره في عشيرته يذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل .

الإعراب : « يذل » جار ومجرور متعلق بساد ، « وحلم » معطوف على يذل « ساد » فعل ماضٍ « في قومه » الجار والمجرور متعلق أيضا بساد ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « الفقى » فاعل ساد « وكونك » كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله « يسير » الآتي ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ؛ فأما اسمه فالكاف المتصلة به ؛ فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله « إيا » وقوله « عليك » جار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله « يسير » هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث استعمل مصدر كان الناقصة وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر ، وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت .

وما لا يتصرف منها — وهو دَام ، وليس ^(١) — وما كان النفي أو شبهه
شرطاً فيه — وهو زال وأخواتها — لا يُستعملُ منه أمرٌ ولا مصدر .

وفي جميعها تَوْسُطَ الْخَبَرِ
أَجَزٌ ، وَكُلُّ سَبْقَةٍ دَامَ حَظَرٌ ^(١)

= فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن « كان » الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها . وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال — سواء أكان اسماً ، أم كان فعلاً غير ماضٍ — يعمل العمل الذي يعمل به الفعل الماضي ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر .

(١) رجع العلامة الصبان أن الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيان الأول أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعملهم هذا الفعل بعد ما يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدراً ، والثاني أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : (ما دمت حياً) بقولهم : مدة دوامي حياً ، ولو أننا ألزمت أن هذا مصدر لدوام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جائرنا مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتم الدعوى .

(١) « وفي جميعها » الجار والمجرور متعلق بتوسط ، وجميع مضاف ، وها مضاف إليه « توسط » مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كل » مبتدأ « سبقه » سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حظر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « دام » قصد لفظه مفعول به لسبق « حظر » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو كل .

مُرَّاه أن أخبار هذه الأفعال — إن لم يجب تقديمها على الاسم ، ولا تأخيرها عنه — يجوز تَوْشُّطُهَا بين الفعل والاسم^(٢) ؛ فمثالُ وجوبِ تقديمها على الاسم قولك : « كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا » ، فلا يجوز ههنا تقديمُ الاسم على الخبر ، لثلاثِ يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبةً ، ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبر عن الاسم

(٢) حاصل القول في هذا الموضوع أن الخبر كان وأخواتها ستة أحوال :
الأول : وجوب التأخير ، وذلك في مسألتين ، إحداهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهري ، نحو : كان صديق عدوى ، وثانيتها : أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى : (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية) والمكاء : التصفير ، والتصدية : التصفيق .

الثاني : وجوب التوسط بين العامل واسمه ، وذلك في نحو قولك : يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ؛ فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم ؛ لثلاث يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية لثلاث يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول ، فلم يبق إلا نوسط هذا الخبر على ما ذكرنا .

الثالث : وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، وذلك فيما إذا كان الخبر مماله الصدارة كاسم الاستفهام ، نحو « أين كان زيد » ؟

الرابع : امتناع التأخر عن الاسم ، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما ، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر ، ولم يكن نعمة مانع من التقدم على الفعل ، نحو « كان في الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلها » يجوز أن تقول ذلك ، ويجوز أن تقول : « في الدار كان صاحبها ، وغلام هند كان بعلها » — بنصب غلام — ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم .

الخامس : امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعاً ، نحو « هل كان زيد صديقك » ؟ ففي هذا المثال يجوز هذا ، ويجوز « هل كان صديقك زيد » ولا يجوز تقديم الخبر على هل ؛ لأن لها صدر الكلام ، ولا توسطه بين هل والفعل ؛ لأن الفصل بينهما غير جائز .

السادس : جواز الأمور الثلاثة ، نحو « كان محمد صديقك » يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول : صديقك كان محمد ، وأن تقول : كان صديقك محمد . بنصب الصديق .

قولك : « كان أخى رَفِيقى » فلا يجوز تقديم رفيقى — على أنه خبر — لأنه لا يعلم ذلك ، لعدم ظهور الإعراب ، ومثال ما توسّط فيه الخبر قولك : « كان قائماً زيدٌ » قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) وكذلك سائر أفعال هذا الباب — من المتصرف ، وغيره — يجوز توسّط أخبارها بالشرط المذكور ، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصواب جوازُهُ ، قال الشاعر :

٦٥ — سَلَى — إِنْ جِهَاتِ النَّاسِ عَنَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٍ وَجْهٌ — وَلُ

٦٥ — البيت من قصيدة للسموأل بن عاديء الغساني ، المضروب به المثل في الوفاء ومطلع قصيدته التي منها بيت الشاهد قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّوْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ

اللغة : « يدنس » الدنس — بفتح الدال المهملة والنون — هو الوسخ والقذر ، والأصل فيه أن يكون في الأور الحسية ، والمراد ههنا الدنس المعنوي « اللؤم » اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابح الصفات « رداء » هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال : أى إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء ، يريد أن له أن يختار من السكارم وخصال البر الخصلة التي يرغبها « ضيمها » الضيم : الظلم .

المعنى : يقول لمن يخاطبها : سلى الناس عنا وعمن تقارنهم بنا — إن لم تكونى عالمة بحالنا ، مدركة للفرق العظيم الذى بيننا وبينهم — لكى يتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها .

الإعراب : « سلى » فعل أهر ، وباء المخاطبة فاعله « إن » شرطية « جهلت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطبة فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « عنا » جار ومجرور متعلق بقوله سلى « وعنهم » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله « فليس » الفاء حرف دال على التعليل ، وليس : فعل ماض ناقص « سواء » جبر ليس مقدم « عالم » اسم ليس مؤخر « وجهول » معطوف على عالم . =

وَذَكَرَ ابْنُ مُعْطٍ أَنْ خَبَرَ « دَامَ » لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا ؛ فَلَا تَقُولُ :
« لَا أَصَاحِبُكَ مَا دَامَ قَائِمًا زَيْدٌ » وَالصَّوَابُ جَوَازُهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٦٦ — لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةٌ
لذَّاتِهِ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

= الشاهد فيه : قوله « فليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس وهو « سواء » على اسمها وهو « عالم » وذلك جائز سائغ في الشعر وغيره ، خلافا لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد .

٦٦ — البيت من الشواهد التي لم يعين أحد ممن اطلعنا على كلامه قائلها .
اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منفصة » اسم مفعول من التغيص وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذكار » فقلبت تاء الافتعال دالا ، ثم قلبت الدال دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالذال المعجمة ، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول « اذكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل من مدكر) أصله مذكر فقلبت التاء دالا ثم أدغمنا على ما ذكرناه أولا .
المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب العيش مادام يتذكر الأيام التي تأتى عليه بأوجاعها وآلامها ، ومادام لا ينسى أنه مقبل لاحالة على الشيخوخة والموت ولمارقة أحبائه وملأذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها مبني على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا حينئذ محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « منفصة » خبر دام مقدم على اسمها « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش ، مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بقوله منفصة ، واذكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهزم » معطوف بالواو على الموت .
الشاهد فيه : قوله « مادامت منفصة لذاته » حيث قدم خبر دام وهو قوله « منفصة » على اسمها وهو قوله « لذاته » .

وأشار بقوله : « وكلَّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرٌ » إلى أن كلَّ العرب - أو كلَّ النحاة - مَنَعَ سَبَقَ خَبَرَ « دَامَ » عليها ، وهذا إنَّ أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دَامَ على « ما » المتصلة بها ، نحو : « لا أصحبك قائماً مادام زيد » فمَسَّم ، وإنَّ أراد أنهم منعوا تقديمه على « دَامَ » وَحْدَهَا ، نحو « لا أصحبك ماقائماً دَامَ زيد » - وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدَهُ في شَرْحِهِ - ففيه نظر ، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر

= هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ، رداً على ابن معط . وفيه خلط من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه وهو قوله « بادكار » بأجنبي عنهما وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دَامَ » ضميراً مستتراً ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل لقوله « منغصة » ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلا يكون رداً على ابن معط ومن يرى رأيه .

ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَادَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهَوَ الَّذِي كَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا

فإن قوله « حافظ سري » خبر دَامَ ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دَامَ ضميراً مستتراً يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سري » ، ويكون قوله « من وثقت به » فاعلاً بحافظ ؛ لأنه اسم فاعل .

فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر .

قلت : هو كذلك ، ولكنه مقترع ههنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين - وهما : دَامَ ، وحافظ سري - وتأخر معمول واحد - وهو « من وثقت به » - فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع ، وهو جائز عند البصريين كما استعرفه في باب الاشتغال ، إن شاء الله .

دام على دَامَ وحدها ؛ فتقول : « لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ » كما تقول :
« لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدًا كَلِمَتٌ » ..

* * *

كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوءَةً ، لَا تَالِيَةَ^(١)
يعنى أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ اتَّخَذَ عَلَى مَا النَّافِيَةِ ، ويدخل تحت هذا قسمان ؛
أحدهما : ما كان النفي شرطًا في عمله ، نحو « ما زال » وأخواتها ؛ فلا تقول :
« قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ » وأجاز ذلك ابن كَيْسَانَ والنحاس ، والثاني : ما لم يكن النفي
شرطًا في عمله ، نحو « مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » فلا تقول : « قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ،
وأجازه بعضه

ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم ؛ فتقول : « قَائِمًا
لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » ، ومنطلقًا لم يَكُنْ عَمَرُو » ومنعهما بعضهم^(٢) .

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « سبق » مبتدأ مؤخر ،
وسبق مضاف ، و « خبر » مضاف إليه ، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق « ما »
مفعول به لسبق « النافية » صفة لما « فجىء » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبًا . تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بجىء « متلوة » حال من الضمير
المجرور محلا بالباء ، لا « عاطفة » تالية « معطوف على متلوة » .

(٢) أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب « ما » النافية
أن تكون في صدر الكلام ؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ،
وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خير الناسخ النفي بها عليها مطلقًا ، ووافقهم ابنا كيسان
والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من التواسخ التي يشترط فيها النفي ؛
لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثاني .

(٣) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن الذي منع ذلك هو الفراء ، وهذا النع
مردود بقول الشاعر :

==

ومفهوم كلاميهِ أيضاً جوازُ تقديم الخبرِ على الفعلِ وحْدَهُ إذا كان النفي بما ،
نحو « مَا قَائِمًا زَالَ زَيْدٌ » و « مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ » ومنعه بعضهم .

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ أَصْطَفَى ، وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَنِي ^(١)
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي قَفَى لَيْسَ زَالًا دَائِمًا قَفَى ^(٢)
اختلاف النحويون في جواز تقديم خبر « ليس » عليها ؛ فذهب الكوفيون

= مَهْ عَادِلِي فَهَاتِمًا لَنْ أَبْرَحَا يُمِثِّلُ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ تَمَسُّ الضُّحَى
وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : إن ذلك جائز عند الجميع .

(١) « ومنع » مبتدأ ، ومنع مضاف ، و « سبق » مضاف إليه ، وسبق مضاف
و « خبر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ليس » قصد لفظه : مفعول به
لسبق « اصطفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى منع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وذو » الواو للاستئناف ،
ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و « تمام » مضاف إليه « ما » اسم موصول خبر المبتدأ
« برفع » جار ومجرور متعلق بـيكتنى الآتي « يكتنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة ، وجملة يكتنى وفاعله لا محل لها من
الإعراب صلة الموصول .

(٢) « وما » اسم موصول مبتدأ « سواء » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة
ما ، وسوى مضاف والماء مضاف إليه « ناقص » خبر المبتدأ « والنقص » مبتدأ
« في قفى » جار ومجرور متعلق بقوله « قفى » الآتي « ليس ، زال » معطوفان على
« قفى » بإسقاط حرف العطف « دائماً » حال من الضمير المستتر في قوله « قفى »
الآتي « قفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود على النقص ، والجملة من قفى ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو
« النقص » .

وتقدير البيت : وما سوى ذى الحمام ناقص ، والنقص قفى — أى اتبع — حال
كونه مستمرا في قفى وليس وزال .

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ، وذهب أبو علي [الفارسي] وابن رَهَّانَ إلى الجواز ؛ فنقول : « قائماً ليس زَيْدٌ » واختلف النقل عن سيديويه ؛ فنسب قومٌ إليه الجواز ، وقومٌ المنع ، ولم يَرِدْ من لسان العرب تَقَدُّمُ خبرِها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّمُ معمولٍ خبرها عليها ، كقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) وبهذا استدللَّ مَنْ أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن « يوم يأتِيهم » معمولٌ الخبر الذي هو « مصروفًا » وقد تقدم على « ليس » قال : ولا يَتَقَدَّمُ المفعولُ إلا حيث يتقدَّمُ العاملُ^(١) .



(١) هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلاً في كثير من المواطن ، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه النقص ؛ ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المفعول ، ولم يميزوا فيها تقديم العامل :
الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلاً ، لم يميز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون في ضرب ضمير مستتر ، وجملة خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو « عمرو ضرب زيدا » ، فيقولون « زيدا عمرو ضرب » .

الموضع الثاني : خبر إن — إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً — لم يميزوا تقديمه على اسمها ؛ فلا يقولون : « إن جالس زيدا » ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : « إن عندك زيدا جالس » .

الموضع الثالث : الفعل المنفي بلم أو لن — نحو « لم أضرب ، ولن أضرب » — لم يميزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لن أضرب ، وعمراً لم أصاحب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد إمام الشرطية ، لم يميزوا إيلاءه لإما ، وأجازوا إيلاء معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) .

وقوله : « وذو تمام — إلى آخره » معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يكون تاماً وناقصاً ، والثاني ما لا يكون إلا ناقصاً ، والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة ، إلا « فتى » ، و « زال » التي مضارعها يزأل ، لا التي مضارعها يزول فإنها تامة ، نحو « زالت الشمس » و « لئس » فإنها لا تستعمل إلا ناقصة .

ومثال التام قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) أى : إن وُجد ذو عُسرة ، وقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ) وقوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) .

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولٌ اخْتَبَرَ إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَوْ حَرَفَ جَرَّ (١)

= والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المفعول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المفعول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تتسع هذه العجالة لشرحها .

(١) « ولا » نافية « يلى » فعل مضارع « العامل » مفعول به يلي مقدم على الفاعل « معمول » فاعل يلى ، ومعمول مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ظرفاً » حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر فى « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « معمول الخبر » السابق « أو » حرف عطف « حرف » معطوف على قوله « ظرفاً » وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه ، وجمله =

يعنى أنه لا يجوز أن يلى « كان » وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمول الخبر [وَحْدَهُ عَلَى الْاسْمِ] ويكون الخبر مؤخرًا عن الاسم ، نحو « كان طعامك زيد آكلًا » وهذه ممنوعة عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .

الثانى : أن يتقدم معمول والخبر على الاسم ، ويتقدم معمول على الخبر ، نحو « كان طعامك آكلًا زيد » وهى ممنوعة عند سيبويه ، وأجازها بعض البصريين .

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم ، وقُدِّمَ الخبر على المعمول جازت المسألة ؛ لأنه لم يَلِ « كان » معمول خبرها ؛ فتقول « كان آكلًا طعامك زيد » ولا يمنعها البصريون .

فإن كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا جاز إيلاءه « كان » عند البصريين والكوفيين ، نحو « كان عندك زيد مقيمًا ، وكان فيك زيد راغبًا » .

وَمُضَمَّرَ الشَّانَ اسْمًا أَنْوَ إِنْ وَقَعَ مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ أُمْتَنَعُ (١)

== « آتى » وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ينصع عنه الكلام ، وتقديره : فإنه يليه ، وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، وهو عموم الأوقات ، وكأنه قال : لا يلى معمول الخبر العامل فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت يجيئه ظرفًا أو حرف جر .

(١) « مضمر » ، معمول به مقدم على عامله وهو قوله « انو » الآتى ، ومضمر . مضاف و « الشان » مضاف إليه « اسما » حال من مضمر « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « وقع » فعل ماض فعل الشرط ، ==

يعنى أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهره أنه وَلِيَ « كان » وأخواتها معمول خبرها فأولُّه على أنَّ في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن ، وذلك نحو قوله :

٦٧ — قَنَافِذُ هَذَا جُونٌ حَـوْلَ يُيُوتِهِمْ
بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَظِيَّةً عَوْدًا

= مبنى على الفتح في محل جزم ، وسكن للوقف « موم » فاعل وقع ، وموم مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « استبان » فعل ماض « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم في محل نصب « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر فاعل لاستبان ، وتقديره : استبان امتناعه ، وجملة « استبان » وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وتقدير البيت : وانو مضر الشأن حال كونه اسما لكان إن وقع في بعض الكلام ما يوم الأمر الذي وضع امتناعه ، وهو إيلاء كان معمول خبرها .

٦٧ — البيت للفرزدق ، من كلمة يهجو فيها جريرا وعبد القيس ، وهى من النقاظ بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ حَفَقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَابِيسٍ أَلْوَى بِهَاتِمٍ أَخْخَدَا
اللفظ : « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو — بضمين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة — حيوان يضرب به المثل في السرى ؛ فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد : أسامة ، وللدب : ذؤالة ، قاله الميداني (١ / ٢٣٩ الحيرية) ثم قال : « والقنفذ لا ينام الليل ، بل يجول ليله أجمع » اه ، ويقال في مثل آخر « بات فلان بليل أنقد » وفي مثل آخر « اجعلوا ليكم ليل أنقد » وذكر مثله العسكري في جمهرة الأمثال (بهاءش الميداني ٢ / ٧) « هداجون جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان -- يفتحان -- ومثله الهدج -- يفتح فسكون -- مشية الشيخ ، أو مشية فيها =

== ارتعاش ، وباب فعله ضرب ، و يروى « قنافذ دراجون » والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من « درج الصبي والشيخ » — من باب دخل — إذا سار سيرا متقارب الخطو « عطية » هو أبو جرير .

المعنى : يريد وصفهم بانهم خونة جار ، يشبهون القنافذ حيث يسرون بالليل طلباً للسرقة أو للدعارة والفحشاء ؛ وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك . الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله هم كالقنافذ ؛ لحذف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « حول » ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، ويوت من « ييوتهم » مضاف إليه ، ويوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا اسما ، والأحسن أن تكون موصولا حرفيا « كان » فعل ماض ناقص « إياهم » إيا : مفعول مقدم على عامله ، وهو عود ، وستعرف ما فيه ، وقوله « عطية » اسم كان « عودا » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والألف للاطلاق ، والفعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية ، وحمله الفعل والفعل في محل نصب خبر « كان » .

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذى يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو من البصريين ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « بما كان إياهم عطية عودا » حيث إن ظاهره يوم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو « إياهم » على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضاً ؛ فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليهِ ، هذا هو ظاهر البيت ، والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين ، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذى ذكرناه في الإعراب ، والبصريون يأبون ذلك ويمتنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم في البيت ثلاثة توجهات :

أحدها : وهو الذى ذكره الشارح العلامة تبعا للمصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن وقوله « عطية » مبتدأ ، وجملة « عودا » في محل رفع خبر المبتدأ ، وإياهم ==

فهذا ظاهره أنه مثل « كان طعاًمك زَيْدٌ آكِلاً » ويتخرّج على أن في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [وهو اسمُ كان] .

= مفعول به لعود ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم مفعول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمّر إلى العامل .

والتوجيه الثاني : أن « كان » في البيت زائدة ، و « عطية عود » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو « ما » ، أى بالذى عطية عودهموه .

والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعمولها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

والعائد - على هذا التوجيه والذي قبله - محذوف تقديره هنا : بما كان عطية عودهموه ومنهم من يقول : هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها .

قال المحققون من العلماء : والقول بالضرورة متعين في قول الشاعر ، ولم نقف على اسمه :

بَاثَتْ فَوَادِيَّ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ خُمٌ لِي عَيْشٌ مِنَ الْمَجَبِ
فذاات الحال : اسم بات ، وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الحال ، وفؤادى : مفعول به مقدم على عامله الذي هو قوله سالبة ، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجرى على إحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

كَيْنُ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالْصَّدِّ مُغْرِيَاً لَقَدْ هَوَّنَ الشُّلُوكَ عَنْهَا التَّحَمُّ
فالشيب : اسم كان ، ومغرياً خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله وسلمى مفعول به مغرياً تقدم على اسم كان ، ولا تتأني فيه التوجيهات السابقة .

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريباً عجيباً ؛ فزعم أن « فؤادى » منادى بحرف نداء محذوف ، وكذلك « سلمى » وكأن الشاعر قد قال : باتت يا فؤادى ذات الحال سالبة إياك ، وإثنى كان يا سلمى الشيب مغرياً إياك بالصد ، وجملة النداء في البيتين لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله .

ومما ظاهره أنه مثل « كان طعامتك آكلاً زَيْدٌ » قوله :

٦٨ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُتْلَى الْمَسَاكِينُ

٦٨ — البيت لحيد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمراً ،
والبيت من شواهد كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٥) وقوله قوله :

بَأْتُوا وَجَلْتَنَا الصَّبَاءَ بَيْنَهُمْ كَانَ أَظْفَارُهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ
اللمعة : « جلطنا » بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة — وعاء يتخذ من الخوص
يوضع فيه التمر يكثر فيه ، وجمعه جلل — بوزن غرفة وغرف — ويجمع أيضاً على
جلال ، وهي عربية معروفة « الصباء » يريد أن لونها الصبغة ، قال الأعلم في شرح
شواهد سيبويه : الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ؛ فلذلك وصفها بالصبغة ،
اه ، « فأصبحوا » دخلوا في الصباح « معرسهم » اسم مكان من « عرس بالمكان »
— بتشديد الراء مفتوحة — أى نزل به ليلاً .

المعنى : يصف أضيافاً نزلوا به فقرأهم تمراً ؛ يقول : لما أصبحوا ظهر طي مكان
نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ؛
بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضاً ، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه ، وكثرة
ما أكلوا ، ووصفهم بالشمر .

الإعراب : « فأصبحوا » فعل وفاعل « و » حالية « النوى » مبتدأ « على »
خبره ، وعلى مضاف ومعرس من « معرسهم » مضاف إليه ، ومعرس مضاف والضمير
مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا « ليس »
فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « كل » مفعول به مقدم لقوله « تلقى » وكل
مضاف ، و « النوى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع « المساكين » فاعل تلقى ،
والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذى
اختاره العلماء كما ستعرف .

الشاهد فيه : قوله « وليس كل النوى تلقى المساكين » ولكى يتضح أمر
الاستشهاد بهذا البيت تمام الاتضاح نبين لك أولاً أنه يروى برفع كل وبنصبه ، ويروى
« يلقى المساكين » بياء المضارعة كما يروى « تلقى المساكين » بالتاء ؛ فهذه
أربع روايات .

= أما رواية رفع «كل» - سواء أكانت «وليس كل النوى يلقى المساكين» أم كانت «وليس كل النوى تلقى المساكين» - فليس فعل ماض ناقص، وكل : اسم ليس ، وكل مضاف ، والنوى : مضاف إليه ، ويلقى أو تلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا شاهد في هذا البيت على هاتين الروایتين لما نحن فيه ، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز ، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها ، وأصل الكلام : وليس كل النوى يلقى المساكين ، أو تلقى المساكين .

فإن قلت : كيف جاز أن يروى « تلقى المساكين » بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر ، إذ المساكين جمع مسكين .

فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم ، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكراً أم كان مفرد مؤنثاً ، ومن ورود فعله مؤنثاً - مع أن مفرد مذكر - قول الله تعالى : (قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلنا) فإن مفرد الأعراب أعرابي .

وأما رواية نصب كل والفعل « يلقى » بناء المضارعة ، فليس : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وكل مفعول مقدم ليلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، ويلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب ، نعى أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخراً ، ويلقى فعلاً مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين ، وجملة يلقى وفاعله في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها .

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسنداً إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت « وليس كل النوى يلقى المساكين » بنصب كل ؟

فالجواب أن تنبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر ، فأنت لا تقول : الأعراب قال ، ولا تقول : المساكين يلقى ، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة : فتقول : الأعراب قالوا ، وتقول =

المساكين يلقون، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث، فتقول: الأعراب قالت : أو تقول : المساكين ألفت أو تلقى، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التكسير المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو يقول تلقى المساكين، فلما لم يقل شيئاً من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده .

وأما رواية نصب « كل » والفعل « تلقى » بالتاء الفوقية فالكوفيون يعربونها هكذا - كل : مفعول مقدم لتلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المساكين ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه ، والمساكين : اسم ليس تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت - على هذا الإعراب - على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدماً على اسمها ، كما في البيت .

والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت ، وعلى هذا لا يكون البيت دليلاً على ما زعمتم ، والإعراب الذي نراه هو أن يكون ليس فعلاً ناقصاً ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلقى ، والنوى : مضاف إليه ، وتلقى فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، والتقدير : وليس (هو : أى الحال والشأن) كل النوى تلقى المساكين ؟ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذي ذكرناه عنهم من الإعراب ؟ فأنكر العيني عليه ذلك ، وقال : وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال « يلقون المساكين » كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، والبيت لم يرو إلا « يلقى المساكين » بإلقاء التحتية ، واسم ليس في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اه كلامه بحروفه .

والعبد الضعيف - غفر الله له ولوالديه ! - يرى أن في كلام العيني هذا تحاملاً على ابن الناظم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خلافاً من عدة وجوه .

— إذا قرئء بالتاء المثناة من فوق — فَيُخْرِجُ البيتان على إضمار الشأن :
والتقدير في الأول « بما كان هو » أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم كان ،

= الأول : أن قوله « والبيت لم رو إلا يلقي الساكنين بالياء التحتية » غير صحيح ؛
فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقية ، وهذه عبارة الشارح للعلامة تنادى
بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية
التاء ؛ فكان عليه أن يمسك عن تخطئته في الرواية ، لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا
إلى العقل ، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهد .

الثانى : فى قوله « ولو كان الساكنين اسم ليس لقال يلقون الساكنين » ليس
بصواب ، إذ لا يلزم على كون الساكنين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون الساكنين ،
بل يجوز له أن يقول ذلك ، وأن يقول : تلقى الساكنين ، كما بينا لك ، وقد قال العبارة
الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء .

الثالث : أن تنظيره بقوله « كما تقول قاموا الزيدون ، على أن الجملة خبر مقدم
والاسم بعدها مبتدأ مؤخر » ليس تنظيراً صحيحاً ، لأن الاسم فى الكلام الذى نظره
جمع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز فى فعله إلا التذكير ، فلم يتم له
التنظير ، والله يغفر لنا وله ١١

ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تثبت لك خمسة أمور :
الأول : أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها فى البيت إلا وجه واحد من
وجوه الإعراب .

الثانى : أنه لا شاهد فى البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه
الروايات الثلاث .

الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على
الرواية الرابعة ، وهى « وليس كل النوى تلقى الساكنين » .

الرابع : أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه
عليه الكوفيون .

الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ؛ لأن الدليل على تطرق إليه الاحتمال
سقط به الاستدلال ، وأنت خير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل .

وعطية : مبتدأ ، وعَوَّدَ : خبره ، وإيَّاهُ : مفعول عَوَّدَ ، والجملة من المبتدأ وخبره خبر كان ؛ فلم يَفْصِلْ بين « كان » واسمها مفعول الخبر ؛ لأن اسمها مُضْمَرٌ قبل المفعول .
والتقدير في البيت الثاني « وليس هو » أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ، وكلَّ [النوى] منصوبٌ بـتَلَقَّى ، وتلقى المساكين : فعل وفاعل [والمجموع] خير ليس ، هذا بعض ما قيل في البيتين .

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ : كما كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مِنْ تَقَدَّمَ^(١)
كان على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : الناقصة ، والثاني : التامة ، وقد تقدم ذكرهما
والثالث : الزائدة ، وهى المقصودة بهذا البيت ، وقد ذكر ابنُ عصفورٍ أنها تزداد بين الشيئين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو « زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ » والفعل ومرفوعه ؛
نحو « لَمْ يُوْجَدْ كَانَ مِثْلُكَ » وَالصَّلَاةُ وَالْمَوْصُولُ ، نحو « جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمُتُهُ »
وَالصَّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ ، « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٌ » وهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف « وقد تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ » وإنما تنقاسُ زيادتها بين « ما »

(١) « وقد » حرف تَقْلِيلٍ « تَزَادَ » فعل مضارع مبنى للمجهول « كان » قصد لفظه : نائب فاعل تَزَادَ « فِي حَشْوٍ » جار ومجرور متعلق بـتَزَادَ « كما » السكاف جارة لقول محذوف « ما » تعجبية ، وهى نكرة تامة مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب « كان » زائدة « أَصَحَّ » فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على ما التعجبية « علم » مفعول به لأصح ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وعلم مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « تقدما » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وفعل التعجب ، نحو « ما كان أصحَّ عِلْمٍ مَنْ تَقَدَّمَ^(١) » ولا تَزَادُ في غيره إلا سماعاً .

وقد سُمِّعت زيادتها بين الفعل ومرفوعة ، كقولهم^(٢) : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحَرْشُبِ الْأُمَارِيَّةُ الْكَلَّةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ .
و [قد] سمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله :

٦٩ — فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمٍ — وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

(١) مما ورد من زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل التعجب قول الشاعر :
لِلَّهِ دَرُّ أُنُو شِرْوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَغْرَقَهُ بِالْذُّونِ وَالسَّفِيلِ
ونظيره قول الحماسي (انظر شرح التبريزي ٣ / ٢٢ بتحقيقنا) :
أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعْدًا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيًا
وقول امرئ القيس بن حجر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتي في هذا الكتاب) :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا
إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، وقول عروة ابن أذينة :
مَا كَانَ أَحْسَنَ فَيْكَ الْعَيْشَ مُؤْتِنَفًا غَضًا ، وَأَطْيَبَ فِي أَصَالِكَ الْأَصْلَا
(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، في فاطمة بنت الحرشب ، من بني أنمار
ابن بغيض بن ريث بن غطفان ، وأولاده هم : أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ،
وقيس الحماظ وريبع الكامل ، وأبوهم زياد العبسي ، وكان كل واحد منهم نادرة
أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن .

٦٩ — البيت للفرزدق ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك
— وقيل : يمدح سليمان بن عبد الملك — وقد أنشده سيويه (ج ١ ص ١٨٩)
بعض تغيير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أثرب معنى التعجب ، وهو مبني على الفتح في =
(١٩ — شرح ابن عقيل ١)

== محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « مررت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على دار قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران « كانوا » زائدة — وستعرف ما فيه — « كرام » صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زيدت « كانوا » بين الصفة وهي قوله « كرام » والموصوف وهو قوله « جيران » .

هذا مقتضى كلام الشارح العلامة ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه ، لكن قال ابن هشام في توضيحه : إن شرط زيادة « كان » أن تكون وحدها ؛ فلا تزد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت ، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد البرد ؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزد مفردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو المتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام — على هذا — وجيران كرام كانوا لنا .

والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلقون ظننت « متأخرة ومتوسطة ، ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم المصير إلى تقديم خبر « كان » عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شيء غيره .

قال سيبويه : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زبدآ ، على إلغاء كان ، وشبهه بقوله الشاعر :

* وجيران لنا كانوا كرام * » اهـ

وقال الأعمى : الشاهد فيه إلغاء كان زيادتها تأكيداً وتبييناً لمعنى المضى ، والتقدير
وجيران لنا كرام كانوا كذلك » اهـ .

==

وشدّ زيادتها بين حرف الجر ومجروره ، كقوله :

٧٠ — سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

= هذا ، ومن شواهد زيادة « كان » بين الصفة وموصوفها — من غير أن تكون متصلة باسمها — قول جابر الكلبي (وانظر معجم البلدان مادة كتيفة) :

وَمَا وَكُمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتَهُ شِفَاءً لِنَفْسِي كَأَنَّ طَالَ اعْتِلَالُهَا
فإن جملة « طال اعتلالها » في محل جر صفة لنفس ، وقد زاد بينهما « كان » .
٧٠ — أنشد القراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ ولم يعرف العلماء له قائلا ،
ويروى المصراع الأول منه :

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي *

اللمة : « سرة » جمع سري ، وهو جمع عزيز ؛ فإنه ينذر جمع فعيل على فعلة ،
والجياذ : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس « تسامي » أصله تتسامى -- بتاءين —
فحذف إحداها تخفيفاً « المسومة » الخيل التي جعلت لها علامة ثم تزلت في المرعى
« العرب » هي خلاف البراذين والبخاني ، ويروى :

* عَلَى كَانِ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ *

والمطهمة : البارة التامة في كل شيء ، والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى
الشديد .

المعنى : من رواء « سرة بني أبي بكر — إلخ » فعناه : إن سادات بني أبي بكر
يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول .
ومن رواء « جياذ بني أبي بكر — إلخ » فعناه : إن خيول بني أبي بكر لتسمو
قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جياذهم أفضل
الجياذ وأعلاها .

الإعراب : « جياذ » مبتدأ ، وجياذ مضاف ، و « بني » مضاف إليه ، وبني
مضاف و « أبي » مضاف إليه ، وأبي مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « تسامي »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى جياذ ، والجملة في
هل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « المسومة » مجرور بعلی
« العرب » نعت للمسومة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامي .
=

وأكثر ما تزداد بلفظ الماضي ، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عَقِيل بن أبي طالب :

٧١ - أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ

= الشاهد فيه : قوله « على كان السومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يحل بالمعنى .

٧١ - البيت - كما قال الشارح - لأم عقيل بن أبي طالب ، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، تقوله وهي ترقص ابنها عقيلًا ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَانِمِهِ عَقِيلُ وَبَيْبِي الْمَلْفُ الْمَحْمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ
* يُعْطَى رِجَالُ الْخَيْلِ أَوْ يُنِيلُ *

اللغة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح هبوبا وهيبيا ، إذا هاجت « شمال » هي ريح تهب من ناحية القطب « بليل » رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع « شمال » فاعل تهب « بليل » نعت لشمال ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمال بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ؛ لأن الماضي لما كان مبدئياً أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء ، وقد زيدت الباء في المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى (أليس الله =

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرَ (١)
تُحَذَفُ «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إِنْ ، كقوله :

= بكاف عبده) ونحو ذلك ؛ فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ؛ فتحصن بذلك عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخرج كلامه وتعليقه .
والقول بزيادة « تكون » شذوذاً في هذا البيت قول ابن الناطم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء .

ومما استدل به على زيادة « تكون » بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :
كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ
روياه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة وزعم أن « يكون » زائدة .

والرد على ذلك أن الرواية بنصب « مزاجها » على أنه خبر يكون مقدما ، ورفع « عسل وماء » على أنه اسم يكون مؤخر ، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها .

وكذلك بيت الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه .

(١) « يحذفونها » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، وها العائد على كان مفعول به « ويقون » الواو حرف عطف ، يقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله « الخبر » مفعول به ليقون « وبعد » ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتي ، وبعد مضاف و « إن » قصد لفظه مضاف إليه « ولو » معطوف على إن « كثيرا » حال من الضمير المستتر في اشتهر « ذا » اسم إشارة مبتدأ « اشتهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « ذا » الواقع مبتدأ ، وبالجملة من اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

٧٢ — قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا
فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا ؟

٧٢ — البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العبسي ، وهو من شواهد سيويه (١ / ١٣١) ونسب في الكتاب لشاعر يقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعلام في شرح شواهدده إلى نسبته بشيء ، والمشهور ما ذكرنا أولا من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تذكر في أخبار لبید .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل « قيل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « إن » شرطية « صدقا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « إن كان المقول صدقا » « وإن كذبا » مثل قوله « إن صدقا » وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه « فما » اسم الاستفهام مبتدأ « اعتذارك » اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قیلا » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارك منه .

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا » حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد « إن » الشرطية ، وذلك كثير شائع مستساغ ، ومثله قول لبي الأخيلة (انظره في أمالي القالي ١ / ٢٤٨ ثم انظر اعتراضا عليه في التنبية ٨٨) :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَلَمًا — أَبَدًا — وَإِنْ مَظْلُومًا
وقول النابغة الذبياني :

حَدِثْ عَلَى بُطُونِ ضِنَّةٍ كُلِّهَا إِنْ ظَلَمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا
وقول ابن همام السلولي :

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَازَرًا لِي وَإِنْ تَارَكًا =

التقدير : « إن كان المَقُولُ صدقاً ، وإن كان المَقُولُ كذباً . » وبعد لَوْ (١) ،
كقولك : « أَتُذْنِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَاراً » أى : « ولو كان الماتِيُّ به حِمَاراً » .
وقد شَدَّ حذفها بعد لَدُنْ ، كقوله :

٧٣ — * مِنْ لَدُ شَوْلَا فَاِلَى اِتْلَاثِهَا *

[التقدير : مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلَا] .

= وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد « لو » كما قرره الشارح العلامة ، وعليه
قول الشاعر :

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَنِي وَلَوْ مَلَكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
(١) ومن ذلك ما ورد في الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اتمسك
ولو خاتماً من حديد » التقدير : ولو كان متمسكاً خاتماً من حديد ، والبيت الذي
أنشدناه في آخر شرح الشاهد رقم ٧٢ .

٧٣ — هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيتاً من
مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه
إلى نسبته لقائله بشيء .

اللغة : « شولا » قيل : هو مصدر « شالت الناقة بذنبها » أى رفعت لاضراب ،
وقيل : هو اسم جمع لشائلة — على غير قياس — والشائلة : الناقة التى خف لبنها
وارتفع ضرعها « إتلاثها » مصدر « أثلت الناقة » إذا تبعها ولدها ،

الإعراب : « من لد » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد —
مثلاً « شولا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة
شولا » « فإلى » الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر « إتلاثها » إتلاء : مجرور
بإلى ، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على
متعلق الجار والمجرور الأول ، وتقدير الكلام : ربيت هذه الناقة من لد كانت شولاً فاستمر
ذلك إلى إتلاثها .

=

وَبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا أُرْتُكِبُ
كَمِثْلِ « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبُ »^(١)

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ « كَانَ » تُحْذَفُ بَعْدَ « أَنْ » الْمَصْدَرِيَّةِ وَيُؤَوَّضُ عَنْهَا « مَا » وَيَبْقَى اسْمُهَا وَخَبَرُهَا ، نَحْوُ « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبُ » وَالْأَصْلُ « أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبُ » فَحُذِفَتْ « كَانَ » فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهَا وَهُوَ التَّاءُ ، فَصَارَ « أَنْ أَنْتَ بَرًّا » ثُمَّ أَتَى بِـ « مَا » عِيَاظًا عَنْ « كَانَ » ، فَصَارَ

= الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها وأبقى خبرها وهو « شولا » بعد لد ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد « إن ، ولو » كما سبق ، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويه .

وفي الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » وبعض النحويين يذكر فيه إعرابا ثالثا وهو أن يكون نصب « شولا » على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه ، وراجع هذه المسألة وشرح هذا الشاهد في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني في (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تظهر يبحث ضاف واف .

(١) « وبعْدَ » ظرف متعلق بقوله « ارتكب » الآتي ، وبعْدَ مضاف ، و « أَنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « تعويض » مبتدأ ، وتعويض مضاف ، و « مَا » قصد لفظه : مضاف إليه « عنها » جار ومجرور متعلق بتعويض « ارتكب » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من ارتكب ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، « كمثل » الكاف زائدة ، مثل : خبر مبتدأ محذوف « أما » هي أن المصدرية المدخمة في ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة « أنت » اسم كان المحذوفة « برا » خبر كان المحذوفة « فاقترِب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

« أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا » [ثم أدغمت النون في الميم ، فصار « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا »] ،
ومثله قولُ الشاعر :

٧٤ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

٧٤ — البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من
شواهد سيويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف - بزة غراب - شاعر مشهور ، وقارس
مذكور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأحتهما الخنساء الشاعرة
المشهورة ، وندبة - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير .

اللمعة : « ذا نفر » يريد ذا قوم تعز بهم وجماعة تمتلئ بهم فخرا « الضبع » أصله
الحيوان المعروف ، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجدبة ، قال حمزة الأصماني : إن
الضبع إذا وقعت في غم عاثت ، ولم تكتف من الفساد بما يكتفي به الذئب ، ومن إفسادها
وإسرافها فيه لستعارت العرب اسمها للسنة المجدبة ، فقالوا : أكلتنا الضبع .

المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تعز بجاعتك فإن قومي موفورون
كثيرو العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدبة ، ولم يضعفهم الحرب ولم تلذ منهم الأزمات
الإعراب : « أبا » منادى حذف منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و « خراشة » مضاف
إليه « أما » هي عبارة عن أن المصدرية الدغمة في « ما » الزائدة النائية عن « كان »
المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة ، « ذا » خبر كان المحذوفة ، وذا مضاف
و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن حرف توكيد ونصب « قومي » قوم
اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب
« تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم والضمير مفعول به لتأكل « الضبع »
فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التي رفع الاسم
وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة وأدغمها في نون أن المصدرية وأبقى اسم
« كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله « ذا نفر » . وأصل الكلام
عند البصريين : فخرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها ؛ فصار
الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذف كان لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف ،
فالتصغير للضمير الذي كان متصلاً بكان لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير =

فَأَنْ : مصدرية ، وما : زائدة عوضاً عن « كان » ، وأَنْتَ : اسمُ كان
المحدوفة ، وذا نَفَرٍ : خبرُها ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون « ما »
عوضاً عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوَضِ ، وأجاز ذلك المبردُ ، فيقول
« أَمَّا كُنْتُ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ »^(١).

ولم يُسَمَّع من لسان العرب حَذَفُ « كان » وتغويضُ « ما » عنها وإبقاء
أسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضميرَ مُخَاطَبٍ كما مثَّلَ به المصنف ، ولم يسمع
مع ضمير المتكلم ، نحو « أَمَّا أَنَا مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » والأصل « أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًا »
ولامع الظاهر ، نحو « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا انْطَلَقْتُ » والقياسُ جَوَازُهَا كما جاز مع
المخاطب ، والأصلُ « أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا انْطَلَقْتُ » وقد مثَّلَ سيبويه رحمه الله
في كتابه بـ « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا » .

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحْذَفُ نُونٌ ، وَهُوَ حَذَفُ مَا أَلْتَزِمَ^(٢)

== ثم عوض من كان بما الزائدة ؛ فالتقى حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدرية وميم
ما الزائدة - فأدغمهما ؛ فصار الكلام : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة « إما كنت
ذا نفر وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه الآن .
ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتِ وَأَمَّا أَنْتِ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَسْكَلُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوَضِ منه لا يتم على الإطلاق ، بل قد
جمعوا بينهما في بعض الأحيان ؛ فهذا الحكم أغلبي ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال « إما
كنت مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » .

(٢) « ومن مضارع » جار ومجرور متعلق بقوله « تحذف » الآتي « لكان » =

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من « كان » قيل : لم يَكُنْ ، والأصلُ يَسْكُونُ ، فحذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين ؛ فصار اللفظ « لم يَكُنْ » والقياسُ يقتضى أن لا يُحذفَ منه بعد ذلك شيء آخر ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال^(١) ؛ فقالوا : « لم يَكْ » وهو حذَفَ جائزٌ ، لا لازم ، ومذهبُ سيبويه ومن تبعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاته ساكن ؛ فلا تقول : « لم يَكْ الرَّجُلُ قائماً » وأجاز ذلك يونس ، وقد قرئ شاذاً (لم يَكْ الَّذِينَ

= جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمضارع « منجزم » صفة ثانية لمضارع « تحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول « نون » نائب فاعل تحذف « وهو » مبتدأ « حذف » خبر المبتدأ « ما » نافية « التزم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من التزم ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف ، وتقدير البيت : وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان وهو حذف لم تلزمه العرب ، يريد أنه جائز لا واجب .

(١) قد جاء هذا الحذف كثيراً جداً في كلام العرب نثره ونظمه ؛ فمن أمثالهم إن لم يَكْ لحم فنفش « والنفس : الصوف ، ويرى « إن لم يكن » وهذه الرواية تدل على أن الحذف جائز لا واجب ، ومن شواهد ذلك قول علقمة الفحل :

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ وَلَمْ يَكْ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ
وقول عروة بن الورد العبسي :

وَمَنْ يَكْ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتَرًا يُغَرِّزُ وَيَطْرَحُ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحٍ
وقول مهلهل بن ربيعة يرى أخاه كليب بن ربيعة :

فَإِنْ يَكْ بِالذَّنَائِبِ طَالَ كَيْلِي فَقَدْ أَبْكَى مِنَ اللَّيْلِ الْقَصِيرِ
وقول عميرة بن طارق اليربوعي :

وَإِنْ أَكْ فِي تَجْدٍ — سَقَى اللَّهُ أَهْلَهُ بِمَنَانَةٍ مِنْهُ ! — فَقَلْبِي عَلَى قُرْبِ
وقول الحطيئة العبسي :

أَلَمْ أَكْ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

كَفَرُوا) وأما إذا لاقى متحركاً فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً ، أولاً ، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ » ^(١) ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا تقول : « إِنْ يَكُهُ ، وَإِلَّا يَكُهُ » ، وإن كان غير [ضمير] متصل جاز الحذف والإنبات ، نحو « لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَمْ يَكْ زَيْدٌ قَائِمًا » وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق فى ذلك بين « كان » الناقصة والتامة ، وقد قرئ : (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا) برفع حسنة وحذف النون ، وهذه هى التامة .

(١) روى هذا الحديث بهذه الألفاظ الإمام مسلم بن الحجاج فى باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأشراف الساعة من صحيحه ، ورواه الإمام البخارى فى باب كيف يعرض الإسلام على الصو من كتاب الجهاد من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده (رقم ٦٣٦) بلفظ « إِنْ يَكُنْ هُوَ ، وَإِنْ لَا يَكُنْ هُوَ » .

فصل في ما ولا ولات وإن الشبهات بليس

إِعْمَالٌ لَيْسَ «أَعْمِلْتُ» مَا «دُونِ» إِنْ «مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ»^(١)
وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَ «مَا» بِي أَنْتَ مَعْنِيًا «أَجَازَ الْعُلَمَاءُ»^(٢)
تَقْدِمَ فِي أَوَّلِ بَابٍ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا أَنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ تَنْقَسِمَ إِلَى أَفْعَالٍ

(١) «إِعْمَالٌ» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بِقَوْلِهِ «أَعْمِلْتُ» الْآتِي ، وَإِعْمَالٌ مُضَافٌ
و «لَيْسَ» قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَعْمِلْتُ» أَعْمَلُ : فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ،
وَالْتَاءُ تَاءُ التَّأْنِيثِ «مَا» قَصْدُ لَفْظِهِ : نَائِبٌ فَاعِلٌ أَعْمِلْتُ «دُونِ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ
حَالٍ مِنْ «مَا» وَدُونِ مُضَافٍ ، وَقَوْلُهُ «إِنْ» قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ «مَعَ» ظَرْفٌ
مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ «مَا» أَيْضًا ، وَمَعَ مُضَافٌ ، وَ «بَقَا» مَقْصُورٌ مِنْ مَمْدُودٍ
لِلضَّرُورَةِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَبَقَا مُضَافٌ ، وَ «النَّفْيِ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَتَرْتِيبِ» مَعْطُوفٌ
عَلَى «بَقَا» السَّابِقِ «زُكْنٍ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ . وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَقَرِّقُهُ
جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى تَرْتِيبِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ زُكْنٍ وَنَائِبُ فَاعِلِهِ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ
لِتَرْتِيبِ ، وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : أَعْمِلْتُ مَا النَّافِيَةَ إِعْمَالٌ لَيْسَ . حَالُ كَوْنِهَا غَيْرُ مُقْتَرَنَةٍ بِإِنْ
الزَّائِدَةِ ، وَحَالُ كَوْنِ نَفْيِهَا بَاقِيًا ، وَكَوْنُ اسْمِهَا مُقَدِّمًا عَلَى خَبَرِهَا .

(٢) «وَسَبْقِ» مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ «أَجَازَ» الْآتِي ، وَسَبْقِ
مُضَافٌ ، وَ «حَرْفِ» مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَحَرْفٌ مُضَافٌ ، وَ «جَرِّ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَوْ ظَرْفِ»
مَعْطُوفٌ عَلَى حَرْفِ جَرٍّ «كَمَا» الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ ، مَا : نَافِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ «بِي»
جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَعْنَى الْآتِي «أَنْتَ» اسْمٌ مَا «مَعْنِيًا» خَبَرٌ ، مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ
الظَّاهِرَةِ «أَجَازَ» فِعْلٌ مَاضٍ «الْعُلَمَاءُ» مَقْصُورٌ مِنْ مَمْدُودٍ ضَرُورَةٌ : فَاعِلٌ أَجَازَ .
وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : وَأَجَازَ النِّعَاةُ الْعَالِمُونَ بِمَا يَتَكَلَّمُ الْعَرَبُ بِهِ تَقْدِمْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ عَلَى اسْمِ
مَا ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ جَارًا وَمَجْرُورًا أَوْ ظَرْفًا ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَسَّعُ فِيهِمَا مَا لَا يَتَوَسَّعُ
فِي غَيْرِهِمَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ «مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا» أَصْلُهُ مَا أَنْتَ مَعْنِيًا بِي ، تَقْدِمْ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ
عَلَى الْاسْمِ مَعَ بَقَا الْخَبَرِ مُؤَخَّرًا عَنِ الْاسْمِ ، وَمَعْنَى : هُوَ الْوَصْفُ مِنْ «عَنِ فُلَانٍ»
بِفُلَانٍ — بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ — إِذَا اِهْتَمَّ بِأَمْرِهِ .

وَحُرُوفٍ ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى « كَان » وَأَخَوَاتِهَا ، وَهِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ ،
وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْبَاقِي ، وَذَكَرَ الْمَصْنَفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ الْحُرُوفِ [النَّاسِخَةِ]
قَسَمًا يَعْمَلُ عَمَلَ « كَان » وَهُوَ : مَا ، وَلَا ، وَلَاتَ ، وَإِنْ .

أَمَّا « مَا » فَلُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا ؛ فَتَقُولُ : « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » فزَيْدٌ :
مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَقَائِمٌ : خَبَرُهُ ، وَلَا عَمَلَ لِمَا فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ « مَا »
حَرْفٌ لَا يَخْتَصُّ ؛ لِدُخُولِهِ عَلَى الْأَسْمِ نَحْوُ : « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وَعَلَى الْفِعْلِ نَحْوُ :
« مَا يَقُومُ زَيْدٌ » وَمَا لَا يَخْتَصُّ لِحَقِّهِ إِلَّا يَعْمَلُ ، وَلُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ إِعْمَالُهَا كَعَمَلِ
« لَيْسَ » لَشَبْهِهَا بِهَا فِي أَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ؛ فَيَرْفَعُونَ بِهَا الْأَسْمَ ،
وَيَنْصَبُونَ بِهَا الْخَبَرَ ، نَحْوُ : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا » قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (مَا هَذَا بَشَرًا) وَقَالَ
تَعَالَى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وَقَالَ الشَّاعِرُ :

٧٥ — أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنَّفُونَ أَبَاهُمْ حَنِقُوا الصُّدُورَ ، وَمَاهُمْ أَوْلَادُهَا

٧٥ — الْبَيْتُ مِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي لَا يَعْرِفُ قَائِلُهَا ؛ وَقَدْ أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ وَلَمْ يَنْسِبْهُ ،
وَقَبْلَهُ قَوْلُهُ :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَقٍ مُسَوَّدَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا

اللُّغَةُ : « النَّذِيرُ » الْمَعْلَمُ الَّذِي يَخُوفُ الْقَوْمَ بِمَا يَدْهَمُهُمْ مِنْ عَدُوٍّ وَنَحْوِهِ « بِحَرَقٍ »
أَصْلُهُ الْأَرْضُ ذَاتُ الْحَجَارَةِ السُّودِ ، وَأَرَادَ مِنْهُ هُنَا الْكُتَيْبَةُ السُّودَاءُ لِكَثْرَةِ مَا تَحْمِلُ
مِنَ الْحَدِيدِ « أَقْوَادَهَا » جَمْعُ قُودٍ ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ مِنَ الْخَيْلِ « أَبْنَاؤُهَا » أَيُّ أَبْنَاءِ هَذِهِ
الْكُتَيْبَةِ الَّتِي يَنْذِرُهُمْ بِهَا ، وَأَرَادَ رَجَالَهَا ، وَأَبَاهُمْ : الْقَائِدُ « مُتَكَنَّفُونَ » أَيُّ : قَدْ
احْتَاطُوا بِهِ ، وَالتَّفَوُّاحُ حَوْلَهُ ، وَيُرْوَى « مُتَكَنَّفُوا أَبَاهُمْ » بِالْإِضَافَةِ .

الْإِعْرَابُ : « أَبْنَاؤُهَا » أَبْنَاءٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَأَبْنَاءُ مِضَافٌ وَضَمِيرُ الْعَائِدَةِ الْعَائِدُ إِلَى الْحُرَةِ
مِضَافٌ إِلَيْهِ « مُتَكَنَّفُونَ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « أَبَاهُمْ » أَبَا : مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ « مُتَكَنَّفُونَ »
لِأَنَّهُ جَمْعُ اسْمٍ فَاعِلٌ ، وَأَبَا مِضَافٌ وَضَمِيرُ الْعَائِدِينَ مِضَافٌ إِلَيْهِ « حَنِقُوا » خَبَرُ ثَانٍ ،
وَحَنِقُوا مِضَافٌ ، وَ « الصُّدُورُ » مِضَافٌ إِلَيْهِ « وَمَا » نَافِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ « هَمْ » اسْمٌ مَا بِخِيٍّ =

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة ، ذكر المصنف منها أربعة :
الأول : «لَا يُزَادُ بَعْدَهَا «إِنْ» فَإِنْ زِيدَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا ، نحو : « ما إن
زيد قائم » برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم ^(١) .

الثاني : ألا ينتقص النفي بإلا ، نحو : « ما زيد إلا قائم » ؛ فلا يجوز نصب
«قائم» و [كقوله تعالى : (مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا) وقوله : (وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ)]
خلافاً لمن أجازهُ ^(٢) .

= على الضم في محل رفع « أولادها » أولاد : خبر « ما » منصوب بالفتحة الظاهرة ،
وأولاد مضاف وما ضمير الحرة مضاف إليه
الشاهد فيه : قوله « وما هم أولادها » حيث أعمل « ما » النافية عمل « ليس »
فرفع بها الاسم محلاً ، ونصب خبرها لفظاً ، وذلك لغة أهل الحجاز .
(١) أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال « ما » عمل ليس مع زيادة « إن » بعدها
واستدل على ذلك بقول الشاعر :

بَيْ غَدَانَةٌ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيْفًا ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ أَنْخَزَفُ
وزعم أن الرواية بالنصب ، وأن « ما » نافية ، و « أتم » اسمها ، و « ذهابا »
خبرها ، وجمهور العلماء يروونه « ما إن أتم ذهب » بالرفع على إعمال « ما » ، ومع
تسليم صفة الرواية بالنصب فإننا لا نسلم أن « إن » زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة
لنفي ما .

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه — وتبعه الشلوبين — إلى أنه يجوز
إعمال « ما » عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلا ، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر:
وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا
فزعم أن « ما » نافية ، و « الدهر » اسمها ، و « منجنونا » خبرها ، وأن « ما »
في الشطر الثاني نافية كذلك ، و « صاحب الحاجات » اسمها ، و « معذباً » خبرها ،
وبقول الشاعر :

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَمْشُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَةً إِلَّا نَكَالًا =

الثالث : ألاّ يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدمَ وَجَبَ رَفَعُهُ ، نحو : « ما قائمٌ زيدٌ » ؛ فلا تقول : « ما قائماً زيد » وفي ذلك خلاف^(١) .

= فما : نافية ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ، وقد جاء به منصوباً مع كونه مسبوقةً بـ لا .

وجهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد ، ويؤولونها ، فلما أولوا به البيت الأول أن « منجنونا » مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلك قوله « معذبا » في الشطر الثاني : أى وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، وبعضهم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعذبا ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب ، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا في البيت الثاني اسم مصدر ؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أى تعذيباً ، وما حق الذى يفسد إلا ينكس به نكالا أى تنكيلا ، وهذه الجمل الفعلية كلها في محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد ما النافية في المواضع الثلاثة .

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلك بقول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، وبمثل : خبرها مقدم منصوب ، والضمر مضاف إليه ، وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل . والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ، =

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدّمته فقلت : « ما في الدار زيد » ،
و « ما عندك عمرو » فاختلف الناس في « ما » حينئذ : هل هي عاملة أم لا ؟
فمن جعلها عاملة قال : إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصبٍ بها ، ومن
لم يجعلها عاملة قال : إنهما في موضع رفعٍ على أنها خبرانٍ للمبتدأ الذي بعدها ،
وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر
بعد « ما » على الترتيب الذي زكّن ، وهذا هو المراد بقوله : « وترتيب زكّن »
أي : علم ، ويعني به أن يكون المبتدأ مقدّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاء أنه متى
تقدّم الخبر لاتعمل « ما » شيئاً ، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير
ذلك ، وقد صرّح بهذا في غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار
ومجرور ؛ فإن تقدم بطلَ عملها ، نحو : « ما طَعَامَكَ زَيْدٌ آكلٌ » فلا يجوز
نصب « آكل » ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجَنِّدُ بقاء العمل مع
تقدم المعمول بطريق الأولى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لما في

= والسر في ذلك الخطأ أنه يعمى ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم
لا يعملون « ما » إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدماً على
اسمها ، فتوهم أن ما — لكونها بمعنى ليس — تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن « ما »
فرع عن ليس في العمل ، وأن الفرع ليس في قوة الأصل .

والثالث : سلمنا أن الرواية كما يذكرون ، وأن الشاعر لم يخطئ . ولكننا لا نسلم
أن « مثل » منصوب ، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ
مؤخر ، وإنما بليت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء
ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)
فمثل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن
يكون مبنيًا على الفتح في محل رفع .

الإعمال مع تقدّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر .

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملها ، نحو : « ما عندك زيد مقياً ، وما بي أنت مَعْنِيَا » ؛ لأن الظروف والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها مالا يتوسع في غيرها .

وهذا الشرط مفهومٌ من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

الشرط الخامس : ألا تتكرر « ما » ؛ فإن تكررت بطلَ عملها ، نحو : « ما ما زيد قائم » [فالأولى نافية ، والثانية نَفَتِ النفي ؛ فبقى إثباتاً] فلا يجوز نصب « قائم » وأجازه بعضهم ^(١) .

الشرط السادس : ألا يُبدَل من خبرها مُوجِبٌ ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : « ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به » فبشيء : في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي

(١) إذا رأيت « ما » متكررة في كلام فالثانية : إما أن تكون نافية لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ، وإما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إعمالها جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائدة وجب إعمال الأولى أيضاً عند من يحمل « ما » إذا اقترنت بها « إن » الزائدة ، وإن كانت « ما » الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز لك حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الراجز :

لَا يُنْسِكَ الْأُسَى بِأَسِيًّا ، فَمَا مَأْمِنُ حِمَامٍ أَحَلَّ مُسْتَمْعِصًا

فما الأولى هنا : نافية ، والثانية مؤكدة لها ، وأحد : اسمها ، ومستعصا : خبرها ، ومن حمام : جار ومجرور متعلق بمستعصم ، وأصل الكلام : فما أحد مستعصا من حمام .

وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال « ما » عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى ؛ فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيقي .

هو «زيد» ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن «ما» ، وأجازه قوم ، وكلامُ سيبويه — رحمه الله تعالى! — في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين — أعنى القولَ باشتراط ألاَّ يبدل من خبرها مُوجِب ، والقولَ بعدم اشتراط ذلك — فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور — وهو «ما زيد بشيء» ، إلى آخره — : استتوتِ اللغتان ، يعنى لغة الحجاز ولغة تميم ، واختلف شراحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله : «استتوت اللغتان» فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل «إلا» والمراد أنه لا عملَ لـ «ما» فيه ، فاستتوت اللغتان في أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال «ما» ألاَّ يُبدل من خبرها مُوجِب ، وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد «إلا» ، والمراد أنه يكون مرفوعاً^(١) سواء جملت «ما» حجازية ، أو تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال «ما» ألاَّ يُبدل من خبرها مُوجِب ، وتوجيهُ كل من القولين ، وترجيحُ المختار منهما — وهو الثاني — لا يليق بهذا المختصر .

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بَيْتٍ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أُلْزِمَ حَيْثُ حُلَّ^(٢)

(١) ظاهر هذا الكلام لبس بسديد ، بل يجوز في «شيء» الواقع بعد «إلا» الرفع والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين : الأول الاستثناء ، سواء أعملت ما أم أهملتها ، الثاني على أنه بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة ، وأما الرفع فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبراً مبتدأً محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شيء لا يعاب به ، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة ، أو مهيمة ، والثاني أن يكون بدلاً من شيء الأول بشرط أن تكون ما مهيمة .

(٢) «ورفع» مفعول به مقدم على عاملة ، وهو قوله «ألزم» الآتى ، ورفع مضاف و «معطوف» مضاف إليه «لكن» جار ومجرور متعلق بمعطوف «أو ببيت» =

إذا وقع بعد خبر « ما » عَاطِفٌ فلا يخلو : إما أن يكون مُقْتَضِيًا للإيجاب ،
أولاً .

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ الْأَسْمِ الواقع بعده — وذلك نحو
« بل ، ولكن » — فتقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِن قَاعِدٌ » أو « بَل قَاعِدٌ » ؛
فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير « لكن هو قاعد ،
وبل هو قاعد » ولا يجوز نَصْبُ « قاعد » عطفًا على خبر « ما » ؛ لأن « ما »
لا تعمل في الموجب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب — كالواو ونحوها —
جاز النصبُ والرفعُ ، والمختار النصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا » ويجوز
الرفع ؛ فتقول : « وَلَا قَاعِدٌ » وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « ولا
هو قاعد » .

فهم من تخصيص المصنف وجوبَ الرفع بما إذا وقع الاسم بعد « بل ،
ولكن » أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما .

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرُّ (١)

= معطوف على قوله « ولكن » السابق « من بعد » جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد
بمضاف و « منصوب » مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بمنصوب « الزم »
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » ظرف متعلق بالزم ،
مبنى على الضم في محل نصب « حل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو ، والجملة من حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « جر » الآتي ، وبعد مضاف ، و « ما »
قصد لفظه : مضاف إليه « وليس » قصد لفظه أيضاً : معطوف على ما « جر » فعل =

تَزَادُ الْبَاءُ كَثِيرًا فِي الْخَبَرِ بَعْدَ « لَيْسَ ، وَمَا » نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) و (أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ) و (وَمَا رَبُّكَ بِفَافٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) ، و (وَمَا رَبُّكَ بِظَالِمٍ لِلْعَمِيدِ) وَلَا تَخْتَصُ زِيَادَةُ الْبَاءِ بَعْدَ « مَا » بِكَوْنِهَا حَاجَازَةً خِلَافًا لِقَوْمٍ ، بَلْ تَزَادُ بَعْدَهَا وَبَعْدَ التَّيْمِيَةِ ، وَقَدْ نَقَلَ سَيُيُوهُ وَالْفَرَّاءُ — رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ! — زِيَادَةَ الْبَاءِ بَعْدَ « مَا » عَنْ بَنِي تَيْمٍ ؛ فَلَا التَّغَاتِ إِلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي أَشْعَارِهِمْ ^(١) .

وَقَدْ اضْطَرَبَ رَأْيُ الْفَارِسِيِّ فِي ذَلِكَ ؛ فَمَرَّةً قَالَ : لَا تَزَادُ الْبَاءُ إِلَّا بَعْدَ الْحَاجَازَةِ ، وَمَرَّةً قَالَ : تَزَادُ فِي الْخَبَرِ الْمُنْفِيِّ .

وَقَدْ وَرَدَتْ زِيَادَةُ الْبَاءِ قَلِيلًا فِي خَبَرِ « لَا » كَقَوْلِهِ :

== ماض « الباء » قصر للضرورة : فاعل جر « الخبر » مفعول به لجر « وبعد » ظرف متعلق بقوله « يجر » الآتي ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه « ونفى » معطوف على لا ، ونفى مضاف ، و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « قد » حرف تقييد . « يجر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر .

(١) من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس ، والفرزدق تيممي كما قلنا لك آنفاً (٣٠٥) :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكٍ حَفٍّ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٌ وَلَا مُتَيْسِّرٍ

ثم إن الباء قد دخلت في خبر « ما » غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها ، وذلك كما في قول المتنخل الهذلي :

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ ، وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

فأبو مالك مبتدأ ، ولا عمل لما فيه ؛ لكونه قد جاء مسبوقاً بإن الزائدة بعد ما ؟ وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ — وهو قوله « بواه » — فدل ذلك على أن كون « ما » عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها .

- ٧٦ — فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمَعْنَى فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
وفي خبر [مضارع] « كان » المنفية بـ « لم » كقوله :
٧٧ — وَإِنْ مَدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
* * *

٧٦ — البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي يخاطب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنْتَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ
وَأَنْتَ أَذَنِي الْمُرْسَلِينَ وَسِيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطْيَابِ
فَمَرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ
اللمة : « فتيل » هو الحيط الرقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « لي » جار ومجرور متعلق بقوله « شفعاً » الآتي « شفعاً » خبر كان « يوم »
منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفعاً « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو »
اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، وذو مضاف ، و « شفاع » مضاف إليه
« بمعن » الباء زائدة ، معن خبر لا ، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلاً وينصب
مفعولاً ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و « فتيل » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور
متعلق بمعن « ابن » صفة لسواد ، وابن مضاف ، و « قارب » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « بمعن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل
على خبر ليس وعلى خبر ما .

٧٧ — البيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت
من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم « لامية العرب » وأولها قوله :
أَقِيْمُو بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيَّسِكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمِ سِوَاكُمْ لَأَمِيلُ =

فِي النَّكِرَاتِ أُعِمَّتْ كَلَيْسَ «لَا» وَقَدْ تَلِي «لَاتَ» وَ«إِنْ» ذَا الْعَمَلِ (١)

= اللغة : « أقيموا صدور مطيكم » هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي ، يقول : جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم « فإني إلى قوم سواكم إلخ » يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعين من تراخيك وإقراركم بالضم لخليق بأن يزهدي في البقاء بينكم « أجشع القوم » الجشع - بالتحريك - أشد الطمع « أعجل » هو صفة مشبهة بمعنى عجل ، وليس أفعال تفضيل ، لأن المعنى يأباه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع ، فافهم ذلك .

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » مد : فعل ماضٍ بفعل الشرط ، مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء تاء التأنيث « الأيدي » نائب فاعل لمد « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بقوله « مدت » السابق « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم » الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه « إذ » كلمة دالة على التعليل قيل : هي حينئذ حرف ، وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله « أعجل » السابق ، و« أجشع » مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و« القوم » مضاف إليه « أعجل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان النفي بلم .

واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله « نفى كان » نفى هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه التسهيل « وبعد نفى فعل ناسخ » ؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، بأي صيغة كانت هذه الأفعال . (١) « في النكرات » جار ومجرور متعلق بقوله « أعملت » الآتي « أعمت » أعمل : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « كليس » جار ومجرور متعلق =

وَمَا إِلا «لَاتَ» فِي سِوَى حِينَ عَمَلٍ
وَحَذَفُ ذِي الرِّفْعِ فَشَاً ، وَالْعَكْسُ قُلْ^(١)
تَقَدَّمَ أَنَّ الحُرُوفَ العَامِلَةَ عَمَلٌ «لَيْسَ» أَرْبَعَةٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّكَلَامُ عَلَى
«مَا» وَذَكَرَ هُنَا «لَا» وَ«لَاتَ» وَ«إِنْ» .
أَمَّا «لَا» فَهَذَبُ الْحَاجِزِينَ إِعْمَالَهَا عَمَلٌ «لَيْسَ» ، وَمَذْهَبُ تَمِيمٍ إِهْمَالُهَا^(٢)

= بمحذوف حال من «لَا» أو صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إعمالاً بمائلاً إعمال
ليس «لَا» قصد لفظه : نائب فاعل أعملت «وقد» حرف تقييل «تلى» فعل
مضارع «لات» فاعل تلى «وإن» معطوف على لات «ذا» اسم إشارة مفعول
به لتلى «العملا» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، وتقدير البيت :
أعملت في النكرات «لَا» إعمالاً بمائلاً لإعمال ليس ، وقد تلى لات وإن هذا العمل .
(١) «مَا» نافية «للات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «في سِوَى»
جار ومجرور متعلق بقوله عمل الآتى ، و«سوى» مضاف ، و«حين» مضاف
إليه «عمل» مبتدأ مؤخر «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و«ذى» بمعنى
صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف و«الرفع» مضاف إليه «فشَا» فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ذى الرفع ، والجملة في محل رفع خبر
المبتدأ «والعكس» مبتدأ «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى العكس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو العكس .
وتقدير البيت : وما للات عمل في غير لفظ حين وما كان بمعناه ، وحذف صاحب
الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير ، والعكس — وهو حذف المنصوب
وابقاء الرفع — قليل .

(٢) قال أبو حيان : «لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة
إلا صاحب اللقب ناصر المطرزى ، فإنه قال فيه : بنو تميم يهملونها ، وغيرهم يعملها ،
وفي كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفي البسيط : القياس عند
تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها » وانظر هذا مع
كلام الشارح .

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة^(١) :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو « لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » ،
ومنه قوله :

٧٨ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ ، وَاقِيًا

(١) وبقي من شروط إعمال « لا » عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لنفي الجنس نَصًّا ؛ فإن كانت لنفي الجنس نَصًّا عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وبني اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافا ولا شبيها به ، والشرط الثاني : ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو « لا عندك رجل مقيم ولا امرأة » أهملت .

٧٨ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها قائلها معينا .

اللغة : « تعز » أمر من التعزى ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلى على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهى الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للانسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ؛ فلا إعمالا تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء « باقيا » خبر لا « ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتى « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله ، و « واقيا » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « لا شيء باقيا » ، ولا وزر واقيا « حيث أعمل « لا » فى الوضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان .

هذا ، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن « لا » ليس لها عمل أصلا ، لافى =

وقوله :

٧٩ - نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرَ خَاذِلٍ
فَبُوَّتَ حِصْنًا بِالْكَمَاءِ حَصِينًا

= الاسم ولا في الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن « لا » تعمل الرفع في الاسم ولا تعمل شيئاً في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً ، وكلا اللذين فاسد ، وبیت الشاهد رد عليهما جميعاً ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش .
٧٩ - هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جني ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبي الفتح .

اللغة : « بوئت » فعل ماض مبني للمجهول ، من قولهم : بوأ الله منزلاً ، أي أسكنه إياه « الكماء » جمع كمي ، وهو الشجاع المتكفي في سلاحه ، أي : المستتر فيه للتفطى به ، وكان من عادة الفرسان العدودين أن يكثرُوا من السلاح وعدد الحرب ، ولبسوا الدرع والبيضة والمقفر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلالة على شجاعتهم الفائقة ، والثاني . لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم ، فلكثير من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتحززون من أن يأخذهم بعض ذوى الثارات على غرة .

الإعراب : « نصرتك » فعل وفاعل ومفعول به « إذ » ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر « لا » نافية تعمل عمل ليس « صاحب » اسمها « غير » خبر لا ، وغير مضاف ، و « خاذل » مضاف إليه « فبوئت » الفاء عاطفة ، بوئ : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبوئ « حصنا » مفعول ثان « بالكماء » جار ومجرور جعله العيني متعلقاً بقوله « نصرتك » في أول البيت ، وعندى أنه يجوز أن يتعلق بقوله « حصينا » الذي بعده ، بل هو أولى وأحسن « حصينا » نعت لقوله حصنا السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا صاحب غير خاذل » حيث أعمل لا مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها نكرتان ، وهو أيضاً كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج .

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للنابغة :
 ٨٠ — بَدَتْ فِعْلَ ذِي وَدٍّ ، فَلَمَّا تَبِعَتْهَا تَوَلَّتْ ، وَبَقَتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
 وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

٨٠ — البيتان للنابغة الجعدي ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرك الجاهلية ، ووجد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنشده من شعره ، فدعاه ، والبيتان من مختار أبي تمام .

اللغة : « فعل ذى ود » أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة ، لحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود — بثلاث الواو — المحبة ، ومثله الوداد « تولت » أعرضت ورجعت « بقت حاجتي » بتشديد التاف — تركتها باقية « سواد القلب » سوداؤه وهى حبه السوداء « باغياً » طالبا « متراخيا » متهاوناً فيه .

الإعراب : « بدت » بدا: فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « فعل » قال العينى : منصوب بزغ الحافض ، أى : كفل ، وعندى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : تفعل فعل مضاف إلخ ؛ وفعل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « ود » مضاف إليه « فلما » ظرف بمعنى حين ناصبه قوله « تولت » الذى هو جوابه « تبعها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « وبقت » مثله « حاجتى » حاجة . مفعول به لبقت ، وحاجة مضاف وإياء المتكلم مضاف إليه « فى فؤاديا » الجار والمجرور متعلق بقوله « بقت » السابق « وحلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « سواد » مفعول به لحلت ، وسواد مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل ليس « أنا » اسمها « باغياً » خبرها ، وفاعل ضمير مستتر فيه « سواها » سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « عن حبا » الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا الآتى ، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « متراخياً » معطوف على قوله باغياً السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغيا » حيث أعمل « لا » النافية عمل « ليس » مع أن اسمها معرفة ، وهو « أنا » ، وهذا شاذ ، وقد تناول النحاة هذا البيت ونحوه — كما —

واختلف كلام المصنف في [هذا] البيت ؛ فمرة قال : إنه مؤوّل ، ومرة قال : إنّ القياس عليه سائغ ^(١) .

الشرط الثاني : ألاّ يتقدم خبرها على اسمها ؛ فلا تقول « لا قائماً رجُلٌ » .
الشرط الثالث : ألاّ ينتقض النفي يالاً ؛ فلا تقول : « لا رجُلٌ إلاّ أفضل من زَيْدٍ » بنصب « أفضل » ، بل يجب رفعه .
ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

= أشار إليّ : شارح العلامة ، نقلا عن المصنف - بتأويلات كثيرة ؛ أحدها : أن قوله « أنا » ليس اسماً ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام - على هذا - « لا أرى باغياً » فلما حذف الفعل ، وهو « أرى » برز الضمير المستتر ، وانفصل أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله « باغياً » حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير « لا أنا أرى باغياً » ، وحيلة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالعمول - وهو الحال الذي هو قوله « باغياً » - عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير ؛ فإن من سنن العربية الاستغناء بالعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه ، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلك ، والله يرشدك ويتولاك .

(١) الذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التسهيل لابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال في التسهيل ، « ورفعها معرفة نادر » فقال أبو حيان في شرح هذه العبارة مانصه : « قال المصنف في الشرح (يريد ابن مالك) : وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي * وحلت سواد القلب لا أنا ياغيا * البيت ١ هـ ، وقد حذا المثني حذو النابغة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يَرْزَقْ خَلَا صَامِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا ، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا
والقياس على هذا سائغ عندي (والمتكلم هو أبو حيان) وقد أجاز ابن جني إعمال
لا في المعرفة ، وذكر ذلك في كتاب التمام « اه كلام أبي حيان بحروفه

وأما « إن » النافية فذهب أكثر البصريين والفرّاء أنها لا تعمل شيئاً .
ومذهب الكوفيين — خلاّ الفرّاء — أنها تعمل عمل « ليس » ، وقال به من
البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السّراج ، وأبو على الفارسي ، وأبو
الفتح بن جنى ، واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيبويه — رحمه الله تعالى! —
إشارة إلى ذلك ، وقد ورد السماع به ؛ قال الشاعر :

٨١ — إن هو مُستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

٨١ — يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكر
قائل معين .

اللغة والرواية : يروى عجز هذا البيت في صور مختلفة :
إحداها : الرواية التي رواها الشارح .
والثانية :

* إلا على حزبه الملائعين *

والثالثة :

* إلا على حزبه المناحيس *

« مستولياً » هو اسم فاعل من استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشيء ومملك
زمام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند العرب
من خبله الجن ، والمناحيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حاله
سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين .
الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستولياً » خبرها « على
أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستولياً » السابق « إلا » أداة استثناء « على
أضعف » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ،
و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستولياً » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس »
فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذي هو قوله « مستولياً » .

وقال آخر :

٨٢ — إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَكِنْ بِأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

= وهذا الشاهد يرد على الفراء ، وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن « إِنْ » النافية لاتعمل شيئاً ، لا في المبتدأ ولا في الخبر ، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة ، ولا ناسب له في الكلام إلا « إِنْ » ، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ ؛ لوروده في الشعر كثيراً ، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية « إِنْ أَحَدُ خَيْرٍ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ » ، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير — رضى الله عنه ! — في الآية الكريمة التي تلاها الشارح .

ويؤخذ من هذا الشاهد — زيادة على ذلك — أن « إِنْ » النافية مثل « مَا » في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لَا » : فإن الاسم في البيت ضمير ، وقد نص الشارح على هذا ، ومثل له .

ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدح في العمل ؛ لأنه استثنى بقوله « إِلَّا عَلَى أَوْفَعِ » . إلخ .

٨٢ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الغنى : ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عوناً له ، ولا نصيراً يأخذ بيده ، وينتصف له ممن ظلمه ، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبي .

الإعراب : « إِنْ » نافية « المرء » اسمها « ميتاً » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بقوله « ميتاً » وانقضاء مضاف ، وحياة من « حياته » مضاف إليه ، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه « ولكن » حرف استدراك « بأن » الباء جارة ، وأن مصدرية « يبغى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عليه » جار ومجرور نائب عن الفاعل لبغى ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبغي عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير « ولكن يموت بالبغي عليه » وقوله « فيخذل » الفاء =

وذكر ابن جنى — فى المحتسب — أن سعيد بن جبيرة — رضى الله عنه ! —
قرأ (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمَثَلَكُمْ) بنصب العباد .
ولا يُشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل فى النكرة والمعرفة ،
فتمول : « إِنَّ رَجُلًا قَائِمًا ، [وَإِنْ زَيْدٌ الْقَائِمُ] ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمًا » .

* * *

وأما « لَات » فهى « لا » النافية زِيدَتْ عليها تاء التأنيث مفتوحة ؛
ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل « ليس » ؛ فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ،
لكن اختلفت بأنها لا يُذكر معها الاسم والخبر معاً ، بل [إنما] يذكر معها
أحدهما ، والكثير فى لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى :
(وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) بنصب الحين ؛ فحذف الاسم وبقى الخبر ، والتقدير
« وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ » فالحين : اسمها ، وحين مناص خبرها ،
وقد قرئ شذوذاً (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) برفع الحين على أنه اسم « لَات »
والخبر محذوف ، والتقدير « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ لَهُمْ » أى : ولات حين مناصٍ
كائناتاً لهم ، وهذا هو المراد بقوله : « وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ — إلى آخر البيت » .

وأشار بقوله : « وما لللات فى سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيبويه من أن

= عاطفة ، ويحذف : فعل مضارع مبنى للسجول ، معطوف على يبنى ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إن المرء ميتا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع
بها ونصب ، وفى هذا الشاهد مثل ما فى الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التى
ذكرناها .

« لات » لا تعمل إلا في الحين ، واختلف الناس فيه ؛ فقال قوم : [المراد] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رآدقه كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ؛ فيعمل في لفظ الحين وفيما رآدقه من أسماء الزمان ، ومن عملها فيما رآدقه قول الشاعر :

٨٣ — نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَقْدَمِ
وَالْبَقِيُّ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

٨٣ — قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، وقال العيني : قاله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي ، ويقال : مهلهل بن مالك الكناي ، واستشهد الفراء بقوله « ولات ساعة مندم » ثم قال : ولا أحفظ صدره .
اللفظ : « البغاة » جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورامة ، والباغي الذي يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من قولهم : رتع فلان في المكان يرتع — من باب فتح — إذا جعله ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى (يرتع وتلعب) « وخيم » أصله أن يقال : وخم المكان ؛ إذا لم ينبع كلؤه ، أو لم يوافقك مناخه .

الإعراب : « ندم » فعل ماض « البغاة » فاعل ندم « ولات » الواو واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها ، والجملة في محل نصب حال ، أى : ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم ؛ لأن وقته قد فات ، وساعة مضاف و « مندم » مضاف إليه « والبعى » مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة « مرتع » مبتدأ ثان مرفوع بالضممة الظاهرة ، ومرتع مضاف ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ، مبتغى مضاف والهاء مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أعمل « لات » في لفظ « ساعة » وهي بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب الفراء — فيما نقله عنه جماعة منهم الرضى — إذ ذهب إلى أن « لات » لا يختص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل =

وكلامُ المصنّف محتملٌ للقولين ، وَجَزَمَ بالثاني في التسميل ، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ
أَنَّهُ لَا تَعْمَلُ شَيْئًا ، وَأَنَّهُ إِنْ وَجِدَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا مَنْصُوبًا فَتَنْصِبُهُ فَعْلٌ مُضْمَرٌ ،
وَالْتَقْدِيرُ « لَا تَأْرَى حِينَ مَنَاصٍ » وَإِنْ وَجِدَ مَرْفُوعًا فَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ
مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ « لَا تَأْرَى حِينَ مَنَاصٍ كَأَنَّ لَهُمْ » وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

== على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك ، وفي المسألة كلام طويل لا يليق
بسطه بهذه المجالة .

ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد ، وهو :

وَلَقَمَرٍفَنَّ خَلَايِقًا مَشْمُولَةً وَلَقَفَدَمَنَ وَلَا تَسَاعَةً مَنَدَمَ

(٢١ - شرح ابن عليل ١)

أفعال المقاربة

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى ، لَكِنْ نَذَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرَ^(١)
هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة [للابتداء] ، وهو « كاد »
وأخواتها ، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلاً ، ولا خلاف في أنها أفعال ،
إلا عسى ؛ فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف^(٢) ، ونُسب أيضاً إلى ابن السراج^(٣) ،

(١) « ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كاد » قصد لفظه :
مبتدأ مؤخر « لكن » حرف استدراك « نذر » فعل ماض « غير » فاعل نذر ،
وغير مضاف و « مضارع » مضاف إليه « لهذين » جار ومجرور متعلق بقوله خبر
الآتي « خبر » حال من فاعل نذر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التي تقف
على المنصوب النون بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور النونين .

(٢) نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول
الكوفيين ، وبهم على ذلك ابن السراج ، ونص في اللغى وشرح الشذور على أن ثعلبا
يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، ولم يخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف
ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا تنصرف كما أن لعل كذلك
لا تنصرف ، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفاً مثلها ؛ لقوة
التشابه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين (انظر ص ٣٤٥ الآتية) :
الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن
شواهد قول سخر بن العود الحضرمي :

فَقُلْتُ : عَسَاكَ نَارُ كَاسٍ ، وَعَلَيْهَا تَشَكِّي فَأَتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

والضرب الثاني : يرفع مبتدأ وينصب الخبر — وهو الذي تتحدث عنه في هذا
الباب ، وهو من أفعال المقاربة — وهذا فعل ماض ؛ بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية
كتاء الفاعل في نحو قوله تعالى : (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض) وأما
جودها ودالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عنها الفعلية ، وكمن فعل يدل
على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرج ذلك عن فعليته ، أليست =

أفعال المقاربة

٣٢٣

والصحيح أنها فعل ؛ بدليل اتّصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو « عَسَيْتُ »
وَعَسَيْتَ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ » .

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة ، وليست كلها للمقاربة ، بل هي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلّ على المقاربة ، وهي : كَادَ ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .
والثاني : ما دلّ على الرَّجَاءِ ، وهي : عَسَى ، وَحَرَى ، وَاخْلَوْقَ .
والثالث : ما دلّ على الإنشاء ، وهي : جَعَلَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ،
وَأَنشَأَ .

فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .
وكلها تدخل على المبتدأ والخبر ؛ فترفع المبتدأ أسما لها ، ويكون خبره خبراً لها
في موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : « كان كاد وعسى » لكن الخبر في

== حاشا وعدا خلا دالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بالفاظها ومعانيها ؛
فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها ؟

وهذا الذي ذكرناه — من أن « عسى » على ضربين ، وأنها في ضرب منها
فعل ، وفي الضرب الآخر حرف — هو مذهب شيخ النحاة سيويه (وانظر كتابنا
على شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢) .
ومن هذا كله يتضح لك : أن في « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة ، الأول : أنها فعل
في كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ،
وهو قول نحاة البصرة ورجعه المتأخرون ، والثاني : أنها حرف في جميع الأحوال ،
سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهرة الكوفيين
ومنهم ثعلب ، وابن السراج . والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في
البيت الذي أئشده ، وفعل فيها عدا ذلك ، وهو قول سيويه شيخ النحاة ، ولا تلحق
هذه العجالة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأى وتخريج الشواهد على كل مذهب .

هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً ، نحو « كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ »
ونَدَّر مجيئه اسماً بعد « عسى ، وكاد » كقوله :

٨٤ — أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلْحَاً دَائِماً
لَا تُكْثِرُنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً

٨٤ — قال أبو حيان : « هذا البيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد » ١٥ ؛
قال ابن هشام : « طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه بنية الآمل ومنية السائل ،
قال : هو بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله
لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيويه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها
وخمسين بيتاً مجهولة القائلين » ١٥ ، وقيل : إنه لرؤبة بن العجاج ، وقد بحث ديوان
أراجيز رؤبة فلم أجده في أصل الديوان ، وهو مما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذبلاً
لهذا الديوان مما وجدته في بعض كتب الأدب منسوبة إليه ، وذلك لا يدل على صحة
نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذي نقل عنه .
اللمة : « العذل » اللمة « ملحاً » اسم فاعل من « ألح يلح إلحاحاً »
أي أكثر .

الإعراب : « أكثرت » فعل وفاعل « في العذل » جار ومجرور متعلق بأكثر
« ملحاً » حال من التاء في أكثرت مؤكدة لتعاملها « دائماً » صفة للحال
« لا تكثرن » لا : ناهية ، والفعل المضارع مبنى على التفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة .
في محل جزم بلا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له ، والفاعل ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « عسيت »
عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم « صائماً » خبره ، والجملة من عسى واسمها
وخبرها في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائماً » حيث أجرى « عسى » مجرى « كان » فرفع
بها الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسماً مفرداً ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية
فعلها مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم في المثل « عسى العور أبؤسا »
وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن « عسى » هنا فعل تام يكتفى بفاعل ، وهو هنا =

وقوله :

٨٥ — فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ ، وَمَا كِدْتُ آثِبًا
وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

== تاء المتكلم ، بدليل وقوع جملتها خبراً لإن الناصبة للاسم الراضعة للخبر ، وذلك لأن عسى للترجي ، والترجي إنشاء ، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها إنشائية ، والجمل الإنشائية لا تقع خبراً لإن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للبنداء غير المسوخ ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا تكون « عسى » ناقصة ، وأما قوله « صأماً » على هذا فهو خبر « لكان » محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إني رجوت أن أكون صأماً .

٨٥ — هذا البيت لتأبط شراً — ثابت بن جابر بن سفيان — من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام في حماسته (انظر شرح التبريزي ٨٥/١ بتحقيقنا) وأولها قوله :
إِذَا الْمَرْءُ كَمْ يَحْتَلُّ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ ، وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُذِيرُ
اللغة : « أبت » رجعت « فهم » اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان « تصفر » أراد تتأسف وتتعزن على إفلاتي منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . وقصة ذلك أن قوماً من بني لحيان — وهم حى من هذيل — وجدوا تأبط شراً يشتار عسلاً من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشى أن يقع في أيديهم ، فاتمعى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الصخر ، ثم انزل على عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح ، فنجوا من قبضتهم .
المعنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكَمْ مثل هذه الحطة فارقتها ، وهى تتأسف وتتعجب منى كيف أفلت منها .

الإعراب : « فَأَبْتُ » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وباء المتكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » الواو حالية ، ما : نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « آثباً » خبر كاد ، والجملة في محل نصب حال « وكَمْ » الواو حالية ، كَمْ : خبرية بمعنى كثير . مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « مثلها » مثل : تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومثل مضاف وضمير العائبة مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ودفعول به « وهى » الواو للحال ، هى : مبتدأ « تصفر » ==

وهذا هو مراد المصنف بقوله : « لكن ندر — إلى آخره » اسكن في قوله « غير مضارع » إيها ؛ فإنه يدخل تحته : الاسم ، والظرف ، والجار والمجرور ، والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر مجيء هذه كلها خبراً عن « عسى ، وكاد » بل الذي ندر مجيء الخبر اسماً ، وأما هذه فلم يُسمع مجيئها خبراً عن هذين .

وَكُونُهُ بِدُونِ « أَنْ » بَعْدَ عَسَى تَزَرُّ ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا^(١)

= فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آتياً » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولكنه آتى بحبرها اسماً مفرداً ، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة هي « وما كنت آتياً » .

(١) « وكونه » الواو عاطفة ، وكون : مبتدأ — وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء — وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أى : وكونه وارداً « بدون » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، ودون مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه : مضاف إليه « نذر » خبر المبتدأ الذي هو قوله كونه « وكاد » الواو عاطفة ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول « الأمر » مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « عكس » الآتى « عكسا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر ، والجملة من عكس ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

أى : اقتران خبر « عسى » بـ « أن » كثير^(١)؛ وتجريده من « أن » قليل، وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من « أن » إلا في الشعر ، ولم يرِدْ في القرآن إلا مقترباً بـ « أن » قال الله تعالى : (قَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَا بِالْقَنْتَرِ) ، وقال عز وجل : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَزَحْكَكُمْ) .
ومن وروده بدون « أن » قوله :

٨٦ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِنْتَ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

(١) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل في تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب في كلام العرب .
وللعلماء في الجواب عن ذلك أربعة وجوه :
أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثاني تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التي وقع منها الحدث أو قام بها .

وثانيها : أن هذا المصدر في تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .
وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعتاً لاسم ذات ، أو يجرىء حالاً من اسم الذات .
ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية في هذا الموضع ، بل هي زائدة ؛ فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولستقطت من الكلام في السعة أحياناً ، وهي لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر .

٨٦ - البيت لهدبة بن خشرم العذري، من قصيدة قالها وهو في الحبس . وقد =

روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسته منها أكثر مما رواه أبو علي ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتُ ، وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبُ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّكَ الْمَشِيبُ ؟
يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فُؤَادِي إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ
يُورِّقُنِي أَكْتَثَابُ أَبِي مُنِيرٍ فَقَلْبِي مِنْ كَاثَبَتِهِ كَثِيبُ
فَقُلْتُ لَهُ : هَذَاكَ اللَّهُ ! مَهْلًا وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الْمَصِيبُ
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللمعة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن « النَّأْيُ » البعد « الكرب » الهم والغم « أُمْسِيَتْ » قال ابن المستوفي : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبي حنيفة أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التي روينها ، وكان أبو نمير معه في السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم عسى مرفوع به « الذي » اسم موصول صفة للكرب « أُمْسِيَتْ » أُمْسَى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أُمْسَى ، والجملة من أُمْسَى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وراءه » وراء : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر « يكون » والجملة من « يكون » واسمها وخبرها في محل نصب خبر « عسى » .

الشاهد فيه : قوله « يكون وراءه - إلخ » حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجرداً من « أن » المصدرية ، وذلك قليل ، ومثله الشاهد الذي بعده (ش ٨٧) وقول الآخر :

عَسَى اللَّهُ يُفْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ يَمْنُهِمِرُ جَوْنَ الرَّبَابِ سَكُوبُ
(المنهمر : أراد به المطر الكثير ، والجون : الأسود ، والرباب : السحاب ، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الأبيات قول الآخر :
فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَنَجَا ، وَلَبِئْسَ عَسَى يُفْتَرُّ بِي حَقٌّ لَيْتَمُ

وقوله :

٨٧ — عَسَىٰ قَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ ؛ إِنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَائِقَتِهِ أَمْرٌ
وأما « كَادَ » فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهَا عَكْسُ « عَسَى » ؛ فَيَكُونُ الْكَثِيرُ فِي

٨٧ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى .
الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسمه « يَأْتِي » فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بـ « يَأْتِي » الله « فاعل يَأْتِي » ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر عسى « إِنَّهُ » : حرف تأكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه « لَهُ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كُلُّ » منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور قبله ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه « فِي خَائِقَتِهِ » الجار والمجرور يتعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، وخليقة مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه « أَمْرٌ » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر « إِنَّ » .

الشاهد فيه : قوله : « يَأْتِي بِهِ اللَّهُ » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وهذا قليل ، ومثله — سوى ما ذكرنا مع الشاهد ٨٦ — قول الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَىٰ الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَبِيرَ زِيَادٍ ؟

وفي بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، ، وحاصله : أنه يجوز في الفعل المضارع الذي يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى .
فأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبراً لها إلا أن يكون رافعاً لضمير يعود على الاسم ، وأما قول ذي الرمة :

وَأَسْقِيهِ حَتَّىٰ كَادَ بِمَا أَبَتْهُ تَكْلَمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَعْبُهُ

فظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد وهو « تَكْلَمُنِي » رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم وهو « أَحْجَارُهُ » فهذا ونحوه شاذ أو مؤول .

أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى ؛ فلا هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضاً .

خبرها أن يتجرد^(١) من « أن » وَيَقِلُّ اقترانه بها ، وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ « أن » مخصوص بالشعر ؛ فن تجريده من « أن » قوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقال : (مِنْ بَقْدَرٍ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)^(٢) ومن اقترانه بـ « أن » قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ » وقوله :
 ٨٨ — كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِبْقَةَ وَبُرُودِ

(١) ومثل الآيتين الكريمتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد (رقم ١٤٩) الآتي في باب الفاعل :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ
 الشاهد فيه : قوله « كاد ينتصر » فإن الفعل المضارع الواقع خبرا لكاد لم يقترن بأن
 ٨٨ — هذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير
 منسوبة إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طویل البحث على أنه من كلمة لمحمد بن مناذر ،
 أحد شعراء البصرة يرثي فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي ، وقوله :
 إِنْ عَبْدَ الْحَجِيدِ يَوْمَ تُوْفِي هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ
 كَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهَ مَا كَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ ؟
 اللغة : « تفيض » من قولهم « فاضت نفس فلان » ويرى في مكانه « تفيض » وكل
 الرواة يجيزون أن تقول « فاضت نفس فلان » إلا الأصمعي فإنه أبى إلا أن تقول
 « فاضت نفس فلان » بالطاء ، وكلام غير الأصمعي أسد ؛ فهذا البيت الذي نشرحه
 دليل على صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظِلْمًا ، وَتَحْنِي حِمَامًا ؛ فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَمِيدِ
 وقول الراجز :

تَجَمَّعَ النَّاسُ ، وَقَالُوا : عُرْسُ فَفَقِئَتْ عَيْنٌ ، وَقَاضَتْ نَفْسُ =

وَكَعَسَى حَرَى ، وَلَكِنْ جُمِلَا
خَبَرَهَا حَتْمًا بِـ « أَنْ » مُتَّصِلًا^(١)

= وقول الشاعر في بيت الشاهد « ربطة » بفتح الراء وسكون الياء المثناة - الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت .
الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد « أن » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود للنفس ، والجملة خبر « كاد » في محل نصب « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق « إذ » ظرف للماضى من الزمان متعلق بقوله « تفيض » أيضاً « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عبد الحميد المرثى « حشو » خبر غدا ، وحشو مضاف و « ربطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ربطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أني بحبر كاد « فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :
أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مِنَّا ؛ فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُفْنُوا الشُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ
وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَأَمَّحَى فَدُ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَيْلِ أَنْ يَمَّصَحَا
ومنه قول جبير بن مطعم - رضى الله تعالى عنه - « كاد قلبى أن يطير » ومع ورود المضارع الواقع خبرا لكاد مقترنا بأن - فى الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين : إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم وهو فى هذا تابع لسيبويه .

(١) « كعسى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حرى » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولكن » حرف استدراك « جملا » جعل : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للإطلاق « خبرها » خبر : نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه « حتما » صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا ، أى : اتصالا حتما « بأن » جار ومجرور متعلق بقوله متصلا بالآتى « متصلا » مفعول ثان لجعل .

وَالزُّمُوا أَخْلَوْ لَقَّ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ أَنْتَفَا «أَنْ» نَزْرًا^(١)

يعنى أن «حَرَى» مثلُ «عَسَى» فى الدلالة على رَجَاء الفعل ، لكن يجب اقتران خبرها بـ «أَنْ» ، نحو «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقومَ» ولم يُجرد خبرها من «أَنْ» لافى الشعر ولا فى غيره ، وكذلك «أَخْلَوْ لَقَّ» تلزم «أَنْ» خبرها نحو «أَخْلَوْ لَقَّتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ» وهو من أمثلة سيبويه ، وأما «أَوْشَكَ» فالكثير اقتران خبرها بـ «أَنْ» ويقل حذفُها منه ؛ فمن اقترانه بها قوله :

٨٩ — وَلَوْ سَأَلَ النَّاسُ التَّرَابَ لِأَوْشَكُوا

— إِذَا قِيلَ هَاتُوا — أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

(١) «وَالزُّمُوا» فعل وفاعل «أَخْلَوْ» قصد لفظه : مفعول أول لألزم «أَنْ» قصد لفظه أيضاً : مفعول ثانٍ لألزم «مثل» حال صاحبه قوله «أَخْلَوْ» السابق ، ومثل مضاف و «حَرَى» قصد لفظه : مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتفا» الآتى ، وبعد مضاف ، و «أَوْشَكَ» قصد لفظه : مضاف إليه «انتفا» قصر للضرورة : مبتدأ ، وانتفا مضاف و «أَنْ» قصد لفظه : مضاف إليه «نَزْرًا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتفا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو انتفا ، وتقدير البيت : وألزم العرب أخلوق أن حال كونه مشبهاً فى ذلك حَرَى ، وانتفاء أن بعد أَوْشَكَ قد قل .

٨٩ — هذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه إلى أحد ، ورواه الزجاجى فى أماليه أيضاً (ص ١٢٦) وقبلة :

أَبَا مَالِكٍ ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ ، وَالتَّمَسْ بِكَفِّكَ فَضْلَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَوْسَعُ
اللعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سألوا أن يعطوا أتعفه الأشياء ، وأهونها خطراً ، وأقلها قيمة — لما أجابوا ، بل إنهم ليمنعون السائل ويمنون السؤال .

الإعراب : «ولو» شرطية غير جازمة «سئل» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط «الناس» نائب فاعل سئل ، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثانٍ لسئل «لأَوْشَكُوا» اللام واقعة فى جواب «لو» وأَوْشَكَ : فعل ماض ناقص ، =

وَمِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْهَا قَوْلُهُ :

٩٠ — يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

== وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل لـ « قيل » ، وجلة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجلة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أو شك مع مرفوعها وخبرها « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجلة في محل نصب خبر أو شك « ويمتعوا » معطوف على يملوا .

للشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : في قوله « لأوشكوا » حيث ورد « أوشك » بصيغة الماضي ، وهو يرد على الأصحى وأبى على اللذين أنكرا استعمال « أوشك » وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا « يوشك » المضارع وسيأتى للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨) ، والأمر الثاني : في قوله « أن يملوا » حيث أتى بخبر « أوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن ، وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهِلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدَّرْ بِبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلبة البربوعى :

إِذَا لَمْ يَنْفَسِ الْكَرِيهَةُ أَوْشَكَتْ جِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

٩٠ — البيت لأمية بن أبي الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيديوه (ج ٣ ص ٤٧٩) .

اللغة : « منيته » النية الموت « غراته » جمع غرة - بكسر العين - وهى الغفلة « يوافقها » يصيبها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت في الحرب تهرب الوقوع بين برائنه في بعض غفلاته ، ==

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا وَتَرَكَ «أَنْ» مَعَ ذِي الشَّرْوعِ وَجَبًا^(١)
كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقَ، كَذَا جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقَ^(٢)

= والنرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت - ولا بد - نازل بكل أحد .

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك « فر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول والجملة لا محل لها صلة « من مئنه » الجار والمجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه « في بعض » الجار والمجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتي ، وبعض غرات من « غراته » مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف بوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، هو للنهاية مفعول به ، وجملة يوافقها في محل نصب خبر

ايقها « حيث آتى بخبر » يوشك « جملة فعلية فعلها مضارع قليل .

بر مقدم ، ومثل مضاف ، و « كاد » قصد لفظه : مضاف إليه جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق « كربا » قصد ١- مؤخر « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف « مع » ظرف متعلق بترك ، ومع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الشروع » مضاف إليه « وجبا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كأنشأ » الكاف جارة لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص « السائق » اسمه « يحدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر أنشأ « وطفق » معطوف على أنشأ « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جعلت » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وأخذت ، وعلق » معطوفان على جعلت .

لم يذكر سيبويه في « كَرَبَ » إلا تَجَرَّدَ خَيْرَهَا من « أَنْ » ، وزعم المصنفُ
أن الأصحَّ خلافه ، وهو أنها مثلُ « كَادَ » ؛ فيكون الكثيرُ فيها تجريدَ خَيْرَهَا
من « أَنْ » ويقلُّ اقتراءُ بها ؛ فمن تجريده قوله :

٩١ — كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يُذَوِّبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدُ غَضُوبٌ
وَسَمِعَ مِنْ اقْتِرَائِهِ بِهَا قَوْلُهُ :

٩٢ — سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّلَامِ
وَقَدْ كَثُرَتْ أُغْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

٩١ — قيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الأخفش : إنه للكعبة
اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرأهم الهذليين .

اللفظة : « جَوَاهُ » الجوى أشدة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو النقام الساعى
بالإفساد بين المتوادين ، والذي يستخرج الحديث بلطف ، ويروى « حين قال المذول »
وهو اللائم « غضوب » صفة من الغضب يستوى فيها الذكر المؤنث كصبور .

المعنى : لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن ، حين
أبلغني الوشاة الذين يسعون بالإفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة علي .

الإعراب : « كَرَبَ » فعل ماض ناقص « القلب » اسم « من جَوَاهُ » الجار
والجور متعلق بقوله « يذوب » الآتي ، أو بقوله « كَرَبَ » السابق ، وجوى مضاف
وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة من يذوب وفاعله في محل نصب
خبر كَرَبَ « حين » منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق « قال »
فعل ماض « الوشاة » فاعل قال « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، وجملة المبتدأ
والخبر في محل نصب مقول القول ، وجملة قال وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة
« حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « يذوب » حيث آتى بخبر « كَرَبَ » فعلا مضارعاً مجرداً
من أن .

٩٢ — البيب لأبي يزيد الأسدي ، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام =

ابن إسماعيل بن هشام بن المغيرة ، وإلى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان
- وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكتف بالحجرمان ، بل أمر به
فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى
حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعَّرَا
نَقَائِدَ بُؤْسٍ ذَاقَتْ الْفَقْرَ وَالْفِسَى
وَحَلَّتِ الْأَيَّامَ وَالذَّهْرَ أَضْرَعَا

اللفظة : « مصت الثرى حديثاً » أراد أنهم حديثو عهد بنعمة ؛ فكفى عن ذلك
المعنى بهذه العبارة ، ولما عبر عنهم أولاً بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام
« بأن تترعرا » يروى برأين مهملتين بينهما عين مهملة ، ويروى « تترعزا »
برأين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك ، وهما تتحرك ، يريد أنهم حدثت لهم
النعمة بعد البؤس والضيق ؛ فليس لهم في السكر عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للبذل ،
ولا تهش نفوسهم للعطاء « نقائد » جمع نقيذ ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة
هؤلاء أقتدوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة
من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق جلوه ومره « ذوو
الأحلام » أصحاب العقول ، ويروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء
« سجال » - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيها ماء قليلاً كان ما فيها من الماء أو كثيراً ،
وجمه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلاً فهو دلو لا غير . ولا يـ حينئذ سجال ،
والعرب - بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهمله ، وكذلك الذنوب - بفتح الدال
المعجمة - مثل السجل ، يريد أن الذي منعه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثيراً وزع
على الناس جميعاً لو سقم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أناة وأمانة ؛ فلا يجودون
وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التي مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس
حتى أقتذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بنوى أرحامها
=

بني مروان .

والمشهورُ في « كَرَب » فتحُ الراء ، وَنُقِلَ كسرُها أيضاً .
ومعنى قوله « وَتَرَكْ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا » أن ما دلَّ على الشُّرُوعِ في
الفعل لا يجوز اقترانُ خبره بـ « أَنْ » لما بينَهُ وبين « أَنْ » من المُفَاظَةِ ؛ لأنَّ
المقْصُودَ به الحالُ ، و« أَنْ » للاستقبال ، وذلك نحو « أُنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقَ
زَيْدٌ يَدْعُو ، وَجَمَلَ يَتَكَلَّمُ ، وَأَخَذَ يَنْظِمُ ، وَعَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا » .

وَأَسْتَفْمَلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوشِكًا^(١)

= الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة مفعوله الأول « ذوو »
فاعل سقى ، وذوو مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثانٍ لسقى
« على الظما » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف
تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيت « أعناقها » أعناق
اسم كرب ، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل
مضارع حذف منه إحدى التامين - وأصله تقطعا - منصوب بأن ، والألف للاطلاق ،
والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق ، والجملة في محل نصب خبر
كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مقترنا بأن
وهو قليل ، حتى إن سيويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » ، وفي هذا البيت رد
عليه ، ومثله قول الراجز ، وهو العجاج بن رؤبة :

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ يَمَهْتَا مَشُورَا

ومن ورود خبر « كرب » مضارعا غير مقترن بأن - سوى الشاهد السابق (رقم

٩١) قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

فَلَا تَحْرِمْ نَفْسًا عَلَيْكَ مَضِيقَةً وَقَدْ كَرَبْتُ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ

(١) « واستعملوا » فعل وفاعل « مضارعا » مفعول به لا تستعمل « لأوشكا » جار =

(٢٢ - شرح ابن عقيل ١) .

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصَرَّفُ ، إلا « كاد ، وأوشك » ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارعُ ، نحو قوله تعالى : (يَكَادُونَ يَسْطُونَ) وقول الشاعر :

* يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ ^(١) * [٩٠]

وَزَعَمَ الأصمعيُّ أنه لم يستعمل « يُوشِكُ » إلا بلفظ المضارع [ولم تستعمل « أوشك » بلفظ الماضي] وليس بجيِّدٍ ، بل قد حكى الخليل استعمالَ الماضي ، وقد وَرَدَ في الشعر ، كقوله :

وَلَوْ سِئَلَ النَّاسُ التَّرابَ لأَوْشَكُوا

إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا ^(٢) [٨٩]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارع [وَقَلَّ استعمالُ الماضي] وقول المصنف : « وزادوا موشكا » معنا أنه قد وردَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من « أوشك » كقوله :

٩٣ — فَمَوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابَا

= ومجروحٌ متعلق بقوله استعمالوا « وكاد » ، معطوف على أوشك « لا » عاطفة « غير » معطوف على أوشك ، مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر « وزادوا » فعل وفاعل « موشكا » مفعول به لزيد .

(١) هذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره (ص ٣٣٣) ومحل الشاهد فيه هنا قوله « يوشك » حيث استعمل فعلا مضارعا لأوشك ، كما بيناه في الموضع الذي أحلناك عليه .

(٢) هذا هو الشاهد رقم (٨٩) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره في (ص ٣٣٢) والاستشهاد به هنا لقوله « أوشكوا » حيث استعمل الفعل الماضي ، وفيه رد على الأصمعي وأبي على حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغة المضارع المبني للمجهول ، على ما حكاه ابن مالك عنهما ، وقد بينا ذلك في الموضع الذي أحلناك عليه .

٩٣ — هذا البيت لأبي سهم الهذلي ، وبعده قوله :

=

وقد يُشِيرُ تخصّيصُهُ «أوشك» بالذّكر أنه لم يُستعمل اسم الفاعل من «كاد»، وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر، كقوله:

٩٤ - أُمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرُّجَايمِ ، وَإِنِّي
يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وقد ذكّر المصنفُ هذا في غير هذا الكتاب .

= وَتَوَحَّشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تَبْصُرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلَابًا
اللغة : «خلاف الأنيس» أى بعد المؤانس «وحوشا» قفرا خاليا ، وقد ضبطه
بعض العلماء بضم الواو على أند جمع وحش ، والوحش : صفة مشبهة ، تقول : أرض
وحش ، تريد خالية ، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كسبور «يابا» قال ابن
منظور في اللسان : «الياب عند العرب : الذى ليس فيه أحد ، قال عمر بن أبى ربيعة :
مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبُلْبُلَيْنِ لَوْ بَيْنَ رَجْعِ الْجَوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابَا ؟
فإلى قَصْرِ ذِي الْعَشِيرَةِ فَالصَّا لِفِ أَمْسَى مِنَ الْأَنِيسِ يَابَا
معناه خاليا لا أحده «اه .

الإعراب : «فروشكة» خبر مقدم - وهو اسم فاعل من أوشك ، ويحتاج إلى اسم
وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه - «أرضنا» أرض : مبتدأ مؤخر ، وأرض مضاف
والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تعود» فعل مضارع منصوب بأن ، والفاعل
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أرض «خلاف» منصوب على الظرفية ،
وناصبه «تعود» وخلاف مضاف ، و«الأنيس» مضاف إليه «وحوشا» حال من
الضمير المستتر فى تعود ، وقوله «يابا» حال ثانية ، وقيل : تأكيد لأنه بمعناه ، وقيل :
معطوف عليه بحرف عطف مقدر ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشك .
الشاهد فيه : قوله «فروشكة» حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك ، ومثله
قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة :

فإنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاظِرَةِ الْقَوْدَى

٩٤ - هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له =

وأفهم كلام المصنف أن غير « كاد ، وأوشك » من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل ، وحكى غيره خلاف ذلك ؛ فحكى صاحب

طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل ؛ وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةً سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأُسْبِسُ لِعَانِدٍ
قَذِيْتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا وَعَوَارُهَا فِي بَارِنِ الْجَفْنِ زَائِدٌ
فَإِنْ تَرَكْتُ لِلْكَحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبَكِي وَتَشْرَى إِذَا مَا حَفَحَتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللمة : « سها عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكدر قفاً ، وسئل ابن عباس عن المستعانة فقال : إنه عرق عاند « قذيت بها » أصابني القذى بسببها « سهو دموعها » ساكنة لينة « عوارها » قذاها « تشرى » تلح « حفحتها » حركتها « المراود » جمع مرود - بزة منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسى » حزنا وشدة لوعة « الرجام » بالراء المهملة المكسورة والجيم - موضع بعينه ، ويسعفه جماعة بالزاي والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أسى » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسى » أى حزينا « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية ، وناصبه « أموت » ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « وإنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « يقينا » مفعول مطلق للفعل محذوف تقديره أوقن يقينا « لرهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » مبتدأ « كائد » خبره ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته في محل نصب خبراً لكائد من حيث قصائه ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وتقدير الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه ، مثلاً . الشاهد فيه : قوله « كائد » بهزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو - حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من « كاد » هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وقد تبع فيه قوما من النحاة ، وقيل : إن الصواب في الرواية « كابد » بالباء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه .

الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من « عسى » قالوا : عَسَى يَفْسِي فهو
عاسٍ ، وحكى الجوهري مضارع « طَفِقَ » ، وحكى الكسائي مضارع
« جَعَلَ » .

بَعْدَ عَسَى اخْلُوقْ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ
غنى بـ « أَنْ يَفْعَلَ » عَنْ ثَانٍ فَقَدْ^(١)
اختصت « عسى ، واخْلُوقْ ، وأَوْشَكَ » بأنها تستعمل ناقصة وتامة .
فأما الناقصة فقد سبق ذكرها .
وأما التامة فهي المسندة إلى « أَنْ » والفعل ، نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ ، واخْلُوقْ
أَنْ يَأْتِ ، وأَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ » فـ « أَنْ » والفعل في موضع رفع فاعل « عسى ،
واخْلُوقْ ، وأَوْشَكَ » واستغفرت به عن المنصوب الذى هو خبرها .
وهذا إذا لم يلل الفعل الذى بعد « أَنْ » اسم ظاهر يصح رفعه به ؛ فلأن
ليه نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الأستاذ أبو على الشَّوْبِيْن إلى أنه يجب
أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذى بعد « أَنْ » فـ « أَنْ » وما بعدها فاعل
لمسى ، وهى تامة ، ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيْرائى والفارسي إلى تجوز

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله يرد الآتى ، وبعد مضاف ، و« عسى » فسد لفظه
مضاف إليه « اخْلُوقْ ، أَوْشَكَ » معطوفان على « عسى » بعاطف مقدر « قد » حرف
تحقيق « يرد » فعل مضارع « غنى » فاعل يرد « بَأَنْ يَفْعَلَ » جار ومجرور متعلق
بقوله « غنى » ومثله قوله « عَنْ ثَانٍ » وقوله « فقد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثَانٍ ، والجملة من فقد ونائب فاعله
في محل جر صفة لثَانٍ .

ما ذكره الشلوّيين وتجويز وجه آخر ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد « أن » مرفوعاً بعسى اسماً لها ، و « أن » والفعل في موضع نصب بعسى ؛ وتقدّم على الاسم ، والفعل الذي بعد « أن » فاعله ضمير يعود على فاعل « عسى » وجاز عوده عليه — وإن تأخر — لأنه مُقدّم في النية .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث ؛ فتقول — على مذهب غير الشلوّيين — « عسى أن يقوموا الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمن الهندات » فتأتي بضمير في الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع بـ « مسى » وعلى رأى الشلوّيين يجب أن تقول : « عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهندات » فلا تأتي في الفعل بضمير ؛ لأنه رَفَعَ الظاهر الذي بعده .

وَجَرَدَنْ عَسَى ، أَوْ ارْفَعَ مُضْمَرًا بِهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ (١)

(١) « وجردن » جرد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عسى » قصد لفظه : مفعول به لجرد « أو » حرف عطف معناه التخيير « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مضمرأ » مفعول به لارفع « بها » جار ومجرور متعلق بارفع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « اسم » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى : إذا ذكر اسم « قبلها » قبل : ظرف متعلق بذكر الآتى ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه « قد » حرف دال على التحقيق مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ذكرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية .

اِخْتَصَّتْ « عسى » من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسمٌ جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لغة تميم ، وجاز تجريدُها عن الضمير ، وهذه لغة الحجاز ، وذلك نحو « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » فعلى لغة تميم يكون في « عسى » ضمير مستتر يعود على « زيد » و « أن يقوم » في موضع نصب بعسى ، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في « عسى » و « أن يقوم » في موضع رفع بعسى .

ونظير فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث ؛ فتقول — على لغة تميم — : « هند عَسَتْ أَنْ تقوم ، والزيدان عَسَيَا أَنْ يَقُومَا ، والزيدون عَسَوْا أَنْ يقوموا ، والهندان عَسَتَا أَنْ يَقُومَا ، والهنداتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ » وتقول — على لغة الحجاز — : « هند عسى أَنْ تقوم ، والزيدان عسى أَنْ يقوما ، والزيدون عسى أَنْ يقوموا ، والهندان عسى أَنْ تقوما ، والهنداتُ عسى أَنْ يَقُمْنَ » .

وأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه ؛ فتقول : « الزيدان جَمَلًا يَنْظِمَان » ولا يجوز تركُ الإضمار ؛ فلا تقول : « الزيدان جعلَ ينظمان » كما تقول : « الزيدان عَسَى أَنْ يَقُومَا » .

وَالْفَتْحَ وَالْكَسَرَ أَجَزُ فِي السَّيْنِ مِنْ
نَحْوِ « عَسَيْتُ » ، وَاِنتِقَا الْفَتْحِ زُكْنٌ^(١)

(١) « والفتح » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « أجز » الآتي « والكسر » معطوف على الفتح « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في السين » جار ومجرور متعلق بأجز « من نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين ، ونحو مضاف وقوله « عسيت » قصد لفظه : مضاف إليه « وانتقا » الواو =

إذا اتصل بـ « عَسَى » ضمير موضوع للرفع ، وهو لتكلم - نحو « عَسَيْتُ »
أو مخاطب ، نحو « عَسَيْتَ ، وَعَسَيْتَ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْنِ »
أو لفائبات ، نحو « عَسَيْنَ » جاز كسرُ سينها وفتحها ، والفتحُ أشهرُ ، وقرأ
نافع : (قَهْلَ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) - بكسر السين - وقرأ الباقون بفتحها .

== عاطفة ، انتقا : مبتدأ ، وانتقا مضاف و«الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبني
للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح ،
والجمله من زكن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

إنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لِإِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَأَنَّ - عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ^(١)
كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفٌّ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِفْنٍ^(٢)

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف^(٣) :

(١) «لإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أن، ليت، لكن، لعل، كأن» كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر «تلكس» مبتدأ مؤخر، وعكس مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «لكن» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة الموصول : أى عكس الذى استقر لكان «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول .

(٢) «كان» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، إن : حرف توكيد ونصب «زيداً» اسمها «عالم» خبرها «بأنى» الباء جارة، وأن : حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «كف» خبرها، وأن ومعمولاهما تأويل مصدر مجرور بالياء، والجار والمجرور متعلق بقوله «عالم» السابق «ولكن» حرف استدراك ونصب «ابنه» ابن : اسم لكن، وابن مضاف والماء مضاف إليه «ذو» خبر لكن، وذو مضاف و«ضفن» مضاف إليه .

(٣) قد عرفت مما قدمنا لك ذكره فى أول الكلام على أفعال المقاربة (ص ٣٢٢) أن سيئويه رحمه الله يرى أن «عسى» قد تكون حرفاً دالاً على الترجى مثل لعل وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إن؛ فتتصب الاسم، وترفع الخبر، وذلك فى حالة واحدة، وهى أن يتصل بها ضمير نصب، نحو قول الشاعر :

* فُكُلْتُ عَسَاهَا نَارُ نَاسٍ وَعَلَّهَا *

وقد تقدم إنشاده كاملاً فى الموضع الذى أخطاك عليه، ومثله قول الراجز :

تَقُولُ بِنَسِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا ، يَا أَبَتَا عَلَا أَوْ عَا كَا

=

ومثله قول عمران بن حطان الخارجى :

إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَعَدَّهَا سَيُوبُهُ خَمْسَةً ؛ فَأَسْقَطَ
« أَنَّ » الْمَفْتُوحَةَ لِأَنَّ أَصْلَهَا « إِنْ » الْمَكْسُورَةَ ، كَمَا سَيَأْتِي .
وَمَعْنَى « إِنَّ ، وَأَنَّ » التَّوَكِيدُ ، وَمَعْنَى « كَأَنَّ » التَّشْبِيهُ ، وَ« لَكِنَّ »
لِلإِسْتِدْرَاكِ ، وَ« لَيْتَ » لِلتَّمَنَّى ، وَ« لَعَلَّ » لِلتَّرَجُّيِّ وَالْإِشْفَاقِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ
التَّرَجُّيِّ وَالتَّمَنَّى أَنَّ التَّمَنَّى يَكُونُ فِي الْمُمْكِنِ ، نَحْوُ : « لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا » وَفِي غَيْرِ
الْمُمْكِنِ ، نَحْوُ : « لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا »^(١) ، وَأَنَّ التَّرَجُّيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي
الْمُمْكِنِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ » وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّرَجُّيِّ وَالْإِشْفَاقِ أَنَّ
التَّرَجُّيَّ يَكُونُ فِي الْمَحْبُوبِ ، نَحْوُ : « لَعَلَّ اللَّهَ يَرْحَمُنَا » وَالْإِشْفَاقُ فِي الْمَكْزُورِ نَحْوُ :
« لَعَلَّ الْعَدُوَّ يَقْدُمُ » .
وَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَعْمَلُ عَكْسَ عَمَلِ « كَانَ » فَتَنْصِبُ الْأِسْمَ ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ^(٢)

= وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي
ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة : الستة التي عدّها الناظم والشارح ،
والسابع عسى ، عند سيبويه وجماعه من النحاة ، فأعرف ذلك .
(١) قد وردت هذه الجملة في بيت لأبي العتاهية ، وهو قوله :
أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ
(٢) ههنا أمران يجب أن تنتبه لهما :

الأول : أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل
على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية ، مثل « ما » « تعجبية » ، كما لا تدخل على مبتدأ يجب
له التصدير - أي الوقوع في صدر الجملة - كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير
ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره ، وقد دخلت عليه إن في قول الأخطل التغلبي :
إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَسَدًا زَرًّا وَظِلًّا
فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ
وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداها ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ،
ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسماً لإن ؛ لكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على =

== ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » فإن : حرف تأكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل من في قوله « من أشد » زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة من الجارة في الإيجاب ، ويجعل « أشد » اسم إن . و« المصورون » خبرها وهو مبنى على رأى ضعيف ، ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طليياً أو إنشائية ، فأما قوله تعالى (إنهم ساء ما كانوا يعملون) وقوله سبحانه (إن الله نعماً يعظمكم به) وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَأْتِيَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَاً

فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبراً لأن ، وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولة له ؛ فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول . والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم مقول في شأنهم لا تحسبوا - إلخ ، وكذلك الباقي ، هكذا قالوا ، وهو عندي تكلف والتزام مالا لزوم له .

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة ؛ فإنها انفردت ، بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقسب فيما إذا خففت نحو قوله تعالى (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) وقوله جل شأنه : (والخامسة أن غضب الله عليها) .

الأمر الثاني : أن جماعة من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوماً من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً ، واستشهدوا على ذلك بقول (وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولم أجده في ديوانه) :

إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنْ خَطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدَاً

ويقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز يصف فرساً :

كَأَنَّ أَذْنِيَهُ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّقَا

وبقول ذي الرمة :

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زُلَالَاً

وبقول الراجز :

نحو : « إِنْ زَبَدًا قَائِمٌ » ؛ فهي عاملة في الجزئين ، وهذا مذهب البصريين ،
 وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي
 كان له قبل دخول « إِنْ » وهو خبر المبتدأ .

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ ، إِلَّا فِي الَّذِي كَلَّيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدْيِ^(١)
 أى : يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر ، إلا إذا كان الخبر
 ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه لا يلزم تأخير ، وتحت هذا قسمان :
 أحدهما : أنه يجوز تقديمه وتأخير ، وذلك نحو : « لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدْيِ »

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا *

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم - هم قوم رؤبة بن العجاج - نصب الجزأين
 بيان وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة .
 وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثانى منصوب بعامل
 محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسداً ،
 ياليت أيام الصبا تكون رواجع .

(١) « وراع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا » اسم
 إشارة مفعول به لراع « الترتيب » يدل ، أو عطف بيان ، أو نعت لاسم الإشارة
 « إلا » أداة استثناء « في الذى » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف .
 والتقدير : راع هذا الترتيب فى كل تركيب إلا فى التركيب الذى - إلخ « كليت »
 الكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها متعلقان بفعل محذوف تقع جملة صلة الذى
 وليت : حرف تمن ونصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على
 اسمها « أو » عاطفة ، معناه التخيير « هنا » ظرف مكان معطوف على قوله « فيها »
 « غير » اسم « ليت » مؤخر ، وغير مضاف ، و « البدى » مضاف إليه ، والمراد
 بالتركيب الذى كليت فيها - إلخ : كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً

أو « كَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ » أى أَوْقِحَ ؛ فيجوزُ تقديمُ « فيها ، وهنا » على « غير » وتأخيرُهما عنها .

والثانى : أنه يجب تقديمه ، نحو : « كَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » فلا يجوز تأخير « فى الدار » لثلاث يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ولا يجوزُ تقديمُ معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرفٍ ولا مجرورٍ ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ طَعَامَكَ » فلا يجوز « إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا أَكَلَ » وكذا إن كان الممول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا وَائِقٌ بِكَ » أو « جَالِسٌ عِنْدَكَ » فلا يجوزُ تقديمُ الممول على الاسم ؛ فلا تقول : « إِنَّ بِكَ زَيْدًا وَائِقٌ » أو « إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ » وأجازه بعضهم ، وجعل منه قوله : ٩٥ — فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا ؛ فَإِنَّ مُحِبَّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلَه

٩٥ — هذا البيت من شواهد سيوبه الحسين التى لم ينسبها إلى قائل معين (انظر كتاب سيوبه ١ / ٢٨٠) .

اللغة : « لا تلحنى » — من باب فتح — أى : لا تلحنى ولا تمدنى « جم » كثير ، عظيم « بلابه » أى وسوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال .
المعنى : قال الأعمى فى شرح شواهد سيوبه « يقول لا تلحنى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ؛ فالمدل لا يصرفنى عنها » اهـ

الإعراب : « فلا » ناهية « تلحنى » تلح : فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فيها » جار ومجرور متعلق بـ تلحنى « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « بحبها » الجار والمجرور متعلق بقوله « مصاب » الآتى ، وحـب مضاف ، وها : ضمير الغائبة مضاف إليه « أخاك » أخا : اسم إن ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه « مصاب » خبر إن ، ومصاب مضاف و « القلب » مضاف إليه « جم » خبر إن لأن « بلابه » بلبال : فاعل الجم ، مرفوع بالضمه الظاهرة ، ولبال مضاف وضمير الغائب العائد إلى « أخاك » مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . =

وَهَمْزَ إِنَّ أَفْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا ، وَفِي سَوَى ذَلِكَ أَكْسِرِ^(١)
« إِنَّ » لها ثلاثة أحوال : وَجُوبُ الْفَتْحِ ، وَوَجُوبُ الْكَسْرِ ، وَجَوَازُ
الْأَمْرَيْنِ :

فِيَجِبُ فَتْحُهَا إِذَا قُدِّرَتْ بِمَصْدَرٍ ، كَمَا إِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ فِعْلٍ^(٢) ،

= الشاهد فيه : تقديم معمول خبر « إِنَّ » وهو قوله « بحبها » على اسمها وهو قوله
« أَخَاكَ » وخبرها وهو قوله « مَصَابِ الْقَلْبِ » وأصل الكلام « إِنَّ أَخَاكَ مَصَابِ
الْقَلْبِ بِحَبِّهَا » فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين إِنَّ واسمها ، مع بقاء
الاسم مقدما على الخبر ، وإجازة هذا هو ما رآه سييويه شيخ النحاة (انظر الكتاب
٢٨٠ / ١) .

(١) « وَهَمْزَ » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « افْتَحَ » الآتِي ، وهَمْزُ مضاف
و « إِنَّ » قصد لفظه : مضاف إليه « افْتَحَ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أَنْتَ « لِسَدِّ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ متعلق بـافْتَحَ ، وسد مضاف و « مصدر » مضاف
إليه « مسدّها » مسد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه « وفي سَوَى »
جَارٌ وَمَجْرُورٌ متعلق بقوله « أَكْسِرِ » الآتِي ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذَلِكَ »
مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « أَكْسِرِ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أَنْتَ .

(٢) شمل قول الشارح « مَرْفُوعٍ فِعْلٍ » ما إِذَا وَقَعَتْ أَنْ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ كَالثَّالِثِ
الَّذِي ذَكَرَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ) أَيْ : أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنْزَلْنَاهُ ، وَمَا
إِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (قُلْ أَوْحَى إِلَى أَنَّهُ اسْتَمَعَ
نَفْرًا مِنَ الْجَنِّ) أَيْ : قُلْ أَوْحَى إِلَى اسْتِمَاعِ نَفْرٍ مِنَ الْجَنِّ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ
الْفِعْلُ ظَاهِرًا كَمَا فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَقْدَرًا ، وَذَلِكَ بَعْدَ « مَا »
الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : « لَا أَكَلَهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » وَقَوْلُهُمْ : « لَا أَفْعَلُ هَذَا مَا أَنَّ
حَرَاءَ مَكَانَهُ » التَّقْدِيرُ : لَا أَكَلَهُ مَا ثَبَتَ كَوْنُ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ ، وَلَا أَفْعَلُهُ مَا ثَبَتَ كَوْنُ
حَرَاءٍ فِي مَكَانِهِ ، وَبَعْدَ « لَوْ » الشَّرْطِيَّةِ فِي مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ ، وَذَلِكَ كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ
تَعَالَى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ) أَيْ لَوْ ثَبَتَ صَبْرُهُمْ .

نحو : « يعجبني أنك قائمٌ » أى : قيامك ، أو منصوبه ، نحو : « عرفتُ أنك قائمٌ » أى : قيامك ، أو فى موضع مجرور حرفه ، نحو : « عجبت من أنك قائمٌ » أى : من قيامك^(١) ، وإنما قال : « لَسَدٌ مَّصْدَرٌ مَسْدَهَا » ولم يقل : « لسد مفرد مسدها » لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسْدَهَا ويجب كسرها ، نحو : « ظننت زيدا إنه قائمٌ » ؛ فهذه يجب كسرها وإن سَدَّ مَسْدَهَا مفرد ؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى ، ولكن لا تُقَدَّرُ بالمصدر ؛ إذ لا يصح « ظننت زيدا قيامه » .
فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها ، بل تُكْسَرُ ؛ وجوبا ، أو جوازا ، على ما سنبين ، وتحت هذا قسمان ؛ أحدهما : وجوبُ الكسر ، والثانى : جَوَازُ الفتح والكسر ؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

- (١) ذكر المؤلف ضابطا عاما للمواضع التى يجب فيها فتح همزة «إن» - وهو أن يسد المصدر مسدها - وقد ذكر الشارح ثلاثة منها ، وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى :
- الأول : أن تقع فى موضع مبتدأ مؤخر ، نحو قوله تعالى : (ومن آياته أنك ترى الأرض) أى ومن آياته رؤيتك الأرض .
- الثانى : أن تقع فى موضع خبر مبتدأ ، بشرط أن يكون ذلك المبتدأ غير قول ، وبشرط ألا يكون خبر أن صادقا على ذلك المبتدأ ، نحو قولك : ظنى أنك مقيم معنا اليوم ، أى ظنى إقامتك معنا اليوم .
- الثالث : أن تقع فى موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) أى مثل نطقكم ؛ فما : صلة ، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة .
- الرابع : أن تقع فى موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم ، وأنى فضلتكم على العالمين) أى : اذكروا نعمتى وتفضلى إياكم .
- الخامس : أن تقع فى موضع البدل من شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) أى : وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم ، فهو بدل اشتغال من المفعول به .

فأكسر في الابتداء ، وفي بدء صله وحيث « إن » ليمين مكمله^(١)
أو حكيت بالقول، أو حلت محل حال ، كزرتة وإني ذو أمل^(٢)
وكسروا من بعد فعل علقا باللام ، كاعلم إنه لذو تنق^(٣)

(١) « فأكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في الابتداء » جار ومجرور متعلق باكسر « وفي بدء » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، و « بدء » مضاف و « صله » مضاف إليه « وحيث » الواو عاطفة ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور « إن » قصد لفظه : مبتدأ « ليمين » جار ومجرور متعلق بقوله « مكمله » الآتي « مكمله » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة « حيث » إليها .

(٢) « أو » حرف عطف « حكيت » حكى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة « بالقول » جار ومجرور متعلق بحكيت « أو » حرف عطف « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن « محل » مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و « حال » مضاف إليه « كزرتة » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سلف مراراً ، زرتة : فعل وفاعل ومفعول « وإني » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « ذو » خبرها ، وذو مضاف ، و « أمل » مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه ناء التكلم في « كزرتة » .

(٣) « وكسروا » الواو عاطفة ، وكسروا : فعل وفاعل « من بعد » جار ومجرور متعلق بكسروا ، وبعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « علقا » علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل والجملة في محل جر نعت للفعل « باللام » جار ومجرور متعلق بعلق « كاعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إنه » إن حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها « لذو » اللام هي لام الابتداء ، وهي المعلقة ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف ، و « تنق » مضاف إليه .

[فذكر أنه] يجب الكسرة في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت « إن » ابتداء ، أى : في أول الكلام ، نحو : « إن زيدا قائم » ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء ؛ فلا تقول : « أنك فاضل عندي » بل يجب التأخير ؛ فتقول : « عندي أنك فاضل » وأجاز بعضهم الابتداء بها .

الثاني : أن تقع « إن » صدر صلة ، نحو : « جاء الذي إنه قائم » ، ومنه قوله تعالى : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ) .

الثالث : أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام ، نحو : « والله إن زيدا للاقم » وسياق الكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع في جملة تخكيية بالقول ، نحو : « قلت إن زيدا قائم » [قال تعالى : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)] ؛ فإن لم تحك به — بل أجرى القول مجرى الظن — فتحت ، نحو : « أقول أن زيدا قائم ؟ » أى : أتظن ؟ .

الخامس : أن تقع في جملة في موضع الحال ، كقوله : « زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ » ومنه قوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْنِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) وقول الشاعر :

٩٦ — مَا أُعْطِيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

٩٦ — البيت لكثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك بن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله : دَعُ عَنْكَ سَلَمَى إِذْ قَاتَ مَطْلَبُهَا وَاذْكُرْ خَلِيلَتِكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ اللغة : « مطلبها » يجوز أن يكون ههنا مصدراً ميمياً بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثاني أقرب « إلا » رواية سيويه — رحمه الله — على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام ، ورواية أبي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح ، ورواية سيويه أعرف وأشهر وأصلح من جهة = (٢٣ — شرح ابن عقل ١)

السادس : أن تقع بعد فعلٍ من أفعال القلوب وقد عُلقَ عنها باللام ، نحو .
 « علمت إن زَيْدًا لقائمٌ » وسنبين هذا في باب « ظَنَّ » فإن لم يكن في خبرها
 اللام فُتِحَتْ ، نحو : « علمت أن زَيْدًا قائمٌ » .
 هذا ما ذكره المصنف ، وأوردَ عليه أنه نقصَ مَوَاضِعَ يجب كسْرُ
 إنَّ فيها :
 الأول : إذا وقعت بعد « ألّا » الاستفتاحية ، نحو : « ألّا إن زَيْدًا قائمٌ » .
 ومنه قوله تعالى : (ألّا إنهم هم السفهاء) .

== المعنى « حاجزى » أى مانع ، وتقول : حَجَزَهُ يحجزه - من باب إذا
 منعه وكفه .

الإعراب : « ما » نافية « أعطاني » أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ،
 والنون لا قاية ، والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ما أعطاني
 شيئا « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « سألتها » فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول
 الثانى محذوف ، وتقديره كالسابق « إلا » أداة استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أى :
 ما أعطاني ولا سألتها في حالة من الأحوال « وإني » الواو واو الحال ، إن : حرف
 توكيد ونصب ، والياء اسمها « لحاجزى » اللام للتأكيـد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز
 مضاف وياء التشكيم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « كرمى » كرم :
 فاعل بحاجز ، وكرم مضاف وياء التشكيم مضاف إليه ، وحجلة إن واسمها وخبرها في محل
 نصب حال ، وهذه الحال في المعنى مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : ما أعطاني
 ولا سألتها في حالة إلا هذه .

الشاهد فيه : قوله « إلا وإني - إلخ » حيث جاءت همزة « إن » مكسورة لأنها
 وقعت موقع الحال ، ونمت سبب آخر في هذه العبارة يوجب كسر همزة « إن » وهو
 اقتران خبرها باللام ، وقال الأعمش (ج ١ ص ٤٧٢) : الشاهد فيه كسر إن ؛ لدخول
 اللام في خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائية عن الحال ، ولو حذف اللام لم تكن
 إلا مكسورة لذلك « ا هـ » .

ومثل هذا البيت قول الله تعالى : (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون
 الطعام ويمشون في الأسواق) فإن في هذه الآية الكريمة مكسورة المعجمة وجوبا لسببين
 كل واحد منهما يقتضى ذلك على استقلاله : وقوعها موقع الحال ، وإقتران خبرها باللام .

الثاني : إذا وقعت بعد « حيث » ، نحو : « أَجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » .
الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين ، نحو : « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » .
ولا يَرَدُّ عليه شيء من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : « فاكسر في الابتدا » لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها .

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ يَوْجِهَيْنِ نَمِي^(١)
مَعَ تَلُوٍ فَالْجَزَا ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحَدُ »^(٢)

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « نَمِي » في آخر البيت ، وبعد مضاف ، و« إذا » مضاف إليه ، وإذا مضاف و « فُجَاءَةٌ » مضاف إليه ، وهي من إضافة الدال إلى المدلوله « أو » حرف عطف « قسم » معطوف على إذا « لا » نافية للجنس « لام » اسمها « بعده » بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم « يوجهن » جار ومجرور متعلق بقوله « نَمِي » الآتي « نَمِي » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن .

(٢) « مع » ظرف معطوف على قوله « بعد » السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و « فا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفا مضاف و « الجزا » قصر للضرورة أيضاً : مضاف إليه « ذا » اسم إشارة مبتدأ « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في نحو » جار ومجرور متعلق بيطرد « خير » مبتدأ ، وخير مضاف و « القول » مضاف . إليه « إني » إن : حرف تأكيد ونصب ، والياء اسمها « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن ومعمولها في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة « نحو » إليه .

يعنى أنه يجوز فتح « إن » وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية ، نحو « خرجت فإذا إن زيدا قائم » فن كسرها جعلها جملة ، والتقدير : خرجت فإذا زيد قائم ، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرًا ، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية ، والتقدير « فإذا قيام زيد » أى فى الحضره قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا ، والتقدير « خرجت فإذا قيام زيد موجود »^(١) ، ومما جاء بالوجهين قوله : ٩٧ — وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا — كَمَا قِيلَ — سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَعَا وَاللَّهَازِمِ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبنيان على الخلاف فى إذا الفجائية : أى حرف أم ظرف ؟ (انظر ص ٣٤٤ وما بعدها) فمن قال هى ظرف مكانى أو زمانى جعلها الخبر ، وفتح الهمزة ، ومن قال هى حرف أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها فى تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبرا لبتدأ محذوف ، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة ، وإن جعلتها مفردا فتحت الهمزة .

والحاصل أن من قال « إذا حرف مفاجأة » وهو ابن مالك — جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة ، وجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير أن ما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لبتدأ محذوف ، وأما من جعل إذا ظرفا زمانيا أو مكانيا فقد أوجب فتح همزة أن على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله .

ومن هنا يبين لك أن كلام الناظم وجعله « إن » بعد « إذا » ذات وجهين لا يتم إلا على مذهبه أن إذا الفجائية حرف ، أو على التلقيق من المذهبين : بأن يكون الفتح على مذهب من قال بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضاً .

٩٧ — هذا البيت من شواهد سيويه التى لم ينسبها ، وقال سيويه قبل أن ينشده (١ - ٤٧٣) : « وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اهـ .
اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة — بكسر اللام والزاي — وهى طرف الحلقة ، ويقال : هى عظم نأى تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم » كناية عن الحسة والدناءة والذلة ، وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع الكسر ، فأنت إذا =

نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .
المعنى : كنت أظن زيدا سيّداً كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « أرى » بزنة المبنى للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « زيدا » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » قل ماض مبنى للمجهول وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيّداً » مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعولها في محل نصب خبر كان « إذا » فجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم « عبد » خبر إن ، وعبد مضاف و « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث جاز في همزة « إن » الوجهان ؛ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معموليها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتم بهما جملة ، وهذا الوجه يتأتى على الراجع عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فلتقديرها مع مفعوليها جملة ، وهى فى ابتدائها ، قال سيبويه : « حال إذا هنا كحالها إذا قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت أن فى هذا الموضع جاز » اه ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها يمد إذا . فالكسر على نية وقوع البدأ ، والإخبار عنه بإذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا على تقدير : فإذا العبودية شأنه » اه .

والمحصل من وجوه الإعراب الجائز فى هذا الأسلوب أن نقول لك :
أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن ، وجعل أن وما دخلت =

روى بفتح « أن » وكسرهما ؛ فمن كسرها جعلها جملة [مستأنفة] ، والتقدير « إذا هو عَبْدُ الْقَنَّا وَاللَّهَازِمِ » ومن فَتَحَهَا جعلها مصدراً مبتدأ ، وفي خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول « فَإِذَا عُبودِيَّتُهُ » أى : فى الحضرة عبوديته ، وعلى الثانى « فَإِذَا عبوديته موجودة » .

وكذا يجوز فتح « إن » وكسرها إذا وقعت جوابَ قسم ، وليس فى خبرها اللام ، نحو « حَلَفْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ » بالفتح والكسر ؛ وقد رُوِيَ بالفتح والكسر قوله :

٩٨ - كَتَمْتُنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِئِي ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيَّ
أَوْ تَحْنِي بِرَبِّكَ الْقَلِيَّ أَيْ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّ

== عليه فى تأويل مصدر ، ويجوز لك - حينئذ - ثلاثة أوجه من الإعراب : الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها ، والثانى أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف ، أى فإذا العبودية شأنه ، أو فإذا العبودية موجودة ، وهذا تقدير الشارح كغيره ، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير فإذا شأنه العبودية ، وهذا تقدير سيبويه كما سمعت فى عبارته .

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرهما ، فإن فتحها فهى ومدخولها فى تأويل مصدر ، ولك وجهان من الإعراب ، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف ، والثانى : أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، وليس لك - على هذا - أن تجعل « إذا » نفسها خبر المبتدأ ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفاً ، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر ؛ إذ ليس فى الكلام تقدير . فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك .

٩٨ - البيتان ينسبان إلى رؤية بن العجاج ، وقال ابن برى : « هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره » .

اللغة : « القصي » البعيد النأى « ذى القاذورة » المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذورة ، وهذا رجل ذو قاذورة ؛ إذا كان الناس =

يتعامون محبة لسوء أخلاقه ودنى طباعه « المقلى » المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقله ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال في فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأبى واوى ، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذى معنا في هذا الشاهد مأخوذاً من اليأبى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو ، وغزا يغزو .

الإعراب : « لتعقدن » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، تعقدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تعقدين » حذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التقي ما كانا ، حذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما وهى كالثابتة ، لتكون حذفها لعل تصريفية ، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتعقدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وذى مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقلى » نعت ثان لنقصى « أو » حرف عطف بمعنى إلا « تحلفى » فعل مضارع منصوب بأن المضرة بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ووب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من « ذيا لك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز في همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها راقعة بعد فعل قسم لا لام بعده .

أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفى على كونى أباً لهذا الصبى .

وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

وجه جواز هذين الوجهين في هذا الموضع أن القسم يستدعى جواباً لا بد أن =

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح « إن » وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام ، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية ، والفعل فيها ملفوظ به ، نحو « حلفت إن زيدا قائم » أو غير ملفوظ به ، نحو « والله إن زيدا قائم » أو اسمية ، نحو « كعمرك إن زيدا قائم »^(١) .

= يكون جملة ، ويستدعى محلوفا عليه يكون مفردا ويتعدى له فعل القسم بعلی ؛ فإن قدرت « أن » بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفردا مجرورا بعلی محذوفة ، وإن قدرت أن جملة فعلى جواب القسم ، فتنبيه لهذا الكلام .

(١) اعلم أن ههنا أربع صور :

الأولى : أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام في خبر إن ، نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وقوله جل شأنه : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم) .

والثانية : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضاً في خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (والعصر إن الإنسان لفي خسر) .

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة .

والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، كما في البيت الشاهد السابق (رقم ٩٨) .

ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح ، وذكرناهما في شرح الشاهد السابق .

والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك : والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) .

وفي هذه الصورة خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ، ويوجبون كسرها ؛ والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لأنه لم يسمع » اهـ .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت «إنَّ» بعد فاء الجزاء ، نحو «مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ» فالكسرُ على جَعَلٍ «إنَّ» ومعمولها جملةٌ أُجيب بها الشرطُ ، فكأنه قال : مَنْ يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ ، والفتحُ على جَعَلَ «أَنَّ» وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير «مَنْ يَأْتِنِي فَأِكْرَامُهُ مَوْجُودٌ» ويجوز أن يكون خبراً والبتدأ محذوفاً ، والتقدير «لِحِزَاؤُهُ الْإِكْرَامُ» .

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) قرئ . (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر ؛ فالكسرُ على جعلها جملة جواباً لِمَنْ ، والفتحُ] على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير « فَأَلْغُفْرَانُ جِزَاؤُهُ » أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، .التقدير « لِحِزَاؤُهُ الْغَفْرَانُ » .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت «أَنَّ» بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ وخبرٌ «إنَّ» قولٌ ، والقائلُ وَاحِدٌ ، نحو « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنْ أَحَدَ [الله] فَمَنْ فَتَحَ جَعَلَ » «أَنَّ» وصلتها مصدراً خبراً عن «خير» ، والتقدير « خَيْرُ الْقَوْلِ حَمْدُ اللَّهِ » فـ : «خير» : مبتدأ ، و «حَمْدُ اللَّهِ» : خبره ، وَمَنْ كَسَرَ جعلها جملة خبراً عن «خير» كما تقول «أولُ قراءتي (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)» فأولُ : مبتدأ ، و «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» جملة خبر عن «أول» وكذلك «خير القول» مبتدأ ، و «إِنْ أَحَدَ اللَّهِ» خبره ، ولا تحتاج هذه

= وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين .

الجملة إلى رابط ؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى ؛ فهي مثل « نُطِقَ اللهُ حَسَنِي » وَمَثَلُ سَيُوبِيه هذه المسألة بقوله: «أولُ ما أقولُ أني أَحَدُ اللهِ» وَخَرَجَ الْكَسْرُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْجَلِّ ، وَعَلَيْهِ جَرَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ : كَالْبُرْدِ ، وَالزَّجَاجِ ، وَالسَّيرَافِيِّ ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ طَاهِرٍ ؛ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ .

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ

لَامُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ : إِنِّي لَوَزَرٌ^(١)

يَجُوزُ دُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى خَبَرٍ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةِ^(٢) ، نَحْوُ «إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ» .

(١) «بعد» ظرف متعلق بقوله تصحب الآتي ، وبعد مضاف ، و « ذات » مضاف إليه ، وذات مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « تصحب » فعل مضارع « الخبر » مفعول به لتصحبه مقدم على الفاعل « لام » فاعل مؤخر عن المفعول ، ولام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو «إني» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها « لوزر » اللام لام الابتداء ، وهي للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملعب الذي يستعان به .
(٢) يشترط في خبر إن الذي يجوز اقتران اللام به ثلاثة شروط . ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتي :

الأول : أن يكون مؤخرا عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يجز دخول اللام عليه نحو قولك : إن في الدار زيدا ، ولا فرق في حالة تأخره على الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناطم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما « بهم » و « يومئذ »
الثاني : أن يكون الخبر مثبتا غير منفي ، فإن كان منفيا امتنع دخول اللام عليه .
الثالث : أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد ، وذلك =

وهذه اللام حَقَّتْهَا أن تدخل على أول الكلام ؛ لأنَّ لها صَدْرَ الكلام ؛ فحقَّتْهَا أن تدخل على « إنَّ » نحو « لأنَّ زيدا قائمٌ » لكن لما كانت اللام للتأكيد ، وإن للتأكيد ؛ كرهوا الجَمْعَ بين حرفين بمعنى واحدٍ ، فأخروا اللام إلى الخبر .

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات « إنَّ » ؛ فلا نقول « كَعَلَ زيدا قائمٌ » وأجاز الكوفيون دخولها في خبر « لكن » ، وأنشدوا :

٩٩— يَلُمُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا أَعْمِيدُ

= بأن يكون واحداً من خمسة أشياء ، أولها: المفرد نحو « إن زيدا قائمٌ » ، وثانيها : الجملة الاسمية نحو « إن أخاك لوجه حسن » ، والثالث : البنية الفعلية التي فعلها مضارع نحو « إن زيدا يقوم » ، والرابع : الجملة الفعلية التي فعلها ماض جامد نحو « إن زيدا لعى أن يزورنا » ، والخامس : الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بتد ، نحو « إن زيدا لقد قام » .

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزءها نحو « إن زيدا لوجه حسن » ، وعلى الثاني منهما نحو « إن زيدا وجهه لحسن » ، ودخولها على أول الجزئين أولى ؛ بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ .

٩٩ — هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ، ولم أجد أحداً ذكر صدره قبل الشارح العلامة ، بل وقفت على قول ابن النحاس : « ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن ، واستدلوا بقوله :

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا أَعْمِيدُ *

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم ينشده أحد ممن وثق في العربية ، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان « اهـ . كلامه ، ومثله للابنباري في الإنصاف (٢١٤) ؛ وقال ابن هشام في مغنى اللبيب : « ولا يعرف له قائل ، ولا تنمة ، ولا نظير » اهـ .

ولا ندرى أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند =

== نفسه أم مما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أى المصادر ؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا .

اللمعة : « عميد » من قولهم : عمده العشق ، إذا هذه ، وقيل : إذا انكسر قلبه من المودة .

الإعزاب : « يلومونى » فعل مضارع مرفوع بنبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم ، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وقوله « فى حب » جار ومجرور متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و « لىلى » مضاف إليه « عواذلى » مبتدأ مؤخر على الفصحى « ولكنى » لكن : حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم « من حبا » الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتى ، وحب مضاف ، وها : مضاف إليه « لعميد » اللام لام الابتداء ، أو هى زائدة على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعميد خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله « لعميد » حيث دخلت لام الابتداء - فى الظاهر - على خبر لكن ، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين .

والبصريون يأبون هذا وينكرونه ، ويحيون عن هذا البيت بأربعة أجوبة . أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات .

الثانى : ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

الثالث : سلمنا صحة البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخلة على خبر « لكن » وإنما هى داخلة على خبر « إن » المكسورة الهمزة المشددة النون ، وأصل الكلام « ولكن إننى من حبا لعميد » فحذفت همزة « إن » تخفيفاً ، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون « ولكن » واثنان نونا « إن » والرابعة نون الوقاية ؛ فحذفت واحدة منهن ، فبقى الكلام على ما ظننت .

الرابع : سلمنا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لا الابتداء ، وأنها داخلة على خبر لكن ، ولكننا لا نسلم أن هذا مما يجوز القياس عليه ، بل هو ضرورة وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعدة .

==

وُخْرِجَ عَلَى أَنْ اللام زائدة ، كما شذَّ زيادتها في خبر « أُمْسَى » نحو قوله :

١٠٠ — مَرُّوا عَجَالِي ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟

فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أُمْسَى لِمَجْهُودَا

= والتخرجان الثالث والرابع متعتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠ ، ١٠١) وما نذكره من قول كثير في شرح الشاهد الآتي ، وكذلك في قول الآخر :

أُمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلَجَ سُودَانَ

١٠٠ — حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبه إلى أحد ، وأنشده أبو حيان في التذكرة مهملًا أيضاً ، وأنشده ثعلب في أماليه ، وأنشده أبو علي الفارسي ، وأنشده أبو الفتح ابن جني ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت كتاب سيويه لأحقق ما قاله العيني فلم أجده بين دفتيه .

اللغة : « عجالي » جمع عجلان — كسكران وسكاري — ومن العلماء من يرويه « عجلا » بكسر العين على أنه جمع عجل — بفتح فضم مثل رجل ورجال — ومنهم يرويه « سரா » على أنه جمع سريع « كيف سيديكم » روى في مكانه « كيف صاحبكم » وقوله « من سألوا » يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم ، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذي سأله ويروى ببناء الفعل للمجهول ، على أن الجملة صلة ، والعائد للموصول هو واو الجماعة ، وكأنه قال : فقال الذين سألوا « مجهوداً » نال منه الرض والعشق حتى أجهده وأتعبه .

الإعراب : « مروا » فعل وفاعل « عجالي » حال « فقالوا » فعل وفاعل « كيف » اسم استفهام خبر مقدم « سيديكم » سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول « قال » فعل ماض « من » اسم موصول فاعل قال « سألوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أي سأله ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول ، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التي هي نائب الفاعل ، ويكون الشاعر قد راعى معنى من =

أى : أمسى مجهوداً ، وكما زيدت فى خبر المبتدأ شذوذاً ، كقوله :

١٠١ — أُمُّ الْخَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرِّقْبَةِ

= « أمسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سيدكم « لمجهوداً » اللام زائدة ، مجهوداً : خبر أمسى ، وجملة أمسى ومعمولها ماقول القول فى محل نصب .
الشاهد فيه : قوله « لمجهوداً » حيث زيدت اللام فى خبر « أمسى » وهى زيادة شاذة ، ومثل هذا قول كثير عزة :

وَمَا زِلْتُ مِنْ كَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا

كَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

حيث زاد اللام فى خبر « زال » — وهو قوله لكاهئام — زيادة شاذة .
وفى ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة فى خبر لكن فى قول الشاعر :

* ولكننى من حبها لعמיד *

هى لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أننا لا نسلم أن اللام التى فى خبر لكننى هى — كما زعمتم — لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها تكبر أمسى وخبر زال فى البيتين .

١٠١ — نسب جماعة هذا البيت — ومنهم الصاغاني — إلى عنتر بن عروس مولى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري .

اللغة : « الخليس » هو تصغير حلس ، والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وهذه الكنية فى الأصل كنية الأنان — وهى أنثى الحمار — أطلقها الراجز على امرأة تشبها لها بالأنان « شهرة » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة ، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البدل مثلها فى قوله تعالى (لجعلنا منكم ملائكة) أى بدلهم ، وإذا قدرت مضافا تجره بالباء ، وجعلت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة — كانت من دالة على التبعض .

=

وأجاز المبرّد دخولها في خبر أن المفتوحة ، وقد قرئ شاذاً : (إلاّ أنّهم
كثيّا كلون الطّعام) بفتح « أن » ، وبخروج أيضاً على زيادة اللام .

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيََا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا^(١)

= الإعراب : « أم » مبتدأ ، وأم مضاف ، و « الحليس » مضاف إليه « لعجوز »
خبر المبتدأ « شربة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقدّره هي يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز « من اللحم » جار
ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف و « الرقبة » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « لعجوز » حيث زاد اللام في خبر المبتدأ ؛ والذهاب إلى زيادة
اللام أحد تخريجات في هذا البيت ، ومنها أن « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت
اللام مقترنة به - وأصل الكلام على هذا : أم الحليس هي عجوز - إلخ . فحذف المبتدأ ،
فاتصلت اللام بخبره ، وهي في صدر المذكور من جملتها - وقد مضى بحث ذلك في باب
المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم ٥٣) ومثل هذا البيت
قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
امتن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لِمَحَارَبٍ شَقِيٍّ ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٍ

الشاهد في قوله : « من حاربته لمحارب » وفي قوله « من سألته لسعيد » فإن
« من » اسم موصول مبتدأ في الموضعين ، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما .
(١) « ولا » نافية « يلي » فعل مضارع « ذي » اسم إشارة مفعول به يلي مقدم
على الفاعل « اللام » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، أو نفت له « ما » اسم
موصول فاعل يلي « قد » حرف تحقيق « نفياً » نفي : فعل ماض مبني للمجهول ،
والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،
والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « من الأفعال » جار
ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية « ما » اسم موصول معطوف على « ما » =

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنْ ذَا لَقَدْ سَمَّا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوَاً^(١)
 إِذَا كَانَ خَبَرٌ « إِنْ » مَنفِيًّا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ اللَّامُ ؛ فَلَا تَقُولُ « إِنْ زَيْدًا
 لَمَّا يَقُومُ » وَقَدْ وَرَدَ فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ :
 ١٠٢ — وَأَعْلَمُ إِنْ تَسْلِيماً وَتَرْكًا لِلَّامِ مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

= الأولى « كرضيا » قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقع جملة صلة
 « ما » الثانية ، وتقدير البيت : ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفى ، ولا
 الماضي الذي يشبه رضى حال كونه من الأفعال .

(١) « وقد » حرف تقليل « يليها » يلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله « ما كرضى » وها : ضمير عائد إلى
 اللام مفعول به ليلي « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي ، ومع مضاف
 و « قد » قصد لفظه مضاف إليه « كإن » الكاف جارة لقول محذوف ، إن : حرف
 تأكيد ونصب « ذا » اسم إشارة : اسم إن « لقد » اللام لام التأكيد ، وقد : حرف
 تحقيق « سَمَّا » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم
 الإشارة ، والجملة خبر إن في محل رفع « على العدا » جار ومجرور متعلق بـ « مستحوذاً »
 حال من الضمير المستتر في « سَمَّا » .

١٠٣ — البيت لأبي حزام — غالب بن الحارث — العكلى .

اللغة : « إِنْ » إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ؛ لأن اللام في
 خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ؛ لأن الذي يعلق
 « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء ، لا الزائدة « تسليماً » أراد به التسليم على الناس ،
 أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيها لا يعنى « تركاً » أراد به ترك ما عبر
 عنه بالتسليم .

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إِنْ »
 حرف تأكيد ونصب « تسليماً » اسمه « وتركاً » معطوف عليه « للمتشابهان » اللام لام
 الابتداء أو زائدة على ما ستعرف ، ولا : نافية ، ومتشابهان : خبر إن « ولا » الواو
 عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سواء » معطوف على خبر إن .
 =

وأشار بقوله: « ولا من الأفعال ما كرضيا » إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول « إن زَيْدًا كَرَضِيَ » وأجاز ذلك الكسائي ، وهشام ؛ فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللام

= الشاهد فيه : قوله « للامتشاهان » حيث أدخل اللام في الخبر النفي بلا ، وهو شاذ .

وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ؛ فظاهر كلام الرضى - وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزة إن مكسورة ؛ لوجود اللام في خبرها .

قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام على الخبر » اهـ ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لك في لغة البيت .

وذهب ابن عصفور - تبعاً للقراء - إلى أن الهمزة مفتوحة ، وعجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة - على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح هنا - كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن النفي .

وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما : دخولها على خبر أن النفي .

وبخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة .

وقال ابن جنى : « إنما أدخل اللام - وهى للإيجاب - على لا وهى للنفي من قبل أنه شبه لا بنير ، فكأنه قال : لنير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفي بما التى بمعنى الذى في قوله :

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنَبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَاكَ جُلٌّ مَالِي ؟
ولم يكن سبيل اللام اللوجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه انتهى كلامه .

عليه ، ولا فرق بين المتصرفِ نحو « إِنَّ زَيْدًا لَيَرْضَى » وغير المتصرف ،
نحو « إِنَّ زَيْدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ » هذا إذا لم تقترن به الين أو سوف ؛ فإن
اقتربت [به] ، نحو « إِنَّ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ » أو « سَيَقُومُ » ففي جواز
دخول اللام عليه خلاف ؛ [فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح ،
وأما إذا كانت السين فقليل] .

وإن كان ماضياً غير متصرفٍ فظاهرُ كلامِ اللصنفِ [جوازُ] دخولِ اللام
عليه ؛ فتقول : « إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، وَإِنَّ عَمْرًا لَبِئْسَ الرَّجُلُ » وهذا
مذهب الأخفش والفراء ، والمنقول أن سيبويه لا يُجيزُ ذلك ،
فإن قرَنَ الماضي المتصرفُ بـ « قَدْ » جاز دخولُ اللام عليه ، وهذا هو
المراد بقوله : « وقد يليها مع قد » نحو « إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ » .

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلَ ، وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ^(١)

تدخلُ لامُ الابتداء على معمول الخبر إذا تَوَسَّطَ بين اسمِ إن والخبر ، نحو
« إِنَّ زَيْدًا لَطَعَاكَ آكِلٌ » وينبغي أن يكون الخبر حينئذٍ مما يصح دخولُ
اللام عليه كما مثَّلْنَا^(٢) فإن كان الخبر لا يصح دخولُ اللام عليه لم يصح دخولها

(١) « وتصحَّب » الواو عاطفة ، تصحَّب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مبستتر فيه
جوازاً تقديره هي يعود إلى اللام « الواسط » مفعول به لتصحَّب « معمول » بدل منه ،
أو حال منه ، ومعمول مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « والوصل » معطوف على
الواسط « واسما » معطوف على الواسط أيضاً « حل » فعل ماضٍ « قبله » قبل :
طرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى قوله « اسما » مضاف
إليه « الخبر » فاعل لحل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت لقوله « اسما » .

(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط :

الأول : أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن ، سواء أكان التالي لإن هو =

على المعمول ، كما إذا كان [الخبر] فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بـ «مَدَّ»
لم يصح دخول اللام على المعمول ؛ فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلَ»
وأجاز ذلك بعضهم ، وإنما قال المصنف : «وتصحب الواسط» — أى :
المتوسط — تنبيها على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر ؛ فلا تقول «إِنَّ
زَيْدًا آكَلَ لَطَعَامَكَ» .

وأشهر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر ،
فلا تقول «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَا يَكُلُ» ، وذلك من جهة أنه خصص دخول
اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلا ، حكى من كلامهم «إِنِّي
لَيَحْمَدُ اللَّهَ أَصَاحِبُ» .

= اسمها كما في مثال الشارح ، أم كان التالى لأن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ،
نحو «إِنْ عِنْدِي لَفِي الدَّارِ زَيْدًا» أم كان التالى لها معمولا آخر للخبر المؤخر ، نحو
«إِنْ عِنْدِي لَفِي الدَّارِ زَيْدًا جَالِسًا» ويشمل كل هذه الصور قول الناظم «الواسط
معمول الخبر» ، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها .

الشرط الثانى : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قول
الناظم «معمول الخبر» فإن أُل في الخبر للعهد الذكرى ، والمعهود هو الخبر الذى تدخل
اللام عليه ، والذى بينه وذكر شروطه فيها قبل ذلك .

الشرط الثالث : ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهو الشرط الذى بين
الشارح أن كلام الناظم يشعر به ، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به .

الشرط الرابع : ألا يكون الممول حالا ولا تميزا ؛ فلا يصح أن تقول «إِنْ زَيْدًا
لِرَاكِبًا حَاضِرًا» ولا تقول «إِنْ زَيْدًا لِعَرَقًا يَتَصَبَّبُ» وقد نص الشارح على الحال ،
ونص غيره على التمييز ؛ وزاد أبو حيان ألا يكون الممول مفعولا مطلقا ولا مفعولا
لأجله ؛ فعنده لا يجوز أن تقول «إِنْ زَيْدًا لِرُكُوبِ الْأَمِيرِ رَاكِبًا» ولا أن تقول
«إِنْ زَيْدًا لِتَأْدِيَا ضَارِبِ ابْنِهِ» واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من
الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين .

وأشار بقوله : « والفصل ^(١) » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ، نحو « **إِنْ زَيْدًا لَمَوْ الْقَائِمُ** » وقال الله تعالى : (**إِنْ هَذَا لَمَوْ الْقَصَصُ الْمَقِيُّ**) فـ « هذا » اسم « **إِنْ** » ، و « هو » ضمير الفصل ، ودخلت عليه اللام ، و « **الْقَصَصُ** » خبر « **إِنْ** » .

وسمى ضمير الفصل لأنه يَفْصِلُ بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت « **زيد هو القائم** » فلو لم تأتِ بـ « هو » لاحتَمَلَ أن يكون « **القائم** » صفةً لزيد ، وأن يكون خبراً عنه ، فلما أتيت بـ « هو » تعين أن يكون « **القائم** » خبراً عن زيد .

وشرطُ ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ^(٢) ، نحو « **زَيْدٌ هو القائم** » أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو « **إِنْ زَيْدًا لَمَوْ الْقَائِمُ** » .

(١) البصريون يسمونه « **ضمير الفصل** » ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح ، ومن العلماء من يسميه « **الفصل** » كما قال الناظم « **والفصل** » والكوفيون يسمونه « **عمادا** » ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : أهو حرف أم اسم ؟ وإذا كان اسماً فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب ؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده ؟ فالأكثر على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمى « **ضمير الفصل** » ومن النحاة من قال : هو اسم لا محل له من الإعراب ، ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو في محل رفع إذا قلت « **زيد هو القائم** » أو قلت « **كان زيد هو القائم** » ، وفي محل نصب إذا قلت « **إن زيدا هو القائم** » ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ، فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث ، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى : (**كنت أنت الرقيب عليهم**) .

(٢) يشترط في ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن - أربعة شروط :

الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح

==

هذا الشرط .

وأشار بقوله : « وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبِر » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو « إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا » قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ) .

وكلامه يُشعرُ [أيضاً] بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول : « إِنَّ زَيْدًا لَهْوَ لَقَائِمٍ » ، ولا « إِنَّ لِي الدَّارَ لَزَيْدًا » .

وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ — في قوله : إن لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسط بين الاسم والخبر — أن كلَّ مفعولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخول اللام عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : « إِنَّ زَيْدًا لَصَاحِبًا رَاكِبٌ » .

وَوَصْلُ « مَا » بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ
إِعْمَالُهَا ، وَقَدْ يُبَيِّنُ الْعَمَلُ^(١)

= الشرط الثاني : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو « إن محمدا هو المنطلق » أو أولهما معرفة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو « محمد أفضل من عمرو » .

الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة .
الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله في النية أو الحضور ، وفي الأفراد أو الثنية أو الجمع ، نحو قوله تعالى : (كنت أنت الرقيب عليهم) فأنت للخطاب ، وهو في الخطاب وفي الأفراد كما قبله ، ونحو (وإنا لنحن الصافون) فنحن للتكلم كما قبله .

(١) « ووصل » مبتدأ ، ووصل مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « بذى » جار ومجرور متعلق بوصل « الحروف » بدل أو عطف بيان من ذى « مبطل » =

إذا اتصلت « ما » غير الموصولة بإنّ وأخواتها كقمتها عن العمل ، إلا
 « كليت » فإنه يجوز فيها الإعمال [والإهمال] فتقول : « إنما زيد قائم »
 ولا يجوز نصب « زيد » وكذلك أن [وكأن] ولكنّ ولعلّ ، وتقول :
 « ليتما زيد قائم » وإن شئت نصبت « زيداً » فقلت : « ليتما زيداً قائم »
 وظاهر كلام المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن « ما » إن اتصلت بهذه
 الأحراف كقمتها عن العمل ، وقد تعمل قليلاً ، وهذا مذهب جماعة من
 النحويين ^(١) [كالزجاجي ، وابن السراج] ، وحكى الأخفش والكسائي « إنما

= خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إعمالها » إعمال : مفعول به لبطل ، وإعمال مضاف
 وها مضاف إليه « وقد » حرف تقليل « يبقى » فعل مضارع مبنى للجهول « العمل »
 نائب فاعل يبقى .

(١) ذهب سيبويه إلى أن « ما » غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت
 عملها ، إلا ليت ؛ فإن إعمالها مع ما جائز ، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت
 لاختصاصها بالأسماء ودخول « ما » عليها يزيل هذا الاختصاص ، ويهيئ للدخول على
 جمل الأفعال نحو قوله تعالى : (قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد) وقوله سبحانه :
 (كأنما يساقون إلى الموت) ونحو قول امرئ القيس :

وَلَكِنَّمَا أَسْتَعِي لِمَجْدِ مُؤَثِّلٍ وَقَدْ يَدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثِّلُ أَمْثَالِي

وتسمى « ما » هذه ما الكافه ، أو ما المهيئة ، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد
 الذي ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضاً ما الزائدة ، ولكون « ما » هذه لا تزيل
 اختصاص « ليت » بالجلد الاسمية ، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء ، لم تبطل
 عملها ، وقد جاء السماع معضداً لذلك ، كما في قول النابغة الذبياني :

قَالَتْ أَلَا كَيْتَمًا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى سَحَابَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فإنه يروى بنصب « الحمام » ورفعها ؛ فأما النصب فعلى إعمال ليت في اسم الإشارة
 والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نصب له ، وأما الرفع فعلى إهمال ليت ، وذهب
 الزجاج في كتابه « الجمل » إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة ، وأنها إذا اقترنت
 بها « ما » لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أن الإهمال أكثر في =

زيداً قائماً» والصحيحُ المذهبُ الأولُ ، وهو أنه لا يعمل منها مع « ما »
إلا « ليت » ، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذٌ ، واحترزنا بغير
الموصولة من الموصولة ؛ فإنها لا تكفها عن العمل ، بل تعمل معها ، والمراد من
الموصولة التي بمعنى « الذي » ، نحو « إنَّ ما عندك حسنٌ » [أى : إن الذي
عندك حسنٌ] ، والتي هي مُقدِّرة بالمصدر ، نحو « إنَّ ما فعلتَ حسنٌ » أى :
إنَّ فعلك حسنٌ

وَجَائِزُ رَفْعِكَ مَعْطُوفًا عَلَى
مَنْصُوبٍ « إنَّ » ، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ^(١)

أى : إذا أتى بعد اسم « إنَّ » وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذى بعده
وجهاً ؛ أحدهما : النصبُ عطفاً على اسم « إنَّ » نحو « إنَّ زيداً قائمٌ وعمرأُ »

=الجميع ، أما الإعمالُ فعلى اختصاصها الأصلِ ، وأما الإجمالُ فلما حدث لها من زوال
الاختصاص وذكر الزجاج أن ذلك مسموع في الجميع ، قال : « من العرب من يقول :
إنما زيداً قائمٌ ، ولعلما بكرا جالسٌ ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، ويلغى ما « ا هـ ،
وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجي ؛ وابن السراج ، وهو الذى يفيد كلام الناظم .

(١) « وجائزٌ » خبر مقدم « رفعتُ » رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف
مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « معطوفاً » مفعول به للمصدر « على منصوب »
جار ومجرور متعلق بمعطوف ، ومنصوب مضاف وقوله « إنَّ » قصد لفظه : مضاف إليه
« بعد » ظرف متعلق برفع « أن » مصدرية « تستكمل » فعل مضارع منصوب بأن ،
والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى إن ، و« أن .
وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافه « بعد » إليه ، وثمة مفعول لتستكمل
محذوف ، والتقدير : بعد استكمالها معموليها .

والثاني : الرفع نحو « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو » واختُلفَ فيه^(١) ؛ فالشهورا معطوف على محلِّ اسم « إِنَّ » فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ ، وه يشعر به [ظاهر] كلام المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير : وعمرو كذلك ، وهو الصحيح .

فإن كان المطفُ قبل أن تستكمل « إِنَّ » — أى قبل أن تأخذ خبرها — تعيّن النصب عند جمهور الدحويين ؛ فتقول : إِنَّ زَيْدًا وعمرًا قائمان ، وإنه وزيدًا ذاهبان ، وأجاز بعضهم الرفع .

(١) مما لا يستطيع أن يحججه واحد من النعاة أنه قد ورد عن العرب — في جـ سالحة من الشعر ، وفي بعض النثر — وقوع الاسم المرفوع مسبوقا بالواو بعد اسم المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضابئ بن الحارث البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ قَائِي وَقِيَارٌ بِهَا لَغْرِيْبُ
ومنه ما أنشده ثعلب ، ولم يعزه إلى قائل معين :

خَلِيْطِيْ هَلْ طِبُّ قَائِي وَأَنْتُمْآ — وَإِنْ لَمْ تَبُوْحَا بِالْهَوَى دَفْنَانِ !
وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين ؛ الأولى قوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) والثانية قراءة بعضهم : (إن ملائكته يصلون) برفع « ملائكته » .

وقد اختلف النعاة في تخريج ذلك ؛ فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور فيها بعد خبر إن هو المحذوف وجمله المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وذهب الحق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ يلزم على جملها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعه المعطوف عليه ؛ لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو في التقدير عن جملة المبتدأ والخبر وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها .

وَأَلْحَقْتُ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ^(١)
حُكْمُ « أَنْ » المفتوحة و « لَكِنَّ » في العطف على اسمها حكم « إِنَّ »
المكسورة؛ فتقول: « علمت أن زيدا قائم وعمره » برفع « عمرو » ونصبه ،
وتقول: « علمت أن زيدا وعمرأ قائمان » بالنصب فقط عند الجمهور ، وكذلك
تقول: « ما زيد قائماً ، لكنَّ عمرأ منطلق وخالداً » بنصب خالد ورفعه ،
و « ما زيد قائماً لكن عمرأ وخالداً منطلقان » بالنصب فقط .

وأما « ليت ، ولعل ، وكأن » فلا يجوز معها إلا النصب . [سواء تقدم
المعطوف ، أو تأخر] ؛ فتقول: « ليت زيدا وعمرأ قائمان ، ولت زيدا قائم
وعمرأ » بنصب « عمرو » في المثالين ، ولا يجوز رفعه ، وكذلك « كأن ؛ ولعل » ؛
وأجاز الفراء الرفع فيه — متقدماً ومتأخراً — مع الأخرى الثلاثة .

وَخَفَفْتُ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَكَزَّمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ^(٢)

(١) « وألحقت » الواو عاطفة ، ألحق : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث
« بِنَّ » جار ومجرور متعلق بالحق « لَكِنَّ » قصد لفظه : نائب فاعل لألحق « وَأَنَّ »
معطوف على لكن « مِنْ دُونِ » جار ومجرور متعلق بالحق أيضاً ، ودون مضاف
و « لَيْتَ » قصد لفظه : مضاف إليه « وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ » معطوفان على ليت .
(٢) « وخففت » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث
« إِنَّ » نائب فاعل خفف « فَقَلَّ » الفاء عاطفة ، قل : فعل ماض معطوف بالفاء على
خفف « الْعَمَلُ » فاعل قل « وَتَكَزَّمُ » فس مضارع « اللَّامُ » فاعل تكزَّم « إِذَا »
ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « مَا » زائدة « تُهْمَلُ » فعل مضارع
مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أن الخففة ،
والجمل في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا ما تهمل
إن التي خففت لزمها اللام .

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُقْتَدِرًا^(١)

إذا خُفِّت « إِنْ » فلا كثرُ في لسان العرب إِمَالَهَا ؛ فتقول : « إِنْ زَيْدٌ لَقَامٌ » وإذا أهملت لزنتها اللامُ فارقةً بينها وبين « إِنْ » النافية ، ويقلُّ إِمَالَهَا فتقول : « إِنْ زَيْدًا قَامٌ » وَحَكَّى الإِعمالُ سيبويه ، والأخفشُ ، رحمهما الله تعالى^(٢) ؛ فلا نلزمها حينئذٍ اللامُ ؛ [لأنها لا تلتبس — والحالةُ هذه —

(١) « ورُبَّمَا » الواو عاطفة ، رب حرف تقليل ، وما كافة « استغنى » فعل ماض مبنى للمجهول « عنها » جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى ، والضمير المجرور محلا عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إِنْ في حالة إِمَالِهَا « إِنْ » شرطية « بدا » فعل ماض فعل الشرط « ما » اسم موصول فاعل بدا « ناطق » مبتدأ ، وهو فاعل في المعنى ؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة « أَرَادَهُ » أراد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق ، والهاء مفعول به ، والجملة من أَرَادَهُ وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ . وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « معتمدا » حال من الضمير المستتر في « أَرَادَهُ » .

(٢) على الإِعمال في التخفيف ورد قوله تعالى (وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم) في قراءة من قرأ بسكون نون « إِنْ » وتخفيف ميم « لما » ، وفي هذه الآية — على هذه القراءة — إعرابان : أولهما أن « إِنْ » مؤكدة مخففة من الثقيلة « كلاً » اسم إن المخففة « لما » اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكدة المخففة « ليوفينهم » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، يوفي : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وضمير القائمين العائد على الذين مفعول أول ، و « ربك » رب فاعل يوفي ، ورب مضاف وضمير مخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثان ليوفي ، وأعمال مضاف وضمير القائمين العائد على الذين مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليها لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : وإن كلاً للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم ، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية ، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة ، وقد =

بالنافية [لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلبس بإن النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود] [بها] فإن ظهر المقصود [بها] فقد يستغنى عن اللام ، كقوله :

١٠٣ - وَنَحْنُ أَبَا الضَّمِّ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

== أجاب ابن هشام عن هذا في كتابه المغنى بأن صلة الموصول في الحقيقة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم ؛ وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية ، والإعراب الثانى أن «إن» مؤكدة مخففة «كلا» اسم إن «لما» اللام لام الابتداء ، ومازائدة «ليوفيتهم» اللام مؤكدة للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول «ربك» فاعل ، ومضاف إليه ، و«أعمالهم» مفعول ثان ومضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع ومفعوليه في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة .
١٠٣ - البيت للطرماس - الحكم بن حكيم - وكنيته «أبو نمر» ، وهو شاعر طائى ، واستعرف نسبه في بيان لغة البيت .

اللغة : «ونحن أبا الضم» يروى في مكانه «أبا ابن أبا الضم» وأبابة : جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى - أى امتنع - تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله والضم : الظلم «مالك» هو اسم قبيلة الشاعر ، فإن الطرماس هو الحكم بن حكيم بن نمر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضاء بن مالك بن أبان ابن عمرو بن ربيعة بن جروول بن ثعل بن عمرو بن القوث بن طي . «كرام المعادن» طيبة الأصول شريفة المحدث .

الإعراب : «ونحن» مبتدأ «أبابة» خبر المبتدأ ، وأبابة مضاف ، و«الضم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان . أو حال من الخبر ، وآل مضاف و«مالك» مضاف إليه «وإن» مخففة من الثقيلة . مهمل «مالك» مبتدأ «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء تاء التأنيث «كرام» خبر كان ، وكرام مضاف و«المعادن» مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك .

التقدير : وإن مالكٌ لكانت ، فحذفت اللام ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو الـ اد بـ قوله : « وربما استغنى عنها إن بدا — إلى آخر البيت » .

واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين « إن » النافية و « إن » الخففة من التثنية ، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق ؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دخلت للفرق .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرَّت بين ابن أبي العافية وابن الأخصر ؛ وهي قوله صلى الله عليه وسلم : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ مُؤْمِنًا » فمن جعلها لام الابتداء أو جَبَّ كَسَرَ « إِنْ » ومن جعلها لاماً أخرى — اجتلبت للفرق — فتَحَّ أَنْ ، وجرى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير ، وبين أبي علي الفارسي ؛ فقال الفارسي : هي لامٌ غيرُ

= الشاهد فيه : قوله « وإن مالك كانت — إلخ » حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب في خبر « إن » المكسورة المضمرة الخففة من التثنية عند إهمالها ، فرقانا بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركناها اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، وصندر البيت واضح في هذا ، والنفي يدل على الذم ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المادان ، أي نهى قبله دينية الأصول ؛ فيكون هذا ذمًا ومتناقضاً مع ما هو بصدده ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :
 إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْيِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ لَوْ كَمْ تَمَنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ
 ألا ترى أنه في مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ؟ فلو حملت « إن » في صدر البيت على النفي فسد المعنى على هذا ، ولم يستقم الكلام .

لام الابتداء اجْتَلَبَتْ للفرق ، وبه قال ابن أبي العافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق ، وبه قال ابن الأخضر^(١) .

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا^(٢)

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ، وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماضٍ متصرف خالٍ من قد ، ولو أنك نظرت في شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين « إن » النافية والمخففة من الثقلية تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبراً كما في قول عائكة بعت زيد بن عمرو ، وسيأتي شرحه :

شَلَّتْ يَمِينِكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّهِ
وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتي قريباً جداً

وتدخل على الماضى المتصرف الذى لم يسبقه « قد » نحو قولك : إن زيداً قاتل ، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : (وإن وجدنا أكثراً لفاسقين) ، فلما كان شأن اللام التى تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء كان القول بأن إحداها غير الأخرى أصح نظراً وأقوم حجة ؛ فذهب أبى على الفارسى الذى أخذ به ابن أبى العافية مذهب مستقيم في غاية الاستقامة .

(٢) « والفعل » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل « ناسخاً » خبر يك « فلا » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا : نافية « تلفيه » تلى : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ مخدوف ، والتقدير : فأنت لا تلفيه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط « غالباً » حال من الهاء في « تلفيه » السابق « بأن » جار ومجرور متعلق بقوله « موصلاً » الآتى « ذى » متبوع لإن « موصلاً » مفعول ثانٍ لتلى .

إِذَا خُفِّتَ « إِنَّ » فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء ، نحو
كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا
عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) ، وقال الله تعالى : (وَإِنْ يَكْفُرُوا الَّذِينَ كَفَرُوا
لَيَزِيدُنَّكَ بِأَبْصَارِهِمْ) ، وقال الله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)
ويقل أن يليها غير الناسخ ، وإليه أشار بقوله : « غالباً » ومنه قول بعض
العرب : « إِنَّ يَزِيدُنَّكَ لَنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهَيْه » وقولهم : « إِنَّ قَتَلْتَ
كَاتِبَكَ لَسَوْطًا » وأجاز الأخفش « إِنَّ قَامَ لَأَنَا ^(١) » .
ومنه قول الشاعر :

١٠٤ - شَلْتَ يَمِينِكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا
حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَمَعِّدِ

(١) هنا أربع مراتب ، أولاها : أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً ، نحو (وَإِنْ
كَانَتْ لَكَبِيرَةً) ونحو (إِنْ كَدْتَ لَتَرْدِينَ) والثانية : أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً ،
نحو (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَزِيدُنَّكَ) ، ونحو (وَإِنْ نَظَنُّكَ لِمَنِ الْكَاذِبِينَ)
والثالثة : أن يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عائشة « إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا » والرابعة :
أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ نحو قول بعض العرب « إِنْ يَزِيدُنَّكَ لَنَفْسِكَ ، وَإِنْ
يَشِينُكَ لَهَيْه » وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به ، ويمحوز القياس على كل
واحدة منها عند الأخفش ، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة .

١٠٤ - البيت لعائشة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، ترفى
زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

اللفظ : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شلت - بكسر العين التي هي اللام
الأولى - والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبنى للمجهول ، وذلك خطأ . وحلت
عليك « أى نزلت ، وروى مكانه « وجبت عليك » =

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ قَاسِمَهَا اسْتَكَنَّ^(١) وَالتَّخْفِيفُ أَجْمَلُ جُمْلَةٍ مِنْ بَعْدِ أَنْ^(٢)
إِذَا خُفِّفَتْ أَنْ [المفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون
اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً^(٣) ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو « عَلِمْتُ
أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » فـ « أَنْ » مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَهُوَ مُحذُوفٌ ،
وَالْتَقْدِيرُ [« أَنَّهُ » ، و « زَيْدٌ قَائِمٌ » في جملة في موضع رفع خبر « أَنْ » والتقدير]
« عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ » وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

== الإعراب : « شلت » شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » يمين : فاعل
شل ، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه « إن » مخففة من الثقيلة « قتلت » فعل وفاعل
« لسلما » اللام فارقة ، مسلماً : مفعول به لقتل « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء
للتأنيث « عليك » جار ومجرور متعلق بحل « عقوبة » فاعل لحل ، وعقوبة مضاف
و « المتعمد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن قتلت لسلماً » حيث ولى « إن » المخففة من الثقيلة فعل
ماض غير ناسخ وهو « قتلت » وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .
(١) « وإن » شرطية « تخفف » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « أن »
قصد لفظه : نائب فاعل لتخفف « قاسمها » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم مبتدأ ،
واسم مضاف والضمير مضاف إليه « استكن » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة
المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « والخبر » مفعول مقدم على عامله وهو قوله
« اجعل » الآتي « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
« جملة » مفعول ثانٍ لاجعل « من بعد » جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد
مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) الذي اشترط في أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً من النعاة هو
ابن الحاجب ، فأما الناطم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن
خارج عن القياس ؛ فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلك
قدر سيبويه — رحمه الله ! — في قوله تعالى : (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا)
أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا .

١٠٥ — قَلَوْ أَنْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَاكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

١٠٥ — البيت مما أنشده القراء ، ولم يعزه إلى قائل معين :
اللغة : « أنك » بكسر كاف الخطاب — لأن الخطاب أنتي ، بدليل ما بعده ، والتاء
في « سألتني » مكسورة أيضا لذلك « صديق » يجوز أن يكون فعلا بمعنى مفعول
فيكون تذكيره مع أن المراد به أنتي قياسا ؛ لأن فعلا بمعنى المفعول يستوي فيه الذكر
والمؤنث والمفرد وغيره غالبا كجريح وقتيل ، ويجوز أن يكون فعلا بمعنى فاعل ، ويكون
تذكيره مع المؤنث جاريا على غير القياس ، والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ
فعلا بمعنى مفعول ، أو أنهم حملوه على « عدو » الذي هو ضده في المعنى ؛ لأن من
منهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشبيهه .
المعنى : لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك
ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي ، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد
لا يعز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة .
الإعراب : « قلو » لو : شرطية غير جازمة « أنك » أن : مخففة من الثقيلة ،
والكاف اسمها « في يوم » جار ومجرور متعلق بقوله « سألتني » الآتي ، ويوم مضاف
و « الرخاء » مضاف إليه « سألتني » فعل وفاعل ، والتون للوقاية ، والياء مفعول أول
« فراقك » فراق : مفعول ثان لسأل ، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه « لم » حرف نفى
وجزم وقلب « أبخل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنا ، والجملة جواب الشرط غير الجازم ؛ فلا محل لها من الإعراب « وأنت » الواو
واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره
في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أنك » حيث خففت « أن » المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو
الكاف ، وذلك قليل ، والكثير عند ابن الحاجب — الذي جرى الشارح على رأيه —
أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار ، وجبرها جملة :

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَمَتِّعًا^(١)
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ ، أَوْ نَقْي ، أَوْ تَنْفِيسٍ ، أَوْ لَوْ ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ^(٢)

== واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره - فإن الخبر يجب أن يكون جملة .

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما في هذا الشاهد ؛ فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة ، بل قد يكون جملة كما في البيت ، وقد يكون مفرداً ، وقد اجتمع - مع ذكر الاسم - كون الخبر مفرداً وكونه جملة ، في قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترقى فيها أحاسها عمرو بن العجلان :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شِمَالًا
بِأَنْكَ رَيْبٍ وَغَيْثٍ مَرِيْعٍ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا

الآ ترى أنه خفف « أن » وجاء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها في المرة الأولى مفرد ، وذلك قوله « بأنك ريب » وخبرها في المرة الثانية جملة ، وذلك قوله « وأنك تكون الشمال »

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر « فعلا » خبر يكن « ولم » الواو واو الحال لم : حرف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، أو إلى الخبر « دعا » قصر للضرورة : خبر يكن المنفي بلم ، والجملة من يكن المنفي بلم واسمه وخبره في محل نصب حال « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « تصريفه » تصريف : اسم يكن ، وتصريف مضاف ، والهاء مضاف إليه « تمتعا » خبر يكن الأخير .

(٢) « فالأحسن » الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق ، الأحسن : مبتدأ « الفصل » خبر المبتدأ « بقدر » جار ومجرور متعلق بقوله « الفصل » « أَوْ نَقْي ، أَوْ تَنْفِيسٍ ، أَوْ لَوْ » كل واحد منها معطوف على « قد » . « وقليل » الواو عاطفة ، وقليل خبر مقدم « ذكر » مبتدأ مؤخر ، وذكر مضاف و « لو » قصد لفظه مضاف إليه .

إذا وقع خبرٌ « أن » المخففة جملةً اسميةً لم يحتج إلى فاصل ؛ فنقول : « علمتُ أن زيداً قائمٌ » من غير حرفٍ فاصلٍ بين « أن » وخبرها ، إلا إذا قصدَ النفي ؛ فيفصل بينهما بحرف [النفي] كقوله تعالى : (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَبْلُ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) .

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرفاً ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يثبت بفاصل ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاءً ، أولاً ، فإن كان دعاء لم يفصل ، كقوله تعالى : (والخامسة أن غضبَ الله عليها) في قراءة من قرأ (غَضِبَ) ، بصيغة الماضي ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً ، وقالت فرقة منهم المصنف : يجوز الفصل وتركه ^(١) والأحسن الفصل ، والفاصلُ

(١) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل - سوى ما سينشده الشارح - قول النابغة الذبياني :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللَّهُ مَالَهُ وَأَنْبَلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاوِزَهُ

أَكْبَّ عَلَى فَأْسٍ يُحْدِثُ غَرَابَهَا مَذَكَّرَةً مِنَ الْمَعَاوِلِ بَاتِرَةً

فإن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وثمر : فعل ماض ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به ثمر ، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماض متصرف غير دعاء ولم يفصل . ومن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنباري .

وقد اختلف العلماء في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للترفة بين أن المخففة من الثقيلة وأن المصدرية .

وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغبر واجب ، فيجب إذا كان الموضع يحتملها ، ولا يجب إذا كان مما تميم فيه إحداها كما فيما بعد العلم غير المؤول =

أحدُ أربعةِ أشياء .

الأول : « قَدْ » كقوله تعالى : (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَّقَتَنَا) .

الثاني : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثال السين قوله تعالى :
(عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) ومثال « سَوْفَ » قول الشاعر :

١٠٦ — وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

= بالظن ؛ فإن هذا الموضع يكون لأن الخففة لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأنباري ؛
فليس عندهما موضع تتعين فيه الخففة ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء
للتفرقة دائماً .

وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها
ويشكل على هذا أن الوهن بوجود إذا كان الخبر جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها
جامد أو دعاء ، فلماذا لم يجبر الوهن مع شيء من ذلك ؟

١٠٦ — هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل
معين ، والبيت من الكامل ، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس
الإعراب : « واعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فعلم »
مبتدأ ، وعلم مضاف ، و « المرء » مضاف إليه « ينفعه » ينفع : فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « علم » والهاء مفعول به لينفع ، والجملة من
ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن
محذوف وجوبا « سوف » حرف تنفيس « يأتي » فعل مضارع « كل » فاعل يأتي ،
والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وكل مضاف ، و « ما » اسم
موصول مضاف إليه « قدرا » قدر : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « ما » والجملة من قدر ونائب فاعله
لامحل لها من الإعراب صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « أن سوف يأتي » حيث أتى بخبر « أن » المخففة من الثقيلة
جملة فعلية ، وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين « أن » وخبرها بحرف التنفيس ،
وهو « سوف » .

الثالث : النفي ، كقوله تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)
وقوله تعالى : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) وقوله تعالى : (أَيْحَسِبُ
أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) .

الرابع : « لو » — وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فَاصِلَةً مِنَ النَحْوِيِّينَ — ومنه قوله
[تعالى : (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) وقوله [تعالى : (أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ
يَرْتَابُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِدُنُوبِهِمْ) .
ومما جاء بدون فاصلٍ قوله :

١٠٧ — عَلَيْهِمْ أَنْ يُؤْمَلُونَ فَيَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

= ومثل هذا البيت قول الفرزدق :

أَبَيْتُ أُمِّي النَّقْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا
١٠٧ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف « يؤملون »
فعل مضارع مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن »
المخففة « فجادوا » الفاء عاطفة ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا
« قبل » ظرف متعلق بجداد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول
منصوب بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وقبل « أن » وما دخلت
عليه في تأويل مصدر مضاف إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجداد ، وأعظم مضاف ،
و « سؤل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ،
وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون »
ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفصل بين « أن » وجملة الخبر .
والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن »
الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب
الفرء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعاً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من
الأمور التي ذكرها الشارح للفرقة ؛ فإنهما ينكران أن تكون « أن » في هذا البيت =

وقوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) في قراءة مَنْ رُفِعَ (يتم) في قول ، والقول الثاني : أن « أن » ليست مخففة من الثقيلة ، بل هي الناصبة للفعل المضارع ، وارتفع (يتم) بعده شذوذاً^(١) .

وَخَفَّفَتْ كَانَ أَيْضًا فَنَوَى مَنصُوبَهَا ، وَثَابِتًا أَيْضًا رَوَى^(٢)

= مخففة من الثقيلة ، وبزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وإنما لم تنصب في هذا البيت كما لم تنصب في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكَمَا مِني السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وكالم تنصب في قوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) في قراءة من قرأ برفع « يتم » وكالم تنصب في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها (١٢٠/٦ الطبعة السلطانية) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لها « وما منعك أن تأذنين له ؟ عمك » ، إلا أنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون « أن » في البيت الشاهد مصدرية مهجلة ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل بحذف النون ؛ فدل ذلك على أن لغة هذا القائل نصب بأن المصدرية ، فيكون هذا قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لفتين في بيت واحد .

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة للجماعة من العرب ؛ يهلون « أن » المصدرية كما أن عامة العرب يهلون « ما » المصدرية فلا ينصبون بها ، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيرة ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكل مما لا تتسع له هذه العجالة ، ولكننا قد ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر .

(٢) « وخففت » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء تاء التأنيث « كأن » قصد لفظه : نائب فاعل لخفف « أيضاً » مفعول مطلق لفعل مخذوف « فنوى » الفاء عاطفة ، نوى : فعل ماض مبني للمجهول « منصوبها » منصوب : نائب فاعل نوى ، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه « وثابتا » الواو عاطفة ، وثابتا : حال مقدم =

إذا خُفِّتْ « كَأَنَّ » نُؤَيَّ أَسْمَهَا ، وأخبر عنها بجملة أسمية^(١) ، نحو « كَأَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ » أو جملة فعلية مُصَدَّرَةٌ بـ « لَمْ »^(٢) « كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ) أو مُصَدَّرَةٌ بـ « تَدَّ » كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْ [٢] ^(٣)

== على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله « روى » الآتى ، و« أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « روى » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها .

(١) لم يستشهد الشارح هنا لجيء خبر « كَأَنَّ » جملة اسمية ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨) في رواية أخرى غير التي ذكرها الشارح في إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد :

وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ لِّلْوَنِ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانِ

فكأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وتدياه . مبتدأ ومضاف إليه ، وحقان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كأن .

(٢) إذا كانت جملة خبر « كَأَنَّ » المخففة فعلية ؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت

حتماً بقد كبيت النابغة الذي أنشده الشارح (رقم ٢) ، وكقول الآخر :

لَا يَهُوْلُكَ أَصْطِلَاءُ لَطَى الْحَرِّ بِفَمَحْذُورِهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

وإن قصد بها التثني اقترنت بلم كما في الآية الكريمة ، وكما في قول الخنساء :

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا حِمَى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَرًّا

وكقول شاعر من غطفان (انظره في معجم البلدان ١٨ / ٦) .

نَأَنَّ لَمْ يَدْمَنَّهَا أُنَيْسٌ ، وَلَمْ يَنْكُنْ لَهَا بَعْدَ أَيَّامِ الْهَدْمِ لَمَّةٌ عَامِرٌ

(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت في مبحث التنوين أول

الكتاب ، فانظره هناك ، والاستشهاد به هنا في قوله « وكأن قد » حيث خففت « كَأَنَّ » وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرية بقَد ، والتقدير : وكأنه (أى الحال والشأن) قد زالت ، ثم حذفت جملة الخبر ؛ لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها ، وهو قوله « لما تزل برحالنا »

أى : « وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ » فَأَسْمُ « كَأَنَّ » فى هذه الأمثلة محذوف ، وهو ضميرُ الشأنِ ، والتقدير « كَأَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وكَأَنَّهُ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ، وكَأَنَّهُ قَدْ زَالَتْ » والجملة التى بعدها خبرٌ عنها ، وهذا معنى قوله : « فَنُؤَيِّ مَنْصُوبُهَا » وأشار بقوله « وَثَابِتًا أَيْضًا رُويَ » إلى أنه قد رُويَ إثباتُ منصوبها ، ولكنه قليل ، ومنه قوله :

١٠٨ — وَصَدْرٍ مُّشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَنَّ تَذْيِيهِ حَقَّانِ

١٠٨ — هذا الشاهد أحد الأبيات التى استشهد بها سيويه (ج ١ ص ٢٨١) ولم ينسبوها.

الآفة : « وَصَدْرٍ » قد روى سيويه فى مكان هذه الكلمة « وَوَجْهٍ » وروى غيره فى مكانها « وَنَحْرٍ » وعلى هاتين الروايتين تكون الهمزة فى قوله « تَذْيِيهِ » عائدة إلى « وَجْهٍ » أو « نَحْرٍ » بتقدير مضاف ، وأصل الكلام : كَأَنَّ تَذْيِيَّ صَاحِبِهِ ، فحذف المضاف — وهو الصاحب — وأقام المضاف إليه مقامه « مَشْرِقُ اللَّوْنِ » مضى لأنه ناصع البياض ، وهذا هو الثابت ، وقد رواه الشارح كما ترى « حَقَّانِ » تثنية حققة ، وحذفت التاء التى فى المفرد من التثنية كما حذفت فى تثنية « خَصِيَّةٌ » ، وألية « قَالُوا : خَصِيَّانِ » ، وأليان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشئ ، بل حَقَّانِ تثنية حق — بضم الحاء وبدون تاء — وقد ورد فى نصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

وَصَدْرًا مِثْلَ حَقِّ الْعَاجِ رَخَصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِسِينَا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما فى بيت الشاهد وكما فى بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « وَصَدْرٍ » بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، والأكثر على روايته بالجر ؛ فالواو واو رب ، وصدْر : مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « مَشْرِقٍ » صفة لصدْر ، ومشرق مضاف و « اللَّوْنِ » مضاف إليه « كَأَنَّ » مخففة من الثقيلة « تَذْيِيهِ » تذيى : اسمها ، وتذْيى مضاف والضمير مضاف إليه =

فـ « مَذْيَنِيَّة » اسمُ كَأْنٌ ، وهو منصوبٌ بالياء لأنه مثنى ، و « حَقَّان » خبر كَأْنٌ ، وروى « كَأْنٌ نَدِيَاهُ حَقَّان » فيكون اسم « كَأْنٌ » محذوفاً وهو ضمير الشأن ، والتقدير « كَأْنُهُ نَدِيَاهُ حَقَّان » و « نَدِيَاهُ حَقَّان » : مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كَأْنٌ ، ويحتمل أن يكون « ندياه » اسم « كَأْنٌ » وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها .

* * *

= « حَقَّان » خبر كَأْنٌ ، ومن روى « ندياه حَقَّان » وهي الرواية التي أنشدنا البيت عليها في تعلية سبقت قريباً (ص ٣٩٠) فهي جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر كَأْنٌ ، واسمها محذوف ، والتقدير : كَأْنُهُ - أى الحال والشأن - ندياه حَقَّان ، وجملة كَأْنٌ واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ ، وقد ذكر الشارح - رحمه الله - الروایتين جميعاً ، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه .
الشاهد فيه : قوله « كَأْنٌ ندياه حَقَّان » حيث روى بنصب « ندياه » يالاء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم « كَأْنٌ » المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل ، بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة ، ولهذا يروى برفع ندياه على ما ذكرناه في إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولا داعي لما أجازاه الشارح على رواية « كَأْنٌ ندياه » من أن يكون « ندياه » اسم كَأْنٌ أى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ؛ فإن في ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن مجيء المثنى في الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب . ثانيهما : أن فيه حمل البيت على القليل النادر - وهو ذكر اسم كَأْنٌ مع إمكان حمله على الكثير المشهور ، والذي يتعين على المرءين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح .

لا التي لنفى الجنس

عَمَلٌ إِنْ أَجْمَلَ لِلَا فِي نَكِرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً^(١)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي « لا » التي لنفى الجنس ، والمراد بها « لا » التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفي للجنس كله .

وإنما قُلْتُ « التنصيص » احترازاً عن التي يقع الاسمُ بعدها مرفوعاً ، نحو : « لَا رَجُلٌ قَائِمًا » ؛ فإنها ليست نصّاً في نفي الجنس ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس ؛ فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بل رجلان » وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بل رجلان » ، وأما « لا » هذه فهي لنفي الجنس ليس إلّا ؛ فلا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمٌ بل رجلان » .

وهي تعمل عمل « إِنْ » ؛ فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولا فَرْقَ في هذا العمل بين المفردة — وهي التي لم تتكرر — نحو « لَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ » وبين المكررة ، نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »^(٢) .

(١) « عمل » مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل » الآتي ، وعمل مضاف و « إِنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « للا » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو المفعول الثاني لاجعل « في نكروه » جار ومجرور متعلق باجعل « مفردة » حال من الضمير المستتر في « جاءتك » الآتي « جاءتك » جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا » والتاء للأنثى ، والكاف مفعول به لجاء « أو » عاطفة « مكررة » معطوف على مفردة .

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب ، وعملها مكررة جائز .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة^(١) ؛ فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك مؤوّل بنكرة ، كقولهم « قَصِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » فالتقدير : ولا مُسَمَّى بهذا الاسم لها^(٢) ويدل على أنه مُعامل مُعامَلَة النكرة وَصْفُهُ بالنكرة كقولك « لا أبا حَسَنٍ حَلَالاً لها » ولا يُفصلُ بينها وبين اسمها ؛ فإن فُصلَ بينهما ألغيت ، كقوله تعالى : (لا فيها غَوْلٌ) .

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا ، أَوْ مُضَارِعَةً
وَبَعْدَ ذَلِكَ اتَّخَذَ أَذْكَرُ رَافِعَةً^(٣)

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال « لا » عمل إن سته ، وهي : أن تكون نافية ، وأن يكون للنفي بها الجنس ، وأن يكون النفي نصافي ذلك ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : خضبت من لاشيء ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أى فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى ، وترك واحداً ، وهو ألا يدخل عليها جار .

(٢) هكذا أوله الشاح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبى حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفي غير صادق .

وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين ، أحدهما أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبى حسن لها ، ومثل كلمة متوَعَّلَة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة ، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبى الحسن نفسه ؛ والثاني : أن يجعل « أبا حَسَنٍ » عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل : ولا يفصل لها ، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو « حاتم » بالتمتاهي في الجود ، ونحو « مادر » بالتمتاهي في البخل ، ونحو « يوسف » بالتمتاهي في الحسن ، وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف .

(٣) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بانصب « مضافا » مفعول به لانصب « أو » عاطفة « مضارعه » مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله « مضافا » ومضارع مضاف والماء العائدة إلى قوله « مضافا » مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اذكر » الآتى ، وبعد مضاف ، =

وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا : كَلَا
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِي أُجْمَلًا^(١)
مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مُرَكَّبًا ،
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبُ^(٢)

= و « ذا » من « ذاك » اسم إشارة : مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الخبر »
مفعول به لا ذكر الآتي « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « رافعه » رافع : حال من الضمير المستتر في « اذكر » ورافع مضاف والماء
مضاف إليه ، من إضافة الصفة لمعمولها ، وهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولذلك وقع
هذا المضاف حالا .

(١) « وركب » الواو عاطفة ، ركب : فعل أمر ، وزاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « المفرد » مفعول به لركب « فاتحاً » حال من الضمير المستتر في « ركب »
ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحاً له « كلا » الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق
غيره مرة ، ولا : نافية للجنس « حول » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها
محذوف ، والتقدير : لا حول موجود « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية للجنس أيضاً
« قوة » اسمها . وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة
« والثاني » مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجعل الآتي « اجعلاً » اجعل : فعل أمر ،
مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبنى على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون
التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب .

(٢) « مرفوعاً » مفعول ثانٍ لا جعل في البيت السابق « أو منصوباً » أو : حرف
عطف ، منصوباً : معطوف على مرفوع « أو مركباً » معطوف على قوله « مرفوعاً »
السابق « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « رفعت » رفع : فعل ماضٍ فعل الشرط
مبنى على الفتح المقدّر في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل « أولاً » مفعول به لرفعت
« لا » ناهية « تنصباً » : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة =

لا يخلو اسمُ « لا » [هذه] من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأولُ : أن يكون مضافاً [نحو « لا غلامَ رجلٍ حاضِرٌ »] . الحال الثاني : أن يكون مُضارعاً للمضاف ، أى مُشابهاً له ، والمراد به : كل اسم له تعلقٌ بما بعده : إما بعملٍ ، نحو « لا طالعاً جبلاً ظاهر ، ولا خيراً من زيدٍ راكبٌ » ، وإما بمعطوفٍ نحو : « لا ثلاثةٌ وثلاثينَ عندنا » ويسمى المشبهُ بالمضاف : مُطوَّلاً ، ومَمْطُولاً ، أى : ممدوداً ، وحُكْمُ المضافِ والمشبهُ به النصبُ لفظاً ، كما مُثِّلَ ، والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمرادُ به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مُشبهُ بالمضاف ؛ فيدخل فيه المثنى والجمع ، وحكمه البناء على ما كان يُنصبُ به ؛ لتركيبه مع « لا » وصيرورته معها كالشيء الواحد ؛ فهو معها كخمسةَ عَشَرَ ، ولكن محلّه النصبُ بلا ؛ لأنه اسم لها ؛ فالمفردُ الذى ليس بمثنى ولا مجموع يُبنى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله » والمثنى وجمع المذكر السالم يُبنيانِ على ما كانا يُنصبانِ به — وهو الياء — نحو « لا مُسْلِمَيْنِ لك ، ولا مُسْلِمِينَ » فَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ مبنيان ؛ لتركيبهما مع « لا » كما بنى « رجل » [لتركيبه] معها .

وذهب الكوفيون والزجاجُ إلى أن « رجل » فى قولك : « لا رَجُلٌ » معرب ، وأن فتحة فتحة إعرابٍ ، لافتحة بناء ، وذهب المبرد إلى أن « مُسْلِمَيْنِ » و« مُسْلِمِينَ » معربان ^(١) .

= المنقلة ألفاً لأجل الوقف فى محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضرورة ، وكان حقّه أن يقول : وإن رفعت أولاً فلا تنصبا .

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم « لا » إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً فهو معرب منصوب بالياء ، وإس مبنياً كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم شبهه =

وأما جمعُ المؤنثِ السالمِ فقال قوم : مبنًى على ما كان ينصب به — وهو الكسر ؛ فتقول : « لا مُسَلِّمَاتِ لَكَ » بكسر التاء ، ومنه قوله :
 ١٠٩ — إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ
 فِيهِ نَلْدُ ، وَلَا لَذَاتِ لِلشَّيْبِ

= بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء ، والجواب على هذه الشبهة من وجهين : أو لها — وهو وجه عقلي — أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنياً ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً في الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف — من بعد ذلك — فإنه لهذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثقياً أو مجمداً ، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم ، الثاني — وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد — أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير ، ولم يعبأ به بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ، كما اتفق مع الجمهور على بناء النادى المثني أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء .

١٠٩ — البيت لسلافة بن جندل السعدي ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله
 أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ
 وَلَى حَيْثُ ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَنْبَغُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِبِ
 اللغة : « أودى » ذهب وفقى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التعسر والتعزن على ذهاب شبابه « حميداً » محموداً « التعاجيب » العجب ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، ويروى في مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهي الأمر الذي يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حيثاً » سريعاً « اليعاقب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين — جمع أشيب — وهو الذي ابيض شعره ، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا :

* أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدُ ... إلخ * =

وأجاز بعضهم الفتح ، نحو « لامسلات لك »^(١)

= الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب « الشباب » اسم إن « الذي » اسم موصول : نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبرا مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه - على هذا - نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون « مجد » خبرا مقدما ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخر ، و جاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والثني والجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال فجملة « مجد عواقبه » - سواء أفدرت مبتدأ أم لم تفدر - لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتي « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسم لا ، مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب ، للشيب « جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا - وهو لذات - جمع مؤنث سالما ، ووردت الرواية بينائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب .

(١) اعلم أن العلماء في اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب : الأول : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة .

الثاني : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به في بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحبهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافي البناء ، فلا يحذف .

الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازني والفارسي ، ورجعه ابن هشام في المغني والحقق الرضی فی شرح الكافية وابن مالك في بعض كتبه .

الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح . وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ =

وقولُ المصنفِ : « وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ إِذْ كُرِّرَ رَافِعُهُ » معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم « لا » مرفوعاً ، والرافعُ له « لا » عند المصنف وجماعة [وعند سيبويه الرافعُ له لا] إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وإن كان الاسمُ مفرداً فاختلف في رافع الخبر ؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن « لا » واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده في هذه الصورة إلا في الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به .

وأشار بقوله : « والثاني اجعلا » إلى أنه إذا أتى بعد « لا » والاسم الواقع بعدها بماعطف ونكرة مفردة وتكررت « لا » نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » يجوز فيهما خمسة أوجه ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يُبنى مع « لا » على الفتح ، أو ينصب ، أو يرفع .

فإن بنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركيبه مع « لا » الثانية ، وتكون [لا] الثانية عاملة عمل إن ، نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ^(١) .

== من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر ؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه ؛ ولكننا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها .

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها تركيب الأولى مع اسمهاقرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه : (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاع) بفتح بيع وخلة وشفاعة ، و « لا » في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن ، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها - فيما عدا الأول - محذوف لدلالة ما قبله عليه . ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق) :

نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَاحَا

الثاني : النصبُ عطفاً على محلِّ اسم « لا » ، وتكون « لا » الثانية زائدةً بين العاطف والمعطوف ، نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ومنه قوله :

١١٠ - لَا نَسْبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

١١٠ - البيت لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبي عامر جدد العباس ابن مرداس ، ويروى بحذف البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عيلية ، وبعده : كَالثَّوْبِ إِذْ أَتَهَجَّ فِيهِ الْبَلِي أَعْيَا عَلَى ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ وروى أبو علي القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ *

من كلمة قافية ، وقبله :

لَا صَلَحَ بَيْنِي - فَأَعْلَمُوهُ - وَلَا بَيْنَكُمْ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
سَيِّفِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرَقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ
اللفظة : « خلة » بضم الحاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بني عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة .
أَلَا أَبْلَغًا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنَوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلُ
« الراقع » ومثله « الراتق » الذي يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ في البلى « أعيا » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من المنكب « قرقر قر » قرقر : صوت ، وصاح ، و « قر » يجوز أن يكون جمع أقر ؛ فوزانه وزان أحمر وجر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قرى ، كروم في جمع روى « الشاهق » الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد التثنية « خلة » معطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم « لا » الذي هو النصب « اتسع » فعل ماض « الخرق » فاعل لاتسع « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » .

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا »
واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويوه ، وحينئذ تكون « لا » زائدة ،
الثاني : أن تكون « لا » الثانية عملت عمل « ليس » ، الثالث : أن يكون مرفوعاً
بالابتداء ، وليس للأعمل فيه ، وذلك نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »
ومنه قوله :

١١١ — هَذَا — لَعَمْرُكُمْ — الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ
لا أُمَّ لِي — إِنْ كَانَ ذَاكَ — وَلَا أَبُ

= الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة
تثاكير ، ويكون « خلة » معطوفاً بالواو على محل اسم « لا » — وهو قوله « نسب » —
عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذي حمله الشارح — تبعاً لجمهور النحاة — عليه .
وقال يونس بن حبيب : إن « خلة » مبنى على الفتح في محل نصب ، ولكنه نونه
للضرورة ، وبناءً على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » مثل الأولى ،
وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطف
جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى ، وهو كلام لا متمسك له ،
بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى
أمكن الحمل على وجه سائق لا ضرورة معه .

وقال الزمخشري في ملخصه : إن « خلة » منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفاً على
لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لانسب اليوم ولا تذكر خلة ، وهو تكلف
لامقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والأفضل في العطف
توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها في الفعلية والاسمية ونحوها .

١١١ — اختاف العلماء في نسبة هذا البيت ، فقيل : هو لرجل من مدجج ،
وكذلك نسبوه في كتاب سيويوه ، وقال أبو رياش : هو لهام بن مرة أخى جده س
بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني عبد مناف ، وقال
الحاتمي : هو لابن أحر ، وقال الأصفهاني : هو لضمرة بن ضمرة ، وقال
بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً ، ولا يعرف له قائل . =

(٢٦ — شرح ابن عقيل . ١)

== اللغة : « هذا لعمرم » العمر - بفتح فسكون - الحياة ، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره ، بجملته القسم - وهي قوله « لعمرم » مع خبره المحذوف - ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » بزنة سحاب - الذل ، والمهانة ، والحفارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار بعينه ، ولا داعي لذلك .

الإعراب : « هذا » اسم إشارة مبتدأ « لعمرم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجواباً ، والتقدير : لعمرم قسمي ، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملته معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب « الصغار » خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله عين تأكيذاً للصغار ، وعين مضاف والماء مضاف إليه « لا » نافية للجلس « أم » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « إن » شرطية « كأن » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم « ذاك » ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف والتقدير : إن كان ذاك محموداً ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع - معطوف على محل لا واسمها ؛ فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها كما ذكرناه ، أو على أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و « أب » اسمها ، وخبرها محذوف ، أو على أن تكون « لا » غير عاملة أصلاً ، بل هي زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة . ومثله قول جرير بن عطية :

بَأْيُ بَلَاءٍ يَا نُسَيْرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي ، لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ ؟

وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تَهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ الثُّطُقُ إِن لَّمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

وإن نُصِبَ المعطوفُ عليه جاز في المعطوف الأَوْجُهُ الثلاثة المذكورة — أعني البناء ، والرفع ، والنصب — نحو: لا غَلامَ رَجُلٍ ولا امرأة ، ولا امرأة ، ولا امرأة .

وإن رفع المعطوفُ عليه جاز في الثانى وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو « لا رَجُلٌ ولا امرأة ، ولا غلامٌ رَجُلٍ ولا امرأة » ومنه قوله :
١١٢ — فَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْنِيْمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِرِ ابْدَأَ مُقِيمٌ

١١٢ — البيت لأمية بن أبى الصلت ، ولكن الشارح — كغيره من النحاة — قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاء البيتين هكذا :

وَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْنِيْمٌ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيْمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَاهُوا بِرِ ابْدَأَ مُقِيمٌ

اللغة : « لعو » أى . قول باطل ، ومالا يعتد به من الكلام « تأنيم » هو مصدر أُنِمتَ — بتشديد التاء — بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا أثم ، يريد أن يظهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « ملیم » ضم اليم — وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنة لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لعو » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأنيم » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه فىكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها ، على جملة المبتدأ والخبر « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا محس لها صلة الموصول « به » جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبداً » منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم » خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولعو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن أو خبر الأولى هو =

والثاني : الرفع ، نحو « لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ ، ولا غلامٌ رجلٍ ولا امرأةٌ »^(١) .
ولا يجوز النصب للثاني ؛ لأنه إما جازمها تقدم للعطف على [محل] اسم « لا »
و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيسقط النصب ، ولهذا قال المصنف : « وإن
رَفَعْتَ أولاً لا تنصبا » .

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَنْبِيَّ يَلِي فَافْتَحْ ، أَوْ انْصِبْ ، أَوْ أَرْفَعْ ، تَعْدِلُ^(٢)

= للذكور بعد ، وخبر الثانية معذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطف
جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس ، ولكن الوجه
الثاني من وجهي الخبر ضعيف ؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال العطف عليه .
الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها
عمل ليس ؛ فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » على ما بيناه في
إعراب البيت .

ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي
في باب الفاعل :

فَلَا مُرْزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع « مرزنة » بالضممة الظاهرة وبتح « أرض » والقول فيهما
كالقول في « لا لغو ولا تأثيم » .

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى : (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاع)
برفع الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير ، وقول عبيد بن حصين الراعي :

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً : لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَلَّ

وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبي في قوله :

يَمَّ التَّعَلُّلُ لَا أَهْلٌ وَلَا وَطَنٌ وَلَا نَدِيمٌ وَلَا كَأْسٌ وَلَا سَكَنٌ ؟

(٢) « ومفرداً نعتاً » يجوز أن يكون مفرداً مفعلاً مقدماً تنازعه العوامل الثلاثة =

إذا كان اسم « لا » مبنياً ، ونُمت بمفرد يليه - أى لم يُفصل بينه وبينه
بفاصل - جاز في النعت ثلاثة أوجه :
الأول : البناء على الفتح ؛ لتركيبه مع اسم « لا » ، نحو « لا رَجُلَ ظَرِيفَ » .
الثاني : النصب ، مراعاةً لحل اسم « لا » نحو « لا رَجُلَ ظَرِيفاً » .
الثالث : الرفع ، مراعاةً لحل « لا » واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع عند سيبويه
كما تقدم ، نحو « لا رَجُلَ ظَرِيفٌ »

وَعَبَّرَ مَا بَلَى ، وَعَبَّرَ الْمُفْرَدِ
لَا تَنْبِي ، وَأَنْصَبُهُ ، أَوْ الرَّفْعَ أَفْصِدُ^(١)

= الآتية ويكون نعتاً بدلاً منه ، ويجوز أن يكون مفرداً حالاً من نعتا ، وجاز مجيء الحال
من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف ، ويكون نعتاً مفعولاً تنازعه
العوامل الثلاثة « لبنى » جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً ، أو بمحذوف صفة له « بلى »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت ، والجملة في محل
نصب صفة لقوله نعتاً « فافتح » . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
« أو » عاطفة « انصب » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد تحذف لا محل له من
الإعراب « أو » حرف عطف « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنت « تعدل » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ،
وحركه بالكسر لأجل الروي .

(١) « وغير » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « لا تبن » الآتي ، وغير
مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « بلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغير » الواو عاطفة ،
غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و « المفرد » مضاف إليه « لا » =

تقدّم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ،
ووليّة النعت ، جاز في النعت ثلاثة أوجه ، وذكر في هذا البيت أنه إن لم يل
النعت المفرد المنعوت المفرد ، بل فصل بينهما بفصل ، لم يجوز بناء النعت ؛ فلا
تقول « لا رجلَ فيها ظريف » ببناء ظريف ، بل تعين رفعه ، نحو « لا رجلَ
فيها ظريف » أو نصبه ، نحو « لا رجلَ فيها ظريفاً » وإنما سقط البناء على
الفتح لأنه إنما جاز عند عدم الفصل - لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن
التركيب ، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو « لا طالباً
جبلًا ظريفاً » ولا فرق — في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل —
بين أن يكون المنعوت مفرداً ، كما مثل ، أو غير مفرد .

وأشار بقوله : « وغير المفرد » إلى أنه إن كان النعت غير مفرد — كالضاف
والشبه بالضاف — تعين رفعه أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق في
ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يفصل بينه وبين
النعت أولاً بفصل ؛ وذلك نحو « لا رجلَ صاحبٍ برّ فيها ، ولا غلامَ
رجلٍ فيها صاحبٍ برّ » .

وحاصل ما في البيتين : أنه إن كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم
يفصل بينهما ؛ جاز في النعت ثلاثة أوجه ، نحو « لا رجلَ ظريف ، وظريفاً ،
وظريف » وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

الناحية « تعين » فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت « وانصب » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من
الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والماء مفعول به لا نصب
« أو » عاطفة « الرفع » مفعول به مقدم لا قصد « اقصد » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَالْعُطْفُ إِن لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أَحْكُمَا
لَهُ بِمَا لِلنِّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى^(١)

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمٍ «لَا» نَكْرَةً مُفْرَدَةً ، وَتَكَرَّرَتْ «لَا»
يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو
«لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا امْرَأَةٌ» وذكر في هذا البيت أنه إذا لم
تتكرر «لَا» يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المنفصل ، وقد تقدم [في البيت
الذي قبله] أنه يجوز فيه : الرفع ، والنصب^(٢) ، ولا يجوز فيه البناء على الفتح ؛

(١) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفى وجزم وقلب
«تتكرر» فعل مضارع فعل الشرط «لا» قصد لفظه : فاعل تتكرر «أحكما»
فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحذيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ،
ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعل أحكم ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذفت منه الفاء ضرورة ،
وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «له ، بما» جاران ومجروران يتعلقان
بأحكام ، وما : اسم موصول «لنعت» جار ومجرور متعلق بقوله انتهى انتهى «ذو»
نعت للنعت ، وذو مضاف ، و «الفصل» مضاف إليه «انتمى» فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» الموصولة ، والجملة من انتهى
وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وحاصل البيت : والعطف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذي انتهى لنعت
صاحب الفصل من معنونه ، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عدها من الرفع
والنصب .

(٢) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بني عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن
الحكم وابنه عبد الملك :

فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءُ مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا
فَأَنْتَ تَرَاهُ قَدْ عُطِفَ «ابنا» على اسم لا الذي هو «أب» وآتى بالمعطوف =

فتقول : « لا رَجُلَ وامرأة ، وامرأة » ولا يجوز البناء على الفتح ، وحكى الأخفش « لا رَجُلَ وامرأة » بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرار « لا » فكأنه قال : « لا رَجُلَ ولا امرأة » ثم حذفت « لا » .

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب ، سواء تكررت « لا » نحو « لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأة » أو لم تتكرر، نحو « لا رَجُلَ وَغلامَ امرأة » ^(١)

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة ؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع ، على كل حال ، نحو « لا رَجُلَ ولا زيدٌ فيها » ، أو « لا رَجُلَ وزيدٌ فيها » .

وَأَعْطِ «لَا» مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْأِسْتِفْهَامِ ^(٢)

= منصوبا . وقد كان يجوز له أن يأتي به مرفوعا بالعطف على محل «لا» مع اسمها ؛ فإن معلميها رفع بالابتداء عند سيبويه ، كما تقدم ذكره مرارا .

(١) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا ، وحكم نفعه ، ولم يذكر ، أحد منهما حكم البدل منه . وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا ، وإما أن يكون معرفة ؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب ؛ فتقول : لا أحد رجلا وامرأة فيها ، وتقول : لا أحد رَجُلَ وامرأة فيها ، وإن كان البدل معرفة لم يجوز فيه إلا الرفع ، فتقول : لا أحد زيد وعمرو فيها .

وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي ، لأن ألفاظه معارف ، واسم « لا » نكرة ، ولا تؤكد النكرة توكيدا معنويا على ما استعرف في باب التوكيد إن شاء الله .

(٢) « وَأَعْطِ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لا » قصد لفظه : مفعول أول لأعط « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ومع مضاف ، و « همزة » مضاف إليه ، وهمزة مضاف ، و « استفهام » مضاف إليه « ما » =

إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس بَقِيَتْ على ما كان لها من العمل ، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها ؛ فتقول : « أَلَرَجُلٌ قَائِمٌ ، وَأَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَأَلَا طَالِمًا جَبَلًا ظَاهِرٌ » وَحُكْمُ المَعْطُوفِ والصفة — بعد دخول همزة الاستفهام — كحكمها قبل دخولها .

هكذا أَطْلَقَ المصنف — رحمه الله تعالى ! — هنا ، وفي كل ذلك تفضيل . وهو : أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفي ؛ فالحكم كما ذَكَرَ ، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره : من أحكام العطف ، والصفة ، وجواز الإلغاء .

فثَالُ التوبيخ قولك : « أَلَرَجُوعٌ وَقَدْ شَبِتَ ؟ » ومنه قوله :

١١٣ — أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَتْ شَبِيبَتُهُ
وَأَذَنْتَ يَمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ ؟

= اسم موصوء : مفعول ثانٍ لأعط « تستحق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا » وبمفعوله ضمير محذوف يعود على « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ودون مضاف و « الاستفهام » مضاف إليه .

وحاصل البيت : وأعط « لا » النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت « لا » هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام .

١١٣ — هذا البيت لم ينسبه أحد من استشهد به — فيما بين أيدينا من المراجع — إلى

قائل معين .

اللغة : « ارعواء » لى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى : أى كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلنت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعى الصبوة . =

ومثال الاستفهام عن النفي قولك : « ألا رجل قائم ؟ » ومنه قوله :

١١٤ — ألا اضطبار لسلَى أم لها جلد ؟
إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

= المعنى : أفما يكف عن المقابح ويدع دواعي الفسق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلنته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؛ الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعوا » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولي : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « شيبته » شيبية : فاعل ولت ، وشيبية مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من ولت وفاعله لا عمل لها صلة الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شيبية « بشيب » جار ومجرور متعلق بأذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والماء ضمير المشيب مضاف إليه « مرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعوا » حيث أبقى للنافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .
١١٤ — نسب هذا البيت لجنون بن غامر قيس بن الملوح ، وروى في صدره اسمها هكذا :

* ألا اضطبار لسلَى أم لها جلد *

اللمة : « اضطبار » تصبر ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمال « لاقاه أمثالي » كناية عن الموت .

المعنى : ليت شعري — إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت — أجتبع الصبر على سلَى أم يبقى لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اضطبار » اسم « لا » مبنى على الفتح في محل نصب « لسلَى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » =

وإذا قُصِدَ بآلا التَّمَنَّى : فذهبُ المازنيُّ أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، وعليه يَتَمَسَّيْ إطلاقُ المصنف ، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عَمَلُها في الاسم ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا الوصفُ أو العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء .

ومن استعملها للتَّمَنَّى قولهم : « أَلَا ماء ماءً بارداً » وقولُ الشاعر :

١١٥ — أَلَا عُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

فَيَرَأَبَ مَا أَثَاتُ يَدُ الْفَلَاحِ

= « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر . والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألقى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذي » اسم موصول : مفعول به لألقى « لاقاه » لاقى : فعل ماضٍ ، والهاء مفعول به لللقى تقدم على فاعله « أمثالي » أمثال : فاعل لاقى ، وأمثال مضاف وياء التكميل مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن « لا » النفي ؛ فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي ، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع ، وكون الحرفين معادالين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينقى عن محبوبته الصبر إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر ؟

١١٥ — احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم يلبسه أحد منهم — فيما نعلم —

إلى قائل معين .

اللغة : « ولي » أدبر ، وذهب « فیرأب » بجبر ويصلح « أثات » نفتت ، وصدعت =

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ^(١)

= وشعبت ، وأفست ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ؛ إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر :

يَرَأِبُ الصَّدْعَ وَالنَّأَى بِرِصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ
(يغير - بفتح باء المضارعة - بمعنى يمر : أى يموت الناس) .

الإعراب : « ألا » كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها التمني ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لالفاظاً ولا تقديرآ « عمر » اسمها « ولى » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازآ تقديره هو يعود إلى عمر ، والجملة في محل نصب صفة لعمر « مستطاع » خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب » اللاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب التمني ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازآ تقديره هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول : مفعول به ليرأب « أثأت » أثأتى : فعل ماض ، والثاء تاء التأنيث « يد » فاعل أثأت ، ويد مضاف و « العفلات » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره « أثأته » .

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد بالاستفهام مع « لا » مجرد التمني ، وهذا كثير في كلام العرب ، ومما يدل على كون « ألا » للتمنى في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه .

(١) « وشاع » فعل ماض « في » حرف جر « ذا » اسم إشارة مبنى على السكون في محل جر بفي ، والجار والمجرور متعلق بشاع « الباب » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « إسقاط » فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « المراد » فاعل لفعل محذوف بفسره المذكور بعده ، وتقديره : إذا ظهر المراد « مع » ظرف متعلق بقوله « ظهر » الآتى ، رمع مضاف وسقوط من « سقوطه » مضاف إليه ، وسقوط مضاف والماء مضاف إليه « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازآ تقديره هو يعود إلى المراد ، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

إذا دَلَّ دليل على خبر « لا » النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين ، وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ ؟ فتقول : « لا رَجُلَ » وَتَحْذِفُ الْخَبَرَ — وهو قائم — وجوباً عند التميميين والطائيين ، وجوازاً عند الحجازيين ، ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكون الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جارٍ ومجرور ، كما مُثِّلَ ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو أن يقال : هل عندك رجل ؟ أو هل في الدار رجل ؟ فتقول : « لا رَجُلَ » .

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله » وقول الشاعر :

— ١١٦ — * وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَهْجُوحُ *

١١٦ — نسب الزمخشري في الفصل (١ / ٨٩ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائي ، ونسبه الجرمي — مع صدره — لأبي ذؤيب الهذلي ، والصواب أنه — كما قال الأعم — لرجل جاهل من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) — وهو حى من اليمن — وكان قد اجتمع هو وحاتم والناجبة القدياني عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفرر يخطبونها ، فأثرت حاتمًا عليهما ، وصدر هذا الشاهد :

* إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتُهَا *

وبعض النحلة — كسيوره ، والأعم ، وتبهم الأثموني — يحمل صدر هذا الشاهد قوله :

* وَرَدَ جَاذِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً *

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر ، وهالك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد .

هَلَا سَأَلْتَ النَّبِيِّينَ مَا حَسَى عِنْدَ الشَّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَ جَاذِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ =

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المراد مع سقوطه ظهر » واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم .

= إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح
اللغة : « اللقاح » جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب « أصرتها » جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در ، وذلك فى سنى انقطاع « مصبوح » اسم مفعول من صبغته - بتخفيف الباء - إذا سقىته الصبوح ، وهو - بفتح الصاد وضم الباء الموحدة - الشرب بالعداء ، والعداء : الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « اللقاح » اسم لعداء محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والثاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على اللقاح « ملقى » خبر غدا ، وهو اسم مفعول « أصرتها » أصرة : نائب فاعل للملقى ، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه « ولا » نافية للجنس « كريم » اسمها « من الولدان » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم « مصبوح » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « ولا كريم من الولدان مصبوح » حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله « مصبوح » لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال « ولا كريم من الولدان » لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف - عند عدم قيام قرينة - هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له .

هذا يخرج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيبويه شيخ النحاة .
وقد أجاز الأعمى الشنمى وأبو على الفارسى وجار الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفاً ، وعليه يكون قوله « مصبوح » نعتاً لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معاً ؛ لأنهما فى التقدير مبتدأ عند سيبويه ، كما تقدم بيانه .

=

.

قال الأعمى : « ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر مخدوفاً لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه » اهـ .
وقال الزمخشري : « وقول حاتم * ولا كريم إلخ * يحتمل أمرين : أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية ، والثاني ألا يحطل مصبوح خبراً ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع النفي » اهـ .
ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقاً ، أعنى سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرها ، متى فهم ودلت عليه قرينة ، أو كان كونا مطلقاً ، ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينة على حذفه ، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي ، لكن الذى يقرره العلماء أن العربى لا يستطيع أن يتكلم بخبر لفته التى درب عليها لسانه ، فإذا نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر - وهو أن نقدر قوله « مصبوح » نعتاً لقوله « لا كريم » أى نعتاً على محل لامع اسمها وهو الرضع - حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه ، فأعرف هذا ، والله يرشدك ويصرك .

ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا

أَنْصَبُ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءِي أَيْ أَبْتَدَا أَعْنِي : رَأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدْتُ (١)
ظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدْتُ حَجًّا ، دَرَى ، وَجَعَلَ الَّذِي كَاعْتَقَدُ (٢)
وَهَبَ ، تَعَلَّمَ ، وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضًا بِهَا أَنْصَبُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ (٣)
هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا .
وتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التَّحْوِيلِ .
فأما أفعال القلوب فتتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يدلُّ على اليقين ، وذَكَرَ
المصنف منها خمسة : رَأَى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَدَرَى ، وَتَعَلَّمَ ، والثاني منها :

(١) « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بفعل »
جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « جزئى »
مفعول به لا نصب ، وجزئى مضاف ، و « ابتدا » مضاف إليه « أعنى » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « رأى » قصد لفظه : مفعول به لأعنى
« خال ، علمت ، وجدا » كلهن معطوفات على رأى باطاف مقدر .

(٢) « ظن ، حسب ، وزعمت » كلهن معطوفات على « رأى » المذكور في
البيت السابق باطاف مقدر فيما عدا الأخير « مع » ظرف متعلق بأعنى ، ومع مضاف ،
و « عد » قصد لفظه : مضاف إليه « حجا ، درى ، وجعل » معطوفات على عد
باطاف مقدر فيما عدا الأخير « اللذ » اسم موصول - وهو لفة في الذى - صلة للجل
« كاعتقد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة للوصول .

(٣) « وهب ، تعلم ، معطوفان على « عد » باطاف محذوف من الثانى « والى »
اسم موصول : مبتدأ « كصيرا » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة
التي « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « بها » جار ومجرور متعلق بقوله انصب
الآتى « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مبتدا »
مفعول به لا نصب « وخبراً » معطوف على مبتدا ، وجملة انصب وفاعله في محل رفع
خبر المبتدأ .

ما يدل على الرُّجْحَان ، وذكر المصنف منها ثمانية : خَالَ ، وَظَنَّ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدَّ ، وَحَجَّأَ ، وَجَمَّلَ ، وَهَبَ .

فثالُ رأى قولُ الشاعر :

١١٧ — رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا
فاستعمل « رأى » فيه لليتين ، وقد تستعمل « رأى » بمعنى « ظنَّ »^(١) ،
كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا) أى : يَظُنُّونَهُ .

١١٧ — البيت لخدّاش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر
ابن هوازن.

اللغة : « محاولة » تطلق المحاولة على القوة والقدرة ، وتطلق على طلب الشيء
بحيلة ، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى « وأكثرهم جنوداً » قد لفق
الشارح العلامة — تبعاً لكثير من النحاة — هذه اللفظة من روايتين : أحدها رواها
أبو زيد ، وهى * وأكثرهم عديداً * والثانية رواها أبو حاتم ، وهى * وأكثره
جنوداً * .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المفعول
الأول « أكبر » مفعول ثانٍ لرأى ، وأكبر مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل
مضاف و « شئ » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرهم » الواو عاطفة ، أكثر :
معطوف على « أكبر » ، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه « جنوداً » تمييز أيضاً .
الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر . . . إلخ » فإن رأى فيه دالة على اليقين ،
وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلالة ، والثانى قوله « أكبر » على ما بيناه
فى الإعراب .

(١) تأتى رأى بمعنى علم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك
بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه — وتسمى الخفية — وسيذكرها الناظم بعد ، وهى بهذه
المعنى الثلاثة تتعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو « رأيت الكواكب » ، وبمعنى
اعتقد نحو « رأى أبو حنيفة حل كذا » وتأتى بمعنى أصاب رثته . تقول : رأيت محمداً =
(٢٧ — نمرح ابن عقيل ١)

ومثال « علم » « عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقول الشاعر :

١١٨ — عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ ؛ فَانْبَعَثَ
إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

= تريد ضربته فأصبت رثته ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعول واحد ، وقد تنعدي
التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر :

رَأَى النَّاسَ — إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ — خَوَارِجَ تَرَاكِينٍ قَصْدَ الْمَخَارِجِ
وقد جمع الشاعر في هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنيين ، فأما تعديتها
لواحد ففي قوله « رأى مثل رأيه » وأما تعديتها لاثنيين ففي قوله « رأى الناس
خوارج » هكذا قيل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .
١١٨ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين .

اللفظة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب
نصر « المعروف » اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة ، وفي الحديث
« صنائع المعروف تقي مصارع السوء » ، « فانبعث » ثارت ومضت ذاهبة في طريقها
« واجفات » أرايتها دواعى الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه ، وهى جمع
واجفة ، وهى مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ،
وتقول : وجف البعير يجف وجفاً — بوزان وعد يعد وعداً — ووجيفا ؛ إذا سار ،
وقد أوجفه صاحبه ، وفي الكتاب العزيز (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) .

الإعراب : « علمتك » فعل وفاعل ومفعول أول « الباذل » مفعول ثانٍ لعلم
« المعروف » يجوز جره بالإضافة ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل « فانبعث »
الفاء عاطفة ، وانبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إليك » بى « كل منهما جار
ومحور متعلق بانبعث « واجفات » فاعل بانبعث ، وواجفات مضاف و « الشوق »
مضاف إليه « والأمل » معطوف على الشوق

الشاهد فيه : قوله « علمتك الباذل . . . إلخ » فإن علم في هذه العبارة فعل دال
على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما الكاف ، والثاني قوله الباذل ، على
ما بيناه في الإعراب . =

ومثال « وَجَدَ » قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) .

ومثال « دَرَى » قوله :

١١٩ — دُرَيْتَ الْوَفَى الْعَهْدُ يَا عَرُو فَاعْتَبِطْ

فَاقْبِ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

والذى يدل على أن « علم » في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعى أن يكون مراده إنى أيقنت بأنك جواد كريم تعطى موه سألَكَ ؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملاً جدواك .

وقد تأنى « علم » بمعنى ظن ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَ مُؤْمِنَاتٌ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) .

وهى — إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن — تتعدى إلى مفعولين
وقد تأنى بمعنى عرف فتتعدى لواحد ، وقد تأنى بمعنى صار أعلم — أى مشقوق
الشفة العليا — فلا تتعدى أصلاً .

١١٩ — وهذا الشاهد — أيضاً — لم ينسبوه إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » بالبناء للمجهول — من درى — إذا علم « فاعتبط » أمر من الغبطة ، وهى أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يربطه الناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه .

المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يفى إذا عاهد ؛ فيأتمنك أن تغبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتباط به .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على التشبيه بالفعل به ، ورفع على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفى » صفة مشبهة ، والصفة يجوز فى معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة « يا عرو » يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرخم بمحذوف التاء ، وأصله عروة « فاعتبط » الفاء عاطفة ، اغتبط : فعل =

ومثال « تَعَلَّمَ » — وهى التى بمعنى اعلم^(١) — قوله :

١٢٠ — تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالَغَ بِالْطُّفْرِ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَسْكَرِ

= أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتنباط ، أو بمحذوف صفة لاغتنباط « حميد » خبر « إن » ، مرفوع بالضمة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى العهد » فإن « درى » فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله « الوفى » على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى » يستعمل على طريقتين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما فى قوله تعالى : (ولا أدراكم به) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولكنه قليل .

(١) احتراز بقوله « وهى التى بمعنى اعلم » عن التى فى نحو قولك : تعلم النحو . والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن قولك « تعلم النحو » أمر بتحصيل العلم فى المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك « تعلم أنك ناجح » فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات فى الحال ، وثانيهما : أن التى من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التى من أخوات ظن جامدة غير متصرفة ، وتلك متصرفة ، تامة التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت .
١٢٠ — البيت لزباد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق « التحيل ، أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشقى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبالح فى الاحتياال لذلك ؛ لى تبلى ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شفاء » مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو =

وهذه مثلُ الأفعال الدالة على اليقين .

ومثالُ الدالة على الرُّجْحَانِ قولُكَ : « خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقد تستعمل « خَالَ » لليقين ، كقوله :

١٢١ — دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهْن ، وَخِلْتَنِي
لِي أُنَمُّ ؛ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

= مضاف ، وها مضاف إليه « فبالغ » الغاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تفديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « في التحيل » جار
ومجرور متعلق بلطف ، أو محذوف صفة له « والمكر » معطوف على التحيل .
الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى
اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .
ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى « أن » المؤكدة ومعمولها ، كما في
قول النابغة الذبياني :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ ، وَهُوَ الشُّبُورُ
وقول الحارث بن ظالم المري :

تَعْلَمُ — أَبَيْتَ اللَّعْنِ — أَسْ فَأَتَلْتُ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بَابْنِ جَفَرٍ
وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معد يكرب :

تَعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ
ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد .

١٢١ — هذا البيت للنمر بن بن تولب العكلى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

تَأْبَدَ مِنْ أَطْلَالِ بَجَرَةِ مَاسِلٍ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاهُ قَيْدُ بُلٍ

اللغة : « دعاني الغواني » الغواني : جمع غانية ، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة
أو هي التي استغنت ببيت أبيها عن الأزواج ، أو هي اسم فاعل من « غنى بالمكان »
أى أقام به ، ويروى : « دعاني العذارى » والعذارى : جمع عذراء ، وهي الجارية
البكر ، ويروى : « دعاء العذارى » ودعاء — في هذه الرواية — مصدر دعا مضاف
إلى فاعله ، وعمهن مفعوله .

و « ظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى : (وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) و « حَسِبْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢ — حَسِبْتُ الثَّقِيَّ وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ
رَبَاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَقِيلًا

= الإعراب : « دعائي » دعا . فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « التواني » فاعل دعا « عَمَهُنَّ » عم : مفعول ثان لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه « وخلصني » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الماعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد - وهو التكلم - وذلك من خصائص أفعال القلوب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسم : مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لخال « فلا » نافية « أدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وهو » الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « أول » خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وخلصني لى اسم » فإن « خال » فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير التكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جملة « لى اسم » من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه في الإعراب .

١٢٢ — هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري ، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً ، وأولها قوله :

كَبِيشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا وَكَانَتْ لَهُ خَبَلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافُ مُنَّمٌ تَصَيَّفَتْ حِسَاءُ الْبَطَاحِ وَانْتَجَمْنَ الْمَسَايِلُ
اللغة : « كبيشة » على زنة التصغير - اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة والقاف : اسم جبل ، قال ياقوت : « الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه باله ادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسباً إلى الجبل ، لكونه من =

ومثال « زَعَمَ » قوله :

١٢٣ — فَإِنْ تَزْعُمِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ
فَإِنِّي شَرَّيْتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ

= لحفه « اهـ » خبلا « الخبل : فساد العقل ، و يروى « وكانت له شغلا على النأى شاعلا » وقوله « تربت الأشراف » معناه : نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، وهم العيني في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء - الريح « ثاقلا » ميتا ؛ لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقتة ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شئ ربحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الريح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضرا عنده الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقي » مفعول أول « والجود » معطوف على التقي « خير » مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضا ، والتقدير إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها منسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقي خبر تجارة — إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولهما قوله « التقي » وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٢٣ — هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي .

اللفظة : « أجهل » الجهل هو الخفة والسفه « الحلم » التؤدة والرزانة .
المعنى : لئن كان يرجع لديك أنى كنت موصوفا بالبرق والطيش أيام كنت أقيم بينكم ، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بهارزانة وخلقا كرىما .

= الإعراب : « إن » شرطية « تزعميني » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم مخذوف النون ، وباء المخاطبة فاعل ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول أول « كنت » كان فعل ماض ناقص ، والباء اسم « أجهل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر في وجوب تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثانٍ لزعم « فيكم » خبر ومجرور متعلق بأجهل « فإني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والباء اسم « شريت » فعل وفاعل ، والجملة من شري وفاعله في محل رفع خبر « إن » والجملة من إن ومعمولها في محل جزم جواب الشرط « الحلم » مفعول به اشريت « بعدك » بعد : ظرف متعلق بشريت ، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « بالجهل » جار ومجرور متعلق بشريت .

الشاهد فيه : قوله « تزعميني كنت أجهل » حيث استعمل المضارع من « زعم » بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما ياء المتكلم ، والثاني جملة « كان » ومعمولها ، على ما ذكرناه في إعراب البيت

واعلم أن الأكثر في « زعم » أن تتعدى إلى معمولها بواسطة « أن » المؤكدة ، سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) ، وقوله سبحانه : (بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعدا) أم كانت مشددة كما في قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُقْ هَجْرَهَا ؛ قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَارُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ
وكما في قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ ؟
وهذا الاستعمال — مع كثرته — ليس لازما ، بل قد تتعدى « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما ؛ فمن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصدده ، ومنه قول أبي أمية الحنفى ، واسمه أوس :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَأَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا =

ومثال « عَدَّ » قوله :

١٢٤ — فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى
وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعَدَمِ

= وزعم الأزهري أى « زعم » لاتعدى إلى مفعولها بغير توسط « أن » وعندها ماورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها ، وهو معجوج بخار وينا من الشواهد ، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل .

١٢٤ — هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصارى ، الخزرجى :

اللفظة : « لا تعدد » لانظن « المولى » يعلق - فى الأصل - على عدة معان سبق بيانها (ص ٢١١) والمراد منه هنا الحليف ، أو الناصر « العدم » هو هنا بضم العين وسكون الدال - الفقر . ويقال : عدم الرجل يعدم - برزن علم يسل - وأعدم فهو معدم ؛ إذا افتقر . المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ؛ وإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك .

الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التثنية الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المولى » مفعول أول لتعدد « شريكك » شريك : مفعول ثان لتعدد ، وشريك مضاف ، والكاف مضاف إليه « فى الغنى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنا » الواو عاطفة . لكن : حرف استدراك ، وما : كانه « المولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر المبتدأ ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه « فى العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد المولى شريكك » حيث استعمل المضارع من « عد » بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « المولى » والثانى قوله « شريك » على ما سبق بيانه فى الإعراب .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دود جارية بن الحجاج :

لَا أَعْدُ الْإِفْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ : فَقَدْ مَنْ قَدْ فَقَدَتْهُ الْإِعْدَامُ

فقوله « أعد » بمعنى أظن ، والإفتار : مصدر أفتى الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى ، ومثله أيضاً قول جرير بن عنتبة :

=

ومثال « حَجَا » قوله :

١٢٥ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ

حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلَمَاتُ

= تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ تَجَدِّكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلَا الْكَيْمَى الْمُقْتَنَمَا
تعدون : بمعنى تظنون ؛ وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثاني
١٢٥ — هذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم [بن أبي] بن مقبل ، ونسبه صاحب
الحكم إلى أبي شبل الأعرابي ، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان ،
ورواه ياقوت في معجم البلدان (١٦٥ ٧) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :

فَقُلْتُ ، وَالرَّهْ تَخْطِيهِ عَطِيَّتُهُ : أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِثْلَاتُ
اللفظة : « أحجو » أظن « ألت » نزلت ، والملمات : جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدهر
المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صدقاً يركن إليه في النزائل ، ولكني قد عرفت
مقدار مودته ؛ إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني وأعرض عني ولم يأخذ
بيدي فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه
« أحجو » فعل مضارع ، وفاءه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أبا » مفعول أول
لأحجو ، وأبا مضاف و « عمرو » مضاف إليه « أبا » مفعول ثان لأحجو ، وجملة
أحجو ومعمولي في محل نصب خبر كان « ثقة » يقرأ بالنصب منونا مع تدوين أخ ، فهو
حينئذ صفة له ، وقرأ بالحر منونا ، فأخا - حينئذ - مضاف ، و « ثقة » مضاف إليه ،
وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط
الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا »
جار ومجرور متعلق بآلم « يوما » ظرف زمان متعلق بآلم « ملات » فاعل ألم .
الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أبا » حيث استعمل المضارع من « حجا »
بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما « أبا عمرو » والثاني « أخاثة » .
هذا . واعلم أن المعنى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا » ينصب
مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

ومثال « جَعَلَ » قوله تعالى : (وَجَعَلُوا لِلَّذِينَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنْ آثَقُوا) .

وقيد المصنف « جَعَلَ » بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من « جعل » التي بمعنى « صَيَّرَ » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب .

ومثال « هَبْ » قوله :

١٢٦ — قُلْتُ : أَجِرْنِي أبا مَالِكٍ ، وَإِلَّا فَهَبْنِي أُمراً هَالِكاً

= واعلم أيضاً أن « حجا » تأتي بمعنى غلب في الحاجة ، وهي : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية ، وتأتي حجا أيضاً بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي الثُّغَمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبِلَ بَنِي الثُّغَمَانِ حَارِبَنَا عَمْرُو
(عص ملكهم : أى صلب واشتد) وتأتي أيضاً بمعنى أقام ، ومنه قول عماره ابن يمن :

* حَيْثُ تَحَجَّى مُطَرِّقٌ بِالنَّالِقِ *

وقول العجاج :

فَمَنْ يُمْكِنُ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْعَنْزَجَا
والتي بمعنى غلب في الحاجة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد ، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت في الشواهد .
١٢٦ — البيت لابن همام السلولي .

اللفظة : « أجرتي » اتخذت لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو النيات والدفاع والحماية « أبا مالك » يروي في مكانه « أبا خالد » « هبني » أى عدني واحسبني .

المعنى : فقلت أغثنى يا أبا مالك ؛ فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين .
الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أجرتي » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به لأجر « أبا » منادى =

وَنَبَّهَ المصنّفُ بقوله : « أَغْنِي رَأْيِي » على أَنَّ أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو « رَأْيِي » وما بعدهُ مما ذكره المصنّفُ في هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو « جَبُنَ زَيْدٌ » ومُتَمَقِّدٌ إلى واحد ، نحو « كَرِهْتُ زَيْدًا » .

هذا ما يتعلّق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب .

وأما أفعال التَّحْوِيلِ - وهي المرادة بقوله : « والتي كصيرا - إلى آخره » - فتتعدّى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبرُ ، وعدّها بعضهم سبعة : « صَيَّرَ » نحو « صَيَّرْتُ الطَّيْنَ خَزَقًا » و « جَعَلَ » نحو قوله تعالى : « وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا » و « وَهَبَ » كقولهم « وَهَبَنِي اللَّهُ »

= بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف ، و«مالك» مضاف إليه « وإلا » هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلا « فهني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثانٍ لهب « هالكا » نعت لامرئ .

الشاهد فيه : قوله « فهني امرأ » فإن « هب » فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين ، أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه في الإعراب . واعلم أن « هب » - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف ؛ فلا يجي منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ، فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفا تام التصرف ، قل الله تعالى : (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (يهب لمن يشاء إناثا) وقال : (هب لي حكا) .

واعلم أيضاً أن الغالب على « هب » أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت المتقدم ، وقد يدخل على « أن » المؤكدة ومعمولها ؛ فزعم ابن سيده والجزمي أنه لحن . وقال الأتبات من العلماء المحققين : ليس لحناً ؛ لأنه واقع في نصيح العربية . وقد روى مر حديث عمر « هب أن أبانا كان حماراً » ، وهو - مع فصاحته - قليل .

فِدَاكَ» أَيْ صَيَّرَنِي ، وَ «تَخَذَ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (لَتَخِذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا)
و «اتَّخَذَ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) وَ «تَرَكَ» كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : (وَتَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٢٧ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

١٢٧ — البيت لفرعان بن الأعرف — ويقال : هو فرعان بن الأصبح بن الأعرف —
أحد بني مرة ، ثم أحد بني نزار بن مرة ، من كلمة له يقولها في ابنه منازل ، وكان له عاقا ،
والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح
التبريزي : ٤ - ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْدِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ جَزَاءُ كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهُ
لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا أَضَّ شَيْطَانًا يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَخْلِ غَارِبُهُ
فَلَمَّا رَأَى أَبْصِرَ الشَّخْصَ أَشْخَصًا قَرِيبًا ، وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبُهُ
تَفَكَّطَ حَتَّى بَاطِلًا ، وَلَوَى يَدِي لَوَى يَدَهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

اللغة : « واستغنى عن المسح شاربه » كناية عن أنه كبر ، واكتفى بنفسه ، ولم
تعد به حاجة إلى الخدمة .

الإعراب : « ربَّيته » فعل وفاعل ومفعول « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن
معنى الشرط « ما » زائدة « تركته » فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجملة في محل
جر بإضافة « إذا » إليها « أخا » مفعول ثان لترك ، وأخا مضاف ، و « القوم »
مضاف إليه « واستغنى » فعل ماض « عن المسح » جار ومجرور متعلق باستغنى « شاربه »
شارب : فاعل استغنى ، وشارب مضاف والماء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أخا القوم » حيث نصب فيه بـ « ترك » مفعولين ؛ لأنه
في معنى فعل التصير ، أحدهما الماء التي هي ضمير الغائب ، وثانيهما قوله « أخا القوم » ،
وقد أوضحناها في الإعراب ، هذا ، وقد قال الخطيب التبريزي في شرح الحماسة : إن
« أخا القوم » حال من الماء في « تركته » وساغ وقوعه حالا — مع كونه معرفة ؛ لأنه
مضاف إلى المحلى بأل — والحال لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه لا يعنى قوماً بأعيانهم ولا —

و « رَدَّ » كقوله :

١٢٨- رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمَقْدَارٍ سَمَدْنٍ لَهُ سُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ الشُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا

= يخص قوما دون قوم ، وإنما عني أنه تركه قويا مستغنياً لاحقاً بالرجال ، اهـ بياض ،
وعليه لا استشهاد في البيت ، ولكن الذي عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار .
١٢٨ - البيتان لعبد الله بن ازير - بفتح الزاي وكسر الباء - الأسدي ، وهما
مطلع كلة له اختارها أبو تمام في ديوان الحناسة ، وقدرهاها أبو علي القالي في ذيل
أمايه (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى السكيت بن معروف الأسدي ، وروى ابن قتيبة
في عيون الأخبار (٦٧٦/٢) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة
ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزي ٢ / ٤٩٤) وبعد
البيتين قوله :

فَأَنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بَكَاءَ هِنْدٍ وَرَمَلَةً إِذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودَا
سَمِيتَ بَبْكَاءَ بَاكِتَةٍ وَتَالِكٍ أَبَانَ الدَّهْرُ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

اللغة : « الحدثان » جملة العيني عبارة عن الليل والنهار ، وكأنه حسبه مثنى ، وإنما
الحدثان - بكسر فسكون - نوازل الدهر وحوادثه « سمدن » من باب تعد - أي حزن
وأقن متعيرات ، وتوهمه العيني مبنياً للمجهول « فرد وجوههن - إلخ » يريد أنه قد
صير شعورهن بياضاً من شدة الحزن وجوههن سوداً من شدة اللطم ، ويشبه هذا
ما روى أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال :
أيض مني ما كنت أحب أن يسود ، واسود مني ما كنت أحب أن يبيض . يريد
أيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه وروثق شبابه ؛ فصار أسود كاليا

الإعراب : « رمى » فعل ماض « الحدثان » فاعل رمى « نِسْوَة » مفعول به
لرمى ، ونِسْوَة مضاف و « آل » مضاف إليه ، وآل مضاف ، و « حرب » مضاف إليه
« بمقدار » جار ومجرور متعلق برمى « سمدن » فعل وفاعل « له » جار ومجرور =

وخص بالتحقيق والإلغاء ما من قبل هب، والأمر هب قد أنزل ما^(١)
كذا تعلم، ولغير المساض من سواهما أجعل كل ما له زكن^(٢)

== متعلق بنسب « سودا » مفعول مطلق يؤكد لعامله « فرد » الفاء عاطفة ، رد : فعل
ماض ، وفاعله ضمير مستتر به جوازاً تقديره هو يعود على الحدثن « شعورهن »
شعور : مفعول به أول رد ، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه « السود » صفة
لشعور « بيضا » مفعول ثانٍ لرد ، ورد وجوههن البيض سودا « مثل الجملة السابقة .
الشاهد فيه : قوله « فرد شعورهن - إلخ » ، وقوله « ورد وجوههن - إلخ »
حيث استعمل « رد » في معنى التصيير والتحويل . ونصب به - في كل واحد من
الموضعين - مفعولين .

(١) « وخص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالتحقيق »
جار ومجرور متعلق بخص « والإلغاء » معطوف على التحقيق « ما » اسم موصول :
مفعول به لخص ، وبني على السكون في محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلا ماضياً
مبنياً للمجهول ، وعليه يكون « ما » اسماً موصولاً مبنياً على السكون في محل رفع نائب
فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية « من قبل »
جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وقبل مضاف و « هب » قصد لفظه : مضاف إليه
« والأمر » الواو حرف عطف ، الأمر - بالنصب - مفعول ثانٍ مقدم على عامله .
وهو « أزم » الآتي « هب » قصد لفظه : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « أزم »
فعل ماضٍ مبنى للمجهول . والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل - وهو مفعوله الأول -
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب ، والجملة من أزم ومعمولاته في محل رفع
خبر المبتدأ .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تعلم » قصد لفظه : مبتدأ
مؤخر « ولغير » الواو عاطفة ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله « أجعل » الآتي ،
وغير مضاف ، و « الماض » : مضاف إليه « من سواهما » الجار والمجرور متعلق
بمحذوف نعت لغير ، وسوى مضاف ، والضمير مضاف إليه « أجعل » فعل
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل » مفعول به لأجعل ، وكل مضاف
و « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بزكن الآتي « زكن » ==

تقدّم أن هذه الأفعال قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب فتقسم إلى : متصرفة ، وغير متصرفة .
فالتصرفة : ما عدا « هَبْ » ، وَتَعَلَّمْ » فيستعمل منها الماضي ، نحو « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » وغير الماضي — وهو المضارع ، نحو « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » والأمر ، نحو « ظُنِّ زَيْدًا قَائِمًا » واسمُ الفاعل ، ونحو « أَنَا ظَانٌّ زَيْدًا قَائِمًا » واسم المفعول ، نحو « زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا » فأبوه : هو المفعول الأول ، ارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و« قَائِمًا » المفعول الثاني ، والمصدر ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا » — وَيَثْبُتُ لها كلها من العمل وغيره ماثبت للماضى .
وغير المتصرف اثنان — وهما : هَبْ ، وَتَعَلَّمْ ، بمعنى اعلم — فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر ، كقوله :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَايَعُ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ [١٢٠] (١)

وقوله :

قُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا [١٢٦] (٢)
واختصّت القلبية المتصرفة بالتعليق والإلقاء (٣) ؛ فالتعاقب هو : تركُ العمل

= فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من زكن ونائب نائب فاعله لا محل لها صلة الموصول .

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت في (ص ٤٢٠) وهو الشاهد ١٢

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً ، فارجع إليه في (ص ٤٢٧) وهو الشاهد ١٢٦ .

(٣) هذه العبارة موهمة « أن التعليق والإلقاء لايجرى واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناءه » وليس كذلك ، بل يجرى التعليق في أنواع من الأفعال سذكرها لك فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلقاء والتعليق معاً =

لفظاً دون معنى لمانع ، نحو « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » ، فقولك « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » لم تعمل فيه « ظننت » لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولكنه في موضع نصب ، بدليل أَنَّكَ لو عَطَقْتَ عليه لنصبت ، نحو « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وَغَمَرًا مُنْطَلِقًا ؛ فهي عاملة في « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » في المعنى دون اللفظ^(١)

والإلغاء هو : تَرَكَ العملَ لفظاً وَمَعْنَى ، لا لمانع ، نحو « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » فليس لـ « ظننت » عملٌ في « زَيْدٌ قَائِمٌ » : لا في المعنى ، ولا في اللفظ .

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي ، نحو « أَغْلُظُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ » وأخواتها .

= يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافي أن واحداً منهما بمفرده قد يجري في غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق .
ثم إن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل : (الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ونسيت إبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن (والثاني) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، واتضح لي أجهت أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أقيم أم تسافر ، وامتنعت عليا أيسبر أم يجزع ، وبلوت إبراهيم أيشكر الصديعة أم يكفرها ، وسألت أنورنا عدداً أم لا ، واستفهمت أقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو : لمست ، وأجمعت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكِّي وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى نَوَلَّتْ
فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ عَطَفَ « موجعات القلب » بالواو على جملة « ما البكي » التي عطف عنها
« أدرى » بسبب « ما » الاستفهامية . وقد أتى بالمعطوف منصوباً بالكسرة نيابة عن
الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء ، وكذلك أفعال التحويل ،
نحو « صير » وأخواتها .

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنُو ضَمِيرَ الشَّانِ ، أَوْ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ^(١)
فِي مُوْهِمٍ . الْإِلْغَاءُ مَا تَقْدَمُ عَلَيْهِ ، وَالتَّعْلِيْقُ قَبْلَ نَفْيِ « مَا »^(٢)
وَ« إِنْ » وَ« لَا » ؛ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، أَوْ قَسَمٍ ،
كَذَا ، وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ^(٣)

(١) « وجوز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الإلغاء »
مفعول به لجوز « لا » حرف عطف « في الابتداء » جار ومجرور معطوف على محذوف ،
والتقدير : جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء « وانو » الواو حرف
عطف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ضمير »
مفعول به لانو ، وضمير مضاف ، و « الشأن » مضاف إليه « أو » عاطفة « لام »
معطوف على ضمير ، ولام مضاف ، و « ابتداء » مضاف إليه وقد قصره للضرورة .

(٢) « في موهم » جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق ، وفاعل « موهم »
ضمير مستتر فيه « إلغاء » مفعول به لموهم ، وإلغاء مضاف ، وما اسم موصول مضاف
إليه « تقدما » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة
والجمله من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « والتزم » فعل ماض مبني للمجهول
« التعليق » نائب فاعل لا تزم « قبل » ظرف متعلق بالتزم ، وقبل مضاف و « نفي »
مضاف إليه ، ونفي مضاف ، و « ما » قصد لفظه مضاف إليه

(٣) « وإن ، ولا » معطوفان على « ما » في البيت السابق « لام » مبتدأ ، ولام
مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « أو » عاطفة « قسم » معطوف على ابتداء « كذا »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والاستفهام » مبتدأ أول « ذا » اسم
إشارة : مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بالانحتم الآتي « انحتم » فعل ماض ، =

يجوز الإلغاء هذه الأفعال، المتصرفّة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطاً، نحو «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» أو آخراً، نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ»^(١)، وإلّا تَوَسَّطَتْ، فقيل: الإعمالُ والإلغاء سَيَّانٍ، وقيل: الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاء أحسنُ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين؛ فلا تقول: «ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ» بل يجبُ الإعمالُ؛ فتقول: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» فإن جاء من لسان العرب ما يُؤمُّمُ الإلغاء مُتَقَدِّمَةً أَوَّلَ على إضمار ضمير الشأن، كقوله:

١٢٩ — أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَذْنُورَ مَوَدَّتَهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

= وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من انحنى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول. (١) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال، مادام العامل متوسطاً أو متأخراً، وليس كذلك، بل للإلغاء — مع ذلك — ثلاثة أحوال: حال يجب فيه، وحال يمتنع فيه، وحال يجوز فيه؛ فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان: أحدهما أن يكون العامل مصدراً مؤخراً نحو قولك: عمرو مسافر ظني، فلا يجوز الإعمال هنا؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً، وثانيهما: أن يتقدم المفعول وتقتن به أداة تستوجب التصدير، نحو قولك: لزيد قائم ظننت، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد، وهو: أن يكون العامل مفعلياً، نحو قولك: زيداً قائماً لم أظن؛ فلا يجوز هنا أن تقول: زيد قائم لم أظن؛ لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك.

١٢٩ — هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدته التي يلحج بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتي مطلعها:

بَأَنْتَ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ، مَتَيْمٌ بِأَرْهَافٍ لَمْ يُبْدَ، مَسْكُوبُ
وَمَا سَعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلَتْ إِلَّا أَعْنُ غَضِيضِ الْعُرْفِ مَسْكُوبُ =

فالتقدير « وما إخاله لدينا منك تنويل » فالهاء ضمير الشأن ، وهى المفعول الأول ، و « لدينا منك تنويل » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وحيزنيد فلا إلقاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ، كقوله :

== اللمعة : « بانت » بعدت ، وفارقت « متبول » اسم مفعول من بجله الحب : أى أضناه وأسقمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضعيف — إذا ذلله وقهره وعبد « إثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم « يند » أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد « تدنو » تقرب « تنويل » عطاء .

الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وآمل » مثله « أن » مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضرورة « مودتها » مودة : فاعل تدنو ، ومودة مضاف وها : مضاف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لدينا » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف وما مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألقى « إخال » مع كونها متقدمة ، وليس هذا الظاهر مسلما ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثانى جملة « لدينا تنويل منك » كما قررناه فى إعراب البيت .

وهذا أحد توجيهات فى البيت ، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » موصولة مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال » عاملة فى مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف ، وهو العائد على « ما » والثانى هو متعلق قوله « لدينا » والتقدير : والذى إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل .

وفيه توجيهات أخرى لاتسع لها هذه العجالة

١٣٠ - كَذَلِكَ أُدِّيتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلَاتِي
أَنْتَى وَجَدْتُ مِلَّالَكَ الشَّيْمَةَ الْأَدَبُ
التقدير : « أَنْتَى وجدتُ مِلَّالَكَ الشَّيْمَةَ الْأَدَبُ » فهو من باب التعليق ،
وليس من باب الإلقاء في شيء .

١٣١ - هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسته ، ونسبه إلى بعض الفزاريين
ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا) .
اللغة : « كذاكَ أدبت » الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر
محذوف ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : تأديبا
مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه ،
وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمَهُ وَلَا أَلْقَبُهُ ، وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبُ
« ملاك » بزنة كتاب — قوام الشيء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم
كقيمة وقيم .

الإعراب : « كذاكَ » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، واسم الإشارة سنانف
إليه ، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا
لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ، والتقدير على كل حال : تأديبا مثل هذا
التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب
فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلق » الجار والمجرور متعلق
بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أَنْتَى » أن : حرف توكيد
ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر
أن ، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ ، وملاك مضاف و« الشيمة »
مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سد مسد مفعولى
وجد ، على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأى هذه الجملة ،
والأصل : وجدت للملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة في محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعوله
الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى الحال والشأن) ملاك
الشيمة الأدب .

وذهب الكوفيون — وَتَبِعَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَيْدِيُّ وَغَيْرُهُ — إلى جواز الإلغاء للتقدم ؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين .

وإما قال المصنف : « وَجَوِّزُ الإلغاء » لينبه على أن الإلغاء ليس بلازم ، بل هو جائز ؛ فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تقدم ، وهذا بخلاف التعليل [فإنه لازم ، ولهذا قال : « وَالتَّزِمَ التعليلُ »] .

فيجب التعليلُ إذا وقع بعد الفعل « ما » النافية ، نحو « ظننتُ ما زيد قائمٌ » . أو « إن » النافية ، نحو « علمتُ إنَّ زَيْدًا قائمٌ » وَمَثَلُوا له بقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إِنَّا لَكَاِبْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) ، وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليل في شيء ؛ لأنَّ شرطَ التعليل أنه إذا حُذِفَ المُعلَّقُ تَسَلَّطَ العاملُ على ما بعده فهنصب مفعولين ، نحو « ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ » ؛ فلو حذفت « ما » لقات : « ظننتُ رَيْدًا قائمًا » والآيةُ الكريمة لا يتأتَّى فيها ذلك ؛ لأنك لو حذفت المُعلَّقَ — وهو « إن » — لم يَسَلْطُ « تظنون » على « لبتُم » ؛ إذ لا يقال : وتظنون لبتُم ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعله مخالف لما هو كالجمع عليه — من أنه لا يشترط في التعليل هذا الشرط الذي ذكره — وتمثيل النحويين للتعليل بالآية الكريمة وشيئها يشهد لذلك .

== الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيعة الأدب » فإن ظاهره أنه أُلغِيَ « وجدت » مع تقدمه ؛ لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيعة الأدبا » بنصب « ملاك » و « الأدب » على أنهما مفعولان ؛ ولكنه رفضهما ، فقال الكوفيون : هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر ، وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو إما من باب التعليل ، ولأم الابتداء مقدرة الدخول على « ملاك » وإما من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان ؛ على ما بيناه في إعراب البيت ، والمصنف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذين التأويلين من التكلف .

وكذلك يُعَاقُ الفعلُ إذا وقع بعده « لا » النافية ، نحو « ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو » أو لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، نحو « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » أو لَامُ الْقَسَمِ ، نحو « عَلِمْتُ كَيْفُومَنْ زَيْدٌ » ولم يَعُدْهَا أَحَدٌ مِنَ النحويين من المعلقات ^(١) ، أو الاستفهام ، وله صَوْرَتَانِ ثَلَاثٌ ؛ أن يكون أَحَدُ المفعولين اسمَ استفهامٍ ، نحو « عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهامٍ ، نحو « عَلِمْتُ غُلَامٌ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو « عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو » ؟ و « عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو » ؟ .

() قد ذهب إلى أن لَامَ الْقَسَمِ معلقةٌ للفعل عن العمل في لفظ الجملة - مع بقاء الفعل على معناه - قوم : منهم الأعلام الشفتمرى ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الأنصارى في أغلب كتبه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) وبقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ طَلَى وَلَا عَدَمٌ

وبقول لبيد بن ربيعة :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَابِيَّ لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

وذهب سيديويه - رحمه الله ! - وتبعه المحقق الرضى ، وجمهرة النحاة ، إلى أن « علم » في هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلى ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحيث تخرج عما نحن بصددده ؛ فلا تقتضى معمولاً ، ولا تصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيديويه (ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦) « هذا باب الأفعال في القسم ... وقال لبيد * ولقد علمت لتأتين * كأنه قال : والله لتأتين منيقي ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منك » ١ . وقال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٢٦١) : « وأما قوله * ولقد علمت لتأتين * فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق » ١ .

لَعَلِمَ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تُهْمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً^(١)

إذا كانت « عِلِمَ » بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « علمت زيدا » أى : عَرَفْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) .

وكذلك إذا كانت « ظَنَّ » بمعنى انْتَهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « ظننت زيدا » أى : انْتَهَمْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ) أى : بمتهم .

وَلَرَأَى الرُّؤْيَا أَنْهَمَ مَا لِعِلْمًا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَى^(٢)

إذا كانت رَأَى حُلِيَّةً^(٣) — أى : للرؤيا فى المنام — تَعَدَّتْ إلى المفعولين كما تَعَدَّى إليهما « عِلِمَ » المذكورة من قبل ، وإلى هذا أشار بقوله : « ولرأى »

(١) « لعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعلم مضاف و « عرفان » مضاف إليه « وطن » معظوف على علم ، وطن مضاف و « تهمة » مضاف إليه « تعدية » مبتدأ مؤخر « لواحد » جار ومجرور متعلق بتعدية « ملتزمة » نعت لتعدية .

(٢) « لرأى » جار ومجرور متعلق باسم ، ورأى المقصود لفظه مضاف و « الرؤيا » مضاف إليه « انهم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لانهم « لعلمًا » جار ومجرور متعلق بانتسمى « طالب » حال من علم ، وطالب مضاف و « مفعولين » مضاف إليه « من قبل » جار ومجرور متعلق بانتسمى « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مالموصولة ، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لا محل لها صلة الموصول : أى انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين .

(٣) « حلية » هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها — نسبة إلى الحلم — بوزان قفل أو عنق — وهو مصدر حلم يحلم ، مثل قتل يقتل — إذا رأى فى منامه شيئاً .

الرؤيا أنم « أى : أنسب لرأى التى مَصْدَرُهَا الرؤيا ما نُسِبَ لعلم المتعدية إلى اثنين ؛ فَمَعْبَرٌ عن الحلمية بما ذكر ؛ لأن « الرؤيا » وإن كانت تقع مصدرًا لغير « رأى » الحلمية ، فالمشهور كونها مصدرًا لها^(١) ، ومثال استعمال « رأى » الحلمية متعدية إلى اثنين قوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) ؛ فالياء مفعول أول ، و « أعصر خمرًا » جملة في موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :

١٣١ — أَبُو حَنْشٍ يُوَرِّقُنِي ، وَطَلَّقَ ، وَعَمَّارٌ ، وَأَوْنَةٌ أَمَّا لَا

أَرَاهُمْ رُفَقَتِي ، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ الْخَمْرَ لَا

إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِيُورِدُ إِلَى آلٍ ؛ فَلَمْ يَذْرِكْ بِلَا لَا

فألهاء والميم فى « أَرَاهُمْ » : المفعول الأول ، و « رُفَقَتِي » هو المفعول الثانى .

(١) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول : رأيت رؤيا صالحة ، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال يقظتك ، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك ، ولا يجيزون خلافه ، وبعضهم يجيز أن تقول : رأيت رؤيا — بالآلف — وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظة ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعى :

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُؤَادُهُ وَبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بِلَابِلُهُ

ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا بصحته ، ليس فى مكنتهم أن يدعوا كثرتة ، بل الكثير المشهور للتعارف هو ما ذكرناه أولا ؛ ولهذا كان قول الناظم : « ولرأى الرؤيا » إشارة إلى رأى الحلمية .

١٣١ — هذه الأبيات لعمر بن أحمـر الباهلى ، من قصيدة له يندب فيها قومه ويسكهم ، وأولها قوله :

أَبْتُ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُنَلِّحَا وَتَحْتَنَلَا بِمَا بِهِمَا اخْتِيَالَا

كَأَنَّهُمَا سَمِينَا مُسْتَفِيفَا يُرَجِّى طَالِعَا بِهِمَا مُقَالَا

وَمَى خَرَزَاهُمَا ؛ فَأَلَسَاءَ يَجْرَى خِلَالَهُمَا ، وَيَنْسَلُّ أَنْسِلَالَا =

= عَلَى حَيْنٍ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَى طَلَابَهُمَا وَطَالَا
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُصْبِحَ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالًا

والبيت الأول من ثلاثة الآيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيدييه (ج ١ ص ٢٤٣) في باب الترقيم في غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب .

اللغة : « تلحا » من قولهم « ألح السحاب » إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعيينا مستغيث » سعيينا : مثني سعين ، وهو تصغير سعن - بوزن قتل - وهي القرية تقطع من نصفها ليند فيها ، وربما اتخذت دلويا يستقي بها ، والمستغيث : طالب النيث وهو المطر « على حيين » متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنع عينك عن كل شيء إلا أن يدوم بكأؤهما على حيين « وهي » ضعف أو انشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثالا » أعلام رجال « نجافى الليل وانخزل انخزالا » كنياتان عن الظهور ، وبيان ما كان مبهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » - بزنة - كتاب - ما تبك به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ومكان وأمكنة ، والأوان واثرمان بمعنى واحد « رفقى » بضم الراء أو كسرهما - جمع رفيق « لورد » بكسر الواو وسكون الراء - إثيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش » مبتدأ ، وجمله « يؤرقني » في محل رفع خبر المبتدأ « وعمار » وسائر الأعلام معطوفات على « أبو حنش » ، وقد رخم « أثال » في غير النداء ضرورة ، وأصله أنالة ولم يكتف بترخيمه بمحذف آخره ، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف ، وأبقى الحرف الذي قبله على ما كان عليه ؛ فهو مرفوع بضممة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم « أراهم » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير المتصل بالبارز مفعول أول « رفقى » رقة : مفعول ثان لأرى ، ورفقة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقى » حيث أعمل « أرى » في مفعولين أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثاني قوله « رفقى » ورأى بمعنى حلم : أى رأى في منامه ، وقد أجريت مجرى « علم » ، وإنما عمات مثل عملها لأن بينهما تشابها ؛ لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن ؛ فلذا أجريت مجراه .

وَلَا تُجِزُ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ^(١)
لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين ، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا ، إلا إذا دَلَّ
دليلٌ على ذلك .

فثالُ حَذَفِ المفعولين للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا ؟ »
فتقول : « ظَنَنْتُ » ، التقدير : « ظننت زيدا قائما » لحذفت المفعولين للدلالة
ما قبلهما عليهما ، ومنه قوله :

١٣٢ — بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسَبُ ؟
أي : « وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى » لحذف المفعولين — وما : « حُبُّهُمْ » ،
و « عَارًا عَلَى » — لدلالة ما قبلهما عليهما .

(١) « ولا » ناهية « تجز » فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « هتا » ظرف مكان متعلق بتجز « بلا دليل » الباء حرف جر ،
ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده ، بطريق العارية ، وهو مجرور محلا
بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجز ، ولا مضاف و « دليل » مضاف إليه « سقوط »
مفعول به لتجز ، وسقوط مضاف و « مفعولين » مضاف إليه « أو مفعول » معطوف
على مفعولين .

١٣٢ — البيت للسكيت بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول
صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ ، وَلَا لِعِبَا مِثِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَأْمَبُ ؟
وَلَمْ يُلْهِمِي دَارًا وَلَا رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَعَارَفْنِي بَنَانُ مُحَضَّبُ
اللمة : « ترى حُبهم » رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى
أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العملية بشيء من التكلف « عارًا » العار :
كل خصلة يلحظك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : عيرته كذا ، ولا تقل : عيرته بكذا ،
فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه وفي لامية السؤال قوله ، وفيه دلالة غير قاطعة : =

ومثالُ حَذَفِ أَحَدِهِمَا للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ أَحَدًا قَائِمًا » ؟
فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْدًا » أى : ظننت زيدا قائمًا ، فتحذف الثانى للدلالة عليه ،
ومنه قوله :

١٣٣ — وَلَقَدْ نَزَلَتْ — فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ —

مِثْنِي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ

أى : « فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعًا » فـ « غَيْرُهُ » هو المفعول الأول ، و « وَاقِعًا »
هو المفعول الثانى .

= تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ
ومن نقله اللغة من أجاز أن تقول : غيرته بكذا ، ولكنه قليل « وانظر شرح
الحاسة ١ - ٢٣٢ بتعقينا) « وتحسب » أى تظن ، من الحسبان .
الإعراب : « بَأَى » جار ومجرور متعلق بقوله « ترى » الآتى ، وأى مضاف
و « كتاب » مضاف إليه « أم » عاطفة « بَأَى » جار ومجرور معطوف على الجار
والمجرور الأول ، وأية مضاف ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جهنم » حب : مفعول أول ل ترى ، وحب مضاف
وهم : مضاف إليه « عارًا » مفعول ثان ل ترى ، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جعلتها
علمية ، ويجوز على الأول جعله حالا « على » جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف
صفة له « وتحسب » الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب
جهنم عارًا على » .

الشاهد فيه : قوله « وتحسب » حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما
كما أوضحناه فى الإعراب ، وبينه الشارح .

١٣٣ — هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارُ بَعْدَ تَوَهُّمٍ ؟

اللغة : « غادر » ترك « متردم » بزة اسم المفعول - وهو فى الأصل اسم مكان =

وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين .

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز : لا فيهما ، ولا فى أحدهما ؛
فلا تقول : « ظننت » ، ولا « ظننت زيدا » ، ولا « ظننت قائماً » تريد
« ظننت زيدا قائماً » .

وَكَتَّظْنُ أَجْمَلُ « تَقُولُ » إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَعِلِ^(١)

= من قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويروى « مترم » بالنون - وهو صوت خفى
ترجمه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقي الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ؟ وهل يتبأ
لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد ؟ « الحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ،
ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ،
مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى ، وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل
الذى هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزلة الحب المكرم ؛ فلا تظنى غير ذلك حاصل .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت »
فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة
فاعل « غيره » غير : مفعول أول لتظنى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ،
والمفعول الثانى محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بقوله نزلت « بمنزلة » جار ومجرور
متعلق أيضاً بنزلت ، ومنزلة مضاف ، و « الحب » مضاف إليه « المكرم » نعت للمحب .
الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك
جائز عند جمهرة النحاة ، خلافاً لابن مسكون .

(١) « كتظن » جار ومجرور متعلق بإجعل « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تقول » قصد لفظه : مفعول به لإجعل « إن » شرطية
« ولى » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

بَغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ
وَإِنْ يَبْغِضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ^(١)
القولُ شأنُهُ إِذَا وَقَعَتْ بِهِ جُمْلَةٌ أَنْ تُحْكَمَ ، نحو « قَالَ زَيْدٌ عَمَرُو
مُنْطَلِقٌ » ، و « تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » لكن الجملة بعدهُ في موضع نصبٍ
على المفعولية .

ويجوز إيجراؤه مُجَرَّي الظن ؛ فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما « ظَنٌّ » .
والمشهورُ أن للعرب في ذلك مذهبين ؛ أحدهما — وهو مذهب عامة العرب —
أنه لا يُجَرَّي القولُ مُجَرَّي الظن إلا بِشُرُوطٍ — ذكرها المصنف — أَرْبَعَةٌ ،
وهي التي ذكرها عامة النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ؛ الثاني :
أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله : « أجعل نقول » فإنَّ « نقول »
مضارع ، وهو للمخاطب ؛ الشرط الثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام ،

== تقول « مستفهما » . مفعول به لولى « به » جار ومجرور في موضع نائب فاعل ، مستفهم ؛
لأنه اسم مفعول « ولم ينفصل » الواو للحال ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب ، ينفصل :
فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى . وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نقول ، وجمله لم ينفصل وفاعله في محل
نصب حال .

(١) « بغير » جار ومجرور متعلق بـينفصل في البيت السابق . وغير مضاف
و « ظرف » مضاف إليه « أو » عاطفة « كظرف » الكاف اسم بمعنى مثل معطوف
على غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه « أو » عاطفة « عمل » معطوف
على غير « وإن » شرطية « يبعض » جار ومجرور متعلق بـفصلت الآتي . وبعض
نصف ، و « ذى » مضاف إليه « فصلت » فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء
ضمير المخاطب فاعل « يحتمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه
جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل
المفهوم من قوله فصلت

وإليه أشار بقوله : « إن ولي مستفهماً به » ؛ الشرط الرابع : أن لا يُفصلَ بينهما — أى بين الاستفهام والفعل — بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ، فإن فصلَ بأحدهما لم يضر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم ينفصل بغير ظرف — إلى آخره » .

فثال ما اجتمعت فيه الشُّرُوطُ قولك : « أَتَقُولُ عَمراً مُنْطَلِقاً » ؛ فعمرراً : مفعول أول ، ومنطلقاً : مفعول ثان ، ومنه قوله :

١٣٤ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلُنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

١٣٤ — البيت لهدبة بن حشرم العذرى ، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر ، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسة (٤٦ / ٢) ولكن رواية التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاة ، وروايته :

لَقَدْ أَرَانِي وَالْقُلُوصَ الْحَازِمَا نَزَجِي الْمَطِيَّ ضَمَّراً سَوَاهِمَا
مَتَى يَقُودُ الذُّبْلَ الرَّوَاسِمَا وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَّةَ الْعَوَاهِمَا

اللقص : « القلص » بزنة كتب وسرر — جمع قلوص ، وهى الشابة الفتية من الإبل ، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصة « الرواسم » السرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسم ، وهو ضرب من شير الإبل السريع « يحملن » يروى فى مكانه « يدين » ومعناه يقربن « أم قاسم » هى كنية امرأة ، وهى أخت زيادة بن زيد العذرى .

المعنى : متى تظن النوق السرعات يقربن منى من أحب أن يحمله إلى ؟

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، وعامله تقول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلص » مفعول به أول لتقول « الرواسم » نعت للقلص « يحملن » يحمل : فعل مضارع ، ونون الإناء فاعل ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لتقول « أم » مفعول به ليحملن ، وأم مضاف و « قاسم » مضاف إليه « وقاسم » معطوف على أم قاسم .
الشاهد فيه : قوله « تقول القلص يحملن » حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين الأول قوله « القاص » والثانى جملة « يحملن » كما قرناه =

فلو كان الفعل غير مضارع ، نحو « قَالَ زَيْدٌ عَمَرُوا مُنْطَلِقٌ » لم يَنْصِبِ القولُ مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء ، نحو « يقول زَيْدٌ عَمَرُوا مُنْطَلِقٌ » أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ، نحو « أَنْتَ تقول عَمَرُوا مُنْطَلِقٌ » أو سُبِقَ باستفهام ولكن فُصِّلَ بغير ظرف ، ولا [جَارٌ و] مجرور ، ولا معمول له ، نحو « أَنْتَ تقولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فإن فصل بأحدهما لم يَضُرَّ ، نحو « أَعِنْدَكَ تقولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، و « أَفِي الدَّارِ تقول زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، و « أَعْمَرُوا تقول مُنْطَلِقٌ » ، ومنه قوله :

١٣٥ — أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ كَعَمَرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ قَبِي [لُؤَيٍّ] : مفعولٌ أوَّل ، وجْهالاً : مفعول ثان .

= في الإعراب ، وذلك لاستيفائه الشروط ، ويرويه بعضهم * متى تظن . . . إلخ * فلا شاهد فيه ، ولكنه دليل على أن « تقول » يجري مجرى تظن ؛ لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد ، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى ؛ دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد ؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسع لربو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى ؛ لكلا يفسد المعنى للذي قصد إليه قائل البيت ؛ لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد .

١٣٥ — هذا البيت للكاتب بن زيد الأسدي .

الالفة : « أجْهالاً » الجهال : جمع جاهل ، ويروى في مكانه « أنوما » وهو جمع نائم « بنو لؤي » أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلين » المتجاهل : الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رَوَوْا في صدر البيت « أنوما » يزول هنا « متناوئاً » ، والتناوئ : الذي يتصنع النوم ، والمراد تصنع الغفلة عما يجري حولهم من الأحداث .

المعنى : أظن قريشاً جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم البنيين وآثروهم على المصريين أم تظنهم عاينين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل به . ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكافون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم ؟ ؟ =

وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقولُ، نحو « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَاقًا » وجاز رفعُهُمَا على الحكاية، نحو « أَتَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

وَأَجْرَى الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطَاقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ « قُلْ ذَا مُشْفِقًا »^(١) أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القولِ، وهو مذهب سُلَيْمٍ؛ فَيَجْرُونَ الْقَوْلَ مُجْرَى الظن في نصبِ المفعولين، مطلقًا، أى: سواء كان مضارعًا، أم غير مضارع، وَجِدَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ، أم لم توجد، وذلك

= الإعراب « أجهالا » الهمزة للاستفهام، جهالا: مفعول ثانٍ مقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنى » مفعول أول لتقول، وبنى مضاف، و « لؤى » مضاف إليه « لعمري » اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، وعمر مضاف، وأبى من « أليك » مضاف إليه، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .

الشاهد فيه: قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن » فنصب به مفعولين، أحدهما قوله « جهالا » والثاني قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل بين أداة الاستفهام - وهى الهمزة - والفعل - بفصل - وهو قوله « جهالا » - وهذا الفصل لا يمنع الإعمال؛ لأن الفاصل معمول للفعل؛ إذ هو مفعول ثانٍ له .

(١) « أجرى » فعل ماضٍ مبنى للمجهول « القول » نائب فاعل لأجرى « كظن » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « مطلقاً » حال ثانٍ من القول « عند » ظرف متعلق بأجرى، وعند مضاف و « سليم » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « قل » فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » مفعول أول لقل « مشفقاً » مفعول ثانٍ .

نحو « قُلْ ذَا مُشْفِقًا » فـ « ذَا » مفعولٌ أوَّلٌ ، و « مُشْفِقًا » مفعولٌ ثانٍ ،
ومن ذلك قوله :

١٣٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فُطِينًا : هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلًا

فـ « هَذَا » : مفعول أول لقالت ، و « إِسْرَائِيلًا » : مفعول ثان .

١٣٦ — البيت لأعرابي صادقاً قاتى به أهله ، فقالت له امرأته « هذا لعمر
الله إسرائيل » أى : هو ما مسخ من بنى إسرائيل ، ورواه الجواليقي فى كتابه
« المغرب » هكذا :

وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِئْنَا : هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلًا

اللغة : « فطينا » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن الرجل فطين - بوزان علم
يعلم . فطنة - بكسر فسكون - وفطنة ، وفطنة - بفتح الفاء - فطن . فطين فطين
بوزان قعد يقعد ، والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح
فكسر - « جينا » أصله جئنا - بالهمزة - فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد
من جنس حركة ما قبلها « إسرائيل » لغة فى إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ، وإسماعين .
يريدون : جبريل ، وإسماعيل .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هى « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص . والتاء اسم
« رجلا » خبر كان « فطينا » صفة لرجل ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل
نصب حال « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مفعول أول لقالت ، بمعنى ظنت
« لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله
يمضى ، وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من
الإعراب . معترضة بين المفعول الأول والثانى « إسرائيل » مفعول ثان لقالت .

الشاهد فيه : قوله « قالت . . . هذا . . . إسرائيل » حيث أعمل « قال » عمل
« ظن » فنصب به مفعولين ، أحدهما : اسم الإشارة — وهو « ذا » من « هذا » =

.

والثاني «إسرائيلينا» هكذا قالوا . والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلينا» منصوبا .

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون « هذا » مبتداً ، «إسرائيلينا» مضاف إلى محذوف يقع خبراً ، وتقدير الكلام « هذا محسوخ إسرائيلينا » محذوف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن السكسة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والعجبة .

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز ، وإن كان قليلاً في مثل ذلك ، وقد قرئ في قوله تعالى : (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بمر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منسوباً مفعولاً به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخرة . وهكذا خرج ابن عصفور ، وتخرج الجماعة أولى ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، لأن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة ، ونصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح .

أَعْلَمَ وَأَرَى

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوْا، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا^(١)
أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعة أفعال : منها « أَعْلَمَ، وَأَرَى » فذكر أن أصلهما « عَلِمَ، وَرَأَى » ؛ وأنها بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين ، نحو « علم زيدٌ عمرًا منطلقًا ، ورأى خالدٌ بكرًا أخاك » فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتاهما مفعولًا ثالثًا ، وهو الذي كان فاعلًا قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو : « أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا منطلقًا » و « أَرَيْتُ خالدًا بكرًا أخاك » ؛ فزيدًا ، وخالدًا : مفعول أول ، وهو الذي كان فاعلًا حين قلت : « علم زيد ، ورأى خالد » .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلًا مفعولًا ، فإن كان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعديًا إلى واحدٍ ، نحو : « خرج زيد ، وأخرجت زيدًا » وإن كان متعديًا إلى واحد صار بعد دخولها متعديًا إلى اثنين ، نحو : « لَيْسَ زيدٌ جُبَّةً » فتقول : « أَلْبَسْتُ زيدًا جُبَّةً » وسيأتي الكلام عليه ، وإن كان متعديًا إلى اثنين صار متعديًا إلى ثلاثة ، كما تقدم في « أَعْلَمَ، وَأَرَى » .

(١) « إلى ثلاثة » جار ومجرور متعلق بـ « عدوا » « رأى » مفعول به مقدم لـ « عدوا » و « علما » معطوف على رأى « عدوا » نزل وفاعل « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « صارا » صار : فعل ماض ناقص . وألف الاثنين اسمه « رأى » قصد لفظه : خبر صار « وأعلما » معطوف على أرى ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارَا أَرَى وَأَعْلَمَا فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل .

وَمَا لِفَعْمُوْنِي عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالْثَالِثِ أَيْضًا حَقًّا^(١)
 أى : يثبت للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أعلم ، وأرى »
 ما ثبت لمفعول « علم ، ورأى » : من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، ومن جواز
 الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على
 ذلك دليل ، ومثال ذلك « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا » فالثانى والثالث من هذه
 المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر — وهما « عمرو قائم » — ويجوز إلغاء العامل
 بالنسبة إليهما ، نحو : « عَمَرُوْهُ أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا » ومنه قولهم : « الْبَرَكَهُ أَعْلَمْنَا
 اللَّهُ مَعَ الْأَكْبَرِ » فـ « منا » : مفعول أول ، و « البركة » : مبتدأ ، و « مع
 الأكابر » ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل :
 « أَعْلَمْنَا اللَّهُ الْبَرَكَهَ مَعَ الْأَكْبَرِ » ، ويجوز التعليق عنهما ؛ فتقول : « أَعْلَمْتُ
 زَيْدًا لَعَمْرُؤُ قَائِمًا » ومثال حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمت أحداً عَمْرًا قَائِمًا ؟
 فتقول : أعلمت زَيْدًا ، ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة :
 « أعلمت زَيْدًا عَمْرًا » أى : قَائِمًا ، أو « أعلمت زَيْدًا قَائِمًا » أى : عَمْرًا قَائِمًا .

وَإِنْ تَعَدِّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَا تَنْسِيَنِ بِهِ تَوَصُّلاً^(٢)

- (١) « وما » اسم موصول مبتدأ « لمفعولى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة
 ما ، ومفعولى مضاف و « علمت » قصد لفظه : مضاف إليه « مطلقاً » حال من الضمير
 المستتر فى الصلة « للثان » جار ومجرور متعلق بحقق الآتى « والثالث » معطوف على
 الثانى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « حقاً » حقق : فعل ماض مبنى
 للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما للوصولة
 الواقعة مبتدأ ، والجملة من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .
- (٢) « وإن » شرطية « تعدياً » فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، =

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أَثْنَى كَسَا
فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَيْنِ^(١)

تقدّم أن « رأى ، وعلم » إذا دخلت عليهما همزة النقل تعدّيان إلى ثلاثة مفاعيل ، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل همزة يتعدّيان إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل همزة يتعدّيان إلى واحد — كما إذا كانت « رأى » بمعنى أبصر ، نحو « رأى زيد عمراً » و « عِلِمَ » بمعنى عرّف نحو « عِلِمَ زيد الحق » — فإنهما يتعدّيان بعد همزة إلى مفعولين ، نحو : « أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » و « أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْحَقَّ » والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعول « كَسَا » و « أُعْطِيَ » نحو « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً »

= « لواحد » جار ومجرور متعلق بقوله تعدّيا « بلا همز » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بتعدّيا أيضاً ، ولا مضاف و « همز » مضاف إليه « فلاثين » الفاء واقعة في جواب الشرط ، لاثنين : جار ومجرور متعلق بقوله توصلا الآتي « به » جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضاً « توصلا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، ويجوز أن يكون توصلا فعلا ماضياً مبنياً للعلوم ، والألف ضمير الاثنتين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل .

(١) « والثاني » مبتدأ « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي « كَثَانِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثاني مضاف و « اثني » مضاف إليه ، واثني مضاف ، و « كَسَا » قصد لفظه : مضاف إليه « فهو » مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق باثنتا الآتي « في كل » جار ومجرور متعلق باثنتا أيضاً ، وكل مضاف و « حكم » مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « اثنتا » مضاف إليه ، وأصله محدود فقصره للضرورة ، والاثنتا أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم .

و « أعطيت زيدا درهما » : في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول [زيد الحق ، كما لا تقول] « زيد درهم » ، وفي كونه يجوز حذفه مع الأول ، وحذف الثاني وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثاني ، وإن لم يدل على ذلك دليل ؛ فنال حذفهما « أعلمت » ، وأعطيت » ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى) ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول « أعلمت زيدا » ، وأعطيت زيدا » ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُمْطِرُكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو : « أعلمت الحق » ، وأعطيت درهما » ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله : « والثاني منها — إلى آخر البيت ^(١) » .

وكأرى السابق نبأ أخبرا حدث ، أنبأ ، كذاك خبرا ^(٢)

(١) عبارة الناظم — وهي قوله « فهو به في كل حكم ذواتنا » — عامة ، ولم يتعرض الشارح — رحمه الله — في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين ، فشان مفعولها الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولى كسا أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثاني من مفعولى رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى : (رب أرني كيف تحيي الموتى) فأرني هنا بصرية ، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى . ومفعولها الأول ياء التكلم ، ومفعولها الثاني جملة (كيف تحيي الموتى) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام ، ومن التعليق عنه قوله تعالى : (ألم ركيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟) .

(٢) « وكأرى » الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « السابق » نعت لأرى « نبأ » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « أخبرا » حدث ، أنبأ =

تقدّم أن المصنف عدّ الأفعال للمتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة ، وسبق ذكر
« أعلم ، وأرى » وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية ، وهي : « نبأ » كقولك :
« نبأت زيدا عمراً قائماً » ومنه قوله :

١٣٧ — نبئت زُرعة — والسفاهة كاسمها —

يهدى إلى غرائب الأشعار

= معطوفات على نبأ بحرف عطف مقدر « كذلك » الكاف حرف جر ، وذا : اسم
إشارة مبنى على السكون في محل جر بالكاف ، والكاف بعده حرف خطاب ، والجار
والمحذور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خبرا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر .

١٣٧ — هذا البيت للناطقة الديواني ، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن
حويلد ، وكان قد لقيه في سوق عكاظ ، فأشار زرعة على الناطقة الديواني بأن يحمل قومه
على معاداة بني أسد وترك محالفتهم ، فأبى الناطقة ذلك ؛ لما فيه من القدر ، فتركه
زرعة ومضى ، ثم بلغ الناطقة أن زرعة يتوعدده ، فقال أبيتا يهجوهم فيها ، وهذا البيت
الشاهد أولها .

اللمعة : « نبئت » أخبرت ، والنبأ كالخبر وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ أخص من
الخبر ؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار « والسفاهة كاسمها »
السفاهة : الطيش وخفة الأحلام ، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها
قبيح « غرائب الأشعار » الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها ما لا يعهد مثله ، ويروى
مكانه « أوابد الأشعار » والأوابد : جمع آبدة ، وأصلها اسم فاعل من « أبدت
الوحوش » إذا نفرت ولم تأنس .

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء التي للتكامل نائب
فاعل ، وهو المفعول الأول « زرعة » مفعول ثان « والسفاهة كاسمها » الواو واو
الحال ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال « يهدى » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة ، والجملة من يهدى وفاعله
في محل نصب مفعول ثالث لنبيء « إلى » جار ومجرور متعلق بيهدي « غرائب »
مفعول به ليهدي ، وغرائب مضاف و « الأشعار » مضاف إليه . =

و « أَخْبَرَ » كقولك : « أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ومنه قوله :

١٣٨ — وَمَا عَلَيْكَ — إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا

وَعَاَبَ بِفُلْكِ يَوْمًا — أَنْ تَعُوذِيَنِي ؟

= الشاهد فيه : قوله « نبث زرعة . . . يهدى » حيث أعمل « نبأ » في مفاعيل ثلاثة ، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء ، والثاني « زرعة » والثالث جملة يهدى مع فاعله ومفعوله .

١٣٨ — هذا البيت لرجل من بني كلاب ، وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة ، ولكن رواية الحماسة هكذا :

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا خَبَّرْتَنِي دَنَفًا رَهْنَ الْمَنِيَةِ يَوْمًا أَنْ تَعُوذِيَنِي

أَوْ تَجْعَلِي نُطْقَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَنَمِيسِي فَاكَّ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِيَدًا

وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ - ٣٥٣ بتحقيقنا .

اللغة : « دنفا » بزنة كنف - هو الذي لازمه مرض العشق ، وهو وصف من الدنف - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض الملازم الذي ينهك القوى « وغاب بملك » بعل المرأة : زوجها ، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة « رهن المنية » والمنية : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت ، وقوله « أن تعوذيني » العيادة : زيارة المريض خاصة ، ولا تقال في زيارة غيره .

الإعراب : « وما » اسم استفهام مبتدأ « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أخبرتنى » أخبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وباء المنكلم مفعول ثان لأخبر « دنفا » مفعول ثالث ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاث في محل جر بإضافة إذا إليها « وغاب بملك » الواو الواو الحال ، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال ، وهى - عند أبي العباس المبرد - على تقدير « قد » أى : وقد غاب بملك ، ويجوز أن تكون الواو للعطف ، والجملة في محل جر بالعطف على جملة « أخبرتنى دنفا » المجرورة محلاً بإضافة إذا إليها « أن تعوذيني » في تأويل =

و « حَدَّثَ » كقولك « حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا » ومنه قوله :

١٣٩ — أَوْ مَنْعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ ، فَهَنْ حُدَّ
تُثْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

= مصدر مجرور بنى معذوفة ، والتقدير : في عيادتي ، وحذف حرف الجر هنا قياساً ،
والجار والمجرور متعلق بخبر .

الشاهد فيه : قوله « أَخْبَرْتَنِي دَنَاقًا » حيث أُعْمِلَ « أَخْبَرَ » في ثلاثة مفاعيل :
أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة ، والثاني ياء المتكلم ، والثالث قوله « دَنَاقًا » .
١٣٩ — البيت للعارث بن حنزة اليشكري ، من مملقته المشهورة التي مطلعها :

أَذْنَنْتَنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ تَأْوِيلُ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة : « مَنْعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ » معناه : إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من
النصفة والإخاء والمساواة فلأى شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من غزنا ومنعنا ؟
« فَهَنْ حُدَّ ثَمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ » يقول : من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا
الغلبة في سالف الدهر ، وأتمتمتم أنفسكم بأن تكونوا مثله ؟ والاستفهام بمعنى
النفي ، يريد لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا ، ويروى « لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ »
بالعين المهملة ، من العلو ، وهو الرفعة ، ويروى « الْغَلَاءُ » بالعين المعجمة ،
وهو الارتفاع أيضاً .

الإعراب : « مَنْعْتُمْ » فعل وفاعل « مَا » اسم موصول : مفعول به لمنع « تَسْأَلُونَ »
جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول « فَهَنْ » اسم استفهام مبتدأ
« حُدَّ ثَمُوهُ » حدث : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء
القائب مفعول ثان ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لَهُ ، عَلَيْنَا » يتعلقان بمعذوف خبر
مقدم « الْوَلَاءُ » مبتدأ مؤخر ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول
ثالث لحدث .

الشاهد فيه : قوله « حُدَّ ثَمُوهُ . . . لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ » حيث أُعْمِلَ « حَدَّثَ » في
ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثاني هاء القائب ،
والثالث جملة « لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ » كما أوضحناه في الإعراب .

و « أَنْبَأَ » كقولك : « أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُسَافِرًا » ومنه قوله :
 ١٤٠ — وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
 و « خَبَّرَ » كقولك : « خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا » ومنه قوله :

١٤١ — وَخَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْقَيْمِ مَرِيضَةً
 فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْصَرَ أَعُودَهَا

١٤٠ -- هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كمله يمدح بها قيس بن قيس بن معديكرب ، وأولها قوله :

لَعَمْرُكَ مَا طَوَّلُ هَذَا الزَّمَنُ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءَ مُعْنٍ

اللغة : « معن » هو اسم فاعل من عناه - بتشديد النون - إذا أورهه العناء والمشقة « ولم أبله » تقول : بلوته أبلوه ، إذا اخترته ، ويروى في مكانه « ولم آته » ويذكر الرواة أن قيسا حين سمع هذا البيت قال : أو شك ؟ ثم أمر بحبسه .
 الإعراب : « وأنبت » أنىء : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « قيسا » مفعول ثان « ولم أبله » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول ، في محل نصب حال « كما » الكاف جارة ، وما : يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف ، وأن تكون مصدرية ؛ وعلى الأول جملة « زعموا » لا محل لها صلة ، وعلى الثاني تكون « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف أى كزعمهم « خير » مفعول ثالث لأنبت ، وخير مضاف و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وأنبت قيسا . . . خير أهل اليمن » حيث أعمل أنبا في مفاعيل ثلاثة ، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « قيسا » ، والثالث قوله « خير أهل اليمن » .

١٤١ — هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هى تجذب به أيضاً ، فخرج إلى مصر في

ميرة ، فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعا ، وهو يقول أيانا أولها
بيت الشاهد ، وبعده قوله :

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَفَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَا حُهُ عَيْنِي أَمْ يَحْيَى وَجِيدُهَا ؟
وَهَلْ أَخْلَقْتَ أَثْوَابَهَا بَعْدَ جِدِّهِ أَلَا حَبْدًا أَخْلَقَهَا وَجَدِيدُهَا ؟
وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاهُ شَيْءٌ أَحْبَبُهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا
(وانظر. شرح التبريزي على الحماسة ٣ / ٣٤٤ بتحقيقنا) ،

اللمة : « التميم » بفتح العين المعجمة وكسر الميم - اسم موضع في بلاد الحجاز ،
ويقال : هو بضم العين على زنه التصغير ، ويروى « ونبت سوداء التميم » ويروى
أيضا « ونبت سوداء القلوب » فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل
ابن الدمينية في قوله :

قَفِي يَا أَمِيمَ الْقَلْبِ تَقْضِ لُبَانَةً وَنَشْكُ الْهَوَى ، ثُمَّ افْعَلِي مَا بَدَأَ لَكَ
ويجوز أن يكون أراد أنها تحمل من القلوب محل السويدة ، ويجوز أن يكون قد
أراد أنها قاسية القلب ، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع
كل حب قلباً ، ويروون عجز البيت « فأقبلت من مصر إليها أعودها » .
الإعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل
وهو المفعول الأول « سوداء » مفعول ثان ، وسوداء مضاف و « التميم » مضاف إليه
« مريضة » مفعول ثالث لخبر « فأقبلت » فعل وفاعل « من أهلى » الجار والمجرور
متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بمصر » جار ومجرور متعلق
بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم « أعودها » أعود : فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وهاء : مفعول به ، والجملة في محل نصب حال
من التاء في « أقبلت »

الشاهد فيه : قوله « وخبرت سوداء التميم مريضة » حيث أعمل « خبر » في ثلاثة
مفاعيل ، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « سوداء التميم » ، والثالث
قوله « مريضة » كما اتضح لك في إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة =

وإنما قال المصنف : « وكأرى السابق » لأنه تقدم في هذا الباب أن « أرى »
تارة تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتارة تتعدى إلى اثنين ، وكان قد ذَكَرَ أولاً
[أرى] المتعدية إلى ثلاثة ؛ فَنَبَّهَ على أن هذه الأفعال الخمسة مثل « أرى » السابقة ،
وهي المتعدية إلى ثلاثة ، لا مثل « أرى » المتأخرة ، وهي للمتعدية إلى اثنين .

= لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول ، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل ،
وبعضها تجدد المفعول الثاني والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجدد فيه المفعول الثالث
جملة كبيت الحارث بن حازة (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد
كشأن ما ذكره . منها ، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري : « ولم يسمع تعددتها
إلى ثلاثة صريحة » ٥١ .

الفاعلُ

الفاعلُ الَّذِي كَرَفُوْعِي « أَنِي زَيْدٌ » « مُنِيرٌ أَوْجُهُ » « نِعْمَ الْفَتَى »^(١)
لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعلُ التامُّ
من المرفوع — وهو الفاعلُ ، أو نائبُهُ — وسيأتى الكلام على نائبه في الباب
الذي يلي هذا الباب .

فأما الفاعل فهو : الاسم ، المسند إليه فِعْلٌ ، على طريقة فَعَلَّ ، أو شِبْهُهُ ،
وحكمه الرفع^(٢) ، والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤوَّل

(١) « الفاعل » مبتدأ « الذي » اسم موصول : خبر المبتدأ « كرفوعي » جار
ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أَنِي زَيْدٌ » فعل وفاعل ، ومرفوعي مضاف ،
وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها في محل جر مضاف إليه « منيراً » حال ، وهو اسم
فاعل « وجهه » وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه « نعم الفتى »
فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم
خرق الثوب المسار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَا فِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآتِهِمْ هَجْرُ
وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَّعَا بِيْطْنِ حُلِيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
إِلَى الشَّرْمَى مِنْ وَادِي الْمَقَسِ بَدَلَتْ مَعَالِمُهُ وَبِلَاءَ وَنَكْبَاءَ زَعَزَعَا
وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَلِمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَمَا
وربما رفعوها جميعاً ، كما قال الشاعر :

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَمَقَا لَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَمَقَانَ وَبُومُ =

به ، نحو : « بُعِثْتُ أَنْ تَقُومَ » أى : قِيَامُكَ .
 نخرج بـ « المسند إليه فعل » ما أسند إليه غيره ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ »
 أو جملة ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » أو « زَيْدٌ قَامَ » أو ما هو فى قوة الجملة ، نحو :
 « زَيْدٌ قَامَ غَلَامُهُ » أو « زَيْدٌ قَامَ » أى : هو — وخرج بقولنا « على طريقة
 فَعَلَّ » ما أسند إليه فعل على طريقة فَعِلَ ، وهو النائب عن الفاعل ، نحو :
 « ضَرَبَ زَيْدٌ » .

= ويشير الشارح فى مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة . وتعرض هناك للكلام
 عليها مرة أخرى ، إن شاء الله تعالى .
 واليسع لذلك كله اعتمادهم على ان فهم المعنى ، وهم لا يجعلون ذلك قياساً ، ولا يطردهونه
 فى كلامهم .

وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر ، نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله
 الناس) أو بإضافة اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبله الرجل
 امرأته الوضوء » .

وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة . وذلك واجب فى أفعال الذى على صورة فعل الأمر
 فى باب التعجب ، نحو قوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :
 أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْبَوَابِ أَنْ يَلِجَا
 وهو كثير غالب فى فاعل « كفى » نحو قوله تعالى : (كفى بالله شهيداً) ومن القليل
 فى فاعل كفى تجرده من الباء ، كما فى قول سحيم الرياحى :

مُعْتَبَرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَارِياً كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلرَّءِئِيسِ نَاهِياً
 فقد جاء بفاعل « كفى » وهو قوله « الشيب » غير مجرور بالباء .

ويشذجر الفاعل بالباء فيما عدا أفعال فى التعجب وفاعل كفى ، وذلك نحو قول الشاعر :
 أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
 فالباء فى « بما » زائدة ، وما : موصول اسمى فاعلياً ، فى بعض تخريجات هذا البيت .
 وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نسكرة بعد نفي أو شبهه ، نحو قوله تعالى :
 (ما جاءنا من بشير) والفاعل حينئذ مرفوع بضمه مقدرة على الرجوع ، فاحفظ ذلك كله .

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » ، والصفةُ للشبهة ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » والمصدرُ ، نحو : « مَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا » واسمُ الفعلِ ، نحو : « هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ » والظرفُ والجارُ والمجرورُ ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ » أو « فِي الدَّارِ غَلَامَاهُ » وأفعلُ التفضيلِ ، نحو : « سَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ أَبُوهُ » فأبوهُ : مرفوعٌ بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كَرَفَعْنِي أَنِي — إلخ » .

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبه الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : « أَنِي زَيْدٌ » والثاني ما رفع بفعلٍ غير متصرفٍ ، نحو : « نِعِمَّ الْفَتَى » ومثّل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : « مِنْبَرًا وَجْهَهُ » .

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ أُسْتَرَّ^(١)

(١) « وبعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « فاعل » مبتدأ مؤخر « فَإِنْ » شرطية « ظَهَرَ » فعل ماضٍ ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل « فَهُوَ » الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ » مثلاً ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « وَإِلَّا » الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر « فضمير » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة « أُسْتَرَّ » مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير . وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وهذا هو الذي ذكره الشارح =

حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأَخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ — وَهُوَ الْفَعْلُ أَوْ شِبْهُهُ — نَحْوُ « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ » ، وَقَامَ زَيْدٌ « وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ ؛ فَلَا يَقُولُ : « الزَّيْدَانِ قَامَ » ، وَلَا « زَيْدٌ غُلَامَاهُ قَامَ » ، وَلَا « زَيْدٌ قَامَ » عَلَى أَنْ يَكُونَ « زَيْدٌ » فَاعِلًا مُقَدِّمًا ، بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَالْفَعْلُ بَعْدَهُ رَافِعٌ لَضَمِيرٍ مُسْتَتَرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ « زَيْدٌ قَامَ هُوَ » وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ (٢).

= بقوله : « حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأَخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ — إلخ » وَثَانِي الْحَكِيمِينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ ، بَلْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَلْفُوظًا بِهِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُسْتَتَرًّا ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ : « وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ فَإِنْ ظَهَرَ — إلخ » إِلَى أَنَّ الْفَعْلَ وَشِبْهَهُ لَا يَبْدَلُهُ مِنْ مَرْفُوعٍ « وَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مَطْرُودًا ، بَلْ لَهُ اسْتِثْنَاءٌ سَنَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدَ (اقْرَأُ الْهَامِشَةَ ١ ص ٤٦٦) » .

(٢) اسْتَدَلَّ الْكُوفِيُّونَ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَى رَافِعِهِ ، بِوُرُودِهِ عَنِ الْعَرَبِ فِي نَحْوِ قَوْلِ الزُّبَاءِ :

مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَثِيْدًا أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيدًا

فِي رِوَايَةٍ مِنْ رَوَى « مَشْيَا » مَرْفُوعًا ، قَالُوا : مَا : اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأٌ ، وَلِلْجَمَالِ : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، مَشَى : فَاعِلٌ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ — وَهُوَ وَثِيْدًا الْآتِي — وَمَشَى مُضَافٌ وَالضَّمِيرُ الْمَائِدُ إِلَى الْجَمَالِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَوَثِيْدًا : حَالٌ مِنَ الْجَمَالِ مُنْصَوْبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : أَيْ شَيْءٌ ثَابِتٌ لِلْجَمَالِ حَالُ كَوْنِهَا وَثِيْدًا مَشْيَا وَاسْتَدَلَّ الْبَصَرِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى فَعْلِهِ بِوَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْفَعْلَ وَفَاعِلَهُ كَجَزَائِنَ لِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مُتَقَدِّمِ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَضَمًّا ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ عَجْزِ الْكَلِمَةِ عَلَى صَدْرِهَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى فَعْلِهِ ، وَثَانِيهِمَا : أَنَّ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ يَقُوعُ فِي اللَّبْسِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَذَلِكَ أَنْكَ إِذَا قُلْتَ « زَيْدٌ قَامَ » وَكَانَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ جَائِزًا لَمْ يَدْرِ السَّمْعُ أَرَدْتَ الْإِبْتِدَاءَ بِزَيْدٍ وَالْإِخْبَارَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ قَامَ وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَتَرُّ ، أَمْ أَرَدْتَ إِسْنَادَ قَامَ الْمَذْكُورِ إِلَى زَيْدٍ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَقَامَ حِينَئِذٍ خَالَ مِنَ الضَّمِيرِ ؟ وَلَا = (٣٠ — شَرْحُ ابْنِ عَقْلٍ ١)

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة — وهي صورة الإفراد — نحو « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدون قَامَ » وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدون قَامُوا » ، فتأتى بِأَلِفٍ وَوَاوٍ في الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فإن ظهر — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدَّ له من مرفوع^(١) ، فإن ظهرَ فلا إضمار ، نحو « قَامَ زَيْدٌ » وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أى : هو .

* * *

== شك أن بين الحالتين فرقا ؛ فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير المعانى الأولية التى تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكرنا من وجوه الإعراب ؛ إذ يجوز أن يكون « متى » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « وئيداً » حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشياً يظهر وئيداً ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملاً لم يصحح دليلاً .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ؛ فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم ، ونحن نذكر لك ثلاثة مواضع من هذه القبيل :

(الأول) الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر :

* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسِ أَحْسِسِ * =

وَجَرَّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِأَتْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ «فَارَزَ الشَّهَدَا»^(١)
وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ^(٢)
مَذْهَبُ جَهْوَ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ - مثنًى ، أو مجموع -
وَجَبَّ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّنْبِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ ، فَيَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا أُسْنِدَ
إِلَى مُفْرَدٍ ؛ فَنَقُولُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتِ » ،
كَمَا نَقُولُ : « قَامَ زَيْدٌ » وَلَا نَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ : « قَامَا الزَّيْدَانِ » ،

(الثاني) « كان » الزائدة في نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره في
باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها .

لِلَّهِ دَرٌّ أَنْوَشِرُونَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالذُّونِ وَالسَّفَلِ
بناء على الراجع عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

(الثالث) الفعل المكفوف بما ، نحو قلنا ، وطالما ، وكثر ما ، بناء على ما ذهب
إليه سيويه .

ومن العلماء من يزعم أن « ما » في نحو « طالما نهيتك » مصدرية سابقة لما بعدها بمصدر
هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهبي إياك .

(١) « وجرَّد » الواو عاطفة ، جرد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « الفعل » ، معمول به لجرد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة
« أسندا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى الفعل ، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليها
« لاتنين » جار ومجرور متعلق بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز
الشهدا » الكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك
المجرور المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كائن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تلييل « يقال » فعل مضارع مبني للمجهول « سعدا وسعدوا »
قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو للحال ، والفعل : مبتدأ
« للظاهر ، بعد » متعلقان بمسند الآتي « مسند » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره
في محل نصب حال .

ولا « قَامُوا الزيدون » ، ولا « قُمْنَ الهنداتُ » فتأتى بعلامة في الفعل الرفع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تدلُّ على تثنية الفاعل أو جمعه ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخرًا ، والفعلُ المتقدمُ وما اتصلَ به اسماً في موضع رفع به ، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدم ، وما بعده بدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضرة — أعني الألف ، والواو ، والنون —

ومذهب طائفة من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفار في شرح الكتاب — أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أتى فيه بعلامة تدلُّ على التثنية أو الجمع^(١) ؛ فنقول : « قَامَا الزيدان ، وقَامُوا الزيدون ، وقُمْنَ الهنداتُ » فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدلُّ على التثنية والجمع ، كما كانت التاء في « قامت هندٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب^(٢) ، والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ « قامت » ، ومن ذلك قوله :

(١) وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً واجباً عند هؤلاء ، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .

(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن إلحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم — يقال : هم طيء ، ويقال : هم أردشنة — وأما إلحاق تاء التأنيث فلفظة جميع العرب .
الثاني : أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جاز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل =

١٤٢ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَهُ مُبَعَّدٌ وَحِيمٌ

= ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقى التأنيث ، على ماسياى
بيانه وتفصيله فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية
والجمع ؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركاً بين
المذكر والمؤنث كزيد وهند ؛ فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما
مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما
الثنى والجمع فإنه لا يمكن فهمهما احتمال المفرد .

١٤٢ — البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرى مصعب بن الزبير بن العوام رضى
الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على
الخليفة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى
يقول :

كَيْفَ نَوَمَى عَلَى الْفِرَاشِ وَأَمَّا تَشْمَلُ الشَّامَ غَارَةً شَفَوَاهُ ؟
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاهُ
ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :
لَقَدْ أَوْرَثَ الْمَصْرَيْنِ حُزْناً وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِذِيرِ الْجَائِلِيْقِ مُقِيمٌ
اللفظة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد »
أراد به الأجنبي « وحيم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أسلماه » خذلاه ،
ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
على مصعب « قتال » مفعول به لتولى ، و« قتال مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه
« بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر
فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد » الواو
للحال ، قد : حرف تحقيق « أسلماه » أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على
التثنية ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم « مبعد » فاعل أسلم
« وحيم » الواو حرف عطف ، حيم : معطوف على مبعد .
=

وقوله :

١٤٣ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ لِأَهْلِي ؛ فَكَلَّمُهُمْ يَعْذِلُ

= الشاهد فيه : قوله « وقد أسلماه مبعد وسيم » حيث وصل بالفعل ألف الثانية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على الفصحى أن يقول « وقد أسلمه مبعد وحيم » . وسيأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .
١٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحَوْنَهُ كَمَا لُحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة : « يلوموني » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما - بوزان قل يقول قولاً - ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومه - بتشديد الواو « يعذل » العذل - بفتح فسكون - هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه - مثل دعاه يدعو - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لاه وعذله .
الإعراب : « يلوموني » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليوم « في اشتراء » جار ومجرور متعلق ليوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلي » أهل : فاعل ليوم ، وأهل مضاف وياء التكلم مضاف إليه « فكلمهم » كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجملة من يعذل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلوموني ... أهلي » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : لغة أزد شنوءة .
وبذكر النعاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني) :

نَتَجَّ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحَهَا غُرُّ السَّحَابِ

ومثله قول « تميم » وهو من شعراء البتجة :

إِنِّي أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهُوَ مُقَرَّبٌ وَأَقْبَلْنَ رَايَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده ، =

وقوله :

١٤٤ - رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي
فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِأُخْدُودِ النَّوَاضِرِ

= وهو قوله « غر السعائب » في الأول ، و « رايات الصباح » في الثاني ، وكذلك قول عمرو بن ملقط :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ
قد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله « ألهيئا » مع كونه مسنداً إلى الشيء الذي هو قوله « عينك » وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأَحْقَرَهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ
قد لحق ألف الاثنين بالفعل في قوله « كانا » مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله « نسب وخير » ومثله قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ ضَتَّ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ
ومحل الاستشهاد في قوله « نسيا حاتم وأوس » وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو بن ملقط يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل ، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد ١٤٤ الآتي .

١٤٤ - البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان .

اللغة : « الغواني » جمع غانية ، وهي هنا التي استغنت بجمالها عن الزينة « لاح » ظهر « النواضر » الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهي الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر .

الإعراب : « رأين » رأى : فعل ماض ، وهي هنا بصرية ، والنون حرف دال على جماعة الإناث « الغواني » فاعل رأى « الشيب » مفعول به لرأى « لاح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب « بعارضى » الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف ، =

فـ « حُبَعْدٌ وَحِيمٌ » مرفوعان بقوله « أسلماه » والألف في « أسلماه » حرف يدل على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بقوله « يَلُومُونَنِي » والواو حرفٌ يدل على الجمع ، و « الغواى » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والنون حرفٌ يدل على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله : « وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدل على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشعرَ قوله « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .
وإنما قال : « والفعل للظاهر بعد مسند » لينبه على أن مثل هذا التركيب

==وياء المنكلم مضاف إليه « فأعرضن » فعل وفاعل « عني ، بالحدود » جاران ومجروران متعلقان بأعرض « النواصر » صفة للحدود .

الشاهد فيه : قوله « رأين الغواى » فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله « الغواى » كما أوضحناه في الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَأَذَرَكْنَهُ خَالَاتَهُ فَخَذَلْتَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ الشَّوْءِ لَا بَدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذي سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر :

نَصْرُوكَ قَوْمِي ؛ فَأَعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا

فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهي الواو - بالفعل في قوله « نصروك » مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله « قومي » .

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر « ووقتا ركبنا قبل أن تقعا كفاء » وقوله « يخرجن العواتق وذوات الخدود » وقوله « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » وسنتكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشة ١ في ص ٤٧٣) ؛ لأن ابن مالك يسمى هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » .

إنما يكون قليلاً إذا جعلتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذي بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجعلتَ الظاهر مبتدأً ، أو بدلاً من ضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلاً ، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وَيُبْرِئُ عَنْهَا الْمُصَنَّفُ فِي كِتَابِهِ بِلُغَةِ « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »^(١) ، و« بِالْبَرَاغِيثِ » فاعل « أَكَلُونِي » و« مَلَائِكَةٌ » فاعل « يَتَعَاقَبُونَ » هكذا زعمَ المصنف .

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ — لَ يَفْعَلُ أَضْمِرًا
كَمَثَلِ « زَيْدٌ » فِي جَوَابِ « مَنْ قَرَأَ » ؟^(٢)

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو في « يَتَعَاقَبُونَ » علامة جمع الذكور ، و« مَلَائِكَةٌ » وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو . وقد تسكلم على هذا الاستدلال قوم ، من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضى الله عنه في الموطأ ، وأصله « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ : مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في « يَتَعَاقَبُونَ » ليست علامة على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهي فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة للملائكة الواقعة اسم إن ، و« مَلَائِكَةٌ » المرفوعة بعده ليس فاعلاً ، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولاً ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولورود هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول في آخر تقريره : « هكذا زعم المصنف » يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى .

(٢) « وَيَرْفَعُ » فعل مضارع « الْفَاعِلُ » مفعول به ليرفع « فَعَلَ » فاعل يرفع « أَضْمَرَ » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أضمر ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل « كَثَلَ » السكاف =

